

شويهدا عبد العظيم رمضان

المجتمع في مصر

الإسلامية

من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي

الجزء الأول

تقديم

شويهدا عبد العظيم رمضان

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجتمع في مصر الإسلامية

من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي

الجزء الأول

هويدا عبد العظيم رمضان

تقديم

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

إهداء

لوالدي وأستاذي الدكتور عبد العظيم رمضان
ولأستاذتي الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف
إعترافاً بالفضل وتقديراً لدورهما في تكويني الفكري والعلمي .

الإخراج الفني والتنفيذ :

صبره عبد الواحد

تقديم

بقلم د. عبد الحليم رمضان

ربما كان من غير المكلف أن يكتب أستاذ فى التاريخ الحديث والمعاصر مثلنى تقديماً لكتاب فى التاريخ الإسلامى! ولكن الغرابة تزول إذا عرفت الأسباب. وأول هذه الأسباب هو أنه على الرغم من كونى أستاذاً للتاريخ المعاصر، إلا أنى لست غريباً عن التاريخ الإسلامى. ففي عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ حين كنت أستاذاً زائراً فى جامعة لندن، وكنت فى الوقت نفسه أغذى بعض الصحف العربية بمقالاتى، طلبت منى جريدة «العرب» التى تصدر بلندن أن أعد لها دراسة تصدر فى حلقات اسبوعية عن العلاقات بين العرب وأوروبا، وقد استجبت لهذه الدعوة، ورايت أن أبدا بها منذ ظهور الاسلام حتى انتهاء الحروب الصليبية، وهو ماتم بالفعل، واستمر نشر حلقات هذه الدراسة عاماً وثلاثة أشهر، ثم اصدرتها فى كتاب بعد عودتى الى مصر تحت عنوان «الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية».

وقد كان السبب فى قبولى القيام بدراسة فى التاريخ الإسلامى على الرغم من كونى أستاذاً للتاريخ الحديث والمعاصر، هو ايمانى بأن منهج البحث التاريخى هو منهج واحد فى تعرضه لجميع العصور التاريخية. فهذا المنهج يقوم على أساس واحد هو استرداد الحدث التاريخى من الماضى كما كان، أو قريباً مما كان، ويستوى فى ذلك أن يكون هذا الحدث فى العصر الإسلامى أو الحديث أو المعاصر. أما بالنسبة للشكل الأكاديمى للدراسة التاريخية فهو شكل واحد، كما أن كيفية الوصول الى الحقيقة التاريخية هى كيفية واحدة فى كل العصور، يتعلمها طلبة قسم التاريخ فى الجامعات تحت اسم «منهج البحث التاريخى» وهو منهج جمع بقايا الحدث التاريخى - أى مصادره ووثائقه - ونقد هذه المصادر والوثائق نقداً علمياً تاريخياً، ثم إعادة تصوير الحدث التاريخى - أو إعادة تركيب صورة هذا الحدث - وفقاً للخفاة المؤرخ ومكانه الجغرافى وأيديولوجيته.

وهذا - تماما - هو ما حدث فى دراستى عن « تاريخ الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الاسلام حتى انتهاء الحروب الصليبية»، الذى طبعته دار المعارف فى يناير ١٩٨٣، أى منذ عشر سنوات تقريبا.

وقد شجعنى ذلك على تقبل فكرة أن تخصص ابنتى هويدا فى التاريخ الاسلامى عند تعيينها معيدة فى قسم التاريخ بكلية بنات عين شمس، على الرغم من أنه كان من الأسير تحويلها الى فرع التاريخ الحديث.

وكنى فى ذلك متأثرا بقولة فيلسوف التاريخ الشهير كروتشه Croce إن التاريخ كله تاريخ معاصر.

فالتاريخ ليس استعادة وفات الأحداث من الماضى، وإنما إحيائها وبعثها من مرقدها، والمؤرخ لا يجب أن يكتفى بمجرد فهم مادته التاريخية، وإنما يتجاوب معها الى حد أن تعيش معه فى ذاته حتى يستطيع أن يبت فيها الحياة من روحه.

وقد كان هذا هو ما اهتمت بزعه فى ذهن ابنتى هويدا حتى لا تفهم أن الكتابة التاريخية هي مجرد قص ولصق للمادة التاريخية المجمعة، وإنما التفاعل مع الأحداث، والعيش فى محيطها، وتمثلها. كما اهتمت بزعم حقيقة أخرى فى ذهنها، وهى أن الدراسة التاريخية هي بحث دؤوب عن الحقيقة، واستخراجها من اكوام الأساطير والأكاذيب والافتراءات.

على أنه كان على أيضا أن اقنعها بأن التاريخ لا يتحرك عشوائيا أو بمحض الصدفة، وإنما هو يتحرك وفقا لقوانين صارمة توجب حدوث الحدث التاريخى اذا توافرت شروطه، وأنه لا يمكن تفسير الحدث التاريخى بنفسه وإنما تفسيره فى ضوء بنائه التحتى المتمثل فى علاقات الانتاج، وأهمها علاقة الملكية، وبالتالي فمن الضرورى دراسة واستيعاب علاقات الملكية أولا اذا اريد تفسير الادارة والقوانين والشرائع والفنون والآداب والعبادات والتقاليد تفسيراً علمياً.

كان دورى - اذن - فى بناء هويدا العلمى هو بناؤها فكريا وأيديولوجيا ومنهجيا. أما البناء العلمى المتخصص فقد كان على يد أستاذة من اعظم

أساتذة التاريخ الاسلامي في مصر، وهى الأستاذة الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف، التى أشرفت عليها أثناء إعداد رسالتها للماجستير - وهى الرسالة التى بين يدي القاري، - ووالتها بتوجيهاتها وإرشاداتها التى كان لها أهمية خاصة، نظرا لأن الدكتورة سيدة كاشف متخصصة فى الفترة الزمنية التى تعالج فيها هويدا موضوع المجتمع فى مصر الاسلامية.

ولقد عن لى أن عنوان الرسالة ينبغي أن يكون : «المجتمع المصرى فى صدر الاسلام»، ثم اقتنعت بأن مثل هذا العنوان لن يكون معبرا تماما عن الواقع الاجتماعى لمصر فى تلك الفترة، فلم يكن مجتمعا مصريا بحتا كما هو الحال فى المجتمع المعاصر، وإنما كان مجتمعا مختلطا تعيش فيه عناصر غير مصرية الى جانب العناصر المصرية، وبالتالي فإن عنوان : «المجتمع فى مصر الاسلامية» أكثر علمية ودقة.

على أن حجم الرسالة التى كان يزيد يوما بعد يوم أقلقنى ، خصوصا بعد أن أخذت السنوات تمضى دون أن تنتهى هويدا من رسالتها، حتى بلغت خمس سنوات تقريبا! وكانت هويدا تتذرع بأنه عليها أن تقرأ كل سطر فى المؤلفات الاسلامية القديمة، التى لم يتبع مؤلفوها طرق البحث العلمى الحديثة، وتختلط فيها المعلومات على نحو لا يقيس مع فرزها، كما افترقت الى الكشافات التى تنل مهمة الباحث - وهى مهمة شاقة تتطلب وقتا طويلا.

وقد خشيت أن تكون هذه الزيادة فى التفصيل وجمع المعلومات على حساب التحليل الذى هو مهمة الباحث الحق. ولكن هويدا ردت بأن الرسالة قامت أساسا على التحليل، فكيف يكون التفصيل على حساب التحليل؟ لقد قامت الرسالة على المنهج الجدلى الذى يفسر الظواهر التاريخية بعلاقات الانتاج المتمثلة فى علاقات الملكية، وبالتالي فإن كل تفصيل فى الدراسة هو تفصيل يستوجبه التحليل ولا يمكن الاستغناء عنه.

ومع ذلك كان على انتظار رأى اللجنة العلمية التى أسند إليها مناقشة الرسالة، والتى كانت مكونة من اكبر أساتذة التاريخ الاسلامي فى مصر، وهم : الأستاذة الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف، والأستاذ الدكتور حسن حبشى، والأستاذة الدكتورة زبيدة عطا.

وقد جاء رأيهم معززا لرأى هويدا . اذ أجمعوا على أن الرسالة على النحو الذى أعدت به تعتبر عدة رسائل مجمعة وليست رسالة واحدة، وأن كل فصل فيها كان يمكن تقديمه كرسالة منفصلة. وكان رأى البعض أنه لو كان قانون الجامعات يسمح بما تسمح به بعض الجامعات فى أوروبا لاستحققت الرسالة درجة الدكتوراه بدلا من درجة الماجستير ومن هنا جاء اجماع الأساتذة على منح هويدا درجة الماجستير بتقدير « ممتاز ».

هذه هى الأسباب التى دعتنى الى كتابة هذا التقديم لهذا العمل العلمى، وفى الوقت نفسه تقديم هويدا كمؤرخة جديدة أثبتتها هذه التربة المعطاءة.. تربة مصر العظيمة التى علمت البشرية منذ آلاف السنين عندما كان العالم يسبح فى بحر من ظلام الجهل، وأقامت على ضفاف النيل حضارة مازالت تبهر العالم المتحضر. والله الموفق.

مصر الجديدة فى ٢٧/١١/١٩٩٣

أ. د. عبد العظيم رمضان

تقديم المؤلف

تعالج هذه الرسالة مرحلة ربما كانت أهم مراحل التحول فى تاريخ مصر الطويل ، وهى مرحلة التحول من الحكم البيزنطى إلى الحكم العربى ، ومن الدين المسيحى إلى الدين الإسلامى ، ومن اللغة القبطية - اليونانية إلى اللغة العربية ، ومن الثقافة اليونانية إلى الثقافة العربية ، ومن الشريعة والقوانين المسيحية إلى الشرائع والقوانين الإسلامية ، ومن العادات والتقاليد القبطية إلى العادات والتقاليد العربية - الإسلامية ، ومن الفنون القبطية إلى الفنون الإسلامية . وفى عبارة وجيزة من الحضارة القبطية - الاغريقية إلى الحضارة الإسلامية العربية .

فلم يحدث فى تاريخ مصر الطويل أن تم التحول فيها بهذا الشكل الشامل الذى غطى كل تفصيلة من تفاصيل الحياة الاجتماعية ، فقد تحول المجتمع المصرى برمته تحولاً حاسماً ونهائياً ، وحتى يومنا هذا ، من المرحلة القبطية إلى المرحلة الإسلامية .

إن هذه الرسالة تتبع بدقة مرحلة التحول الهائلة هذه ، وتتناول كل جانب من جوانبها وترسم صورة متكاملة بقدر الإمكان للمجتمع الجديد الذى ظهر على أنقاض المجتمع القديم .

ولتحقيق هذا الغرض ، كان من الضروري للباحثة أن تمهد لذلك بفصل تمهيدى ترسم فيه صورة تفصيلية للمجتمع المصرى قبل الفتح العربى ، صورة تشمل أوضاعه الاقتصادية ، وعلاقاته الانتاحية ، وتكويناته الاجتماعية ، وثقافته ، وشرائعه ، حتى يمكن متابعة كل ما حدث من تحول فى هذا المجتمع نقله إلى الصورة الإسلامية التى استقر عليها

وربما كان هذا الفصل التمهيدى مما يميز هذه الدراسة عن الدراسات القيمة التى سبقتها ، والتى ركزت من البداية على المرحلة الإسلامية .

كذلك كان من الضرورى تحديد المنهج العلمى الذى تتم فى إطاره هذه الدراسة ، وهو المنهج الذى يربط الظواهر بأسبابها .

ولما كان من المعروف أن نوعية علاقات الملكية هى الأساس الذى ينبنى عليه البناء الحضارى المتمثل فى النظم السياسية والإدارية والقانونية والفنية والأدبية وغيرها ، فقد كان هذا هو المنهج الذى اتبعت فى هذه الدراسة ، فقد قسمت الدراسة إلى خمسة أبواب ترتبط ببعضها البعض ، إرتباط الظاهرة بأسبابها :

الباب الأول ، وهو النظام الاقتصادى ، والباب الثانى عن نظام الحكم ، والباب الثالث عن التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى ، والباب الرابع عن الحياة العقلية فى المجتمع المصرى ، والباب الخامس عن حركة البناء والتشييد فى المجتمع المصرى .

وبالنسبة للبواب الأول ، وهو عن النظام الاقتصادى ، فقد قسمته إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول :

تناولت فيه الملكية العقارية فى مصر ، وقد مهدت له ببحث عن أنواع الأراضى فى الدولة الإسلامية ، ثم طبيعة الفتح العربى لمصر ، نظرا لأهميتها فى تحديد نوعية علاقات الملكية فى مصر ، ثم أنواع الأراضى فى مصر بعد الفتح ، وأشكال الحياة العقارية التى تناولنا منها الإقطاع ، والأحباس أو الأوقاف ، وبظام القنالات .

وفى الفصل الثانى ، تناولت نظام حياية الخراج والجرية فى مصر ،
وتعرضت فيه لخطط المصادر العربية بين معنى كل من الخراج والجرية ،
وتحدثت عن المقصود بمصطلح خراج مصر ، وقيمة هذا الخراج ، وطريقة
إرساله إلى الحليفة .

وقد خصصت فصلا ثالثا فى هذا الباب تناولت فيه طبقة الفلاحين ،
وطبقة الصناع ، وطبقة التجار .

أما الباب الثانى وهو عن نظام الحكم فى المجتمع المصرى، فقد قسمته
الى ثلاثة فصول، تناولت فى الفصل الأول النظام الادارى، وتحدثت فيه عن
طبيعة النظام الادارى الذى وضعه العرب للمجتمع المصرى ، والمناصب
الرئيسية التى تولاها العرب وهى : منصب والى ، وصاحب الخراج،
وصاحب البريد، والمحتسب، وصاحب الشرطة.

أما الفصل الثانى فتناولت فيه النظام الحربى، وقد تعرضت فيه للجيش
من حيث قوته وعدده وحامية الاسكندرية، وديوان الجند، ونظام التجنيد. كما
تعرضت ثانيا للاسطول من حيث نشأته على يد العرب ، وتصنيعه، ونظام
تشغيل الاقباط على السفن، واهتممت بالاسطول فى الدولتين الطولونية
والاخشيديية.

أما الفصل الثالث من نظام الحكم، فقد تحدثت فيه عن النظام
القضائى، وتناولت فيه أنواع المحاكم، من حيث المحاكم العادية، ومحاكم
النظر فى المظالم، ومحاكم أهل الذمة، وقضاء الجند، كما تعرضت للشهود،
وأماكن انعقاد المحاكم، وإنشاء سجل للقضايا، ورواتب القضاة، كما
خصصت جزءا من هذا الفصل لنظام السجون فى الدولة الاسلامية عامة،
وفى الدولتين الطولونية والاخشيديية بصفة خاصة

أما الباب الثالث ، وهو التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى، فقد
قسمته الى ثلاثة فصول، تناولت فى الفصل الأول تعريب المجتمع المصرى ،

وعوامل اضطباغ المجتمع المصرى بالصيغة العربية، فتحدثت أولا عن محرة القبائل العربية، وبداية نزوحها إلى مصر ، ومناطق سكناها ، والعوامل التى أدت إلى هجرتها ، وأسباب اختلاطها بالمصريين ، والأعمال التى اشتغل بها العرب فى مصر . كما تناولت أيضا ثورات العرب ، وأسماء القبائل العربية التى هاجرت إلى مصر ، حسب مناطق سكناها

كذلك تحدثت عن عاملى انتشار اللغة العربية ، وانتشار الدين الإسلامى فى صلب المجتمع بالصيغة العربية .

أما الفصل الثانى ، فقد تحدثت فيه عن المرأة ودورها فى المجتمع المصرى ، على الرغم من أن المصادر العربية كانت ضئيلة فى الكلام عن هذا الدور ، خاصة فى الفترة الخاضعة للبحث .

أما الفصل الثالث ، فقد تناولت فيه العادات والتقاليد فى المجتمع المصرى ، وما طرأ عليها من تحول وفقا لانتقال المجتمع المصرى إلى الإسلام والعروبة ، وتحدثت عن الأعياد الدينية للقبط والمسلمين واليهود والأعياد القومية ، كما تحدثت عن إحتفالات الزواج ، والألعاب ، والملابس ، والأطعمة والأشربة ، والرفافة والجنائز .

أما الباب الرابع ، وهو عن الحياة العقلية فى المجتمع المصرى ، فقد قسمته إلى فصلين : الفصل الأول عن الحركة العلمية والأدبية ، وقد تعرضت فيه لتأثير الفتح العربى على الحركة الفكرية فى مصر ، والقوى الاجتماعية التى أسهمت فى الحركة العلمية ، واهتممت بتوضيح مدى تأثير المركز الفكرى للأسكندرية بالفتح العربى وتحدثت عن المراكز الجديدة للحركة الثقافية والعلمية التى أشعلت مصباح الحضارة الإسلامية ، والتى حلت محل الحضارة اليونانية المسيحية ، وتناولت ثلاثة مراكز . المركز الأول ، وهو الجوامع والمساجد والزوايا ، والمركز الثانى ، وهو مجالس الوزراء والعلماء ،

والمركز الثالث ، وهو المراكز الثقافية العامة مثل سوق الوراقين ، وتحدثت عن أبرز الشخصيات ، وأهم الأعمال العلمية والفكرية والثقافية التي ظهرت في تلك الفترة الخاضعة للبحث

أما الفصل الثاني فقد خصصته للكلام عن الفنون ، فلقد كان تغير الفن في مصر ضرورة تحتمها طبيعة النظام العربي الجديد الذي يدين بالديانة الإسلامية ، فظهر فيها ما يعرف بالفن الإسلامي . وقد قسمت تاريخ الفن في مصر في الفترة الخاضعة للبحث إلى مرحلتين : المرحلة الأولى ، من الفتح العربي إلى العصر الطولوني ، والمرحلة الثانية ، من العصر الطولوني إلى العصر الفاطمي ، وتناولت فيها التغيرات التي طرأت على زخارف النسيج ، وعلى زخارف الخشب ، وعلى التصوير ، وعلى عمارة المساجد .

أما الباب الخامس ، وهو عن البناء والتشييد في المجتمع المصري ، فقد قسمته إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول : العمارات المدنية ، وقد تناولت فيها العواصم والمدن والجوامع والمارستانات ، والحمامات ، والعيون والقناطر وغيرها .

أما الفصل الثاني فتناولت فيه العمارات الدينية ، وتحدثت فيه عن الجوامع والمساجد والكنائس والمصليات والرباطات .

أما الفصل الثالث فتناولت فيه العمارات التجارية ، وقد تحدثت فيه عن القيساريات والفنادق .

وقد تمثلت أكبر صعوبة في هذا البحث في اعتماده بصفة أساسية على المصادر الأصلية في كتب المؤرخين القدامى . فبالإضافة إلى ندرة هذه المصادر التي تتحدث عن الحياة الاجتماعية في هذه الفترة المبكرة من تاريخ مصر ، فإن هذه المصادر في الأساس تتراكم فيها المعلومات بشكل غير مفروز ، وعلى الرغم من أن بعض المحققين قد قدموا فيها كشافات إلا أنها

غير كافية ، كما أن هناك معلومات هامة للغاية وردت في سياق وقائع لا تمت لها بصلة ، الأمر الذي تطلب منى قراءة هذه المصادر صفحة صفحة ، وجملة جملة ، وكلمة كلمة ، حتى لا تفوتنى معلومة هامة يفيد منها هذا البحث .
يضاف إلى هذه الصعوبة بعد الفترة الزمنية بين أقرب كتاب من هذه الكتب عن هذه الفترة ، والأحداث التى وقعت فيها ، فقد كان أقرب كتاب إليها هو كتاب « فتوح مصر وأخبارها » لابن عبد الحكم الذى يبعد عنها بحوالى قرنين .

وهذا يدعونى إلى الاعتراف بكل صدق وأمانة بجميل استاذتى الجليلة الفاضلة الأستاذة الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، أستاذة كرسى التاريخ الإسلامى والوسيط ، فقد كان من العسير إلى أبعد الحدود المضى فى هذا البحث ، لولا أن مهدت لى الطريق بأعمالها القيعة ، وبحوثها التى غطت مساحات كبيرة من هذه الفترة ، وعلى رأسها « مصر فى فجر الإسلام » ، « مصر فى عصر الولاة » ، و « مصر فى عصر الأئشيديين » ، و « عبد العزيز بن مروان » ، و « أحمد بن طولون » ، و « مصر الإسلامية وأهل الذمة » ، و « مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه » . هذا فضلا عن البحوث القيمة التى نشرت فى المجلات العلمية المختلفة وعلى رأسها : « دراسات فى المجتمع الإسلامى قبل العصر الفاطمى » ، و « الأرض والفلاح فى مصر الإسلامية » ، و « تعريب مجتمع الاسكندرية » ، و « دراسات فى النقود الإسلامية » ، و « العرب والبحار » ، و « تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية لساويرس بن المقفع وأهميته لدراسة التاريخ القومى » .

يضاف إلى هذه الأعمال المكتوبة النصائح الثمينة التى لم تدخر وسعا فى تزويدي بها على طول الدراسة والتى كانت حير هدى لى فى عملى فى إعادة تكوين الصورة التاريخية للتحوّل الكبير الذى طرأ على المجتمع المصرى فى تلك الفترة . وما زودتنى به من كتب ومصادر من مكتبتها الخاصة

وفوق ذلك كله ، ما حيقنى به من عطف وود وحب كان له الأثر الأكبر
فى إقبالى على البحث رغم مشاقه .

كذلك أقدم خالص الشكر والتقدير لأستاذى الجليل الأستاذ الدكتور
حسن حبشى ، أستاذ كرسى التاريخ الإسلامى والوسيط بكلية الآداب
جامعة عين شمس ، وأستاذتى الفاضلة الأستاذة الدكتورة زبيدة محمد عطا ،
أستاذة تاريخ العصور الوسطى ورئيسة قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة
المنيا - لما تفضلا به من فحص هذه الرسالة ومناقشتها مناقشة علمية مع
أستاذتى الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، ومنهى درجة الماجستير بتقدير
« ممتاز » .

وأود أن أقول إنه عند إعدادى هذه الرسالة للطبع فى كتاب ، ونظرا
لضخامة حجمها الذى وصل إلى ٧٦٦ صفحة ، كان على تخفيف حجمها :
إما عن طريق إختصار المادة العلمية للرسالة ، وإما عن طريق حذف
حواشيتها . وقد رأيت أنه ليس من حلقى إختصار المادة العلمية ، لما فى ذلك
من إجحاف بحق القارئ، فى الحصول على المادة العلمية كاملة كما وردت
فى الرسالة الأصلية ، وفى الوقت نفسه رأيت أن حذف الحواشى بأكملها
يهرم القارئ، من الاطلاع على الإيضاحات والشروح التى فسرت بها ما
ورد فى المتن . وأخيراً لجأت إلى حل وسط يتمثل فى الإبقاء على جميع
الحواشى التى تتضمن معلومة جديدة أو إضافة أو توضيحاً ، مما يهم
القارئ، الإطلاع عليه ويعتبر استكمالاً لما ورد فى المتن ، وحذفت الحواشى
التي تشير إلى المصادر والمراجع التي لا تهم سوى القارئ المتخصص جداً،
إكتفاءً بثبوتها فى النسخة الأصلية للرسالة .

وأرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه من إلغاء مزيد من الضوء
على جوانب هذه المرحلة من تاريخ مصر ، والله ولى التوفيق

عرض لأهم المصادر والمراجع

ربما كان أهم ما يأتي في مقدمة هذه المصادر ، مجموعة أوراق البردي العربية التي نشر نصوصها وعلق عليها الدكتور أدولف جرومان ، وتقع في ستة أجزاء .

ولهذه الأوراق أهمية كبيرة في دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، وقد استفدت منها في بحثي في الحياة الاجتماعية ، خاصة الأوراق التي تتعلق بمقود الزواج ، فقد أوضحت لي الكثير من عادات وتقاليد الزواج في الفترة الخاضعة للبحث . كما أفادتني في الموضوع الخاص بالأرض والفلاح ، فمن طريقها توصلت إلى قيمة أجرة الزراع وشروط دفع الخراج ، هذا إلى جانب أسماء بعض الموظفين الإداريين الذين تتعلق وظيفتهم بالزراعة والإشراف على الأراضى الزراعية .

ويعتبر كتاب « فتوح مصر وأخبارها » لابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم المتوفى عام ٢٥٧هـ / ٨٧٠ م) من أنفس المصادر لتاريخ مصر الإسلامية ، ولا ترجع أهميته فقط إلى أنه من أقدم المصادر التي وصلت إلينا عن تاريخ مصر الإسلامية ، وقد نقل عنه الكثير من كتاب الإسلام ومؤرخيه ، وإنما ترجع أيضا إلى أن مؤلفه مصري ولد وعاش بمصر ، ودرس مجتمعاتها وتقاليدها . وهو سليل أسرة من الفقهاء والمحدثين كما ذكرت في الفصل الخاص بالحركة العلمية في مصر .

وقد كان كتاب ابن عبد الحكم خير عون لي في تزويدى بأخبار الفتح الإسلامى لمصر ، وما تخلل هذا الفتح من سفارات ومفاوضات بين العرب

والروم ، تلقى الكثير من الضوء على سياسة العرب الدينية ، والنظام الذى كانوا يتبعونه فى فتح البلاد وادارتها ، ثم الآراء التى قيلت عن طبيعة الفتح العربى لمصر ، وهل فتحت صلحا أو عنوة ؟ كما أمدنى هذا الكتاب فى الموضوع الحاصر بخطط القنائل العربية فى مصر ، حيث عنى بإيراد القنائل العربية التى نزلت مصر ، ومناطق سكنها ، وخططها ، سواء كانت فى الفسطاط أو فى الجيزة أو فى الاسكندرية ، كما أشار أيضا إلى حركة الارتباع .

وقد استعنت به فى الفصل الخاص بجباية الخراج والجزية ، فكتاب ابن عبد الحكم يقدم لنا بحثا هاما عن الجزية وأحكامها ، وكيف طبقت على مصر ، وعن الخراج وجبايته ، كما أشار إلى الرسائل المتبادلة بين عمرو بن العاص والخليفة عمر بن الخطاب فى هذا الشأن . كذلك أمدنى فى الموضوع الخاص بالجيش فى مصر وتحديد طبيعة مهام رجال الجيش من العرب الذين كان يقتصر عملهم فى بداية الأمر على الجندية دون الأعمال الأخرى ولم تقتصر أهمية هذا الكتاب على ذلك فقط ، وإنما أهدت منه كذلك فى الموضوع الخاص بالقضاة فى مصر ، حيث أمدنى بأسماء الكثيرين منهم .

كذلك استعنت به فى الموضوع الخاص بالحركة العلمية ، وتراجع بعض الشخصيات ، حيث أورد عددا هاما من أسماء الصحابة الذين دخلوا مصر ، وروى المصريون عنهم الكثير من الأحاديث .

ويلى كتاب ابن عبد الحكم فى الأهمية للرسالة كتاب « الولاة وكتاب القضاة » للكندى (أبو عمر محمد بن يوسف الكندى المصرى المتوفى عام ٣٥٠ هـ / ٦٩١ م) .

وكتاب الولاة يتناول ذكر الولاة الذين تعاقبوا على حكم مصر من الفتح حتى وفاة محمد بن طفج الاحشيد عام ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م ويلى ذلك ذيل للكتاب يصل أخبار الدولة الاحشيدية بإيجاز إلى مجيئ العاطمير إلى

مصر ، مع ذكر طرف من أعمالهم وحروبهم ، وبمعنى آخر مهر يعنى بالتاريخ الإدارى لمصر . ولذلك فقد اعتمدت عليه اعتماداً كلياً خاصة فى النظام الإدارى بمصر . وما يتعلق بوظيفة الوالى وصاحب الخراج ، والمحاسب ، وصاحب البريد .

كذلك أفادنى فى الموضوع الخاص بالحركة العلمية فى مصر ، حيث أمدنى بأسماء الشعراء فى مصر الإسلامية منذ الفتح العربى ، كما ورد فيه العديد من أشعارهم التى قيلت فى مناسبات مختلفة .

أما كتاب القضاة فقد اعتمدت عليه اعتماداً كلياً كذلك فى الموضوع الخاص بالقضاة فى مصر ، فهو يتناول تاريخ القضاة الذين تولوا قضاء مصر منذ الفتح إلى عام ٢٤٦ هـ / ٨٦٠ م ويليه ذيلين أولهما منسوب لآبى الحسن أحمد بن عبد الرحمن بن برد ويصل تاريخ القضاة إلى ولاية أبى الحسن على ابن النعمان فى عام ٣٦٦ هـ / ٩٧٦ م ، والثانى لكاتب مجهول ويلخص ذكر القضاة من عام ٣٤٧ هـ / ٩٥٨ م إلى عام ٤٢٣ هـ / ١٠٣١ م . ولم يكن الكندى هو صاحب الفضل فى معالجة هذا الموضوع فقد سبقه ابن عبد الحكم كما ذكرت آنفاً ، إلا أن أهمية كتاب القضاة للمكندى تكمن فى إحتوائه على تفاصيل أحوال القضاة وبعض القضايا والأحكام ، مما أفادنى كثيراً فى تناولى لهذا الموضوع .

ومن الكتب الهامة كتاب «المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزى (تقى الدين أبو العباس أحمد بن على المتوفى عام ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) وقد استفدت من هذا الكتاب فى عدة مواضيع من البحث ، فقد أفادنى فى الموضوع الخاص بالعادات والتقاليد المتعلقة بالأعياد ، خاصة أعياد القبط واليهود ، وكذلك المتعلقة بالزواج ، خاصة زواج اليهود

كما أفادنى فى الموضوع الخاص بالبناء والتشييد ، سواء بناء الفسقاط ، أو العسكر أو القطنع وفى بناء الكنائس فى الفترة الخاضعة للبحث

واستعنت به فى الموضوع الخاص بالصناعة ، وخاصة صناعة المنسوجات ، وذلك بما أورده عن المدن الصناعية والتجارية ، فأعطانى معلومات وافية فيما يتعلق بالصناعات فى هذه البلاد أو بالزراعات أو بالعبادات والتقاليد فيها .

كما أفرد فى كتابه صفحات عديدة لتاريخ الدولة الطولونية والأخشيديّة جمع فيها تاريخها السياسى والاجتماعى والحضارى .

ومن كتب المقرئى أيضا التى استفدت منها كتابه «البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب» ، وذلك فى الموضوع الخاص بالقبائل التى نزلت بمصر ومناطق سكناها .

ومن الكتب التى أفادتنى خاصة فى الموضوعات التى تتعلق بالدولة الطولونية ، كتاب «سيرة أحمد بن طولون» للبلوى (أبو محمد عبد الله بن محمد المدينى توفى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى) . فقد استفدت منه بصفة خاصة فى الحديث عن كتاب الدولة الطولونية ، فى الموضوع الخاص بالحركة العلمية . كما أفادنى فى موضوع البناء والتشييد ، خاصة ما يتعلق بالأبنية فى الدولة الطولونية ، وما أنفق عليها ، هذا إلى جانب ذكره للكثير من العادات والتقاليد التى كانت سائدة فى ذلك العصر . وكان من أهم الموضوعات التى اعتمدت عليه فيها هى وصفه لجنازة أحمد بن طولون .

كذلك من الكتب التى استعنت بها كتاب «فضائل مصر» للكندى (عمر ابن محمد بن يوسف الكندى توفى بعد عام ٢٥٠ هـ / ٩٦١ م) وأهمية هذا الكتاب أنه يعتبر من أقدم المصادر العربية التى خصصت لوصف مصر وما خصها الله سبحانه وتعالى به من الفضائل . وقد نقلت عنه معظم المصادر العربية ، كما تكمر أهميته فى أنه من المصادر التى كتبت فى أثناء الفترة الخاضعة للبحث ، فقد كتب فى زمن كامور (٢٥٥ - ٣٥٧ هـ / ٩٦٥ - ٩٦٧ م) الذى طلب من ابن الكندى تأليفه

ومن الكتب كذلك التى استعنت بها فى دراستى كتاب «المغرب فى
حلى المغرب» لابن سعيد (على بن موسى بن سعيد المغربي المتوفى عام ٦٧٢
هـ / ١٢٧٤ م) الجزء الأول القسم الخاص بمصر ، تحقيق الدكتور زكى
محمد حسن والدكتورة سيده اسماعيل كاشف والدكتور شوقى صيف

وقد أفادنى فى ذكره سيرة أحمد بن طولون ، خاصة وأن ابن سعيد
نقل هذه السيرة عن ابن الداية ، كما أفادنى بصفة خاصة فى الموضوعات
التي تتعلق بتاريخ الدولة الاخشيدية ، فهو من أوائل المصادر العربية التي
وصلت إلينا وتحدثت عن سيرة محمد بن طفج الاخشيد بشيء من التفصيل
وكان قد نقلها عن ابن زولاقي .

كذلك استعنت به فى الموضوع الخاص بالحركة العلمية ، وخاصة عن
الشعراء فى مصر ، فقد ذكر تراجم لبعضهم .

أما بالنسبة لذكره تراجم بعض القضاة الذين تولوا منصب القضاء فى
مصر ، فقد كانت هذه التراجم منقولة عن الكندى كما أشار هو بنفسه عن
ذلك ، لذلك لم أستفد منها كثيرا .

ومن الكتب التى أفادتني كذلك كتاب «النجوم الزاهرة فى ملوك مصر
والقاهرة» لأبى المحاسن (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تفرى بردى
توفى عام ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) وهذا الكتاب يتناول ذكر من ولى مصر من
الملوك والسلاطين من عام ٢٠ هـ / ٦٤٠ م إلى عام ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م مع
ذكر الحوادث الهامة التى وقعت فى كل سنة ، فهو يعنى بالتاريخ الإدارى
والاجتماعى والسياسى لمصر ، ويبدو أن مؤلفه قد سار على نهج الكندى فى
تأليفه لكتابه «الولاء» لذلك فقد أفادنى فى النظام الإدارى سواء ما يتعلق
بالوظائف الخاصة بالوالى ، أو صاحب الشرطة ، أو غيرهما ، كما أفادنى
فى ذكره لبعض عادات وتقاليده المجتمع المصرى فى الفترة الخاضعة للبحث،
وفى الموضوع الخاص بالبناء والتشييد . وأهمية هذا الكتاب تكمن فى
حرصه فى نهاية كل سنة على ذكر أمر النيل فيها من حيث الزيادة

والنقصان لذلك فقد أفادنى كذلك فى الموضوع الخاص بالزراعة ومقاييس النيل

ومن الكتب الهامة التى تناولت حياة مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كتاب « حسس المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة » للسيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر المتوفى عام ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) وقد استعنت به عند الكلام عن الزراعة فى مصر ، من حيث أنواع المزروعات ، والاهتمام بالاصلاحات الزراعية ، ومقاييس النيل .

كذلك أفادنى فى الموضوع الخاص بالصناعات فى مصر ، واستعنت به عند تناولى للعمائر الدينية كالجوامع ، فقد أشار فى كتابه إلى جامع عمرو ، وجامع ابن طولون . إلا أن أهميته تكمن - فى رأى - فى محاولته حصر العلماء فى شتى التخصصات ، فقد ذكر كل تخصص على حده مثل : الحديث ، والفقهاء ، وتقسيمه للفقهاء إلى شافعية ، ومالكية ، وحنفية ، وغيرهم ، كذلك ذكره أئمة القراء ، وأئمة النحو واللغة ، والأطباء ، والمنجمين ، والوعاظ ، والقصاص ، والزهاد ، والمؤرخين كما أشار إلى الشعراء ، والأدباء .

ومن الكتب التى زودتنى بمعلومات وافية فى بحثى كتاب « المقدمة » لابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون توفى عام ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) فقد أفادنى فى الحركة العلمية ، خاصة فى تعريف العلوم سواء فى الدراسات الدينية أو الدراسات الفلسفية ، كما استعنت به فى الموضوع الخاص بالقضاة ، والحسبة ، والنظام الحربى

كذلك أهدت من كتاب « تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية » لساويرس بن المقفع (الذى عاش حتى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى / أواخر العاشر الميلادى) وهو من الكتب الهامة التى تناولت الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التى حدثت فى مصر ، من خلال تراجم

لبطاركة الكنيسة المصرية . وقد أشار الى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر ، وتسامح بعض الولاة والخلفاء ، وتشدد بعضهم .

وقد أفادني في الموضوع المتعلق بالنظام الاداري ، خاصة عن أحمد بن المدير صاحب خراج مصر ، فقد أورد قيمة الجزية في زمنه ، وتشدده في جمعها ، ومعاملته القاسية للأقباط ، وكانت له رواية مخالفة للمصادر في الأسلوب الذي اتبع مع أحمد بن المدير عندما سجن ، وتحدث عن أحمد بن طولون ، ومعاملته للرهبان ، وإعفائه لهم من الجزية ، وصداقته لبعضهم .

كذلك أفادني في النظام الاداري . فقد أورد أسماء بعض الموظفين من الأقباط الذين تولوا الوظائف في الفترة الخاضعة للبحث . واستعنت به في النظام الحربي فقد أورد نصا في غاية الأهمية عن نظام تشغيل الأقباط على السفن ، مما يوهي بالحالة المتردية التي كانوا عليها في ذلك الوقت .

وبالإضافة إلى المصادر السابقة كتاب « الذمة في استعمال أهل الذمة » لابن النقاش (أبو إمامه محمد بن علي المتوفى عام ٧٦٣ هـ / ١٣٦١ م) وقد استعنت به في موضوع النظام الاداري ، خاصة فيما يتعلق بتعيين أهل الذمة في الوظائف . فالكتاب يعرض مواقف بعض الخلفاء والسلاطين والملوك من استخدام أهل الذمة في الوظائف .

وكانت فكرة كتابة هذا الكتاب قد نشأت من أسئلة وجهت إلى ابن النقاش من بعض معاصريه عن فتوى استخدام أهل الذمة في الوظائف الادارية ، فبدأ كتابه بذكر الآيات القرآنية ، وتلاها بالأحاديث النبوية التي تحرم استخدامهم ، ثم أخذ في عرض مواقف بعض الخلفاء والسلاطين والملوك من استخدام أهل الذمة .

ومن الكتب التي أفادني كذلك كتاب « الانتصار لواسطة عقد الأمصار » لابن دقماق (ابراهيم بن محمد بن أيمن العلاني المتوفى عام ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) خاصة في الموضوع الخاص بالبناء والتشييد ، فهذا الكتاب في نظرنا هو موسوعة عامة دقيقة لجغرافية مدينة الفسطاط ، منذ بنائها ، وذكر

خطط القبائل بها ، فهو يذكر كل الابنية والدور والحارات والشوارع والأزقة الممكن ذكرها ، مع تحديد أماكنها بدقة ، هذا إلى جانب ذكر الجوامع . وكان له الفضل الأكبر في تحديد الزيادات التي طرأت على جامع عمرو بن العاص ، مع بكر الوالى الذى تمت الزيادات فى ولايته ، كما أفادنى فى العمان التجارية كالفنادق والقيساريات ، كذلك أفادنى فى موضوع التجارة بذكره للأسواق فى مصر .

ومن الكتب التى استعنت بها كتاب « قوانين الدواوين » لابن ممانى (الأسعد بن ممانى المتوفى عام ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) فقد اعتمدت عليه اعتمادا كلياً فى موضوع الزراعة . وخاصة فيما يتعلق بأهم المحصولات الزراعية ، وأوقات غرسها ، وحصادها ، وأنواع الأراضى الزراعية ، وتعرفاتها ، ومساحتها ، ومقدار زيادة النيل ونقصانه .

كما استفدت منه فى تعريف بعض الوظائف الادارية التى تتعلق بالزراعة فى الفترة الخاضعة للبحث .

ومن كتب الفقه التى اعتمدت عليها وأفادتنى كتاب « الاحكام السلطانية والولايات الدينية » للماوردي (ابر الحسن على بن محمد حبيب البصرى البغدادي المتوفى عام ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) وقد استفدت به فى الموضوع الخاص بالاقطاع ، كما أفادنى فى الموضوع الخاص بالجزية والخراج ، كذلك استعنت فى الموضوع الخاص بوظيفة المحتسب ، وفى النظام الحربى ، وخاصة ديوان الجند ، واستعنت به كذلك فى النظام القضائى وولاية المظالم .

هذا إلى جانب كتب الفقه الأخرى مثل : كتاب « الخراج » للقاضى أبى يوسف (يعقوب بن إبراهيم المتوفى عام ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م) ، وكتاب « الخراج » ليحيى بن آدم المتوفى عام ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م ، وكتاب « الأموال » لأبى عبيد (القاسم بن سلام المتوفى عام ٢٢٤ هـ / ٨٢٨ م) ، وكتاب « الاستخراج لأحكام الخراج » للحافظ بن رجب الحنبلى المتوفى عام ٧٩٥ هـ / ١٢٩٢ م

ومن الكتب التي أفادتني كذلك كتب الحسبة مثل كتاب « نهاية
الرتبة في طلب الحسبة » للشيزي (عبد الرحمن بن نصر المتوفى عام ٥٨٩ هـ
١١٩٣ م) ، وكتاب « معالم القرية في أحكام الحسبة » لابن الأخوة
(محمد بن محمد بن أحمد القرشي المتوفى عام ٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ م) ، وكتاب
« نهاية الرتبة في طلب الحسبة » لابن بسام المحتسب (محمد بن أحمد بن
بسام عاش قبل عام ٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م) .

فقد استعنت بها في الموضوع الخاص بوظيفة المحتسب من حيث
تعريف طبيعة عمله ، والشروط التي يجب توافرها فيه ، واتخاذ مساعدين
لمساعدته ، والشروط التي يجب توافرها في هؤلاء المساعدين .

ومن كتب التراجم التي أفادتني : كتاب « بغية الوعاة في طبقات
اللغويين والنحاة » للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى
عام ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) وقد امتاز هذا الكتاب بأنه يعد أشمل كتاب يضم
تراجم للنحويين واللغويين ، لذلك فقد أفادني عند ذكر النحاة في مصر .

كذلك كتاب « طبقات النحويين واللغويين » للزبيدي (أبو بكر محمد بن
الحسن الزبيدي الاندلسي المتوفى عام ٣٧٩ هـ / ٩٨٩ م) فهو مصدر مهم
لتراجم النحاة ، وكان مما سهل على الإفادة منه أنه أفرد تراجم نحاة كل بلد
على حدة .

ومن كتب التراجم أيضا كتاب « الديباج المذهب في معرفة أعيان
المذهب » لابن فرحون (القاضي برهان الدين بن فرحون المالكي المتوفى عام
٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ م) وأهمية هذا الكتاب في دراستي تكمن في أنه أرخ
لطبقات المالكية حتى عصر المولف وأواخر القرن الثامن الهجري / الرابع
عشر الميلادي ، مما سهل على معرفتهم بسهولة .

كذلك كتاب « الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد » للادفوي
(أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الشافعي المتوفى عام ٧٤٨ هـ /
١٣٤٧ م) وأهمية هذا الكتاب في دراستنا أن كاتبه مصري وهو تراجم

خاصة بالعلماء ، فى سعيد مصر ، وهذا الكتاب يعتبر مصدرا للكثير من المصادر التى جاءت بعده

هذا إلى جانب كتب الذهبى (شمس الدين أبى عبد الله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى المتوفى عام ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) فى ذكر وفيات الكبار من الخلفاء والقراء والزهاد والفقهاء والمحدثين والعلماء وغيرهم وهذه الكتب هى : « كتاب تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعيان » ، وكتاب « العبر فى خبر من غبر » ، وكتاب « تذكرة الحفاظ » ، وكتاب « معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار » .

ومن كتب الطبقات أيضا التى أفادتني كتاب « الأغاني » للأصفهاني (أبو الفرج على بن الحسين بن محمد المتوفى عام ٣٥٦ هـ / ٩٦٦ م) ، فقد أفادني إفادة بالغة خاصة فى الشعر وذكر أبيات من أشعارهم .

ومن كتب الطبقات التى حوت فى تراجمها أخبارا تخص الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد فى الفترة الخاضعة للبحث : كتاب « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » لابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبو بكر المتوفى عام ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م) ، وكتاب « معجم الأدباء » لياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي المتوفى عام ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) ، هذا بالإضافة إلى كتاب « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » لابن أبى أصيبعة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم المتوفى عام ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩ م) وقد استعنت به فى ذكر الأطباء بمصر وأخبارهم .

الدراسات :

تعتبر دراسات الأستاذة الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف الأساس الذى اعتمدت عليه فى كتابة هذه الرسالة ، لصلتها الوثيقة بموضوعها . وقد تعرضت لها فيما سبق .

ومن الدراسات التي أهدتني أيضا دراسات الأستاذ الدكتور ركي محمد حسن خاصة « الفن الاسلامى في مصر » ، « وه فنون الاسلام » ، « وه فنون القبطية في العصور الاسلامية » ، وقد اعتمدت عليها اعتمادا كبيرا في موضوع الفنون في مصر ، والتغيرات التي طرأت عليها بعد الفتح العربى ، كذلك اعتمدت عليها في موضوع الصناعات مثل : صناعة المنسوجات ، وصناعة الزجاج ، وصناعة الخشب ، وصناعة الخزف وغيرها .

ومن الدراسات التي استعنت بها كذلك دراسات الأستاذ الدكتور حسن ابراهيم حسن ، وخاصة « تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى » ويقع فى أربعة اجزاء ، ودراسة « النظم الاسلامية » (وهو تأليف مشترك مع آخرين) .

وقد استفدت بهذه الكتب فى الموضوع الخاص بالنظام القضائى ، والنظام الحربى ، والنظام الادارى ، كما استعنت بها فى الموضوع المتعلق بالأرض والفلاح فى مصر ، وطبقة الصناع ، وطبقة التجار .

ومن هذه الدراسات كذلك « تاريخ الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى » للدكتور عبد المنعم ماجد .

ويشمل النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية ، وقد أفدت منه فى النظام الادارى فى مصر ، وفى العادات والتقاليد ، وفى الحركة العلمية .

ومن هذه الدراسات التي أفدت منها « الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح العربى حتى آخر الدولة العاطمية » للدكتور محمد كامل حسين ، فقد زودنى بمعلومات وافية عن الحركة العلمية والأدبية فى مصر

ومن هذه الدراسات أيضا كتب الأستاذ محمد عبد الله غنان ، خاصة كتابه « مصر الاسلامية وتاريخ الخط المصرية » الذى أفادنى عند تناولى

حركة البناء والتشييد في المجتمع المصري ، وكتاب « مورخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري » الذي أفادني في الحركة العلمية والأدبية بمصر وخاصة المتعلقة بالمؤرخين

ومن الدراسات الهامة كتاب « الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن » للدكتور محمد كامل مرسى بك وقد أفادني في موضوع الملكية العقارية في مصر منذ الفتح العربي ، وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على مصر ، وتقسيمات الملكية ، ونظام قبالات الأراضي .

ومن هذه الدراسات أيضا كتاب « النقود العربية والإسلامية وعلم النميات » للآب أنستاس الكرمل . وفي الحقيقة أن أهمية هذا الكتاب تتمثل في تجميعه لكل ما كتبه المصادر الإسلامية والدراسات الحديثة عن النقود مثل : « رسالة في النقود » للبلاذري (ت عام ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م) ، وما ورد في « المقدمة » لابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥) ، و « رسالة في الدنانير المسكوكة مما يضرب بالديار المصرية » للقلقشندي (ت عام ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) ، وكتاب « النقود القديمة الإسلامية » للمقرئ (ت عام ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) ، وكتاب « تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال وبيان النقود المتداولة بمصر » لمصطفى الذهبي الشافعي ، وكتاب « النقود العربية » لعلي باشا مبارك .

كما تتمثل أهمية الكتاب في التعليقات الإضافية على هذه الكتب .

ومن الدراسات التي استعنت بها أيضا كتاب « القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة » للدكتور عبد الله حورشيد . وهي من الدراسات الهامة التي حصرت أسماء القبائل العربية التي نزلت مصر ومناطق استيطانها . وقد كان خير دليل لي في مراجعة موضوع القبائل العربية . كما اعتمدت عليه في توضيح أسباب احتلال القبائل العربية بالمصريين

ومن الدراسات أيضا دراسة « الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي ٢٠ - ٥٦٧ هـ / ٦٤١ - ١١٧١ م » للدكتور السيد طه السيد أبو سديرة . فقد أفدت منه في موضوع الصناعة في مصر .

ومن الدراسات التي أفادني دراسة « الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي » للدكتورة سهام مصطفى أبو زيد . وقد استعنت بها في الموضوع الخاص بوظيفة المحاسب في مصر .

كذلك دراسة « الشرطة في مصر الإسلامية » للدكتور أحمد عبد السلام ناصف . وقد استعنت بها خاصة عند الكلام عن وظيفة صاحب الشرطة في مصر .

ومن الكتب الهامة المترجمة التي استعنت بها كتاب « الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري » لادم منز وقد ترجمه الى العربية الاستاذ الدكتور محمد عبد الهادي أبوريدة وهو في جزئين، ويتناول كافة النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والادارية . وقد استعنت به في النظام القضائي ، والحركة العلمية في مصر ، كما استعنت به في موضوع العادات والتقاليد خاصة الأعياد ، كما أفادني في الموضوع الخاص بالتجارة .

كذلك كتاب « أهل الزمة في الإسلام » للدكتور أ . س . نرتون وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ الدكتور حسن حبشي . وهو من الكتب التي تناولت الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والادارية ، وقد أفادني افادة بالغة خاصة في النظام الإداري في المجتمع المصري ، حيث أمدني بأسماء عديدة لموظفين يبرزنطين ، كما أفادني في موضوع البناء والتشييد خاصة بناء الكنائس ، واحتلاف الآراء حول قرارات سائها وهدمها .

فصل تمهيدي :

المجتمع المصري قبل الفتح العربي

• النظام الإداري في الدولة الرومانية ثم البيزنطية .

• النظام العربي .

• المجتمع المصري في العصر البيزنطي :

على الصعيد البشري :

الرومان - الأغريق - اليهود - المصريين .

على الصعيد الطبقي :

طبقة ملاك الأراضي الزراعية .

طبقة الفلاحين .

طبقة الصناع .

طبقة التجار .

الدين ونظام الرهبنة .

الحياة الفكرية .

الحياة الفنية .

الحياة القضائية .

الفصل التمهيدي

المجتمع المصري قبل الفتح العربي

وبما كانت البداية الصحيحة لمعالجة موضوعنا هي الكلام عن نظام الحكم في مصر قبل الفتح العربي ، حتى يتسنى لنا تحديد الطبقات الاجتماعية التي كانت تحكم والطبقات التي لم تكن تحكم ، وحتى يتسنى لنا - فيما بعد - متابعة التغيير الذي طرأ على المجتمع المصري بعد الفتح العربي .

فمن المعروف أن الحكم في أي بلد من البلاد ، يكون عادة في يد الذين يملكون من أهل البلاد ولكن الأمر اختلف في مصر ، حيث وقع الحكم أولا في يد الغزاة الرومان ، الذين استطاعوا أن يشرعوا لمصر نظاما للحكم تكون لهم فيه اليد العليا ، واستطاعوا به أن يخضعوها لسيطرتهم .

نظام الحكم :

عندما فتح العرب مصر في عام ٢٠ هـ / ٦٤١ م ، كانت مصر تقع تحت سيادة النبوة البيزنطية ، فقد ضم الامبراطور اغسطس (اكنافيوس) Augustus (٣٠ ق . م - ١٤ م) مصر إلى الامبراطورية الرومانية في عام ٣٠ ق . م ، ورأى اغسطس أن يضع لحكم مصر نظاما خاصا لما تمتاز به سائر الولايات الرومانية الأخرى من مركزها الجغرافي الهام وثروتها الطائلة .

فعندما قسمت الولايات الرومانية عام ٢٧ ق . م إلى ولايات خاضعة للسنااتو ، وأخرى للامبراطور وقعت مصر ضمن الولايات الخاضعة للامبراطور ، واكتسبت مكانة ممتازة بين هذه الولايات ، فقد أقيم عليها

حاكم ذو مرتبة رفيعة يدعى Praefectus ، وتقرر ألا يتقلد رجال السناو مناصب إدارية في مصر ، بل حطر عليهم ريارتها دون استئذان الامبراطور في ذلك

على أن هذا الوضع تغير في العصر البيزنطي (٢٨٤ - ٦٤٠ م) ، فعندما أعاد دقلديانوس (Diocletianus) (٢٨٤ - ٣٠٥ م) تنظيم الولايات ألغى التفرقة بين الولايات السناووية والولايات الامراطورية (وعلى هذا الاساس وقعت مصر في دوقية الشرق) ، كما فصل السلطة العسكرية عن المدنية ، وقسمت مصر الى ثلاثة أقسام هي :

وبالنسبة للولاية (Aegyptus Jovia - Aegyptus Herculia - thebais) الأولى (Aegyptus Jovia) ، فهي تشمل غرب الدلتا بما فيها الاسكندرية ، (وسميت كذلك لأنها كانت الولاية الأولى في مصر ، ولأن دقلديانوس اتخذ لنفسه لقب جوفوريوس Jovius لى أنه بمثابة ممثل كبير الآلهة على الأرض) .

وبالنسبة للولاية الثانية (Aegyptus Herculia) ، فهي تشمل شرق الدلتا ومصر الوسطى ، (وسميت الهرقلية نسبة الى اللقب الذي اتخذه شريك دقلديانوس في ادارة الولايات الغربية Maximian Herculus) .

أما الولاية الثالثة (Thebais) ، فهي تشمل الصعيد جنوبي اسيوط وقد وضع كل من القسمين الثاني والثالث تحت إمرة حاكم يحمل لقب (Praeses) ، ووضع القسم الاول الذي يشمل الاسكندرية تحت امره حاكم يحمل لقب (Praefectus Aegypti) أى حاكم مصر ، ويتمتع بسلطة أعلى من سلطة زميله الآخرين ، ولكنه يخضع مثلها لسلطة كونت الشرق ، والتي كانت مصر تابعة لادارته ، وكان حكام مصر الثلاثة موظفين مدنيين

وفي خلال القرن الرابع تكونت ولاية رابعة هي (Augustamnica) من الأقاليم الشرقية ، ثم أصبحت ليبيا إلى مصر ، فأصبحت الولايات حمسا ، وغير اسم الولايتين الأولى والثانية ، فعرفت الأولى باسم (Aegyptus) ، والثانية باسم (Arcadia) أما السلطة العسكرية ، فقد وضعت في يد قائد يسمى (dux Aegypti) أو « دوق مصر »

وفى عام ٥٥٤ م حدث تعبير فى الإدارة على جانب كبير من الأهمية ، عندما أصدر جستنيان (Justinian) (٥٢٧ - ٥٦٥ م) مرسومه الثالث عشر ، وفيه تمزقت وحدة مصر ، فلم يعد لحاكم مصر أى سيطرة على الولايات الأخرى التى وصفت كلها تحت الإشراف المباشر لحاكم عام الشرق ، ورود كل حاكم فى ولايته سلطات عسكرية ومدنية . وانقسمت مصر (فيما عدا ليبيا) منذ ذلك الحين إلى أربع ولايات متساوية فى المراكز وهى .

Agcyptus	وعلى رأسها دوق .
Augustamnica	وعلى رأسها دوق .
Arcadia	وعلى رأسها كونت .
thebais	ويديرها نوق

وقسمت كل ولاية من هذه الولايات عدا (Arcadia) الى قسمين ، على رأس كل منهما مدير مدنى يسمى Praeses

وهكذا حصل الدوق على سلطات واسعة فى إقليمه ، بجمعه بين السلطتين العسكرية والمدنية فى يده ، فأصبح بذلك الرئيس الأعلى للإدارة والفضاء والشرطة ، وأصبح - بالتالى - يمثل السلطة الامبراطورية أى أصبح نائباً للملك .

وكان من نتيجة وضع السلطة العسكرية والمدنية فى يد حاكم كل ولاية، أن زاد من تقسيم الدولة إدارياً وعسكرياً معاً ، كما زاد من سلطان كبار الملاك الذين سيطروا على أقاليمهم سيطرة تامة ، ناهيك عن المنافسة الصغيرة التى نشأت بين هؤلاء الحكام . كما أن قوتهم العسكرية لم تكن قادرة على مواجهة أى خطر حقيقى من الخارج ، وإنما اقتصر قوتها على القيام بأعمال البوليس ، أو قمع فتنة صغيرة محلية .

أيضا كان من نتائج تقسيم البلاد على هذا النحو ، وضعف الإدارة المركزية بالتالى ، أن زاد شأن الكنيسة فأصبحت مالكة لمساحات كبيرة من الأراضى ، ودلت بفصل التهبات والأوقاف التى كانت تقدم لها، كما أصبح للكنيسة نشاط كبير فى مجال التجارة ، هذا الى جانب أنها كانت تمتلك مستشفيات لعلاج المرضى وبيوتاً لإيواء الغرباء واللاجئين

هذا - على كل حال - فيما يتصل بالنظام الادارى فى مصر قبل الفتح العربى

اما بالنسبة للجيش ، فتشير المصادر الى وجود نوعين من القوات العسكرية ، النوع الاول ويتمثل فى الحاميات العسكرية الرومانية ، والنوع الثانى ويتمثل فى الجيش الاقليمى .

وفىما يتصل بالحاميات العسكرية ، فإن اشتداد الحاجة إلى الأمن كانت قد تطلبت إقامة حامية عسكرية رومانية فى مصر ، لهذا وضع أغسطس فى مصر ما لا يقل عن ثلاث فرق رومانية ، فضلا عن القوات المساعدة الملحق بها .

وفى عهد تيبيريوس Tiberius (١٤ — ٣٧ م) الذى خلف أغسطس فى الحكم ، سحب فرقة من الفرق الثلاث ، وذلك عندما وجد أن الحاجة ليست ملحة لمثل هذا الجيش الضخم .

اما فيما يتصل بالجيش الاقليمى ، ونقصد به الجيش الخاص بكل إقليم ، فقد جرى تجنيد هذا الجيش من سكان البلاد ، ونلاحظ أنه لم يكن يخضع لقيادة موحدة ، فكل دوق يتولى قيادة الجند المراكطين بدوقيته ، وعليه أن يقاتل بمفرده ، فمثلا نجد أن دوق ليبيا لم يشترك فى القتال ضد المسلمين الا بعد أن استولوا على وادى النيل بأكمله ، وبعد أن تعرض لتهديدهم ، كذلك فعل دوق طيبة ، ولم يشترك فى الحرب ضد المسلمين إلا جنود دوقية مصر ، ودوقية أوجستامنيكا ، ثم اشترك بعد ذلك جند أركاديا .

وقد وصل حال هذا الجيش الى حد من الضعف لم يكن فى وسعه أن ينهض بأعباء الدفاع عن البلاد ، فقد اغفل التدريب والنظام العسكرى ، واشتغل كثير من الجند بالاعمال المدنية الى جانب مهنة الحرب بوصاروا يستثمرون ما يملكون من منازل وأراضى .

المجتمع المصرى فى العصر البيزنطى :

لما كان من الثابت أن المجتمع المصرى قبل الفتح العربى لم يكن مجتمعاً متجاسماً بشرياً ، وإنما كان يتكون من عدة جنسيات مختلفة ، فربما كان المنهج العلمى السليم أن نتناول هذا المجتمع بالدراسة على صعيدين

الصعيد الأول . هو الصعيد البشرى .

الصعيد الثانى : هو الصعيد الطبقي .

وبالنسبة للصعيد البشرى ، ووفقا لما ذكره الدكتور ابراهيم نصحي ،
فار المجتمع المصرى فى ذلك الحين كان يتكون من العناصر الآتية
الرومان - الاغريق - اليهود - المصريين .

وبالنسبة للرومان فقد كانوا يتكونون من رجال الحاميات والحكام ،
ويتمتعون بمركز ممتاز فى المجتمع ، ولم يكونوا يخضعون إلا لكبار الحكام
فى السلطة المركزية . على أنه يجب علينا أن نلاحظ أن غالبية المواطنين
الرومانيين الذين تتحدث عنهم الوثائق التاريخية ، لم يكونوا رومانيين
أصليين ، وإنما كانوا من الاغريق أو المتأغريقين ، الذين اكتسبوا الحقوق
المدنية الرومانية .

أما الاغريق فكانوا يكونون العنصر الذى يلى العنصر الرومانى فى
الاهمية . لقد كان الرومان ينظرون الى الحضارة الاغريقية نظرة احترام ،
ولذلك منحوا الاغريق مزايا خاصة ، فخصصت لهم الوظائف التى تلى
الوظائف الرئيسية ، هذا الى جانب اشتغالهم بالتجارة والصناعة وامتلاك
الأراضى ، وقد استطاعوا الحصول على الحقوق المدنية الرومانية عن طريق
الالتحاق بالفرق الرومانية الاضافية فى الجيش . وكان من أهم المزايا التى
حصلوا عليها هى إعفاؤه هم من ضريبة الرأس التى كانت ترمز للعبودية،
وابقاء اللغة الاغريقية لغة رسمية، واقتصر استخدام اللغة اللاتينية على
الجيش واللوائح المتعلقة بالقانون الرومانى .

أما اليهود فكانوا أقل منزلة من الاغريق ، رغم تمتعهم بنفس المزايا
التي تمتعوا بها فى عهد البطالمة ، وإن كانوا لم يمنحوا الحقوق المدنية فى
الاسكندرية . وكانت الاسكندرية تمثل أكبر مركز لتجمع اليهود ، فقد كانوا
يشغلون بالتجارة بوجه خاص، وكانت الاسكندرية من أكبر أسواق العالم

أما المصريون فكانوا يمثلون الطبقة الدنيا فى المجتمع . وقد مرض
الرومان عليهم كافة أنواع الصرايب على أن زعماء الكنيسة المصريين كانوا
يتمتعون بسلطان واسع ونفوذ كبير ، بطرا لوضعهم الدينى والاقتصادى كما
سيأتى ذكره

وقد برز من المصريين فئة عرفت باسم المصريين المتأغريقين ، وذلك لانهم اختلطوا بالاغريق ، وحاكوهم في لغتهم وملبسهم وأسمائهم ، وتميزوا على سائر المصريين بدفع صريبة الرأس ، وقد امتلكوا الأراضي واشتعلوا بالحرف المختلفة .

هذا على كل حال فيما يتصل بالصعيد الأول ، وهو الصعيد البشري

أما ما يتصل بالصعيد الثاني ، وهو الصعيد الطبيعي ، فنلاحظ أن المجتمع قد انقسم من الناحية الطبقة الى أربع طبقات :

الطبقة الأولى : هي طبقة ملاك الأراضي الزراعية .

الطبقة الثانية : هي طبقة الفلاحين .

الطبقة الثالثة : هي طبقة الصناع .

الطبقة الرابعة : هي طبقة التجار .

وفيما يختص بالطبقة الأولى وهي طبقة ملاك الأراضي ، نلاحظ أنهم

كانوا ينقسمون الى قسمين: كبار الملاك - وصغار الملاك

وبالنسبة لكبار الملاك ، فيهمنا في البداية أن نعرف كيف نشأت هذه

الطبقة ؟

لقد كان الملك في العصر البطلمي - وفقا لأندرس بل - هو المالك الوحيد

للأرض من الناحية النظرية الا أنه لم يستحوذ عليها كلها ، فقد كان جزء

كبير من أجود الأراضي يظل تحت إشرافه الفعلي ، وتلك كانت الأراضي

الملكية ، ولكن الى جانب هذا الجزء وجدت صورة من صور الملكية الخاصة

بدأت منذ أيام البطالة الأولى ، وازدادت وضوحاً في أواخر عهد البطالة ،

ومن هذا النوع ضياع المعابد التي كانت تسمى بالأراضي المقدسة . أما

النوع الثاني ، فهي الاقطاعات التي منحت للجنود المقيمين في مصر ، في

مقابل الانتظام في سلك الخدمة العسكرية وقد عرف هؤلاء باسم أرباب

الاقطاعات ، وكانت هذه الاقطاعات تمنح مدى الحياة فقط ، ثم أصبح

الاقطاع يؤول الى اكبر الأبناء بعد وفاة الأب فأصبحت هذه الاقطاعات

وراثية ، واكتسبت بذلك مظهر الملكية الخاصة ، ولكنها لم تكن ملكية كاملة .

أي أن إمتلاك حق التصرف فيها لم يكن كاملا ليشمل الهبة والتنازل والبيع.

وهناك نوع ثالث ، وهو الضياع الكبيرة التي منحت لكبار الموظفين والمقربين للملك ، وكانت تمنح مدى الحياة فقط ويستردّها التاج عقب الوفاة . وأخيرا هناك نوع رابع ، يسمى أراضي الإمتلاك الخاص ، وتتألف عادة من البساتين ومزارع الخضروات والنبول والكروم ، وكانت تمنح لأصحابها - أغلب الظن - بموجب عقود إيجار طويلة الأجل أو عقود وراثية ، ورغم أن القانون كان يسمح بانتقال ملكية هذه الأراضي من شخص إلى آخر ، إلا أنه لا يرجح أن أصحابها قد امتلكوها امتلاكاً فعلياً في أي فترة من خلال عهد البطالة ، ومعنى هذا أن أراضي الإمتلاك الخاص لم تكن ملكية تامة بالمعنى المعروف .

وعندما انتقلت مصر إلى العصر الروماني ، بقيت الأراضي الملكية التي تولف معظم الأراضي الجيدة كما هي وب نفس الاسم ، كما بقيت الأراضي المقدسة أيضا ، رغم أن جانبا كبيرا منها صارت الحكومة .

أما أراضي الأقطاع العسكرية ، التي أصبح أربابها وقتئذ يملكونها ملكية تامة ، فكانت لا تزال تولف قسما منفصلا ، ولو أن الحكومة أوقفت منحها للعسكريين .

أما أراضي الضياع الكبيرة ، التي منحت في العصر البطلمي لكبار الموظفين والمقربين للملك ، فكانت تقابلها في العصر الروماني بعض الضياع الكبيرة التي منحها الأباطرة في صدر العصر الروماني لأعضاء من الأسرة المالكة ، أو لنبلاء من الرومان ومواطني الأسكندرية ، ولكن ، عن طريق المصادرة وغيرها من الطرق أصبحت كثير من هذه الضياع في أملاك الامبراطور الخاصة ، التي أصبحت منذ ذلك الحين (أي في العصر الروماني) تولف قسما من الأراضي تسمى أراضي الضياع تحت إشراف ناظر خاصة الامبراطور .

وقد شجع الرومان ملكية الأراضي الخاصة ، وزادت مساحتها ، لأنهم كانوا يفصلون إرساء الجهاز المالي والإداري على عاتق سكان يملكون عقارا

ثابتا يكفل اضطلاعهم بالمسئوليات ، ويضمن تحصيل التعويض منهم فى حالة حدوث عجز أو تقصير .

وكانت الحكومة الرومانية قد صادرت جانبا كبيرا من الأراضى ، وباعت بعضها بالمزاد ، بينما عرضت الأراضى المهجورة أو غير الحيدة للإيجار بشروط مرضية ، حتى تفرى الناس على إستنتاجها واستصلاحها للزراعة .

ويتضح من ذلك أن الملكية الخاصة للأراضى ، ظهرت فى العصر الرومانى .

وسرعان ما ظهر نتيجة ذلك فى العصر البيزنطى ، حيث ساعد ذلك على زيادة عدد الضياع الكبيرة تدريجيا ، وظهور طبقة من كبار الملاك .

ويتضح من دراستنا لأوضاع هذه الضياع الكبيرة ، أنه كان هناك مصدران رئيسيان لزيادة مساحة هذه الأراضى ، وبمعنى آخر أن هذه الأراضى اتسعت على حساب نوعين من الأراضى : النوع أو المصدر الأول : هو أراضى الدولة ، والنوع أو المصدر الثانى : هو أراضى صغار الملاك .

وبالنسبة للمصدر الأول ، فقد أخذت هذه الملكيات الكبيرة تتسع على حسابها ، بسبب ما صانف الحكومة من عقبات أدت الى عجزها عن زراعتها ، كما يقول الدكتور السيد الباز العرينى .

أما المصدر الثانى لاتساع الملكيات الكبيرة وهو أراضى صغار الملاك ، فيرجع السبب فى ذلك أن كبار الملاك كانوا قد حصلوا قبل نهاية القرن الرابع الميلادى من الحكومة على حق جباية الضرائب المستحقة على ضياعهم الخاصة بأنفسهم ، وبفعها لخزانة الولاية مباشرة دون وساطة الجباة المحليين .

ولما كان الكثيرون من الملاك الصغار قد أعجزهم دفع ما عليهم من الضرائب للدولة ، فقد اضطروا الى الدخول فى حماية كبار الملاك ، على أساس التنازل لهم عن أرصهم والعمل فيها كمستأجرين ، وخدمتهم فى

مقابل تولى كبار الملاك دفع الضرائب ، وهكذا نرى أنه في الوقت الذي كانت تزداد فيه مساحة الملكيات الكبيرة ، كانت تختفي تدريجياً الملكيات الصغيرة ويتحول الملاك الصغير إلى مستأجرين مربوطين بالأرض لا يختلف وضعهم عن وضع الأتقان . ومع أن الحكومة لم تكن راضية تماماً عن انتشار نظام الحماية ، إلا أنها سلمت بالأمر في عام ٤١٥ م ، وأصدرت مرسوماً باحتفاظ أصحاب الأراضي بمقتضى نظام الحماية بأراضيهم ، في مقابل دفع الضرائب ، مع إلغاء لقب «هامى» .

حتى إذا ما وصلنا إلى القرن السادس ، كانت ظاهرة الاقطاع الكبيرة قد استفحلت ، وأصبحت طبقة كبار الملاك على درجة عظيمة من القوة ، كما يدل على ذلك الحالة أوردها أيدرس بل ، وهي حالة عائلة أبيون Apion التي كانت تمتلك ضياعاً في أكسير ينخوس ، وكنينبوليتيس cynopolites (قوص) ، وأرسينو يتيس Arsinoites (الفيوم) ، وقد انعكست ملكياتها الكبيرة وثروتها في وضعها الاجتماعي واشتراكها في السلطة والحكم ، فتولى أفرادها أرقى المناصب الإدارية ، كما تولى أحدهم منصب القنصلية في الإمبراطورية ، وتشير المصادر إلى أنها كانت تمتلك جيشاً خاصاً مؤلفاً من الجنود الأجودين (البقلار) Buccellarii ، كما أنشأت سجونا خاصة ونظاماً للبريد ومستشفيات ، وهامات شعبية ، كما شيدت كنائس وأديرة ، وكانت بلا شك تشرف على هذه المنشآت ، بل إنها كانت تملك أسطولاً من المراكب النبلية ، وكان لديها عدد كبير من الموظفين والكتبة والمحاسبين ومحضلى الضرائب ، وكانت لاتدفع ضرائبها لخزانة الولاية ، بل للإسكندرية مباشرة .

وإذا أضفنا إلى ذلك نظام الحماية الذي سبق لنا الكلام عنه ، والذي كان من نتيجته تحول الملاك الصغير إلى أتقان ، فنحن إذن أمام نظام يشبه النظام الاقطاعي في أوروبا ، وأمام أسرة تشبه الأسرة الاقطاعية ، وهذا ما يقوله الدكتور مصطفى العبادي .

على أن «أيدرس بل» يحدد لنا بدقة الفرق بين هذا النظام في مصر والاقطاع في العرب ، فيذكر أن نظام الاقطاع في الغرب ، كان نظاماً عسكرياً

فى جومره ، يحصل فى الاقطاعى الصغير على ارضه طالما كان يودى الخدمات لسيدته فى الحرب ، بعكس ملكية الاراضى فى مصر التى لم تكن مشروطة بالخدمة العسكرية .

ايضا يرى أن الضياع فى الغرب كانت تتألف من اراضى متجاورة ، بعكس الضياع فى مصر التى كانت تتألف من اراضى متناثرة فى أنحاء البلاد ، فمثلا نجد أحيانا جزءاً من اراضى إحدى القرى تابعاً لضيعة من هذه الضياع ، بينما نجد الجزء الآخر فى يد ملاك صفار غير ملزمين بتقديم خدمات لها . وأخيراً يرى أن الأمير الاقطاعى فى الغرب كان يعيش فى قصره وسط مزارعه ، بينما كان المالك الكبير فى مصر يقيم فى منزله أو قصره الكائن بعاصمة الاقليم . وينهى « بل » هذه المقارنة بقوله : « إن التشابه فى الوضع بين هؤلاء الملاك ، وبين امراء الاقطاع فى الغرب ، يبرر أن نطلق عليهم اسم الملاك شبه الإقطاعيين » .

وفى رأينا أن وجود بعض سمات النظام الاقطاعى فى أوروبا فى مجتمع من المجتمعات ، وفى أى حقبة زمنية من العقب ، لا يعنى أن هذا النظام هو نظام اقطاعى على النمط الغربى ، لأننا سوف نفتقد دائماً فى هذا المجتمع الهرم الاقطاعى الذى فى قمته الملك ، وتحت سلسلة طويلة من الاقطاعيين الذين يتدرجون نزولاً فى الثروة والقوة والنفوذ ، وفى سفح هذا الهرم يوجد الألقان هذا إلى جانب أنه لا يوجد لدينا أى دليل على أن هذه الأسرة وغيرها من الأسر ، قد حصلت على اراضيها فى شكل إقطاع من إقطاعى أكبر .

لكن يجب أن نلاحظ أن نمو هذه الملكيات الكبيرة ، لم يقض نهائياً على الملكيات الصغيرة فقد استمرت قرى تتمتع بحريتها ، ويملك أرضها سفار الملاك الذين حصلوا لأنفسهم - بمسؤولية جماعية بينهم - على حق دفع ضرائبهم للدولة مباشرة ، وظلت هذه القرى موجودة حتى الفتح العربى لمصر .

أيضا عملت الكنيسة على إستغلال أموالها فى التجارة الخارجية ، وقد بلغ من ثراء الكنيسة أنها كانت تمتلك أسطولاً تجارياً فى البحر المتوسط .

ومعنى هذا أن الكنيسة القبطية فى مصر كانت تحتل وضع الكنيسة فى أوربا كمالك كبير ، وقد انعكس وضعها الاقتصادى بالتالى على وضعها السياسى ، فاستطاعت الكنيسة أن تنافس كبار الملاك بما تمتلكه من ضيعات واسعة ، بل أصبح فى استطاعتها مقاومة أى جور من جانب الحكومة .

وقد انعكس هذا على نموذ رئيس أساقفة الاسكندرية فى أواخر القرن الرابع الميلادى ، حيث اعترف له مجمع نيقية بحق السيادة الدينية ، فجعل له السلطة على أساقفة مصر وليبيا وهرقة ، وصار له ما لأسقف روما من الامتيازات والحقوق فى رئاسة الأساقفة .

والأكثر من ذلك أن الكنيسة كان لها قضاء خاص بها ، وكان يحق للمتخاصمين فى الأمور المدنية أن يلجأوا باختيارهم إلى تحكيم الأسقف ، وهكذا صار للأسقف الحق فى تنفيذ الأحكام .

أما بالنسبة لصغار الملاك ، فقد رأينا كيف زادت الأعباء المالية عليهم ، فى الوقت الذى استطاع فيه كبار الملاك بنفوذهم تخفيف ما هو مقرر من الضرائب على أراضيهم ، ونتيجة لذلك لم يجد صغار الملاك أمامهم إلا أحد طريقين :

إما أن يفروا من قراهم . ولكن الحكومة لم تنقص قيمة الضرائب المطلوبة من نواحي البلاد المختلفة ، بل أخذت قيمة هذه الضرائب تزداد على من بقوا فى بلادهم ، بنسبة الذين يفرون منها .

وإما - كما ذكرت سابقا - أن يطلبوا حماية أحد كبار الملاك فى نظير تنازلهم عن أراضيهم لهذا المالك أو السيد الكبير ، وهكذا تحول المالك الصغير من مالك حر إلى تابع .

وللتخلص من هذا الوضع السيئ ، سعت بعض القرى إلى أن تطلب من الامبراطور أن يمنحها حق الجباية الذاتية على أن القرى كانت تعقد هذا الحق إذا عجزت عن تحصيل ضرائبها كاملة هذا على كل حال فيم يتصل طبقة ملاك الأراضى

أما ما يتصل بطبقة الفلاحين ، فقد انقسمت هذه الطبقة إلى عتدين

الفئة الأولى : مزارعو الضياع الكبيرة .

والفئة الثانية : المزارعون الأحرار ، وقد انقسمت هذه الفئة بدورها إلى

نوعين :

ملاك ومستأجرين لدى ملاك متوسطين .

وبالنسبة لمزارعي الضياع ، فقد وصفهم « يل » بأرقاء الأرض . وقد بلغ من شدة ارتباطهم بالأرض أن أصبحوا من مقوماتها ، إذ استقروا فيها بنسائهم وأطفالهم وماشيتهم ومتاعهم ، ولم يكن بوسعهم أن يغادروها . ولعل هذا الوضع كان شبيها بأوضاع الأقنان في أوروبا في العصور الوسطى .

أما بالنسبة للمزارعين الأحرار بنوعيههم ، فقد كان وضعهم أسوأ من وضع مزارعي الضياع الكبيرة ، فقد كانوا يدفعون ضرائبهم لمديري المقاطعات ، الذين كانوا يختارون من بين الأسر النبيلة مثل أسرة أبيون - التي تناولت أوضاعها سابقا - كما أن المالك الكبير كانت مصلحته تقتضى أن يحرص على العناية والاهتمام بمزارعيه ، بينما لم يلاقوا هم من أحد مثل هذه الرعاية ، وفي الوقت نفسه كانوا مربوطين بالأرض ، فقد منعوا من مباحثتها لصالح الدولة ، وحين ضاقت الدولة بفرار الفلاحين ، سواء الأجراء أو المزارعين من القرى هربا من ضريبة الرأس ، أصدرت القوانين التي تحرم إنتقال الفلاح من قريته ، وذلك حين تضمن الدولة جمع ضرائبها ، وبذلك فقد الفلاح حريته في الحركة والانتقال وإرتبط بالأرض .

أما الطبقة الثالثة فهي طبقة الصناع ، وكان المشتغلون بالصناعة في مصر هم - كما تروى المصادر التي بين أيدينا - من القبط ، الذين كان لهم الفضل في حفظ الصناعات في البلاد ، كما يذكر « بلتر » .

وعلى أية حال ، فقد كانت الدولة تحدد عدد المشتغلين بكل حرفة في كل مدينة أو قرية على حسب ما تقتضيه حاجات البلاد ، وكان هؤلاء الصناع يحصلون على ترخيصات عمل من الدولة سواء كانوا أفراداً أو جماعات ،

كما كانت تتقاضى منهم الضرائب ، وكان فى وسع هؤلاء تأجير حق إحتكار تلك الصناعات لغيرهم .

ويلاحظ أن الدولة كانت قد تخلت عن أغلب الصناعات التى كانت تحتكرها دولة البطالة ، تشجيعا للمجهودات الخاصة .

وكانت الدولة تحدد قيمة الضريبة وفقا لنوع الصناعة من جانب ، والمكان الذى تزاوّل فيه من جانب آخر ، وكانت تقدر قيمتها سنويا .

وكان لهؤلاء الصناع نقابات ، وكانت هذه النقابات هى المسئولة عن سد حاجات الحكومة ، وعن تادية الضرائب المفروضة على أعضائها الذين ارتكبوا مخالفات ولم يتموا أعمالهم .

وقد اشتغل هؤلاء الصناع فى كثير من الصناعات التى كانت تشتهر بها مصر ، ومنها صناعة المنسوجات ، وصناعة الزجاج ، وصناعة الورق ، وصناعة بناء السفن ، هذا إلى جانب صناعة العطور والتوابل .

وبالنسبة لصناع المنسوجات ، نلاحظ أن انتشار المسيحية بينهم ، قد أثر على طابع هذه الصناعة ، إذ اضطبغت بالصبغة المسيحية .

أما صناع الزجاج ، فيستدل من تأخر مستوى الزجاج المصرى الذى عثر عليه فى الصفائر الحديثة فى منطقة الفيوم ، على أن مستوى العاملين فى هذه الصناعة قد أخذ يتدهور .

وبالنسبة لصناع الورق ، فيبدو أن رواج صناعة الكتب من رق الجلد ، قد أثر على رواج صناعاتهم ، وإن استمر تصدير الورق بكميات كبيرة إلى الخارج كما كان الحال من قبل .

أما الطبقة الرابعة فهى طبقة التجار ، وقد كانت هذه الطبقة تتمركز فى الاسكندرية ، التى كانت تعتبر أكبر مركز تجارى فى العالم بأسره .

وتكونت هذه الطبقة خاصة من اليهود الذين اشتهروا باشتغالهم بالتجارة ، ومن الروم والاقباط وأيضا من عناصر أخرى مثل السوريين .

وفى عهد أغسطس ، كان لهذا الطبقة شأن عظيم ، كما رادت أموالهم زيادة ملحوظة ، وذلك عندما أعلن سياسة حرية الاقتصاد ، فقد سمحت هذه

السياسة لاثرياء التجار في مصر أن يستثمروا أموالهم في التجارة الشرقية على نحو لم يعرف من قبل

ونتيجة لذلك زادت تحارة الشرق زيادة ملحوظة ، فكانت الأساطيل تعود من الهند وغيرها محملة بأغلى البضائع إلى مصر ، ثم توزع من مصر إلى سائر البلاد ، وهكذا تجنى مصر فربحية مزدوجة على البضائع حين ترد إليها ، وحين تصدر منها .

وحدث انتعاش ملحوظ في التجارة ، يظهر من كثرة عدد السفن التي كانت تعمل في تجارة الهند الشرقية ، فقد بلغت أكثر من مائة وعشرين سفينة ، كما زاد حجم السفن ، وأصبحت المستخدمة في البحار الشرقية أحجام أكبر وقدرة أكثر في سرعة الملاحة .

إلا أن هذه الرحلات كانت كثيرة التكاليف ، نظراً لانتشار القرصنة في هذه المناطق ، حتى إن السفن التجارية كانت تسير عادة في حراسة سفن مسلحة ، لذلك كان من الطبيعي أن يرفع التجار أسعارهم لمعوضوا تكاليفهم وخسائرهم .

وهكذا تمكن كثير من الرأسماليين في الإسكندرية ، من مضاعفة ثرواتهم ، خاصة إذا علمنا أن البضائع الشرقية كانت تباع في الغرب بمائة مثل ثمنها الأصلي .

ويكفي للدلالة على مابلغته هذه الطبقة من شأن عظيم ، أن نذكر أن بعضهم قد تمكن من الوصول إلى أرقى المناصب في القصر الإمبراطوري في روما ، كما أن أحدهم قد تمكن من أن يقود ثورة ناجحة في الإسكندرية تليها لاحتلال الملكات في القرن الثالث ، وأن هذا الشخص قد تمكن من تسليح جيش كامل من دخله من تجارة البردي والصمغ العربي .

وفي العصر البيزنطي يبدو أن تجار الإسكندرية قد نجحوا في المحافظة على مراكزهم على رأس التجارة العالمية ، فاستمر الاتصال مع الصومال وبلاد العرب والهند ، كما امتدت خطوط الملاحة من الإسكندرية إلى جميع الموانئ الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط ، خاصة وأن الدولة قد تركت

هذه التجارة حرة فى أيدي الافراد ، باستثناء الجزية التى كان على مصر إرسالها الى القسطنطينية .

ويجب هنا أن نشير إلى أن صادرات مصر قد انقسمت الى نوعين: أحدهما للتجارة ، والآخر هو الضريبة النوعية التى كان على مصران تدفعها سنويا لروما ثم القسطنطينية فيما بعد ، وكان أهم مقوماتها القمح

وبالنسبة للتجارة ، فقد كان التجار يقومون بتصدير القمح والكتان والبردى والعاج والعطور والتوابل ، أما الزجاج فلم يعد يصدر فى العصر البيزنطى ، وذلك لدهور مستواه كما ذكرنا من قبل ، كما أن تجارة الورق قد تأثرت بالانحلال على استخدام رقوق الجلد ، وكان التجار فى مصر يستوردون المعادن (خاصة الفضة والصفير) والخمور والحريير والعطور والتوابل ، من أجل صناعتها محليا ، وإعادة تصديرها .

وفى مجال النشاط المالى ظهر ما يعرف بالقروض المالية من الخارج التى مارسها كبار المولدين ، وقد كان لهؤلاء المولدين مكاتب فى الإسكندرية ، حيث يستطيع المدين أن يدفع المبلغ المقرض بالإضافة الى الفا ئدة المقررة . ويدلل الدكتور مصطفى العبادى على ذلك بوثيقة بردية من القرن السادس الميلادى فيها ذكر لمصريين يتعاقدون على اقتراض مبلغ من المال فى القسطنطينية بفائدة 8% ، ويرد الدين فى الإسكندرية ، ويرى أن هذا المكتب يقوم بوظيفتين ، الاولى عقد الصفقات التجارية ، والثانية القيام باعمال البنوك الدولية ، فالمبلغ الذى سيدفعه المدين المصرى فى الإسكندرية لم يكن ليُرسل الى القسطنطينية ، وإنما كان يبقى فى الاسكندرية ليستغل فى عقد الصفقات التجارية .

وأخيرا يجب ألا نغفل نشاط الكنيسة فى مجال التجارة ، وخاصة التجارة الخارجية ، فقد كانت تمتلك أسطولا من السفن التجارية الذى يعمل لحسابها الخاص .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو هل يمكن أن نعتبر هذه الطبقة التجارية طبقة موزجوازية كذلك التى نشأت فى أوروبا ؟

للإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نقوم بعمل مقارنة بين الطبقة التجارية التي نشأت في مصر ، والطبقة البورجوازية التي نشأت في أوروبا .

نلاحظ في البداية أن الطبقة البورجوازية في أوروبا قد ظهرت من بين أدنى الطبقات في المجتمع الاقطاعي ، أي من الاقنان الذين لم يكن في حيازتهم أي أرض يزرعونها ، فاضطروا للعمل كأجراء في أوقات الحصاد ، أو كمرتزقة في الجيش ، كما اتجهوا إلى التجارة لفتح لهم بابا للربح

أما في مصر ، فإن طبيعة موقعها الجغرافي جعلها أكبر مركز تجاري في العالم ، لذلك نشأت هذه الطبقة نشأة طبيعية ، وتكونت من اليهود خاصة والروم والسوريين وغيرهم إلى جانب الأقباط .

هذا إلى جانب أن النقابات الطائفية التي ظهرت في أوروبا نشأت لتخدم مصالح طبقتها ، أي لتؤ من أعضائها من حوادث الحريق وغرق السفن و غيرها من الكوارث ، كما كانت تفرض على أعضائها أن يمدوا يد المساعدة زملائهم في حالات المرض والكوارث والسجن .

وذلك بعكس النقابات في مصر ، فمثلا كانت نقابات الصناع - كما رأينا - مسئولة عن سد حاجات الحكومة من العمال ، وقادية الضرائب المفروضة على أعضاء النقابات الذين ارتكبوا مخالفات ولم يتموا أعمالهم ، وبالتالي لم يكن لها نفس الدور الكبير الذي لعبته نقابات أوروبا ، وبذلك لأن هذه النقابات كانت جزءا من النظام ، وليست خارجة عليه كما هو الحال في أوروبا .

كذلك فقد ارتبط ظهور الطبقة البورجوازية في أوروبا بظهور المدن الجديدة ، بمعنى أن هذه الطبقة هي التي أنشأت المدن الجديدة .

بعكس الوضع في مصر ، فإن مركز مدينة الاسكندرية التجارية هو الذي أوجد هذه الطبقة بالفعل .

أيضا يجب الإشارة إلى أن ظهور الطبقة البورجوازية في أوروبا ، أدى إلى صراع تاريخي مع الطبقة الاقطاعية الحاكمة .

بعكس الوضع في مصر ، فلم يحدث أى تصادم مع الطبقة الاقطاعية ، وذلك لاختلاف وضع الطبقة شبه الاقطاعية في مصر عن وضعها في أوروبا ، فقد كانت في أوروبا هي التي تحكم ، ولكنها في مصر كانت جزءا من الطبقة الحاكمة التي تتكون أساساً من الرومان .

كذلك فإن ظهور الطبقة البورجوازية في أوروبا أدى الى تناقص ومصادمات بينها وبين روعساء الأديرة والأساقفة ، لأن الكنيسة كانت جزءا من الطبقة الاقطاعية .

وذلك بعكس الوضع في مصر ، التي لم يحدث بها أى تصادم بين هذه الطبقة والكنيسة ، بل نلاحظ أن الكنيسة كان لها نشاط كبير في التجارة ، وتمتلك أسطولا من السفن التجارية الذي يعمل لحسابها الخاص وأخيرا يجب أن نشير إلى أن ظهور الطبقة البورجوازية الجديدة في أوروبا ، قد أدى الى تغير وجه الحياة فيها ، فقد أدى تغير علاقات الإنتاج إلى انهيار النظام الاقطاعي بكل سماته .

بعكس الوضع في مصر ، فقد ظهرت الطبقة التجارية جنبا إلى جنب مع الطبقة شبه الاقطاعية ، وذلك لأنها كانت جزءا من النظام ، وليست انقلابا عليه كما ذكرنا .

وبعد هذه المقارنة ، يتضح لنا أن الطبقة التجارية التي نشأت في مصر تختلف عن الطبقة البورجوازية التي نشأت في أوروبا . ومع ذلك نستطيع أن نطلق عليها اسم الطبقة البورجوازية من ناحية أنها طبقة تجارية، وكانت تعيش في المدن .

وبعد هذا العرض للمجتمع المصري وتركيباته الطبقية وعلاقاته الاقتصادية ، نرى أن المجتمع المصري كان مجتمعا يخضع لنظام إنتاجي لا هو نظام إقطاعي ولا هو نظام بورجوازي وإنما هو خليط

نعرضنا في الصفحات السابقة لطبقات المجتمع المصري وعلاقات الملكية، ونباول هنا انعكاسات ذلك على الحصاره أى على الدين واللغة والفكر والدستور

الدين :

وبسبب الدبر ، ما كانت الدولة البيزنطية تسيطر على مصر وبالتالي على علاقات الملكية ، وكان دين الدولة الرسمي في بداية تاريخ هذه الدولة هو العقيدة الوثنية ، لذلك فإن إنتشار المسيحية في مصر قد صاحب حركة اضطهاد واسعة للمسيحيين وخاصة في عهد دقلديانوس (Diocletianus ٢٨٤ - ٣٠٥ م) . فقد أصبح المسيحيون يكونون عنصرا غريبا بامرا بين مواطني الامبراطورية ، لذا كان من الضروري ان تتخذ الاجراءات اللازمة لإنماجهم أو استئصالهم ، فكان هذا الاضطهاد هو أعنف اضطهاد تعرض له المسيحيون ، حتى إن الكنيسة القبطية في مصر والحبشة لا زالت تومخ الأحداث بعصر دقلديانوس الذي تسميه عصر الشهداء .

على أن هذا الوضع لم يلبث أن تغير عندما اعترف الامبراطور قسطنطين الأول Constantinus (٣٢٣ - ٣٣٧ م) بالمسيحية دينا مسموحا به ضمن الديانات الأخرى في الدولة الرومانية ، وبذلك تخلص المسيحيون في مصر من الاضطهاد الديني

ولم يلبث التغيير الذي بدأه قسطنطين أن اكتمل في عام ٣٨٠ م عندما أصدر الامبراطور ثيودوسيوس الأول Theodosius (٣٧٩ - ٣٩٥ م) مرسوما باعتبار المسيحية هي الدين الرسمي الوحيد في جميع أنحاء الامبراطورية الرومانية .

وبذلك أصبحت الوثنية دينا غير معترف به في مصر ، وبالتالي بدأت مرحلة من الاضطهاد الديني وقع في هذه المرة على الوثنيين ، فبدأ المسيحيون يعملون على القضاء على الوثنيين ونشر دينهم بنشر الوثائق التي حاول بها أنصار الوثنية القضاء على المسيحية .

على أن المسيحيين أنفسهم ما لبثوا أن وقعوا تحت اضطهاد دبر من نوع آخر ، ففي تلك الحين كانوا قد دخلوا في خلاف ديني حول تفسير طبيعة المسيح عليه السلام وصفته ، وذلك عندما دب الخلاف بين زعمي المسيحيين في مصر - اثنايوس Athanasius (٣٢٨ - ٣٧٣ م) ، وأريوس Arius (ت ٣٣٦ م)

فقد كان من رأي أريوس الذي جهر به في عام ٣١٨ م ، أن المسيح عليه السلام (الابن) له طبيعة مختلفة عن طبيعة الآله (الاب) ، باعتبار أن المسيح له بداية ، في حين أن الآله ليس له بداية فهو قديم وأبدى

وقد صدم هذا الرأي الكثير من رجال الكنيسة في الاسكندرية ، الذين كانوا يعتقدون أن الابن مثل الأب قديم ودائم ، وانهما من طبيعة واحدة ، وكان على رأسهم الأسقف اسكندر Alexandrus (٣١١ - ٣٢٨) ، أسقف كنيسة الاسكندرية ، الذي عقد مجمع في الاسكندرية عام ٣١٩ من القساوسة في مصر وليبيا ، وأصدروا استنكارا لعقيدة أريوس وأعلنوا حرمانه وأتباعه من الكنيسة .

وقد دعا الامبراطور قسطنطين Constantinus (٣٢٣ - ٣٣٧ م) إلى عقد مجمع ديني يشترك فيه أساقفة الكنائس المختلفة في الشرق والغرب لوضع حد لهذه الانقسامات العقائدية ، وكان هذه المجمع هو مجمع نيقيا (Nikaia) الذي عقد في عام ٣٢٥ م بأسيا الصغرى ، وقد اقترح فيه قسطنطين وصف العلاقة بين الأب والابن بأنهما من طبيعة واحدة ، وكان ذلك لكسبه ولاء الأكثرية التي رفضت عقيدة أريوس ، كما قرر المجلس حرمان أريوس من الكنيسة وطرده من مصر مع اثنين من أتباعه الذين ظلوا على عقيدته .

إلا أن قسطنطين وجد أن الأريوسية لم تمت بنفى زعيمها ، فأصدر عفو عن أريوس ، وأمر بإعادته إلى منصبه في الاسكندرية ولكن الأسقف اسكندر رفض إجابة طلب الامبراطور ، وبذلك بدأ الخلاف بين كنيسة الاسكندرية والقصر الامبراطوري .

وعندما تولى اثنازيوس الأسقفية خلفاً للأسقف اسكندر في عام ٣٢٨م ، أصبح أيضاً على رفض طلب الامبراطور بإعادة أريوس إلى كنيسة الاسكندرية ، مما دفع الامبراطور قسطنطين إلى عقد مجمع ديني في مدينة صور عام ٣٣٥ م لمحاكمة اثنازيوس ، وفيه قرر المجمع عزل اثنازيوس من منصبه ونفيه من مصر .

وهكذا تدخل قسطنطين ومن أتى بعده من الأباطرة في هذه المنازعات الدينية ، وعقدوا من أجل ذلك المجمع الدينية .

ولم يلبث أن ظهر خلاف جديد بين كنيسة الاسكندرية والقسطنطينية منذ حوالي القرن الخامس الميلادي دار حول طبيعة المسيح من الناحيتين الالهية والبشرية ، عندما ذكر أسقف القسطنطينية في عام ٤٢٨م وهو سطور (Nestorius) (ت ٤٥١م) أن للمسيح طبيعة بشرية إلى جانب طبيعته الالهية فانقسمت الكنائس المختلفة إلى فريقين

فريق يويد الدعوة النسطورية ، وهم اتباع مذهب الدوفيزيت (Duophysite) الذين نادوا بأن للمسيح طبيعتين ، طبيعة بشرية إلى جانب طبيعته الالهية .

وفريق يعارضها اشد المعارضة ، وقد تمثل هذا الفريق المعارض في مصر وسوريا وأرمينيا ، وهم اتباع مذهب المونوفيزيت (Monophysite) الذين نادوا بأن للمسيح طبيعة واحدة وهي الطبيعة الالهية .

وفي عهد الامبراطور مرقيان Marcian (٤٥٠ - ٤٥٧ م) بلغ الخلاف الديني اقصاه بين كنيسة الاسكندرية والقسطنطينية ، عندما دعا إلى عقد مجمع نينى في خلقدونية Chalkedon بأسيا الصغرى عام ٤٥١ م ، وأقر هذا المجمع مذهب الطبيعتين ، وقرر أن مذهب الطبيعة الواحدة كفر وخروج على الدين الصحيح ، كما قرر حرمان ديوسقورس Dioscorus (٤٤٤ - ٤٥١ م) بطرك الاسكندرية من الكنيسة .

وبالطبع لم يقبل ديوسقورس ولا مسيحيو مصر ما أقره مجمع خلقدونية ، مما أدى إلى انفصالهم عن كنيسة القسطنطينية ، وأطلقوا على أنفسهم « الأرثوذكسين » Orthodox أى اتباع الديانة الصحيحة ، كما عرفت كنيستهم باسم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أو فيما بعد بالكنيسة اليقونية^(١) . أما اتباع الكنيسة البيزنطية فقد عرفوا بعد الفتح العربى باسم الملكانيين Melkies ، نسبة الى كلمة « ملك » وذلك لاتباعهم مذهب الامبراطور . على كل حال فباتباع كنيسة القسطنطينية وهي كنيسة الدولة البيزنطية صاحبة السيادة على مصر مذهب الطبيعتين ، واتباع الكنيسة المصرية للمذهب المخالف لها وهو مذهب الطبيعة الواحدة ، عاد التناقض القديم الذى أدى في البداية إلى اضطهاد الوثنيين للمسيحيين ، ثم اضطهاد المسيحيين للوثنيين فيما بعد ، فبدأت ثورة جديدة من الاضطهاد الدينى اتخذت في هذه المرة شكلا مذهبيا .

ولما تم تتويج هرقل Heraclius (٦١٠ - ٦٤١ م) امبراطورا في عام ٦١٠ م ، رأى أنه لا بد من اعادة الوحدة إلى الكنيسة ، فعقد مجمعا دينيا وأصدر صورة توفيق Mono tha Ima تقضى بأن يعتنق الناس عن الكلام فى طبيعة المسيح وصفته وأن يعترفوا جميعا بأن له ارادة واحدة .

(١) الكنيسة اليقونية نسبة إلى يعقوب البرادعى (Jacob Baradaon) أسقف مدينة الرها المونوفيزيتي فى النصف الثانى من القرن السادس الميلادى ، الذى وار مصر ضمن ملاذ الشرق التى واراها لتتلمذ

ولتنفيذ قراراته أرسل الامبراطور فى سنة ٦٢١م قيرس Cyrus إلى مصر وأعطاه كل السلطات التى تساعده فى تأدية مهمته ، سواء أكانت سلطات سياسية أم دينية .

وما أن قدم قيرس إلى الاسكندرية فى سنة ٦٢١م ، حتى بدأ الاضطهاد الأعظم ، فقد كان يعرض على الناس أحد امرين إما الدخول فى الجماعة أو الاضطهاد .

وقبل وصول قيرس إلى الاسكندرية هرب البطرك القبطى بنيامين توقعاً لما سيحل به ويطائفه من الشدائد من جراء فرض المذهب الجديد . وقد فاق اضطهاد قيرس للأقباط كل اضطهاد ، حتى تحول كثير ممن لم يستطيعوا الهرب إلى المذهب الجديد ومنهم بعض الاساقفة . ومن هنا فقد صحت مقولة « إن سيف قيرس قطع آخر ما كان يربط المصريين إلى الدولة البيزنطية » .

ويرى د . ابراهيم نصبحى أن تدخل الأباطرة فى الشئون الدينية واضطهادهم للمسيحيين فى مصر ، جعل رجال الدين ليسوا قادة دينيين فحسب ، بل أيضاً زعماء وطنيين فى مقاومة الإباطرة ، وبذلك اتخذت الخلافات الدينية طابعاً وطنياً .

ومما يدل على أن المسألة فى مصر تطورت إلى مسألة قومية أو امتزجت بها ما يذكره ساويرس عن رهبان أحد الأديرة بأنهم لم يصيدوا عن المذهب الأرثوذكسى ، ولم يقبلوا المذهب الخلقيدونى لانهم مصريون .

على كل حال فإن هذا الصراع الدينى الطويل لم يكن ليتم لولا قوة الكنيسة القبطية فى مصر ، فقد عرفنا سابقاً أن الكنيسة القبطية كانت مالكة لمساكنات كبيرة من الأراضى ، كما كانت تمتلك اسطولا تجارياً فى البحر الأبيض المتوسط ، وبالتالي استطاعت أن تنافس كبار الملاك بما تمتلكه من ضيعات واسعة ، وعرفنا أنه كان فى استطاعتها أن تقاوم أى جور من جانب الحكومة .

نظام الرهبنة :

وقد كانت الخلافات الدينية والمذهبية والاضطهاد الدينى فى مصر سبباً - كما تذكر جميع المراجع - فى نشأة نظام الرهبنة الذى يعتبر أهم نظام إستحدثته مصر فى الديانة المسيحية

والرهبة تعنى الانعزال والانفراد فى الأماكن الباسية ، وتدريب النفس على ترك متاع الدنيا ، وتطهير الروح واحتقار الحسد والاعراض عن شهواته ، اعتقاداً بأن ذلك يقرب الانسان الى ربه ، وبكامل له الخلاص والنجاة .

وكانت الرهبة بمعناها هذا معروفة فى العالم قبل ظهور المسيحية ، فقد مارسها البوذيون ، كما عرفها قدماء المصريين ، وايضا عرفت الديانة اليهودية الرهبة ، كما دعت الفلسفة الاقلاطونية الحديثة الى التقشف ودلال الجسد والزهد والبعد عن المجتمع .

واختلف الموء رخصون فى أسباب نشأة الرهبة المسيحية فى مصر ، فرأى بعض الموء رخين أنها تأثرت بالبودية ، ورأى البعض الآخر أنها تأثرت بالرهبة اليهودية ، ورأى فريق ثالث من الموء رخين أنها تأثرت بالفلسفة الاقلاطونية ، على أن البعض يرى أن أصول الرهبة وجدت فى الديانة المسيحية نفسها لأن الأناجيل دعت الى حياة التمسك .

وهكذا لم تكن فكرة الرهبة جديدة فى العالم القديم ، وإنما الجديد هو انتشار هذه الرهبة فى مصر بالذات ، والجديد أيضاً هو اتخاذ الرهبة شكلاً تنظيمياً ، وموء سسات وأديرة حتى أصبحت جزءاً هاماً من الديانة المسيحية .

وينسب كثير من الموء رخين انتشار الرهبة الى أسباب كثيرة بعضها اقتصادى مثل : سوء الأحوال الاقتصادية فى مصر فى القرن الرابع الميلادى وزيادة الضرائب ، وبعضها سياسى مثل : القانون الذى أصدره قسطنطين بأعفاء الأعزب ومن لا أولاد له من الضرائب ، وأعفاء الرهبان من الخدمة العسكرية ، وبعضها اجتماعى مثل الخلافات الأسرية وغيرها .

وفى رأينا أن انتشار الرهبة يرجع بالدرجة الأولى الى الاصطهاد الدينى الذى يدفع الموء الى الفرار بدينه والتقرب من الله ، ولم تكن الرهبة بمعناها الذى ذكرته سابقاً من القرارات السهلة التى يتخذها الفرد ، فلو كانت سوء الأحوال الاقتصادية وزيادة الضرائب هى التى دفعت الفرد الى الرهبة لكان المسيحيون جميعاً ترهبوا حتى يتخلصوا من عبء الضرائب أيضاً ، يطبق ذلك بالسنة لقانون قسطنطين ، فالهرب سواء من الضرائب أو من الخدمة العسكرية لم يكن رهبة بالمعنى الصحيح ، وأما كال القصد منه الالتجاء الى الأماكن البائية للاحتباء الموء قت ، فالرهبة نحتاج الى مرد كور متديباً بطبعه ، غير على دينه ، ومكترم به ، فإذا حدث الاصطهاد بسبب

هذا الدين الذى يدين به ، فانه يرفض الاستسلام ويفصل الهرم عن الدنيا .
حتى يعبد الله فى حرية تامة

ويحدد بعض المؤرخين بداية انسحاب المسيحيين الى الصحراء من عهد الامبراطور ديكوس Decius (٢٤٩ - ٢٥١ م) ، فقد أورد ديوبسوس الأول Dionysius بطرك الاسكندرية فى الخطاب الذى أرسله الى ميرك انطاكية فاييوس Fabius أن عددا كبيرا من المسيحيين قد فروا الى الصحراء والجبال بسبب الاضطهاد والتعذيب الذى تعرضوا له من قبل الامبراطور ، وأنهم هاموا فى الصحراء ، كما وقع عدد كبير منهم فى قبضة الأعراب ، والذين عجزوا عن دفع الجزية تحولوا الى رقيق كما هلك منهم خلق كثير ، كما يذكر المؤرخون أيضا أن هذا الاضطهاد تكرر فى عهد الامبراطور فاليريان Valerian (٢٥٣ - ٢٦٠ م) فقد هجمت القوات الرومانية على منازل المسيحيين ، مما أدى الى هروب عدد كبير منهم الى الجبال ، الا أن هذه الحالات الخاصة بالهرب والاقامة فى الصحراء لايجوز تسميتها بداية لحياة الرهبة المصرية لأنها كانت موقفة . اما بداية قيام أول منشأة رهبانية فى مصر ، أو بمعنى آخر دير قبطى ، فكان فى سنة ٢٠٥ م ، وهو دير القديس انطونيوس .

وقد عرفت مصر نظامين من نظم الرهبة :

النظام الأول ويعرف بنظام الرهبة التوحدى الذى وضع أسسه القديس انطونيوس Antonii الذى يعد رائد الرهبانية فى مصر وموه سسها الحقيقى ، وكان هذا للنظام يلزم الفرد منهم أن يعيش متوحدا تحتويه صومعة ، كانت أصلا قبر أو فجوة كهف .

اما النظام الثانى فيعرف بالنظام الديرانى ، وقد وضع أسسه القديس باخوم Pachomius (٢٩٢ - ٣٤٦) ، الذى أسس فى عام ٣١٥ م تقريبا ديرا لجماعة للرهبان الذين اتفوا حوله ، وذلك بالقرب من منفرة ، وكان هذا النوع للجماعى من حياة الزهد جديدا على عالم المسيحية ، وقد وضع القديس باخوم الأسس التى تقوم عليها العلاقات بين افراد الدير الباخومى ، والواجبات التى يلتزم بها كل منهم تجاه الآخرين

ومما يذكر ان النظام الديرانى هو الذى نقله العالم المسيحى فى الشرق والغرب ، وحاول تطبيقه كل على النحو الذى يتلاءم وطبيعة المكان الذى يحيا فيه . الا أن الأبيرة فى مصر قد اختلفت عن تلك التى نشأت خارجها . كما يذكر الدكتور رافت عند الحميد - فى عدة مواجى أولها ويتعلق بالمكار الذى

أنشئت فيه ، فقد أقام الرهبان المصريون الأديرة في جوف الصحراء بعيدا عن الناس أى منعزلين ، أما الأديرة التى فى الخارج فقد أقيمت قريبا من المدن أو على أطرافها أو على الطرق المؤدية إليها .

أما للثانى فيتعلق بالخدمات التى يقدمها الدير ، فقد انصرف الرهبان المصريون الى مباشرة أمور العقيدة وطقوسها ، واعتمدوا فى كثير من الأحيان على ما تقدمه به المناطق المجاورة ، بينما جعل رهبان الخارج من أديرتهم مؤسسات دينية تقدم للخدمات الاجتماعية والاقتصادية إلى جوار رسالتها الدينية إلى أهالى المنطقة التى يوجد فيها الدير .

أما الناحية الثالثة فتتعلق بصلة الدير بالعالم الخارجى ، فلم يكن للرهبان المصريون من علاقة خارج أسوار هذه الأديار إلا بالكنيسة ، مما جعل نصيبهم من الثقافة والمعرفة قليلا بالنسبة لأخوانهم فى الأديرة الخارجية الذين كانوا على اتصال بالعالم الخارجى من حولهم ، وكانوا بالتالى أكثر تطورا من الناحية الفكرية .

كذلك يتميز الرهبان المصريون فى ذلك الوقت بأنهم كانوا يمثلون قوة ضخمة أو « جيشا » - على حد تعبير أحد المؤرخين - يقف فى مواجهة أى إجراء مجحف يصدره الأباطرة البيزنطيون ، ويحتمون فى ذلك بهذه الأديرة التى كانت تجمع فى شكلها العام صفتى الدير والقلعة ، فتحميها الأسوار العالية والبوابات الضخمة .

ونرى أن سبب هذه الفروق بين الأديرة المصرية والأديرة فى الخارج، ترجع إلى أن الأديرة المصرية نشأت خارج المجتمع نتهجة للاضطهاد الدينى ولقاومة هذا الاضطهاد الدينى، بينما نشأت الأديرة فى الخارج داخل المجتمع المسيحى ولخدمة هذا المجتمع المسيحى.

الحياة العقلية :

بعد أن انتهينا من دراسة الحياة الدينية فى مصر، ونحول الكنيسة المصرية لتصبح القوة الوطنية الكبرى التى يلتف حولها الشعب ، فننتقل إلى دراسة الحياة العقلية فى مصر .

فقد كانت مصر قبل الفتح العربى تتكلم ثلاث لغات أساسية هى :

أولا : اللغة اليونانية : التى كانت اللغة الرسمية للحكومة منذ عهد البطالة حتى الفتح العربى ، فعندما دخل الرومان مصر أبقوا على اللغة اليونانية لغة

رسمية ، تصدر بها كافة القرارات والقوانين والأوامر حتى بيانات الامبراطور وخطاباته التي كانت تكتب أصلا باللاتينية كانت تترجم إلى اليونانية عند نشرها في الاسكندرية

ثانيا : اللغة اللاتينية : وقد أعلن دقلديانوس في اصلاحاته المعروفة اعتبارها لغة رسمية حتى في الولايات التي كانت الاغريقية لا تزال تحتل فيها هذه المكانة مثل مصر ، لكن التغيير لم يكن فعالا ، فقد ظلت اللغة الاغريقية لغة رئيسية في المحاكم والادارات الحكومية وكانت تصدر بها القرارات العامة ، لكن نلاحظ أن المحاضر الرسمية للقضايا أصبحت تصدر في إطار لاتيني ، أي أن العنوان والتاريخ وموضوع القضية كانت تكتب باللاتينية ، وأحيانا كانت ملاحظات الحاكم نفسه (Praefectus) تكتب بهذه اللغة ، أما أقوال طرفي القضية والشهود والقضاة ، وكذلك رئيسهم في كثير من الأحيان ، فظلت تكتب بالاغريقية .

ثالثا : اللغة القبطية : وهي لغة المصريين أهل البلاد ، واللغة القبطية هي التعبير الكتابي عن اللغة المصرية من الحروف اليونانية ، وكانت اللغة المصرية القديمة تكتب بالخط الديموطيقي المنحدر من الحروف الهيرغليفية ، ولما كانت هذه الحروف مقيدة لحرية اللغة ، وكان تعلم الديموطيقية أمرا عسيرا ، لذلك فقد اتخذوا الحروف اليونانية بديلا عن الديموطيقية لكتابة لغتهم ، وأضافوا إليها ستة حروف من الكتابة الديموطيقية ، وهكذا ولدت للغة القبطية في القرن الثالث الميلادي . ومع ذلك فقد كان على المصريين الذين يريدون تولي الأعمال الادارية في الحكومة ، أن يتقنوا اللغة اليونانية .

وعندما انتشرت الديانة المسيحية في مصر ، استخدم أقباط مصر لغتهم أي اللغة القبطية في التبشير بهذه الديانة الجديدة مما أدى إلى زيادة انتشار هذه اللغة ، وقد تزايد استعمال اللغة القبطية - كما يذكر أيدرس بل - في القرن السابع ، خاصة في تحرير العقود القانونية وغيرها من الوثائق ، مما يدل على أن اللغة الاغريقية كانت قد بدأت في الاندثار ، بل لقد وجد بين أقطاب الكنيسة من كانوا يجهلون الاغريقية .

وقد أثرت الديانة المسيحية على الحياة العقلية في مصر تأثيرا كبيرا ، فأصبحت معظم الكتابات كتابات دينية ، ومعظمها عن تراجم لحياة القديسين أو سير الشهداء وقصص الأتقياء الصالحين ، وقد جرى التأليف

منها باللغة اقبطية ، كما جرى د حمة الانحيل إلى اللغة القبطية الذي بعد
فى نظر الدكتور مصطفى العبدى من أعظم أعماله القبطية لأنها عر
د قوله فلب لانحيل إلى المصيرى فى لغة مصرية وثوب مصرى

وعبد . انقسم اسسحيون فى القرن الرابع الميلادى إلى مذهب وقرى .
وحدا ساء كل مذهب وعرقه يولغى ويكتبون فى الدعاية لوجه بطرهم
والدفاع عنها .

وقد استمرت الاسكندرية فى العصر البيزنطى مركزا للعلم والثقافة ،
يقصد اليها الدارسون من شتى الأقطار .

وقد تمثلت الحياة الفكرية بالاسكندرية فى وجود مدرستين كبيرتين بها ،
الأولى : وهى المدرسة اللاهوتية التى أسسها القديس مرقس ، وكانت
تشتغل فى أول الأمر بدرس وتدريس مبادئ الديانة المسيحية بنوع خاص
على طريقة السؤال والجواب ، على أن نطاقها اتسع بعد ذلك ، وصارت
تشتغل بالعلوم والآداب والفلسفة ، وقد وجدت بين علمائها وعلماء المدرسة
الرثنية الأولى علاقات اتحاد متينة العرى حتى قال الامبراطور اديانوس .
إن عباد سيرابيس بالاسكندرية مسيحيون ، كما أن أساقفة النصرانية
يعيدون سيرابيس . وقد عظم شأن هذه المدرسة كثيرا ، وبلغت منزلة عالية
من الرقى وبعد الصيت ، حتى إن منصب رئيسها لأهميته كان يلى المنصب
البطريكى فى الرتبة ، وظل أساقفة وبابوات الكرسي الاسكندري زمنا طويلا
فى أوائل النصرانية ، ينتخبون غالبا من بين رواسئها ، وكان تلاميذها
يدربون على عيشة النسك والبتولة ، حتى تخرج منها أعظم بابوات
الاسكندرية الذين اشتهروا بسعة العلم والاطلاع مثل : الكسندروس
وأثناسيوس وديونيسيوس وكيرلس وديسقوروس .

وقد كان لهذه المدرسة العامل الأكبر فى نشر الدين المسيحى بالأقطار
المصرية خاصة ، وفى تعميم نفوذ مدرسة الاسكندرية فى الشرق عامة
، بكن عدم حدث الاشفاق مسبب المجمع الحلفيدونى فى أواسط القرن
"خامس" ، ساء نجم هذه المدرسة يأفل ، إذ أخذت تصعب تدريجيا حتى
سرد . معاه

... المدرسة الثانية ، وهى المدرسة الفلسفية التى أسسها أمونيوس
انصافس حولى عام ١٩٣م وخصصها لتعليم الفلسفة الاملاطوية

الجديدة، وهي خلاصة مذهبي افلاطون وأرسطو ، وقد استمرت هذه المدرسة إلى عام ٥٢٩م

والى جانب هاتين المدرستين وجدت أماكن أخرى للتعليم وهي

١ - مدرسة الكنيسة ، وهي المدرسة الملحقة بالكنيسة

٢ - مدرسة الدير وقد كان لكل دير نوعان من المدارس النوع الأول وهو المدارس التي يقيمها لتعليم رهبانه وبسليمهم التراث الرهباني أما النوع الثاني فهو المدارس التي يقيمها خارجه لتعليم أبناء الشعب

٣ - الكتاب القبطي : وكان الكتاب إما أنه يكون تابعاً للكنيسة ، أو تابعاً للدير الذي قام بإنشائه ، أو يكون تابعاً لأسقف الإبراشية .

أما عن نظام التعليم في العصر القبطي فيذكر الدكتور سليمان نسيم أن التعليم في العصر القبطي قد مر بمرحلتين :
المرحلة الأولى : مرحلة التعليم الأولى .

وميدانها المدرسة الأولية الملحقة بالكنيسة أو بالدير القريب بديلاً عن المعبد في العصور المصرية القديمة ، والتي كان الطفل يلتحق بها عادة في الخامسة من عمره ليدرس اللغة ، وتعاليم الكتاب المقدس ، ويستظهر بعض الزامير والألحان الكنسية ، أي أن تعليم أدوات المعرفة كان دائماً يأتي في مقدمة مناهج التعليم وهذا أمر طبيعي ، ولكن كانت تصاف إليها دراسة الرياضيات التقليدية والمعروفة لدى المصريين منذ الأزمنة القديمة وهي حسابات المساحات والموازين والمكاييل .

وحتى منتصف القرن الثاني الميلادي كانت اللغة الأساسية التي تعلم للأطفال هي اللغة اليونانية إلى أن وضع بنطينوس الأبجدية القبطية في أواخر القرن الثاني الميلادي ، فأصبحت اللغة القبطية تعلم بالمرحلة الأولى ، وكان التعليم بهذه المرحلة مجانياً وأجبارياً ، وللجنسين دون تمييز ، ولما كانت المدرسة ملحقة بالكنيسة فاحتياجاتها تقوم بها الأسر المسيحية عن رعه واحتيار .

المرحلة الثانية : مرحلة التخصص .

وتقوم على أساس التلمذة لعلم خاص إلى جانب الدراسة بالمدرسة اللاهوتية التي تعد طلابها لوظائف الكهوت والشموسية على ما

التخصص لم يمنع من وجود المدارس المدنية الحكومية التي تعد طلابها للخدمات المدنية المختلفة .

ثم وجدت مرحلة التعليم العالي في العصر القبطي في المدرسة اللاهوتية ، فقد نجح المفكرون والعلماء المسيحيون في تطوير أساليب التعليم المسيحي ، والوصول ببحوثهم ودراساتهم إلى مستوى عال جدا ، يقف جنبا إلى جنب مع تعليم وأراء الفلاسفة الوثنيين . وبذلك لم تقل اسكندرية العصر المسيحي عن اسكندرية العصر الاغريقي . وكان اساتذة هذه المدرسة نموذجا للحياة المسيحية المتكاملة التي تجمع بين العلم والدين ، واتجهوا إلى أسلوب التلمذة على النمط نفسه الذي اتبعه السيد المسيح والآباء الرسل من بعده . وتدرجيا أصبحت المدرسة اللاهوتية بالاسكندرية ، بمن انضم إليها من أهل الفكر والفلسفة ، الذين كانوا أصلا وثنيين واعتنقوا المسيحية - عقل المسيحية المفكر ، مما أتاح لبابواتها رئاسة الجامعات المسكونية ، والتصدي بجدارة لمقاومة البدع والهرطقات .

أما عن مناهج هذه المدرسة فقد اشتملت على أصول العقيدة مع تفسيرها وشرحها ، كما وجه الاهتمام إلى تنمية قوى التفكير والملاحظة التي كانت وسيلتها الدراسات العلمية البهنة كالهندسة وعلم وظائف الأعضاء ، والفلك والفلسفة والشعر .

وقد أشار بترل في كتابه إلى وجود مكتبات خاصة بالاسكندرية يملكها أفراد ، فيقول نقلا عن كتاب لئانامسكوس : إن « كزماس » العالم كان يمتلك « خير مكتبة في الاسكندرية » وكان يعبر من كتبها في سخاء لمن يحب أن يقرأ ، وكان فقيرا فقرا شديدا ، فلم يكن في بيته شيء من الأثاث إلا فراشه ومنضدة ، على أن الكتب كانت ثملوه ، وكان يبيع لكل من شاء أن يدخل مكتبته ، ومن أراد من القانمين كتابا طلبه وقراه هناك .

ومن المكتبات الخاصة كذلك مكتبة الدير ، فقد وجدت بكل دير فئة النساخ والكتاب ، وكانت تمثل عملا من أهم الأعمال داخل الدير إذ انحصرت مهمتهم في كتابة الكتب ونسخ المخطوطات بمكتبة الدير ، ومن هذه المخطوطات أسفار الكتاب المقدس بعهديه القديم والحديد ، وسير الآباء البطارقة ، وخطاباتهم الخاصة بالرد على البدع ، وترجمات حياة الشهداء وأعمالهم وقوانين الكنيسة ، والردود على الخلافات العقائدية واللاهوتية .

وكان الرهبان يقومون بنسخ كتبهم مستخدمين الزخارف المختلفة وخاصة التي على شكل صليب . وجدير بالذكر أنه كان لكل من المخطوطات الثمينة جراب إما من الجلد ، أو من الخشب ، أو من الفضة أو من الذهب .

وهكذا كانت الاسكندرية مقر الاداب فى العالم اجمع ، ومقصد طلاب العلم ، فكان يدرس بها التاريخ والفلسفة وفقه الدين والطب ، وإن كان أكثر العلم فيها خاصا بالدين . على أن اقبال أهل العلم فى الاسكندرية لم يكن على اداب الاغريق وفقه الدين وحدهما ، فقد كانت مشهورة بخدمتها لعلم الفلك بمهارة علماء الرياضة وعلم الحيل (الميكانيكا) ، وكان أكبر علماء الفلك هو (اسطفن الاسكندري) وكان معروف أيضا بدرأته بعلم التنجيم .

ومن العلوم أيضا التي عرفت فى ذلك الوقت علم تقويم البلدان ، فقد زادت معرفة الناس بالبحار الشرقية بفضل رحلات الكشف التي قام بها (كزماس) المعروف بالبحار الهندي وكان تاجرا من أهل الاسكندرية قام برحلات علمية طويلة حول بلاد العرب والهند .

الحياة الفنية :

أما بالنسبة للحياة الفنية ، فقد تمثلت فى مجالات عديدة منها : النحت ، والتصوير ، وفن البناء ، وفن المنسوجات .

وقد ظهر فى مصر البيزنطية فنا بيزنطيا ، ولكن بعد إنتشار الديانة المسيحية ، وفى القرن الرابع الميلادى بالتحديد ظهر ما يعرف بالفن القبطى الذى امتاز بالواقعية ، وصار بعد أن تخلص من المؤثرات الهلينستية فنا مصريا خالصا ، استوحى فى رسومه وصوره من مصر الفرعونية إلى جانب الموضوعات الدينية المسيحية ، كما تأثر بالفن بالسورى والایرانى .

ففى مجال النحت : نجد أن الاسكندرية قد شهدت نشاطا فنيا خاصة بين القرنين الرابع والسادس الميلاديين - وقد تأثر فن النحت بالفن الهليني ، كما تأثر بالفن القبطى فى تماثيل القديسين ، وهكذا أسهمت مصر فى نمو فن الايقونات .

أما فى مجال التصوير فقد احتلت الاسكندرية فى هذا الفن مركز الصدارة وبعد انتشار المسيحية أعتبر هذا الفن خاصة عند المسيحيين

الشرقيين هو من الكنيسة الذي بدأ فى القرن الرابع الميلادى ، وقد نشأ هذا الفن لخدمة الكنيسة

أما من البهاء فقد كان بنىا مدينة الاسكندرية يأخذ بالآلأاب بعظمته ورونقه، وبعد انتشار المسيحية أنشئت الكنائس العجمة وكان فن التصوير يتبع فى البهاء ، فقد كان يستخدم لتحميل الجدران فى داخل البهاء

أما فن المنسوجات ، فقد كان هذا الفن يميل الى الاحتشام والبساطة وعدم التنوع ، لكن بعد انتشار المسيحية خاصة فى القرن السادس الميلادى صار متعدد الألوان ، وظهر فيه الفن المصرى المستمد من مصر الفرعونية ، كما جرى زخرفة المنسوجات بموضوعات دينية .

الحياة القضائية

أما بالنسبة للحياة القضائية :

ففى العصر الرومانى - كما يذكر الدكتور ابراهيم نصحى - كان الحاكم العام على رأس هذا النظام ، وكانت اختصاصاته لا تحد ، وكان يعقد محكمته فى الاسكندرية فى شهرى يونية ويولية للفصل فى قضايا مديريات غرب الدلتا ، وفى بلوزيم فى شهر يناير للفصل فى قضايا المديريات الشرقية وفى منف فى شهرى مارس وأبريل للفصل فى قضايا بقية المديريات .

وكانت محكمة الحاكم العام تتكون منه رئيسا ، ومن مساعدين له كانوا فى الولايات الأخرى يختارون من جنس المتخاصمين ، أما فى مصر - وعلى حد قول الدكتور ابراهيم نصحى - فلم نسمع عن محاكم تتألف من قضاة مصريين أو اغريق فقد كان الناس يحاكمون وفقاً للقانون الرومانى أو الاغريقى أو المصرى بحسب أحاسسهم، فالاغريق كانوا يلجئون عادة إلى القواد الدين كانوا من حبسهم للفصل فى قصاياهم ، والمصريين كانوا يلجئون إلى شيوخهم ورجال الشرطة للفحص فى شكوايهم

أما في العصر البيزنطي ، خاصة بعد إصلاحات حسنيين التي عن طريقها رُود كل حاكم في ولايته بسلطات عسكرية ومدنية كما ذكرت سابقا ، فقد أصبح حاكم كل مقاطعة - باعتباره مسيطرا على شئونها المدنية - هو الرئيس الأعلى في شئونها القضائية ، وهكذا حل روعساء المقاطعات مكان حاكم أقسام مصر

وبالنسبة لأنواع المحاكم ، فقد وجد في العصر البيزنطي إلى جانب المحاكم العادية ، محاكم أخرى خاصة للفصل في القضايا التي تمس طبقات معينة مثل المحاكم العسكرية .

أيضا وجد نوع آخر من المحاكم وهو محكمة الامبراطور ، فقد كان من حق سكان مصر أن يرفعوا قضاياهم وشكاويهم مباشرة إلى محكمة الامبراطور بالقسطنطينية في صورة ملتمس ، وكان الحكم يصدر في هذه الحالة في صورة أمر ، وقد استغل جستنيان هذه الفرصة حتى تظهر سلطته عند سكان مصر في مظهر أعلى من سلطة كبار الملاك ، إلا أن اللجوء إلى محكمة الامبراطور كانت تتطلب نفقات باهظة في السفر والإقامة ، فضلا عما اشتهر به هذا القضاء من بطء كما يقول الدكتور الباز العريني فيذكر أن القضية التي رفعها أهل أفروديتو بشأن حق القرية في الجباية الذاتية ، استغرق النظر فيها ما لا يقل عن خمسة عشر عاما .

وبانتشار المسيحية ظهر ما يعرف بالقضاء الكنسي زمن الامبراطور قسطنطين ، ولم يكن هذا القضاء مقصورا على رجال الدين ، وذلك لعدم احقية رجال الدين في اللجوء إلى المحاكم المدنية إلا اذا كانت الدعوى جنائية - وإنما جاز للمتخاصمين في الأمور المدنية أن يلجأوا باختيارهم إلى تحكيم الأسقف ، فقد كانت أحكامه معترف بها قانونا . وفي عصر هرقل (٦١٠ - ٦٤١ م) رادت سلطات رجال الدس القصائية ، فصار للأسقف الحق في تعييد الأحكام ، هذا إلى جانب أنه لا يجوز للمتهم اللجوء إلى القضاء المدني بعد أن اعترفته الكنيسة مدنا

الباب الأول

النظام الاقصادى

الفصل الأول : الملكية العقارية فى مصر

الفصل الثانى : النظام المالى فى مصر

الفصل الثالث : الارض والفلاح - طبقة الصناع

طبقة التجار

الفصل الأول :

الملكية العقارية في مصر

- أنواع الأراضي في الدولة الإسلامية .
- طبيعة الفتح العربى لمصر .
- أنواع الأراضي في مصر بعد الفتح العربى .
- أشكال الحياة العقارية في مصر بعد الفتح العربى .
 - الاقطاع .
 - الاحتباس أو الاوقاف .
 - نظام القبالات .

الفصل الأول

الملكية العقارية فى مصر

بفتح عمرو بن العاص مصر فى خلافة عمر بن الخطاب عام ٢٠ هـ/٦٤١ م ، انتقلت مصر من يد الدولة البيزنطية إلى يد العرب . وقد أدى هذا الانتقال إلى حدوث تغييرات فى النظام الاقتصادى ونظام الحكم فى مصر ، وأيضاً إلى حدوث تغييرات فى التركيب الطبقي للمجتمع المصرى ، حيث ظهرت طبقات جديدة على قمة هذا المجتمع ، واختفت طبقات أخرى ، مما أدى إلى تغير علاقات الملكية .

ومن المعروف أن علاقات الملكية هى الأساس الذى يبنى عليه البناء الحضارى المتمثل فى النظم السياسية والإدارية والقانونية والفنية والأدبية وغيرها ، ومن هنا فإن هذا يتطلب منا دراسة شكل ملكية الأراضى فى مصر بعد الفتح العربى ، ومعرفة ما إذا كانت ملكية تامة أم ملكية حق الانتفاع فقط ، أم تشمل النوعين . ولكن فى البداية وقبل أن نخصص الكلام عن مصر ، يجدر بنا أن نستعرض فى إيجاز أنواع الأراضى التى ظهرت فى الدولة الإسلامية بعد الفتح العربى ثم الانتقال منها إلى مصر .

أنواع الأراضى فى الدولة الإسلامية :

يقول أبو عبيد فى أحكام فتوح الأراضى . «وجدنا الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده ، قد جاءت فى افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام :

١- أرض أسلم عليها أهلها ، فهي لهم ملك أيمانهم ، وهي أرض عشر لأشئ عليهم فيها عبده

ويضيف أبو يوسف « لا يرحلون عنها فيما بعد . ويتوارثونها ، ويتنايعونها » .

٢- وأرض أفتحت صلحا على حرج معلوم ، فهي على ماصولحوا عليه ، لا يلزمهم أكثر منه

٣- وأرض أخذت عنوة ، فهي التي اختلف فيها المسلمون ، فقال بعضهم .

١- سبيلها سبيل الغنيمة ، فتقسم وتقسم ، فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين أفتحوها خاصة ، ويكون الخمس الباقي لمن سمى الله تبارك وتعالى . (١)

ب- وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها الى الامام ، إن رأى أن يجعلها غنيمة ، فيقسمها ويقسمها ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر (٢) ، فذلك له وإن رأى أن يجعلها فيئا (٣) فلا يقسمها ولا يقسمها ، ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ما

(١) المقصود بأهل الخمس هم من نزلت عليهم الآية الكريمة : واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السدين إن كنتم امتمم بآله وما أنزل على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير (سورة الانفال آية رقم ١١)
فالمقس الذي له عز وجل مردود من الله تعالى على الذي سمى الله (للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) لا يوضع في غيرهم

(٢) خيبر وهي ناحية على ثمانية أميال تقريبا ، من المدينة لم يربد الشام . يطلق هذا الاسم على الولاية . وتشتمل هذه الولاية على سبعة عهود ودرع وبخل كثير . وأما لفظ خيبر فهو بلسان اليهود الحضر . ويكون هذه البعة تشتمل على هذه المصروف سميت خب ، وقد فتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة سبع للهجرة عنوة

(٣) العن جمع عبد ، وهبوا ، والعن هوما صولح عنه المسلمون من الحرية والحر ح يعكس القسمه وهي ما عدا ثلثه المسلمون بالعمال حتى يأخذه عنوه . وبالسنة لأوجه تصرف أموال العن فهي تصرف في مصالح المسلمين عامة ، وتعين ذلك لأجنادها ، فهي تصرف في إعطيت الجيش ، وأوراق العصابة وكل لعملين في مصلحة العامة

بقوا ، كما صنع عمر بالسواد (١) فهذه أحكام الاراضي التي
تفتح فتحاً -

ويشير الماوردي في كتابه الى وجود ثلاثة أنواع من الاراضي

أولاً النوع الأول وهو ما ملكت عبوة وقهراً

وقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين عليها

فيقول الشافعي (٢) : تكون غنيمة ، وبالتالي تقسم بين المسلمين ، الا
إذا رضوا بتركها فتوقف على مصالح المسلمين .

وقال مالك (٣) : تصير وقفاً على المسلمين حين غنمت ، ولا يحوز
قسمها بين الغانمين .

(١) للسواد يراد به رستاق العراق ، وصباحها التي افنتها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي
الله عنه . سمي بذلك لسواده بالبروق والجميل والأشجار ، وكانوا يسمون الأخضر سواداً ، والسواد
أخضر أما كتاب 'المختار' فيقول عن السواد هو اسم الأرياب في العراق ، أطلق سابقاً على
السهول الوفضة بين بجلة والفرات ، وجاء أيضاً مرادفاً لكلمة العراق

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الشافعي ولد سنة ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م بغزة أو بمصفلان أو البصر أو
منى . وشأ بمكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين . وعلمه علي مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة .
وأنس له في الإفتاء وعمره خمس عشرة سنة ، ثم لازم مالكا بالمدينة وقدم بغداد سنة خمس وتسعين
ومائة ، فاجتمع عليه علمواها وأخذوا عنه ، وأقام بها حولين وصنف بها كتابه القديم ثم عاد الى
مكة ، ثم خرج الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فإقام بها شهر ثم خرج الى مصر ، وصنف بها
كتبه الجنبية كالأدب والأمالى الكبرى والأملاء الصغير ومختصر لئويطي ومختصر المرمي ومختصر
الربيع والرسالة والمصنف ومات بمصر سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م

وانظر عنه في الفصل الخامس بالحركة العلمية

(٣) هو مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيلان بن جندب بن عمرو بن
أبهار ، وهو ذو اصبح لمعيرى ، أبو عبد الله الملقب بإمام دار الهجرة في زمانه . روى مالك عن غير
واحد من التابعين ، وصعدت عنه خلق من الأئمة . قال البخاري أصبح لأبي مالك عن مالك عن أبي
عمر . وقال يحيى بن معين . كل من روى عنه مالك فهو ثقة الا أنا أمة . قال أبو مصعب سمعت
مالكا يقول ما أعتب حتى شهد لي سبعون أمي أهل لذلك . وكان يحظم الحق لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ، مبالغة في تعظيم حديثه حتى كان لا يركب في المدينة مع صمعه وكمره . ويقول لا
أركب في بلد فيها جد رسول الله صلى الله عليه وسلم ممنوع . توفي بالمدينة عام ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م
وبن بالبحر

وانظر عنه في الفصل الخامس بالحركة العلمية

أما أبو حنيفة (١) فيقول الامام فيها بالخيار

أ - إما أن يقسمها بين الغانمين فتكون أرضاً عشرية

ب - أو يعيدها إلى أيدي المشركين بخراج يضرب عليها ، فتكون أرض خراج ، ويكون المشركون فيها أهل ذمة .

ج - أو يقفها على كافة المسلمين ، وتصير هذه الأرض دار إسلام ، سواء سكنها المسلمون أو أعيد إليها المشركون .

ثانياً : النوع الثاني : ما ملك منهم عفواً لانجلانهم عنها خوفاً ، فتصير بالاستيلاء عليها وقفاً ، ويضرب عليها الخراج ، ويكون أجره لرقابها تؤخذ ممن عومل عليها من مسلم أو معاهد . ويجمع فيها المسلم بين العشر والخراج .

أما مالك فقد رفض اجتماع العشر والخراج فيها ، وقال : يسقط العشر بالخراج ، وتصير هذه الأرض دار إسلام ، ولا يجوز بيعها ولا رهنها .

ثالثاً : النوع الثالث : أن يستولى عليها صلحاً على أن تقر في أيديهم بخراج يؤدونه عنها . وتنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : أن يصالحهم على أن ملك الأرض لنا ، فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الإسلام ، ولا يجوز بيعها ولا رهنها ، ويكون الخراج أجره لا يسقط عنهم بإسلامهم ، فيؤخذ خراجها إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين .

(١) هو الامام أبو حنيفة ونسبه المصنف بن ثابت التميمي مولاهم الكوفي ، فقه العراق ، وأحد أئمة الإسلام وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة ، وهو أقدمهم وفاة ، لأنه أئمة عصر الصحابة ، ورأى أسير بن مالك ، قبل وعبره . ويذكر بعضهم أنه روى عن جماعة من الصحابة ، كما روى جماعة من التابعين قال يحيى بن معمر كان ثقة ، وكل من أهل الصديق ، ولم يهتم بملكه . وقال سفيان الثوري وابن مبارك كان أبو حنيفة أئمة أهل الأرض في زمانه . وقد حرم القرآن في الموضوع الذي نومي فيه سمعي ألف مرة ، ونومي في رجب سنة ١٥٠ هـ / ٧٦٧م واسطر عنه في الفصل الخامس بالحركة العلمية

والقسم الثانى : أن يصالحوا على أن الأرض لهم ، ويضرب عليها خراج يؤدونه عنها ، وهذا الخراج فى حكم الجزية ، متى أسلموا سقط عنهم ، ولا تصير أرضهم دار إسلام ، وتكون دار عهد ، ولهم بيعها ورمها وإذا انتقلت إلى مسلم لم يؤخذ خراجها ، ولا تؤخذ جزية رقابهم لأنهم فى غير دار الإسلام .

أما أبو حنيفة فيقول : قد صارت دارهم بالصالح دار إسلام ، وصاروا به أهل ذمة ، فتؤخذ منهم جزية رقابهم .

طبيعة الفتح العربى لمصر :

ومن هذا العرض الموجز يتضح أن أنواع الأراضي - وبالتالي أشكال الملكية - كانت تتحدد بطبيعة الفتح وما إذا كان عتوة أو صلحا .

فما هى طبيعة الفتح العربى لمصر ؟ هل تم عتوة أو صلحا ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست بالسهولة التى يتصورها البعض . فنلاحظ من دراستنا للمصادر العربية اختلاف الآراء حول طبيعة هذا الفتح ، فقد انقسم المؤرخون العرب إلى ثلاث فرق :

الفريق الأول : يرى أن مصر قد فتحت صلحا .

الفريق الثانى : يرى أن مصر قد فتحت صلحا ماعدا الاسكندرية وثلاث قرى هى : سلطيس ^(١) ، ومصيل ^(٢) ، وبلهيب ^(٣) .

(١) سلطيس : يضم أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح الطاء ، وياء ساكنه ، وسين مهملة . من قرى مصر القديمة وفى المعجم الجغرافى لـ محمد رمى باسم سنطيس ويقول عنها ، إنها قرية قديمة ، أسماها الأسنلى سلطيس ، وروى فى معجم البلدان بأنها من قرى مصر القديمة . ذكرت فى فتوح مصر ، وفى قوانين ابن ممان وفى تحفة الأرشاد من أعمال خوف رمسيس ، وفى التحفة سنطيس من أعمال البحيرة

(٢) وهذه القرية قد خربت ولا تزال أطلالها تعرف اليوم باسم كوم المدينة بأراضى ناحية سنتاوى بمركز أسى جمصر عربى مبنية للمحموية

(٣) بلهيب : بالفتح ثم السكون ، وكسر الهاء . وياء ساكنة . وياء موحدة . وقد نكرها محمد رمى فى قاموسه باسم ملهيت وهى مية الرماطرة بالمحيرة . ومحلها اليوم فرارة التى بمركز المحموية

الفريق الثالث يرى أن مصر قد فتحت عنوة .

وسنحاول هنا أن نعرض آراء كل فريق على حدة ، حتى يتبين إذا كانت مصر قد فتحت صلحا أم عنوة .

أولا الفريق الذي يرى أن مصر كانت قد فتحت صلحا

نذكر منهم عبد الملك بن مسلمة الذي نقل عن يحيى بن ميمون الحضرمي^(١) أنه قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر ، صولح علي جميع من فيها من الرجال من القبط ممن رافق الحلم الى ما فوق ذلك ، ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ - على دينارين دينارين ، فاحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . ومنهم هشام بن اسحاق العامري^(٢) عن عبيد الله ابن أبي جعفر^(٣) ، فقد قال : " سألت شيخا من القدماء عن فتح مصر ، فقال : هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم ، فشهدت فتح مصر . قلت له : فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد . فقال : ما يبالي ألا يصلى من قال إنه ليس لهم عهد .

فقلت : فهل كان لهم كتاب ؟ قال : نعم ، كتب ثلاثة : كتاب عند طلعا صاحب إخواننا^(٤) ، وكتاب عند قسزمان

(١) هو يحيى بن ميمون الحضرمي المصري أبو حمزة القاضي . تولى قضاء مصر عام (١٠٥ - ١١٤ هـ / ٧٢٢ - ٧٣٢ م) .

وانشر عنه في الموضوع الخاص بالقبضة .

(٢) هشام بن اسحاق العامري ربما يكن هو هشام بن اسحاق بن عبد الله بن الحرث اللثمي ، عن أبيه وعنه حفيده اسماعيل بن ربيعة الثوري قال : أبو هاتم شيخ
(٣) هو عبيد الله بن أبي جعفر النيش مولاهم المصري الفقيه ، أحد العلماء والزهاد ، ولد سنة ٦٠ هـ / ٦٧٩ م . قال محمد بن سعد : كان ثقة ، فقيه في زمانه . وقد قتل بمصر في ذي الحجة سنة ١٣٢ هـ / ٧٤٩ م

(٤) إسماعيل ، بالكسر ، ثم السكون ، والدون المفسر . والمعنى يقول : إجماع . ويقع بالقرب من الاسكندرية ، وهي مدينة قديمة . وكان صاحبها يقال له أيام الفتوح طلعا ، وكان عنده كتاب من عمرو بن العاص بالصلح على بلده ومصر جميعها . فيما رواه بعضهم

واسمها الصحيح - كما يقول محمد ومري إسماعيل أو إجماع Agnou وقد ذكر المقرئ أن هذه العائلة كانت من ثور مصر القديمة الواقعة في إقليم تستراوه على ساحل البحر الأبيض بين البرلس وورشيد وقد انتشرت هذه القوية . ومحلها اليوم كوم مشعل الواقع على ساحل البحر الأبيض بين ورشيد والبرلس بأراضي ناحية عرب الخليج بمركز غوة بمديرية العربية

صاحب رشيد ، وكتاب عند يحنس صاحب البرلس (١) . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : بينارين على كل إنسان جزية ، وأرزاق للسلمى . قلت : فتعلم ما كان من الشروط ؟ قال . نعم ، سنة شروط : لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نساؤهم (وأضاف أبو عبيد : « ولا ابنائهم ») ، ولا كفورهم (وفي كتاب أبو عبيد « كنوزهم ») ، ولا أراضيهم ، ولا يزداد عليهم . ونلاحظ أنه لم يذكر غير خمسة شروط فقط ولكن المقرئ يذكر الشرط السادس وهو " ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم " .

ومعهم كذلك عبد الملك بن صالح الذي نقل عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كهراء الجند أنه قال : كتب معاوية بن أبي سفيان إلى وردان عامل خراج مصر (٤٣ هـ / ٦٦٣ م) : زد على كل رجل منهم قيراطاً (٢) . فكتب وردان إلى معاوية : كيف تزيد عليهم ، وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم شيء ؟ ويرجع سبب الخلاف بين وردان ومعاوية - وفقاً لرأى أبو عبيد - إلى أن وردان كان يرى أن مصر قد فتحت صلحا " فكره الزيادة " ، في حين أن معاوية كان يرى أن مصر قد فتحت عنوة " فلهذا استجاز الزيادة " .

ثانياً : الفريق الذي يرى أن مصر فتحت صلحا ما عدا الاسكندرية وثلاث قرى :

نذكر منهم حسين بن شفى (٣) الذي قال : « لما فتح عمرو بن العاص الاسكندرية ، بقي من الأسارى بها ممن بلغ الخراج ، وأحصى يومئذ ستمائة ألف ، سوى النساء والصبيان ، فاختلف الناس على عمرو في قسمهم ،

(١) براس . بشتين ، وسم اللام وتشتيها . وهي بلدة على شاطئ نيل مصر ، قرب البحر من جهة الاسكندرية . وهي من الفخور المصرية القديمة الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بين مضائق رشيد ، رالها تقسم بحيرة البرلس الواقعة الآن في شمال مديرية الغربية بالوجه البحري . وتعرف الآن باسم قرية البرج .

(٢) القيراط جمع قيراط . وزنه عند الجوهريين نصف دائق (الدائق سدس الدرهم) أى أربع حبات ، أو ٢٢ سنتي جرام . ويختلف وزنه بحسب البلاد عدداً ربع سدس دينار ، وبالعراق نصف عشرة والكلمة تعريب اليونانية Keraton . ولا يتحدد القيراط في عهدنا هذا إلا لوزن الماس والدر و أمثلهما من الحجارة الكريمة

(٣) هو الصنف بن شفى الأصمعي المصري . عن أبيه وعبد الله بن عمرو بن صبح ، وعنه حيوة بن شريح ويحيى بن عمر الشيباني . قال أبو يونس توفي سنة تسع وعشرين ومائة

فكان أكثر المسلمين يريد قسمتها ، فقال عمرو لا أقدر على قسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه يعلمه بفتحها وشتائها ، وأن المسلمين طلبوا قسمها ، فكتب إليه عمر رضى الله عنه لا تقسمها ، ونزهم يكون حراجهم فينا للمسلمين وقوة لهم على جهاد عندهم ، فأقرها عمرو ، وأحصى أهلها ، وفرض عليهم الحراج ، وكانت مصر كلها صلحا بفريضة دينارين دينارين ، إلا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع إلا الاسكندرية فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من ولهم ، لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ، ولم يكن لهم صلح ولا نعمة .

ويقول أيضا عبد الملك بن صالح عن يزيد بن أبي حبيب : " إن المقوقس - الذي كان على مصر - كان صالح عمرو بن العاص على أن يفرض على القبط دينارين دينارين ، فبلغ ذلك هرقل - صاحب الروم - فتسخطه أشد التسخط ، وبعث الجيوش ، فأغلقوا الاسكندرية ، وأذنوا عمرو بن العاص بالحرب ، فقاتلهم ، وكتب إلى عمر بن الخطاب : أما بعد ، فإن الله تبارك وتعالى فتح علينا الاسكندرية عنوة قسرا بلا عهد ولا عقد . قال : فمصر كلها صلح في قول يزيد بن أبي حبيب غير الاسكندرية^(١) . قال : وبهذا القول كان يقول الليث بن سعد^(٢) .

(١) وانظر رأي يزيد هذا في عدة مصابر عربية وهي : ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ٨٤ : ابن السعيد المغرب في على المغرب ، ج ١ ، ص ٣٧ : الذهبي : تاريخ الاسلام (حواشي وفيات ١١ - ٤٠ هـ) ، ص ١٦٨ : ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ١٠٠ : ابن دقماق : الانتصار ، ج ٥ ، ص ١١٩ : المروزي : الحفظ ، ج ١ ، ص ٢٩٤ : أبو العباس : النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٥ : ابن أبياس : بدائع الزهور ، ج ١ (القسم الاول) ، ص ١٠٠

وانظر عن ترجمة يزيد بن أبي حبيب في الفصل الخامس بالحركة العلمية (طبقات الفقهاء)

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن القهقي أبو الحرث المصري ، أحد الاعلام ولد بقرقيشة سنة ٩٤ هـ / ٧١٢ م قال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث صحيحه ، وكان قد اشتمل بالفتوى في زمانه بمصر وقال يحيى بن بكير : ما رأيت أحدا أكمل من الليث ، كان فقيها للعس ، عربي الأسان ، يحسن القرآن والحج ويحفظ الحديث والشعر . وقد أراناه المصور لولاية مصر فلبى وتولى قصاها وتوفي سنة ١٧٥ هـ / ٧٩١ م

وقال أيضا يحيى بن أيوب (١) : « فتح الله أرض مصر كلها بصلح
غير الاسكندرية وثلاث قرىات طاهروا الروم على المسلمين . سلطيس ،
ومصيل ، ويلهيب » ، فانه كان للروم جمع فطاهروا الروم على المسلمين ،
فلما طهر عليها المسلمون استحلوها ، وقالوا : هؤلاء لنا فنى مع
الاسكندرية كتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب ورضى الله
عنه ، فكتب اليه عمر أن يجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قرىات ذمة
للمسلمين ، ويضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط
كله قوة للمسلمين ، لا يجعلون فينا ولا عبدا .

ثالثا : الفريق الذى يرى أن مصر فتحت عنوة بلا عهد ولا صلح .

فمنهم سفيان بن وهب الخولاني (٢) الذى قال : لما فتحنا مصر
بغير عهد ، قام الزبير بن العوام (٣) فقال : يا عمرو أقسمها . فقال عمرو بن
للعاص : لا أقسمها . فقال الزبير : والله لتقسمنها كما قسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم خيبر . فقال عمرو : والله لا أقسمها حتى أكتب بذلك
إلى أمير المؤمنين . فكتب اليه عمر بن الخطاب : أقرها حتى تغزو منها حبل

(١) هو يحيى بن أيوب الخافضى المصرى ، روى عن بكير بن الأشج وجماعة ، وكان لا يحتج به . وقال
التستالى : ليس بالقوى . وقال الدارقطنى فى بعض حديثه اضطراب . وقد ذكره ابن عدى فى كامله
وقال : هو عدى صدوق . وتوفى سنة ١٦٣ هـ / ٧٧٩ م .
ونظر عنه فى فصل الحركة العلمية (طبقات الفقهاء)

(٢) هو سفيان بن وهب الخولانى ، يكنى أبا أيمن . وقد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وحضر حجة
الوداع ، وشهد فتح مصر وأفريقية ، وسكن المغرب . روى عنه أبو الخير سرته بن عبد الله وأبو
عشانة ، ومسلم بن يسار . توفى عام ٩١ هـ / ٧٠٩ م .

(٣) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى
للقرشي الأسدي . يكنى أبا عبد الله . أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة . وكان إسلامه بعد أبي بكر
رضي الله عنه ببسبر . كان زائدا أو خامسا في الإسلام . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن
لكل نبى حاوريا . حوارى الزبير بن العوام . وكان الزبير أول من سل سيفا فى سبيل الله . وقد شهد
المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . أحدا والخندق والمديبية وحيبر والفتح وحنينا
والطائف وشهد فتح مصر . وجعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الستة أصحاب الشورى الذين
تكريمهم للحالة بعده ، وقال : هم الذين تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض . وهو
أحد العشرة المشهود له بالجنة . وكان فتنة يوم الخميس لعشر خلوف من جسادى الأولى من سنة ٢٦
٦٥٦ هـ

لهم بعهد ولا عقد، وإنما أخذوا عتوة بمنزلة العبيد. فكتب عمر إلى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم

وقال يحيى بن عبد الله بن بكير ^(١) : «خرج أبو سلمة بن عبد الرحمن ^(٢) يريد الاسكندرية في سفينة ، فاحتاج إلى رجل يقذف به (وفى المقرئى : احتاج إلى رجل يجذف) ، فسخر رجلا من القبط ، فكلّم فى ذلك فقال: «إنما هم بمنزلة العبيد إن احتجنا إليهم». وقد روى عن ابن الأثير أن ملوك بنى أمية كانوا يقولون: «إن مصر دخلت عتوة ، وأهلها عبيدنا ، نزيد عليهم كيف شئنا ، ولم يكن كذلك» .

وعن عبيد الله بن أبى جعفر أنه قال : «إن كاتب حيان حدثه أنه احتج إلى خشب لصناعة الجزيرة ، فكتب حيان إلى عمر يذكر ذلك له ، وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة ، وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه . فكتب إليه عمر خذها منهم بقيمة عدل ، فأنى لم أجد لأهل مصر عهدا أفى لهم به» .

وروى ابن عبيد الحكم عن ابن شهاب ^(٣) أنه قال : «كان فتح مصر بعضها بعهد وذمة وبعضها عتوة فجعلها عمر بن الخطاب جميعها ذمة ، وحملهم على ذلك» .

على هذا النحو ، اختلف المؤرخون فى طبيعة الفتح العربى لمصر ، واستند كل فريق إلى الأدلة القاطعة التى تؤيد وجهة نظره والتى تعارض وجهة نظر الفريق الآخر . فإذا ما حاولنا أن نصل إلى حل لهذه القضية ، نجد أمامنا مجموعة من الحقائق التى ارتبطت بفتح مصر .

(١) هو العاصم أبو زكريا بن عبد الله بن بكير المخرومي مولاهم المصرى . سمع مالكاً وثلاثاً وخلفاً كثيراً . وصنف التصانيف ، وسمع الخطيب من مالك سبع عشرة مرة . قال ابن ناصر الدين : هو صاحب مالك والثلاث ، وثلاثاً ، وإن كان أبو حاتم والنسائى تكلما فيه ، فقد احتج البخارى ومسلم فى صحيحيهما بما يرويه . وثلاثى سنة ٢٢١ هـ / ٨٤٥ م .

(٢) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى الحميرى . أحد الأئمة الكبار . قال الزهرى أربعة وجدتهم بصورا - عروة وابن المسيب وأبو سلمة وعبد الله - توفى سنة ٩٤ هـ / ٧١٢ م وقيل سنة ١٠٤ هـ / ٧٢٢ م .

(٣) ابن شهاب زهري يكنى هو أبو بكر ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى أحد الفقهاء والمحدثين ، وكان عمر بن عبد العزيز قد كتب إلى الأفاق عليكم بابن شهاب ، فانكم لا تجدون أحدا أعلم بالنسبة الماضية منه . ولد عام ٥١ هـ / ٦٧١ م توفى عام ١٢٤ هـ / ٧٤١ م .

أولها : أن عمرو بن العاص عندما قدم إلى مصر ، دخل في حرب مع البيزنطيين وعلى رأسهم الحفوقس ، في الفرما ^(١) وقد ظل بها حوالي شهر ، وفي بلبيس ^(٢) ، وفي أم دنين ^(٣) (أو المقس) ، ثم في حصن بابليون ^(٤) ، الذي أقام المسلمون فيه محاصرين للروم حوالي سبعة أشهر حتى فتحوه .

(١) الفرما وهي مدينة قديمة بين العريش والفسطاط قرب نطية (وهي قرية في طريق مصر قرب الفرما) . وشرقي دنيس (وهي جزيرة في بحر مصر قريبة من البر ، مابى الفرما وبمياط) ، على ساحل البحر على بعد القاصد لمصر ، وبينها وبين بحر القلزم المتصل ببحر الهند أربعة أيام ، وهو أقرب موضع بين البحرين بحر المغرب وبحر المشرق . وهي كثيرة العجائب هروية الآثار واقترما مدينة من أقدم الزبابط المصرية بقرب الحدود المصرية لمصر ، وكانت في زمن الفراعنة حصن مصر من جهة الشرق لأنها في طريق المطيرين على مصر . إسمها المصري القديم «برام» أي صخرة الآلهة آمون وبه اسمها المصري «برامون» والقبلي «برما» . ومن هذا أتى الاسم العربي وهو «الفرما» وسماها الروم «بلور» ومعناها الوحلة لأنها كانت واقعة في منطقة من الأقاليم بسبب نطية ماء البحر الأبيض لأراضي تلك المنطقة

وقد امتدحت هذه المدينة . وتعرف اليوم آثارها بقل الفرما على بعد ثلاثة كيلو مترات عن ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وعلى بعد ٢٢ كيلو متر شرقي محطة الطينة الواقعة على السكة الحديدية التي بين بورسعيد والإسماعيلية

(٢) بلبيس بكسر الباءين ، وسكن الأما ، وباء وسين مهلة . وهي مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام . وكانت بلبيس قاعدة الحرف الشرقي أيام العرب ، ثم قاعدة الأعمال الشرقية من أيام النولة الفاطمية إلى آخر عهد الحكم الجركسي ، ثم قاعدة ولاية الشرقية إلى سنة ١٨٢٧ ، وفي تلك السنة أصدر محمد علي باشا وأقي مصر أمرا بنقل ديوان المديرية والمصالح الأهلية الأخرى إلى مدينة الرافضيق لتوسطها بين بلاد المديرية . وبذلك أصبحت بلبيس قاعدة لقسم بلبيس الذي أنشئ فيها بدلا من ديوان المديرية من تلك السنة ، وفي سنة ١٨٧١ سمي مركز بلبيس .

(٣) أم دنين . وهي قرية كانت بين القاهرة والنيل ، اختلطت بمنازل وبني القاهرة . وقد عرفت بهذا الاسم قبل الإسلام ، غير أنها عرفت بعد الإسلام باسم «المقس» لال العامل على المكس كان يقعد عندها ، وقد قلب ويسمى المقس

وكانت هذه القرية ، وقد فتح العرب مصر ، تشغل المنطقة التي تحد اليوم من الغرب بميدان باب الحديد ، فشارع الملكة مازلي ، فشارع عماد الدين ، ومن الجنوب شارع فنطرة الدكة ، وشارع القبيلة ومن الشرق شارع الكنيسة القبطية (الدرج الواسع سابقا) وسكة شق التجار وحارة العفرة . ومن الشمال شارع بين النصارى إلى أن ينتهي البعد بميدان باب الحديد . ويحل في هذه المنطقة القسم البصري من شارع إبراهيم باشا وفيه جامع أولاد عسان وهو في مكان الجامع الذي أنشاه في المقس الحاكم ناصر الله أبو النصر على في سنة ٩٢٣هـ باسم الجامع الأزهر ويقال له جامع المقس أو الجامع المنسي أو جامع باب البحر . ولا يدخل في حدود قرية أم دنين شارع كامل الذي كان جريا من شارع إبراهيم ولا حديقة الأريكة

(٤) بابليون . وهو اسم عام لنيار مصر بلعة القدماء . وقد اشتق ابريس عليه السلام اسمها من اسم أرض بابل ، مقام آدم عليه السلام . وكانت بابل تسمى الفرقة فسماها «بابليون» ومعناها الفرقة الطينة وقيل هو إسم لموضع الفسطاط خاصة

وحصن بابليون هو الحصن الذي بناه الامراء تراجان (٩٨ - ١١٧)م وكان يسمونه العرب قصر الشمع أو الحصن

ثانيا : أنه عندما طلب المقوقس الصلح مع عمرو بن العاص ، كان على أساس أن للروم الخيار فى الصلح . إلى أن يوافق كتاب ملكهم . فان رضى تم ذلك ، وان سقط انتقض ما بينه وبين الروم ، وأما القبط فبغير خيار .

ثالثا : أنه عندما أرسل المقوقس نص الصلح إلى الامبراطور البيزنطى ، أرسل إليه رسالة يعنفه فيها ويطلب منه مواصلة القتال ، فواصل عمرو القتال مع الروم حتى انتصر عليهم . ونلاحظ هنا أن المقوقس كان قد طلب من عمرو الصلح بمفرده ، ولم يواصل مع الروم القتال .

رابعا : ان المصادر العربية تشير إلى أن القبط كانوا خير أعوان للعرب فى القتال ، حتى إن أسقف الاسكندرية فى ذلك الوقت ، وهو بنيامين ، أرسل إلى القبط يخبرهم بقدوم عمرو بن العاص ، ويطلب منهم مساعدة العرب .

كما تشير المصادر أيضا إلى أن الصلح الذى تم بين الأقباط من جهة ، وبين عمرو بن العاص من جهة أخرى لم ينقضه الأقباط كما نقض الروم الصلح مع عمرو بن العاص .

ومن هذه الحقائق نجد أن مصر لم تكن دولة ذات سيادة عند فتح العرب لها ، وإنما كانت واقعة تحت سيطرة البيزنطيين ، وهو ما يعنى من الناحية الشرعية أن المصريين لم تكن لهم إرادة فى أمرهم ، وهو ما عبرت عنه هذه العبارة التى وردت فى الصلح بين المقوقس وعمرو «وأما القبط فبغير خيار» .

وفى ذلك يقول أبو عبيد إن قصة قبط مصر «شبيهة بقصة أهل السواد ، إنما كانت الروم ظاهرة عليهم ، كظهور فارس على هؤلاء ، ولم تكن لهم منعة ولا عز ، فلما أجليت الروم هماروا فى أيدي المسلمين ، فلذلك اختلفت الروايات فيهم ، فقال بعضهم أخذوا عنوة ، وقال بعضهم صالحت عنهم الروم المسلمين صلحا . وفى كل ذلك أحاديث» .

على أن المصادر العربية - كما رأينا - تشير كذلك إلى مساعدة الأقباط للعرب أثناء الحرب غير أن «بتلر» يرى أن مساعدة المصريين للعرب

كانت مستحيلة قبل فتح حصن بابلين ، وأنها حتى بعد فتح الحصن ، لم تكن إلا مساعدة قليلة لاتعدو بعض الأمور .

وفى الواقع أن مساعدة الأقباط للعرب كانت وضعا طبيعيا ، وذلك لأن الأقباط لم ينعموا بالحكم البيزنطى وأما وقعوا تحت طائل من العذاب ، سواء كان بسبب اقتصادى وهى الضرائب الباهظة التى فرضت عليهم ، أو بسبب دينى وهو الاضطهاد الدينى الذى تعرضوا له ، لذلك قاموا بمساعدة العرب أملا فى وضع أفضل أو حتى إذا لم يكن أفضل ، فلن يكن أسوأ من الوضع الذى كانوا فيه بالفعل ، «لهذا لا نعجب إذا رحب المصريون بالعرب ، واعتبروهم منقذين لهم من حكم البيزنطيين الجائره» - كما تقول الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف .

كما تشير المصادر أيضا إلى إبرام صلح بين عمرو بن العاص وأهل مصر يذكر فيه «هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر» .

وهذا ما جعل المؤرخين يختلفون فى طبيعة الفتح ، فالذين اعتبروا أن الفتح كان صلحا ، كانوا يقصدون الصلح مع أهل مصر ، بل إنه عندما أرسل هرقل رسالة إلى المقوقس يعنفه فيها ويطلب منه مواصلة القتال طلب المقوقس من عمرو أن لاينقض القبط ، على اعتبار أن «النقض لم يأت من قبلهم» .

والذين اعتبروا أن الفتح كان عنوة ، كانوا يقصدون استيلاء العرب على مصر عنوة من يد البيزنطيين وقد كان من بين الذين اعتبروا أن فتح مصر كان عنوة ، يعقوب أرثين باشا ، الذى كتب يقول :

« إذا لم يكن فى إمكان المؤرخين مساعدتنا على حل هذه المسألة وإيضاحها ، فلم يبق علينا إلا أن نستند على العادات والتقاليد ، علنا نقتبس منها نورا يهديننا فى ظلمات هذا المقام . فنرى أن أئمة المذاهب الأربعة متفقون على القول بأن الديار المصرية فتحت عنوة. ونرى أيضا أن الخطباء يرتقون منابر الصلاة يوم الجمعة فى كل جوامع مصر، متقلدين سيفاً حقيقياً أو شبه سيف من خشب، فستنتج من ذلك أن المسلمين فى كل

الأزمات اعتبروا أن الديار المصرية فتحت عنوة أما في البلاد التي استولى عليها الاسلام بغير السيف ، فيرتقى الخطيب منبر الصلاة ، ويداء مرفوعتان كمن يصلى ، وفي إحداهما ورقة أو نسخة من الكتاب ، دلالة على أن تلك البلاد انضمت إلى حكم الاسلام ، رغبة من أهلها في ذلك ، أو بعد معاهدة صلح ، أو اقتناها بالمرامين الدينية،

أما الذين اعتبروا أن مصر فتحت صلحا ماعدا الاسكندرية وثلاث قرى ، فنجد أنه من الطبيعي أن تكون الاسكندرية قد فتحت عنوة (١) ، خاصة لأنها كانت عاصمة البيزنطيين ، وبالطبع كان بها نسبة كبيرة منهم ، سواء من المدنيين أو العسكريين . وهذا الكلام ينطبق أيضا على وضع القرى الثلاث ، فقد رأينا أنها كانت تضم عددا كبيرا من الروم . وقد قام الروم في كل من الاسكندرية والقرى الثلاث بمحاربة العرب ، ولذلك اعتبر العرب أن الاسكندرية والقرى الثلاث فتحت عنوة وليس صلحا .

ومن ذلك يتضح لنا أن فتح العرب لمصر كان عنوة وصلحا في نفس الوقت ، فهو عنوة من زاوية العلاقة بين العرب والبيزنطيين ، وهو صلح إذا نظر إليه من زاوية العلاقة بين العرب والاقباط ، وهذا مايتضح من نصوص

(١) فتحت الاسكندرية مرتين المرة الأولى عام ٢٠ هـ / ٦٤١م وفيها عفت معاهدة بين الطرفين عرفت باسم معاهدة بابليون الثانية وذلك لانعقادها في بابليون وشهيرا لها من بابليون الأولى ، أو معاهدة الاسكندرية ، لأنها كانت خاصة بأهل الاسكندرية وحاميتها . وقد نصت هذه المعاهدة على عقد هدنة بين الروم والعرب مدتها أحد عشر شهرا تنتهي في سبتمبر سنة ٦٤٢م وأواخر سنة ٢١ هـ يكف في اثنتائها الروم والعرب عن القتال ، كما يتم خلالها جلاء حامية الروم عن الاسكندرية حامليهم أمتعتهم وأموالهم . ويشترط ألا يعود جيش رومي ثانية إلى الاسكندرية ، ولا يستولى المسلمون على كنائس المسيحيين أو ينقلوها في أديرتهم ، وأن يباح لليهود الإقامة في الاسكندرية وإصمان نقاد هذه الشروط نصت المعاهدة على أن يكفد المسلمون مائة وخمسين من الجنود وخمسين من غير الجنود رهائن.

أما المرة الثانية فكانت عام ٢٥ هـ / ٦٤٥م معى هذه المرة أرسل الامبراطور قسطنطين الثاني (٦٤١ - ٦٦٨م / ٢١ - ٤٨ هـ) حفيد هرقل إلى الاسكندرية أسطولا كبيرا لاجلاء العرب عن مصر أجلاء تاما . وبالفعل نجح الجيش البيزنطي في الاستيلاء على الاسكندرية ، ورحف من بعدها إلى مابليها من بلاد الوجه البحري ، ونحرج مركز العرب في مصر ، وكان واليها اذ داك هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح من قبل الطنفة عثمان بن عفان . وقد بعث أهل مصر إلى عشر سلاطين ان يرسل عمرا لمحاربة الروم لأن له معرفة وحكمة بحروبهم . وقد تم إجلاء الروم عن مصر على يديه . واستولى عمرو بن العاص من هذه المرة على الاسكندرية عنوة

الصلح الذي تم بين كل من عمرو بن العاص والمقوقس من جانب ، والذي تم بينه وبين الأقباط من جانب آخر ، وهي على النحو الآتي

أولا نص الصلح الذي تم بين عمرو بن العاص والمقوقس .

يقول ابن عبد الحكم إن العرب والروم «احتلموا على عهد بينهم ، واصطلحوا على أن يفرض على جميع من بمصر أعلاها وأسفلها من القبط ديناران ديناراً عن كل نفس ، شريعتهم ووضيعتهم ممن بلغ الحلم منهم ، ليس على الشيخ الفاني ، ولا على الصغير الذي لم يبلغ الحلم ، ولا على النساء شيء ، وعلى أن للمسلمين عليهم النزل لجماعتهم حيث نزلوا ، ومن نزل عليه ضيف واحد من المسلمين أو أكثر من ذلك كانت لهم ضيافة ثلاثة أيام مفترضة عليهم ، وأن لهم أرضهم وأموالهم لا يعرض لهم في شيء منها فشرط هذا كله على القبط خاصة ، وأحصوا عدد القبط يومئذ خاصة ممن بلغ منهم الجزية ، وفرض عليه الديناران ، رفع ذلك عرفانهم بالإيمان المؤكدة فكان جميع من أحصى يومئذ بمصر أعلاها وأسفلها من جميع القبط فيما أحصوا ، وكتبوا ورفعوا أكثر من ستة آلاف ألف نفس ، فكانت فريضتهم يومئذ اثني عشر ألف دينار في كل سنة » .

ثم يقول ابن عبد الحكم : « وشرط المقوقس للروم أن يخبروا ، فمن أحب منهم أن يقيم على مثل هذا ، أقام على ذلك لازماً له مفترضاً عليه ، ممن أقام بالأسكندرية وما حولها من أرض مصر كلها . ومن أراد الخروج منها إلى أرض الروم خرج ، وعلى أن للمقوقس الخيار في الروم خاصة ، حتى يكتب إلى ملك الروم ويعلمه ما فعل ، فإن قبل ذلك ورضيه جاز عليهم ، وإلا كانوا جميعاً على ما كانوا عليه » .

ثانياً نص الصلح الذي تم بين عمرو بن العاص والأقباط ، وفيه يقول الطبري :

وكان صلحهم على النحو التالي

«بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم ، لا يدخل عليهم شيء من

ذلك ولا ينتقض ، ولا يساكنهم النوب (النوبة) وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على الصلح ، وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف ، وعليهم ماجنى لصوتهم (أى لصوصهم) فإن أبى أحد منهم أن يجيب رجع عنهم من الجزاء بقدرهم وذمتنا ممن أبى بريئة ، وإن نقص نهرهم من غايته اذا انتهى رفع عنهم بقرئذ لك ، ومن دخل فى صلحهم من الروم والنوب فله مثل مالهم وعليه مثل ماعليهم ، ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه ، أو يخرج من سلطاننا . عليهم ماعليهم ا ثلاثا فى كل ثلث جباية ثلث ماعليهم ، على ما فى هذا الكتاب عهد الله وذمته ورسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين ونحم المؤمنين وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأسا وكذا وكذا فرسا ، على الا يغزوا ولا يمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة .

شهد الزبير وعبد الله ومحمد ابناه ، وكتب وردان وحضر .

ثم أشار الطبرى الى رد فعل المصريين تجاه هذا الصلح بقوله : « فدخل فى ذلك أهل مصر كلهم ، وقبلوا الصلح » .

وقد أطلقت الدكتورة سيدة كاشف على هذا الصلح الذى تم بين عمرو ابن العاص والأقباط فى عام ٢٠ هـ / ٦٤١ م اسم « معاهدة بابليون الاولى » تمييزا لها عن معاهدة بابليون الثانية أو معاهدة الاسكندرية عام ٢٠ هـ / ٦٤١ م .

بعد أن انتهينا من معالجة هذه القضية التاريخية الهامة ، المتعلقة بطبيعة الفتح العربى لمصر ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه : كيف انعكست طبيعة الفتح العربى على أوضاع الملكية فى مصر ؟

عندما تم لعمرو بن العاص فتح مصر ، طالبه العرب بنقسيمةا ، إلا أنه عندما استطلع رأى الخليفة عمر بن الخطاب رفض وقال : « ولعمري لجزية قائمة تكون لنا ولن سعدنا من المسلمين أحب الى من من يقسم ، ثم كأنه لم يكن ، كما قال عمر بن الخطاب . تريدون أن يأتى أحر الناس ليس لهم شيء ؟ » وقال أيضا : « لولا أحر الناس ما افتتحت قرية الا قسمتها » .

وأرسل الى عمرو بن العاص يقول : لا تقسمها ، وذرهـم يكون خراجهم فينا للمسلمين ، أو قوة لهم على جهاد عدوهم ، ، على أن تحيروا من في أيديكم من سببيهم بين الاسلام وبين دين قومه ، فمن اختار منهم الاسلام فهو من المسلمين ، له مالهم وعليه ما عليهم ، ومن اختار دين قومه وضع عليه الجزية ما يوضع على اهل دينه (١) ، فأما من تفرق من سببيهم بأرض العرب فبلغ مكة والمدينة واليمن فإننا لا نقدر على ردهم ، ولا نحـب أن نصالحه على أمر لا نفى له به ، قال : فبعث عمرو الى صاحب الاسكندرية يعلمه الذي كتب به امير المؤمنين . قال : فقال : قد فعلت .

قال : فجمعنا ما في أيدينا من السبايا ، واجتمعت النصارى ، فجعلنا نأثي بالرجل في أيدينا ، ثم نخيره بين الإسلام وبين النصرانية ، فمن اختار الإسلام كبرنا تكبيرة هي أشد من تكبيرنا حين تفتح القرية ، قال : ثم نهوـه الينا ، وإذا اختار النصرانية نخرت النصارى ، ثم حازوه اليهم ، ووضعنا عليه الجزية ، وجزعنا من ذلك جزعاً شديداً ، حتى كآته رجل خرج منا اليهم . قال : فكان ذلك الدأب حتى فرغنا منهم .

أنواع الأراضي في مصر بعد الفتح العربي

على كل حال ، فقد كانت الأرض في مصر قبل الفتح العربي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أراضي التاج البيزنطي ، وأراضي الاقطاعات العسكرية .
وأراضي الاقطاعات التي منحت للشخصيات الكبيرة المنتمية للحكم السابق .

النوع الثاني : الاراضي المقدسة سواء التي خصصت للمكائناث أو التي خصصت للأديرة .

(١) وقد اشار ابن ابياس في كتابه الى الرسالة التي أرسلها عمرو بن الخطاب الى عمرو بن العاص . وأنها كانت على النحو الآتي : من كان من القبط والروم ، في أيديكم ، محيروا بين الاسلام ودينه فإن اسلم فهو من المسلمين ، له مالهم ، وعليه ما عليهم . وإن اختار دينه ، فأنقذه على دينه ، وفروا عليه في كل سنة بيمارين

النوع الثالث : الأراضى التى كانت مع الأقباط .

وبالنسبة للنوع الأول ، وهو أراضى البيزنطيين عامة ، فقد استولت عليها الخلافة على أساس أن أصحابها وقفوا بالسلاح فى وجه المسلمين ، كما استولت أيضا على الأراضى التى تركها أصحابها ، والأراضى الخراب . ويقول الدكتور سيدة إسماعيل كاشف : إن هذه الأراضى التابعة لحكومة العرب قد زادت تدريجيا بما أضيف إليها من الأراضى الموات أو الأراضى للمهجورة أثناء الحكم العربى نفسه ، أو عن طريق الشراء ، أو بتجفيف للمستنقعات مثل مستنقعات الدلتا والفيوم ، أو بمصادرة أراضى موظفين ماتوا بدون وارث ، أو موظفين فصلوا من وظائفهم لأسباب جعلت الدولة تصادر أراضهم .

أما بالنسبة للنوع الثانى ، وهو الأراضى المقدسة سواء التى خصصت للكنائس أو للأديرة ، فتذكر الدكتور سيدة إسماعيل كاشف : أنه فى إمارة عبد العزيز بن مروان على مصر (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) فرض الخراج على الأراضى التى تمتلكها الكنائس والأديرة ، أما قبل عام ٦٥ هـ فلم تتخذ حكومة العرب أى موقف تجاه الأديرة ، أو حتى تجاه لجوء الأقباط إلى هذه الأديرة كى يتخلصوا من الضرائب .

وبالنسبة للنوع الثالث : وهى الأراضى التى كانت مع الأقباط :

نجد أن هذه الأراضى ، كما تذكر الدكتور سيدة إسماعيل كاشف - كانت موزعة بين :

أصحاب الاقطاع ، وكبار الملاك ، وأصحاب الملكيات المتوسطة أو الصغيرة ، فضلا عن الأعداد الكبيرة التى تستأجر الأراضى الزراعية .

ولكن ماهو شكل الملكية العقارية فى الأراضى التى كانت فى يد الأقباط ؟ هل كان للمصريين حق الملكية التامة أو كان لهم فقط حق الانتفاع؟ نلاحظ أن المؤرخين المحدثين قد اختلفوا فى ذلك ، وانقسموا إلى فريقين :

الفريق الأول ويرى أن الأقباط لم يكن لهم سوى حق الانتفاع فقط .

أما الفريق الثاني ، فيرى أن الأقباط كان لهم حق الملكية التامة .

وبالنسبة للفريق الأول ، ومنهم محمد كامل مرسى ، فيبنى رأيه على أن الفاتحين العرب قد تركوا للمصريين حقوقهم التى كانت لهم فى ذلك الوقت .

ولما كان المصريون - فى رأيهم - لم يكونوا يتمتعون بالملكية التامة قبل الفتح ، فإن ترك العرب للمصريين حقوقهم التى كانت لهم قبل الفتح ، تعنى منحهم حق الانتفاع فقط .

وبالنسبة للفريق الثانى الذى يقول إن الملكية فى مصر كانت ملكية تامة ، ومنهم الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، فيبنى رأيه على أن المصريين قبل الفتح العربى كانوا يتمتعون بالملكية التامة ، وأنه وجدت ملكيات تامة زمن البطالمة وزادت تلك الملكيات فى عهد الرومان (وقد تعرضت لها فى الفصل الأول) ، لذلك فإن ترك العرب للمصريين حقوقهم التى كانت لهم قبل الفتح ، تعنى اعطائهم حق الملكية التامة .

وقد أكدت الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف رأيها بما أورده الأوراق البردية التى ترجع إلى عهد الولاة ، فهى تشير إلى أنه كان يحق لأهالى مصر التصرف فى الأراضى التى يملكونها بالبيع والشراء والتوريث والهبة ، وأن الخراج الذى فرضه العرب على أراضى المصريين ماهو إلا ضريبة عقارية على الأرض .

وفى رأينا أن اختلاف المؤرخين فى شكل الملكية العقارية فى مصر ، لا يرجع فقط إلى الاختلاف حول شكل الملكية العقارية فى مصر قبل الفتح ، بل يرجع أيضا إلى الاختلاف فى طبيعة الفتح العربى لمصر مما سبق ذكره ، وهو اختلاف لم يكن فقط بين المؤرخين ، وإنما بين الخلفاء وعمال الخراج فى مصر أيضا .

فقد ذكرت سابقا أن معاوية (٤٠ - ٦٠ هـ / ٦٦٠ - ٦٨٠ م) كتب إلى وردان عامل خراج مصر (٤٣ هـ / ٦٦٣ م) . زد على كل رجل منهم قيراطا

فكتب وردان اليه . كيف تزيد عليهم وفي عهدهم أن لايزاد عليهم ؟
وقد رأى أبو عبيد أن سبب هذا الخلاف يرجع إلى أن وردان كان يرى
أن مصر قد فتحت صلحا ، في حين أن معاوية كان يرى أن مصر قد فتحت
عوة .

وقد انعكس هذا الخلاف على عمليات البيع والشراء للأراضي في
مصر ، فنجد أن المصادر العربية تذكر أن مالك بن أنس كان ينكر على الليث
ابن سعد شراءه أرضا من مصر ، لأنها أرض خراج باعتبار أنها فتحت
عوة ، إلا أن أبا عبيد كان يرى أن الليث اشترى أرضا من مصر ، لأنه كان
يعتبر أن مصر فتحت صلحا ، معتمدا في ذلك على روايات يزيد بن أبي
حبيب الخاصة بفتح مصر صلحا .

وعلى كل حال ، فإن مصر مملكت معاملة البلاد المفتوحة صلحا (١)
كما تذكر معظم المصادر العربية ، فلم تقسم بين الفاتحين ، ولم يقفها الامام
على المسلمين ، وإنما تركها في أيدي أصحابها وفرض عليهم الخراج ،
وكانت شروط الصلح التي ذكرتها سابقا - ستة شروط - كما أشارت إليها
المصادر العربية : لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نساقهم ولا أبنائهم ،
ولا كنوزهم ، ولا أراضيهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من
عدوهم .

لذلك عندما طالب عقبة بن عامر معاوية بن سفيان أرضا ، قال له
مولى كان عنده : «انظر ، أصلحك الله أرضا صالحة ، فقال عقبة : ليس لنا
ذلك» ، ثم ذكر له شروط الصلح الستة ، وأنه شاهد على ذلك .

على كل حال ، فقد اتفق المؤرخون على أن أراضي مصر ، سواء كانت
قد فتحت عوة أو صلحا هي أراضي خراجية .

(١) وقد رأى ابن عثمان أن مصر قد فتحت صلحا ، فهو يقول : «فقبل فتحت عوة» . وقيل فتحت صلحا
والصحيح أن عمرو بن العاص صالح عليها ، ولبناتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه
فلمضى للصلح وأجله إليه .

فيقول محمد كامل مرسى . «إذا كانت مصر قد فتحت صلحا كما يذهب بعضهم ، فإن الامام لم يحتفظ في الاتفاق المبرم بينه وبين أهل البلاد بملكية الأرض للمسلمين - فتصير من هذا الصلح وقعا من دار الإسلام ، ولا يجور بيعها ولا رهنها - بل بالعكس أقر المصريين على أراضيهم مقررا ألا تنزع منهم أراضيهم ولا مساكنهم . الخ . وإذا كانت البلاد قد فتحت عنوة ، فإن الأراضي تكون خراجية كذلك ، إذ بناء على رأي معظم من يذهب إلى ذلك ، لم يقسم الامام الأراضي بين الفاتحين ، بل تركها للأهالي» . (١) .

على أن هذا لم يمنع من وجود الأراضي العشيرية في مصر ، نتيجة لاستيلاء الدولة الحاكمة على أراضي البيزنطيين والأراضي التي تركها أهلها ، أو أراضي من قتل منهم في الحرب ، وكل أرض لم يكن فيها أحد ، ولم يوضع عليها خراج ، بل إن هذه الأراضي التابعة للعرب قد زادت تدريجيا كما ذكرت سابقا .

ويقول يحيى بن آدم إن هذه الأراضي تكون للامام «إن شاء أقام فيها من يعمرها ويؤدى إلى بيت مال المسلمين عنها شيئا . ويكون الفضلة له . وإن شاء أنفق عليها من بيت مال المسلمين ، واستأجر من يقوم فيها ، ويكون فضلها للمسلمين . وإن شاء أقطعها رجلا ممن له غناء عن المسلمين» . ويظهر من قول يحيى بن آدم أن هذه الأراضي كانت من حق الامام التصرف فيها كما يترأى له ، وتبعا للمصلحة العامة ، وكان يوضع عليها العشر باعتبار أنها أرض لم يوضع عليها الخراج .

وأرض العشر التي ظهرت في مصر كانت - كما تقول الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف - إما عن طريق الاقتطاع ، أو عن طريق الشراء من حكومة العرب ، أو عن طريق احتلال الأرض الموات .

وهذا كله يتطلب منا معرفة ماهو معنى الأراضي الخراجية والأراضي العشيرية . وهو ما نعالجه في الصفحات القادمة .

(١) ويقول أبو يوسف في ذلك «وأيضا دار من دور الأعاجم قد ظهر عليها الامام . وتركها من أئدى أهلها فهي أرض خراج ، وإن قسمها من الذين عموها فهي أرض عشر . وكل أرض من أراضي الأعاجم صالح عليها أهلها وصاروا نعمة فهي أرض خراج» .

أولا : الأراضى الخراجية

يقصد بالأراضى الخراجية - وفقا لمحمد كامل مرسى - الأراضى التى تتوافر فيها الشروط الآتية .

أولا : أن تكون من الأراضى الواقعة فى غير بلاد العرب (جزيرة العرب)

ثانيا : أن تكون من الأراضى التى فتحها المسلمون عنوة أو صلحا .

ثالثا : أن تكون مملوكة لأهالى البلاد الذين لم يعتنقوا الإسلام ، وأقروا فى حياتهم لها . أما ما أحياء المسلم من الأرض الميتة فقال أبو يوسف : إن كانت من هيز أرض العشر فهى عشرية ، وإن كانت من حيز أرض الخراج فهى خراجية .

وقال البعض : إن أحياءا بماء العشر فهى عشرية ، وإن أحياءا بماء الخراج فهى خراجية ^(١) . وأرض الموات التى أحياءا ذمى فهى خراجية ، وكذلك أرض الغنيمة التى روضها الامام لذمى كان يقاتل مع المسلمين .

وبالنسبة للضريبة المفروضة على أراضى الخراج فهى على نوعين :

النوع الاول : خراج المقاسمة ، وهى ضريبة تفرض على المحصول . وبالتالي تشبه ضريبة العشر ، وإن كانت تزيد عنها فى المقدار ، لأن خراج المقاسمة يحدد وقت الفتح ، على أن لا يقل عن خمس المحصول ولا يزيد على نصفه .

النوع الثانى : خراج الوظيفة ، وهى ضريبة ثابتة تفرض على الأرض متى كانت صالحة للزراعة ، بصرف النظر عن كونها تزدع فعلا أو لا تزدع . ويجبى خراج الوظيفة عينا أو نقدا ، ويستحق مرة فى كل عام حتى ولو انتجحت الأرض محصولين فى العام الواحد . وبذلك فهو يختلف عن الضرائب الأخرى التى تتجدد بتجدد المحصول فى العام الواحد .

(١) ماء العشر هو ماء السماء والامار والمعين والانهار اما ماء الحراج فهو ماء الانهار الصغار التى جمرتها الأعاصير

ويقول الحافظ بن رجب : إن الخراج إن وصع مقاسمة اعتبر بكمال
الزرع وتصفيته ، وإن وصع على مساحة الأرض اعتبر بالسنة الهلالية ، أو
على مساحة الررع ، فقد قيل إنه ي تبر بالسنة القمرية

وقد أجمعت الآراء على كراهة شراء المسلم لأرض خراج ، فيقول أبو
عبيد في ذلك : « فقد تابعت الآثار بالكراهة بشراء أرض الخراج ، وإما
كرهها الكارهون من جهتين : إحداهما أنها في المسلمين ، والأخرى أن
الخراج صغار » . (١)

وقد منع عمر شراء أرض أهل الذمة أو رقيبتهم على أساس أن شراء
عبيدهم يلزمهم بدفع جزيتهم ، وشراء أرضهم يلزمهم بدفع خراجهم ، وبهذا
يقبل على نفسه الذل والهوان بأن يصير من أهل الجزية والخراج ، فيقول
أبو عبيد : « حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن عمر قال : لا تشتروا رقيق أهل
الذمة فانهم أهل خراج ، وأراضيهم فلا تتخاعوها ، ولا يقرن أحدكم بالصغار
بعد ، إذ نجاه الله منه .

وقد ذكر بعضهم مأخذاً آخر لكراهة شراء المسلم للأرض الخراجية ،
وهو أنه يسقط خراجها ، فيسقط بذلك حق المسلمين .

غير أن يحيى بن آدم يقول في كتابه : إن الحسن بن صالح إذا كان قد
كره شراء أرض الخراج التي أخذت عنوة فوضع عليها الخراج ، إلا أنه لم
ير بأساً بشراء أرض أهل الصلح .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : ما هو حكم أرض الخراج التي
بشترها مسلم ؟ هل تتحول إلى أرض عشرية أو تظل أرضاً خراجية ؟ وفي
هذه الحالة هل يدفع المسلم عنها الخراج فقط أو يدفع العشر أيضاً ؟

يذكر الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أنه في بداية الفتوحات العربية
وفي خلافة بني أمية ، كانت الأراضي الخراجية تتحول إلى أراضٍ عشرية ،
وذلك عن طريق بيعها أو غير ذلك ، حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز
(٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩ م) ، الذي منع ذلك التحويل ، فقد رأى أن

(١) صغار أي دند

المسلم الذى يشتري أرض خراج، يدفع خراجها المفروض عليها إلى جانب العشر، على أساس أن الخراج أشبه بفريضة على الأرض لا تتناهى مع إيجاب العشر الذى هو حق مقرر على المسلم فيما يخرجه من أرضه من زرع أو ثمر، فيقول أبو عبيد: «إن عمر بن عبد العزيز قال: من أخذ أرضاً بجزيتها لم يمعنه أن يؤدى عشر ما يزرع وإن أعطى الجزية». وبعد موته رجعت الأوضاع إلى ما كانت عليه، فاستمر التصرف فى الأراضى، إلى أن جاء المنصور (١٢٦١-١٢٨٠ هـ / ٧٥٢-٧٧٤ م)، فأمر بإبطال ذلك التحويل، وأن ترد الأراضى إلى أراضى خراجيه كما كانت، وأن لا يسمح بتحويل أراضى الخراج إلى أراضى عشرية، وهذا الاجراء - كما يقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس - كان من شأنه حتماً أن يزيد من إيرادات الدولة.

وفى رأينا أن شراء المسلم لأرض خراج (سواء كانت أرضاً فتحت عنوة، أو فتحت صلحاً على أن الأرض للعرب)، ليس معناه شراء حق تملك الأرض، وإنما هو شراء حق الانتفاع فقط لأن هذه الأرض الخراجية، ليست ملكاً لأصحابها، وإنما لهم حق الانتفاع فيها، وبالتالي ليس لهم حق بيع ملكيتها الكاملة للمسلم الذى يشتريها منهم، وطالما أن الشراء هنا هو شراء حق الانتفاع فقط، فلا يمكن أن يدفع عنها العشر، لأن العشر يدفع عن الأرض المملوكة ملكية تامة، وإنما يدفع عنها الخراج فقط. (وستتناول ذلك فى أرض العشر).

على كل حال فإن هذا هو ما يتعلق بشراء المسلم أرض تسمى، ولكن ماهو الوضع بالنسبة للذى الذى يدخل فى دين الإسلام، هل يظل يدفع الخراج على أرضه، أو يدفع العشر بإعتباره مسلماً؟.

لقد اتفقت الآراء على أن هذا الوضع يتحدد بطبيعة الفتح، وهل كان صلحاً أو عنوة. فيذكر يحيى بن آدم أن الذى الذى يسلم يظل يدفع الخراج عن أرضه التى فتحت عنوة، ولكن ترفع عن رأسه الجزية فقد جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له: «إني قد أسلمت، فضع عن أرضي الجزية». قال: لا، إن أرضك أخذت عنوة».

والسبب فى ذلك أن أرض العنوة ليست ملكاً لأهلها، وليس للذى حق بيعها ولا شرائها، وبالتالي تظل أرض خراج

وفى ذلك يقول مالك بن انس : « اذا أسلم كافر من اهل العنوة ، اقربت أرضه في يده يعمرها ويؤدى الخراج عنها ، ولا اختلاف فى ذلك »

اما بالنسبة لأرض الصلح فيقول الحافظ بن رجب . إنه اذا اسلم أهلها يسقط عنهم الخراج . ولكن من دراستنا - التى قدمناها - لأنواع الاراضى التى ظهرت بعد الفتوحات العربية ، يظهر ان أرض الصلح كانت تخضع لما صولحت عليه ، فاذا صولحت على أن تكون لأهلها ، كانت ملك أيمانهم ، واذا صولحت على أن تكون للعرب ، فالخراج يعتبر هنا اجرة لا يسقط بالاسلام ، أو هو كما يقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ضريبة لازمة على الأرض سواء كانت فى يد الذميين أو المسلمين .

ثانيا - الاراضى العشرية :

وتشمل الاراضى العشرية ما يلى :

أولا : الاراضى الواقعة فى بلاد العرب ، سواء أملكها مسلمون أم غير مسلمين ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده ، لم يأخذوا من أرض العرب خراجا .

ويقول ابو يوسف: إن هذه البلاد هى : أرض الحجاز ، والمدينة ، ومكة ، واليمن ، ولا يحل للإمام أن يضع عليها خراج .

ثانيا : الاراضى التى اسلم أهلها طوعا .

ثالثا : الاراضى التى فتحت عنوة وقهرا ، وقسمت بين الغانمين المسلمين .

وقد سميت الاراضى العشرية بهذا الاسم ، لأنها تدفع عشر المحصول عينا .

كما أجمعت الآراء على أن اصحاب الاراضى العشرية لهم حق وضع اليد التام وحرية التصرف .

والسؤال هنا . هل تتحول أرض العشر إلى أرض خراج اذا اشتراها

ذمى ؟

لقد اختلف الفقهاء في ذلك ، فيقول أبو حنيفة " إذا اشترى الذمي أرض عشر تحولت إلى أرض خراج " . أما مالك بن أنس فيقول . « لا شيء عليه فيها ، لأن الصدقة إنما هي على المسلمين زكاة لأموالهم ، وطهرة لهم ، ولا صدقة على المشركين في أراضيهم ومواشيهم ، وإنما الجزية على رؤوسهم ، صفاراً لهم ، وفي أموالهم إذا مروا بها في تجارتهم » .

أما بالنسبة لعدم وضع الخراج ، فلأن الخراج - كما يقول أبو عبيد - يسقط عن الذمي إذا كان يملك رقبة الأرض .

وهذا للرأي ، وهو عدم دفع الذمي عشراً أو خراجاً على أرض العشر التي يشتريها - بعد غير مقبول عقلاً ، لأنه معناه حرمان الدولة من عائدها ، سواء كان ممثلاً في شكل عشر أو في شكل خراج . ولما كان الأصل في منح الأرض في شكل أرض عشرية ، أو في شكل أرض خراجية ، هو الاستفادة الدولة من العشر أو من الخراج ، فإن شراء الذمي لأرض عشرية لايعنى إعطاءه من دفع الضريبة التي عليها . وفي ذلك يقول أبو يوسف : إنه يجب « أن يوضع عليها العشر مضاعفاً ، فهو خراجها ، فإذا رجعت إلى مسلم بشراء ، أو أسلم النصراني ، أعدتها إلى العشر الذي كان عليها في الأصل » .

ورأيه هذا مبني على أن أرض العرب هي أرض لا يوضع عليها خراج ، فعماذا لو اشترى الذمي أرضاً من أرض العرب ؟ فهو لن يدفع عنها خراج لأنها ليست بأرض خراج ، ولن يدفع عنها عشر لأنه ذمي والعشر زكاة للمسلمين ، لذلك فمن رأيه أن تضاعف عليها الصدقة . وهذا الرأي معقول ، لأنه إذا تركت الدولة الذميين يشترون الأراضي العشرية ، ولا يدفعون عنها خراجاً لأنها أرض عشر ولا عشراً لأنهم ذميون ، تكون قد حرمت خزائنها من دخل هذه الأراضي .

اشكال الحيازة العقارية في مصر بعد الفتح العربي :

يمكن القول أن ملكية الدولة للأرض كانت هي الشكل السائد للملكية في مصر فعندما دخل العرب مصر استولوا على أراضي البيزنطيين ، إلى

جانب الأراضى التى تركها أهلها . والأراضى الخراب . وهذه الأراضى قرر
عمر ضمها الى بيت مال المسلمين . فعرفت « بالصوافى » لأنه «
استصفاهما » أى جعلها خالصة لبيت المال . وسميت أيضا « القطائع »
لأنها اقتطعت فيما بعد لمن يتعهدونها . وقد ذكرت سابقا كيف أن هذه
الأراضى قد زادت تدريجيا بما أضيف إليها من الأراضى الموات ، أو
الأراضى المهجورة ، أو عن طريق الشراء ، أو بتجفيف المستنقعات وغير
ذلك .

وقد أشرت الى أن هذه الأراضى كان من حق الامام التصرف فيها ،
فهو إما يقطعها ، أو يستأجر من يقوم بخدمتها لبيت مال المسلمين . كما
يذكر يحيى بن آدم على أنه وجد الى جانب هذا الشكل من أشكال الملكية،
أشكال أخرى :

اهمها : أولا : الاقطاع :

ويختلف هذا الاقطاع عن نظام الاقطاع فى أوروبا الذى نشأ بوصفه
قطعا حربييا ، هدفه رغبة الملك أو الأمير فى الحصول على عون حربي ممن
دونه من الأمراء والاشراف . فلم يدخل هذا النظام الاقطاعى الحربى فى
مصر إلا على يد الأيوبيين والمماليك . كما تذكر الدكتورة سيدة اسماعيل
كاشف - وقد دخل بأسلوب آخر يتلخص فى انتفاع الجند بدخل « الفوائد »
المختلفة ، بغير منحهم الأراضى للإقامة فيها وزراعتها ، كما لم يرس
الاقطاع الحربى بمصر حق الوراثة الذى كان يتمتع به أصحاب الفوائد فى
أوروبا .

وهتى يمكننا معرفة الفرق بين نظام الاقطاع الذى نشأ فى مصر ،
والنظام الاقطاعى فى أوروبا ، فاننا نسرد هنا أحكامه فى الآتى :
أوردنا الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية »

لقد قسم الاقطاع الى قسمين : القسم الأول ، وهو اقطاع تمليك

القسم الثانى ، وهو اقطاع استعزل

أولا : اقطاع تمليك

وفيه تنقسم الأرض المقطعة الى ثلاثة اقسام : موات - وعامر - ومعائن .

أما الموات فهو نوعان :

النوع الأول : وهو ما لم يزل مواتا من قديم الدهر ، ولم يعمر اطلاقا ، وليس ملكا لاحد ، وهذا النوع يجوز للسلطان أن يقطعه من يحييه ومن يعمره (١) .

النوع الثاني : فهو ما كان عامرا فخرّب ، فصار مواتا عاطلا ، وينقسم هذا النوع إلى :

أولا : ما كان جاهليا كنز عاد وثمود ، فهي كالموات التي لم يثبت فيها عمارة ، ويجوز اقطاعه .

ثانيا : ما كان اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ، ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا ، فقد اختلف فيه الفقهاء :

فقال الشافعي : « إنه لا يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا » .

وقال مالك : « يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا » .

أما أبو حنيفة : فقد رأى أنه لو عرف أربابه لم يملك بالإحياء وإن لم يعرفوا ملك بالإحياء . وكان يرى أنه لا يجوز أن يملك بالإحياء من غير اقطاع فان عرف أربابه لم يجز اقطاعه ، وكانوا أحق ببيعه وإحيائه ، وإن لم يعرف أربابه جاز اقطاعه ، وكان اقطاعه شرطا في جواز إحيائه .

ويقول أبو حنيفة : إن اقطاع ملكا لمن خصه الامام به إلا بعد إحيائه ، أما إذا لم يشرع في إحيائه فإنه يرى أنه إذا كان لعذر ظاهر ، أقر في يده إلى زوال عذره ، وإن كان غير معذور لا يعارض فيه قبل مضي ثلاث سنوات ، وإلا بطل حكم اقطاعه بعدها ، وذلك لأن عمر رضى الله عنه جعل

(١) وقد أشار يحيى بن اسم في كتابه «المراجع» إلى هذا الموضوع في فصل خاص به تحت عنوان «مات من أحياء أرضا ميتة»

أجل الاقطاع ثلاث سنين . أما الشافعي فله رأى آخر ، فهو يرى أن موقف عمر رضى الله عنه هنا ، يجوز أن يكون لسبب اقتضاء في قضية معينة ، لأنه لا ضرورة لهذه المهلة ، وأنه إذا مضى عليه زمان يقدر على إحيائه فيه قيل له : إما أن تحييه فيقر في يدك ، وإما أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل اقطاعه .

أما بالنسبة لمن تغلب على هذا الموات المستقطع فأحياءه ، فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو المذهب الشافعي ، الذي يرى أن محييه أحق من مستقطعه .

والمذهب الثاني : وهو مذهب أبو حنيفة، الذي يرى أنه إذا أحياء قبل ثلاث سنين كان ملكاً للمقطع ، وإن أحياء بعدها كان ملكاً للمحيي.

أما المذهب الثالث : فهو مذهب مالك، الذي يرى أنه إذا أحياء عالماً بالاقطاع كان ملكاً للمقطع ، وإن أحياء غير عالم بالاقطاع خير للمقطع بين أخذه وإعطاء المحيي نفقة عمارته ، وبين تركه للمحيي والرجوع عليه بقيمة الموات قبل إحيائه .

هذا بالنسبة للقسم الأول من اقطاع التملك وهي الأرض الموات .

أما بالنسبة للقسم الثاني من اقطاع التملك فهو الأراضى العامرة وتنقسم إلى نوعين :

النوع الأول من العامر : وهو ماتعين ماله ، فليس للسلطان سلطة عليه إلا فيما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت في دار الإسلام سواء كانت لدمى أو مسلم . أما إذا كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد ، وأراد الإمام أن يقطعها ليملكها المقطع عند الظفر بها ، جاز له ذلك .

وقد اختلف الاقطاع والتمليك بالنسبة لهذا النوع من الأراضى تبعاً لطبيعة الفتح ، فإذا كان الفتح صلحاً حصلت الأرض لمقطعها ، وكانت خارجة عن حكم الصلح . فعندما أراد خالد صلح أهل الحيرة قال له حريم ابن أوس بن حارثة الطائى . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل له بنت

نفيلة ، فلا تدخلها فى صلحك . وشهد له بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة ، فاستثناها من الصلح ، ودفعها إلى حريم ، فاشتريت منه بألف درهم . فقيل له «ويحك لقد أرخصتها ، كان أهلها يدفعون إليك ضعف ما سألت بها» فقال ما كنت أظن أن عددا يكون أكثر من ألف»

أما إذا كان الفتح عنوة ، كان المستقطع والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من الغانمين. ويقول الماوردي : إنه إذا علم الغانمون بالاقطاع والهبة قبل الفتح ، فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع ووهب ، وإن لم يعلموا حتى فتحوا ، عاوضهم الإمام عنه . وإن كان أبو حنيفة يرى : أنه لا يلزمه (أى الإمام) استجابة نفوسهم عنه ، ولا عن غيره من الغنائم ، إذا رأى المصلحة فى أخذها منهم .

أما النوع الثانى من العامر : فينقسم إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : وهو ما اصطفاه الإمام لبيت المال من فتوح البلاد ، إما بحق الخمس فيأخذها باستحقاق أهله له ، وإما بأن يصطفيه باستجابة نفوس الغانمين عنه ليصرف فى مصالح المسلمين . فمثلا : اصطفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته ، وماهرب عنه أربابه أو هلكوا ، فكان مبلغ غلتها تسعة آلاف ألف درهم ، فكان يصرفها فى مصالح المسلمين ، ولم يقطع منها شيئا . وعندما جاء عثمان رضى الله عنه أقطعها ، لأنه رأى أن إقطاعها أوفر لغلتها من تعطيها ، وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفى ، فكان ذلك منه إقطاع إجارة لا إقطاع تملك .

ويرى الماوردي : أن هذا النوع من الأرض العامر لايجوز إقطاع رقبته ، لأنه قد صار باصطفائه لبيت المال ملكا لكافة المسلمين . فجرى على رقبته حكم الوقوف المؤبدة ، وصار استغلاله هو المال الموضوع فى حقوقه

والسلطان فيه بالخيارين فى الأصلح . بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر رضى الله عنه وبين أن يتحير له من يقوم بعمارة رقبته بخراج

يوضع عليه كما فعل عثمان رضى الله عنه ^(١) . ويكون الخراج أجرة تصرف
هى وجوه المصالح، إلا أن يكون مأخوذاً بالخمس فيصرف فى أهل الحصص

أما القسم الثانى من النوع الثانى من العامر فهو أرض الخراج
وأرض الخراج لا يجوز إقطاع رقبتهها تملكها ، لأن هذا النوع من
الأراضي تكون فيه الأرض :

أ - إما أرض وقف ، وبالتالي خراجها أجرة . وأرض الوقف لا يجوز تملكها
لا بإقطاع ولا ببيع ولا بهبة (فتكون إقطاع إجارة وليس تملك) .

ب - أو تكون أرضاً لها مالك ، وبالتالي خراجها جزية ، لأنها أرض خراج
فلا يجوز إقطاعها لأنه قد تعين مالكها .

أما القسم الثالث من النوع الثانى من العامر : فهو مامات عنه أربابه
ولم يكن له وارث ، فينتقل إلى بيت المال ميراثاً لكافة المسلمين ، مصروفاً فى
مصلحتهم .

ويرى أبو حنيفة : أن ميراث من لا وارث له يصرف فى الفقراء
خاصة ، صدقة عن الميت .

أما الشافعى فيرى : أنه يصرف فى مصالح المسلمين عامة ، لأنه كان
من الأملاك الخاصة ، وصار بعد الانتقال إلى بيت المال من الأملاك العامة .

وبالنسبة لبيت المال ، وما ينتقل إليه من رقاب الأموال : فقد اختلف
أصحاب الشافعى فى ذلك وانقسموا إلى فريقين كما يذكر الماوردى .

الفريق الأول : يرى أنها لا تصير وقفاً لعموم مصروفها الذى لا يختص
بجهة ، فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا إقطاعها

الفريق الثانى : يرى أنها تصير وقفاً حتى يقفها الإمام ، فعلى هذا
يجوز له بيعها إذا رأى بيعها أصلح لبيت المال ، ويكون ثمنها مصروفاً فى

(١) ويرى أبو يوسف أنه من الأفضل للبلاد ، والأكثر للخراج ، هو أن لا يترك الإمام أرضاً لملك لأحد منها
ولا عمارة ، بل عليه أن يقطعها

عموم المصالح ، وفى ذوى الحاجات من أهل الفئ ، وأهل الصدقات (١)
 وأما إقطاعها فقد اختلف فيه : فمنهم من أجازها ، على أساس أنه طالما
 قد جاز بيعها ، وصرف ثمنها إلى من يراه من ذوى الحاجات ، فقد جاز
 إقطاعها له ، ويكون تملك رقبتها كإقطاع ، كتمليك ثمنها كبيع
 ومنهم من قال . إن إقطاعها لا يجوز ، وإن جاز بيعها ، أى لا تكون
 إقطاع تملك بل إقطاع إجارة .

وأخيرا ، القسم الثالث من إقطاع التملك وهو : إقطاع المعادن .
 وهى البقاع التى أودعها الله تعالى جواهر الأرض ، وهى نوعان :
 معادن ظاهرة - ومعادن باطنة .

وبالنسبة للنوع الأول وهى المعادن الظاهرة : أى ما كان جوهرها
 المستودع فيها بارزا ، كمعادن الكحل والملح والقار والنفط .

فهى كالماء لايجوز إقطاعها ، والناس فيها سواء ، يأخذ من ورد إليه .
 وقال آخرون فى إقطاع المعادن الظاهرة ، إنها إذا أقطعت هذه المعادن
 الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم ، وكان المقطع وغيره فيها سواء ، فإن منعهم
 المقطع منها كان بالمنع متعددا .

أما النوع الثانى ، وهى المعادن الباطنة أى ما كان جوهرها مستكنا
 فيها لا يوصل إليه إلا بالعمل ، كمعادن الذهب والفضة والصفرة والحديد .
 وفى جواز إقطاعها قولان : أحدهما ، أنه لايجوز كالمعادن الظاهرة ،
 وكل الناس فيها شرع . والقول الثانى يجوز إقطاعه .

على أنه إذا أقطع اختلف فى حكم إقطاعه ، وفى حكمه قولان :
 أحدهما : أنه إقطاع تملك ، يصير به المقطع مالكا لرقبة المعدن كسائر
 أمواله فى حال عمله وبعد قطعه يجوز له بيعه فى حياته وينتقل إلى ورثته
 بعد موته .

(١) أهل الصدقات هم الذين عيّنهم الآية الكريمة

«أما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولعة فلوهم وفى الرقاب والغارمين وهى سبيل
 الله واس السبيل مريضة من الله والله عليم حكيم» (سورة التوبة آية رقم ٦)

والقول الثانى . أنه إقطاع إرفاق ، بمعنى أنه لا يملك بهذا الإقطاع رقعة المعسر ، ويملك فيه الارتفاق أو الانتفاع بالعمل فيه مدة مقامه عليه ، وليس لأحد أن ينارعه فيه ما أقام على العمل ، فإذا تركه زال حكم الإقطاع عنه .

ثانيا : إقطاع الاستغلال :

يختص إقطاع الاستغلال بالأراضى العشرية والأراضى الخراجية . وبالنسبة للأراضى العشرية فإقطاع هذا النوع من الأراضى لا يجوز إلا للمسلمين على اعتبار أنها زكاة ولا تجوز لغيرهم . أما بالنسبة للأراضى الخراجية ، فيعتبر أهل الجيش أخص الناس بجواز هذا الإقطاع ، لأن لهم أرزاق مقدرة تصرف إليهم مصروف الاستحقاق، لأنها تعويض لهم لحمايتهم البلاد . فإذا صح أن يكونوا من أهل الإقطاع ، روى حينئذ مال الخراج . وهو على حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون مال الخراج جزية ، وفى هذه الحالة لا يجوز إقطاعه أكثر من سنة ، لأنه غير موثوق باستحقاقه بعدها ، على اعتبار أنه مأخوذ مع بقاء الكفر ، وزائل مع حدوث الإسلام .

الحالة الثانية : أن يكون مال الخراج أجرة (إقطاع إجارة) ، وفى هذه الحالة يجوز إقطاعه سنتين ، ولا يلزم الاقتصار منه على سنة واحدة .

وبالنسبة لإقطاع الاستغلال للأراضى الخراجية ، نلاحظ أن حال إقطاعه لا يخلو من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يستقطعه لمدة معلومة . مثلا . كإقطاعه عشر سنين . وفى هذا القسم يجب أولا : أن يكون قدر الخراج معلوماً عند المقطع ، وعند باذل الإقطاع فإن كان مجهولا عندهما أو عند أحدهما لم يصح

ثانيا أن يراعى حال المقطع فى مدة الإقطاع . وهو على ثلاث حالات **الحالة الأولى .** أن يبقى على قيد الحياة سالما من الأمراض ، فهو على استحقاق الإقطاع الى انقضاء المدة

الحالة الثانية : أن يموت قبل انقضاء مدة الاقطاع ، فيبطل الاقطاع في
المدة الباقية بعد موته ، ويعود الى بيت المال .

الحالة الثالثة : أن يبقى على قيد الحياة ، لكنه مفقود الصحة ، وهناك قول
في هذه الحالة ، وهي أن يبقى على الاقطاع الى انقضاء
مدته

وهذا حكم القسم الأول اذا قُدر الاقطاع فيه بمدة معلومة .

القسم الثاني : أن يُستقطعه مدة حياته ، ثم لعقبه وورثته بعد موته ، وهذا
إقطاع باطل ، لأنه خرج بهذا الاقطاع من حقوق بيت المال
الى الاملاك الموروثة .

القسم الثالث : أن يُستقطعه مدة حياته فقط .

على هذا النحو ، قسم الماوردي الاقطاع الى نوعين :

النوع الأول : إقطاع تملك .

وقد اختص هذا النوع بتملك الأفراد للأراض الزراعية أو للمناجم
(المعادن) . وهذه الملكية هي ملكية تامة للأفراد ، يدفعون عنها العشر كزكاة
لأموالهم ، وذلك بالنسبة للأراض الزراعية ، وتذكر الدكتور سيدة اسماعيل
كاشف : أن الأهالي كانوا يتسلمون إيصالاً أو براءة بعد تأنيه ما يجب عليهم
من الزكاة بمقتضى الشريعة الاسلامية .

أما بالنسبة للمعادن ، خاصة المعادن الباطنة ، فيذكر أبو يوسف في
كتابه : أن قيمة الزكاة المفروضة عليها كانت الخمس . فيقول : «فى كل ما
أصيب من المعادن من قليل أو كثير الخمس ... إنما الخمس فى الذهب
الخالص ، وفى الفضة الخالصة ، والحديد والنحاس والرصاص . وما
استخرج من المعادن سوى ذلك من الحجارة ، مثل الياقوت والفيروزج
والكحل والزئبق والكبريت والمغرة ، فلا خمس فى شيء من ذلك ، إنما ذلك
كله بمنزلة الطين والتراب» .

ونسبة الزكاة المفروضة على المعدن واحدة ، سواء كان المعدن في أرض العرب أو أرض العجم ، فيقول يحيى بن آدم «فيه الخمس ، والمعدن في أرض العرب وأرض العجم سواء».

النوع الثاني . إقطاع الاستغلال .

والفرد فيه ليس له حق ملكية الأرض ، وإنما استغلالها فقط .

وقد اختص هذا النوع من الإقطاع بتوعين من الأراضي : -

أولاً : إما أرض خراج ، وهذا النوع مستغلٌ يدفع منه الخراج المفروض عليه للحاكم ، ويُعرف بخراج جزية .

ثانياً : وإما أرض استصفاها الامام لبیت المال ، ورأى الامام ان في المصلحة أن يوجرها لشخص بخراج يوضع عليه ، ويعرف بخراج أجرة .

ومن هذا العرض لاحكام الإقطاع في الاسلام ، تنتقل الى دراسة الإقطاع في مصر

تشير المصادر العربية الى أن أقدم إقطاع في مصر ، هو إقطاع الخليفة عمر بن الخطاب مِثْنَةَ الأصبع^(١) لابن سندر ، فيقول ابن عبد الحكم في كتابه :

«لم يبلّغنا أن عمر بن الخطاب أقطع أحدا من الناس شيئا من أرض مصر إلا لابن سندر ، فإنه أقطعه مِثْنَةَ الأصبع ، فحاز لنفسه ألف فدان ، فلم

(١) مِثْنَةُ الأصبع . تقع في شرق مصر .

وعن موقعها العالي يذكر محمد رمزي في فأسوس أن قرية مِثْنَةُ الأصبع التي عرفت في أيام الدولة العاطمية بقرية الحنق كانت واقعة على الخليج المصري في المنطقة التي يتوسطها الآن دبر الملاك البحري بين محطة الدمرداش والراوية الحمراء . والآن أصبح في مكان مِثْنَةُ الأصبع أو الحنق دور ومزارع أهلة بالسكان تكون حطة كبيرة بجوار دبر الملاك البحري ، يراها السالك في شارع الملك بقسم الوابلي بالقاهرة

تنزل له حتى مات ، فاشترأها الأصمغ بن عبد العزيز من ورثته فليس بمصر قطيعة أقدم منها ولا أفصل»

ويبدو من هذا النص أن ابن سندر كان يمتلك منية الأصمغ امتلاكاً تاماً ، فلم ينته امتلاكه لها بوفاته ، وإنما كانت لورثته من بعده ، كما كان لهؤلاء الورثة أنفسهم الحق في بيعها فيما بعد . وبالطبع كان علي ابن سندر أن يدفع العشر كزكاة مسلم .

كما يذكر ابن عبد الحكم في كتابه إقطاعاً آخر ، فيقول : «واقطع عمرو بن العاص ، حين ولى ، وردان مولاه ، الأرض التى خلف القنطرة». كما يشير أيضاً إلى إقطاعات كانت للوليد بن عبد الملك فى مصر .

ويقول المقرئى : «وقد كان خلفاء بنى أمية ، وخلفاء بنى العباس ، يقطعون الأراضى من أرض مصر النفر من خواصهم ... وما أقطع من الأرض فإنه بيد من أقطعه» .

وقد كان هؤلاء - فى رأينا - يدفعون عنها العشر .

هذا فيما يتعلق بالاقطاعات التى كانت للعرب فى مصر . ولكن هل كان للمصريين اقطاعات؟

نلاحظ أن المقرئى فى كتابه قد أشار إلى قرية طاء النمل^(١) التى كانت ضيعة تابعة لسيدة قبطية تدعى مارية ، وقد أشار إليها خلال زيارة المأمون لقرى مصر ، ويقول المقرئى : إن المأمون لم يدخل هذه القرية لحقارتها ، إلا أن السيدة مارية القبطية دعتة إلى حد التوسل لدخول القرية ، ففرق لها المأمون وثنى عنان فرسه إليها ونزل ، فجاء ولدها إلى صاحب

(١) وهى قرية طامل إحدى قرى مركز أجا من مديرية النقبالية وهى عام ١٢٢٨ هـ قسمت طامل إلى بحثين احد هما هذه وهى طامل الاصليه وقد تمررت بالشرقيه بالمسرة لموقعها من طامل العربية وهى المستجد

المطبخ^(١) وسأله كم تحتاج من الغنم والدجاج والفراخ والسمك والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع والفاكهة والعلوفة وغير ذلك مما جرت به عادة ، فأحضر جميع ذلك إليه بزيادة . وكان مع المأمون أخوه المعتصم ، وابنه العباس ، وأولاد أخيه الواثق والمتوكل ، ويحيى بن أكرم^(٢) والقاضي أحمد بن أبي نواز^(٣) ، فأحضرت لكل واحد منهم ما يخصه على انفراد ، ولم تكل أحدا منهم ، ولا من القواد إلى غيره ، ثم أحضرت للمأمون من فاخر الطعام ولذيذه شيئا كثيرا ، حتى إنه استعظم ذلك.

فلما أصبح ، وقد عزم على الرحيل ، حضرت إليه ومعها عشر وصائف ، مع كل وصيفة طبق ، فلما عاينها المأمون من بعد ، قال لمن حضر : قد جانتكم القبطية بهدية الريف ، الكامخ^(٤) ، والصحناء والصير^(٥) . فلما وضعت ذلك بين يديه ، إذا في كل طبق كيس من ذهب ، فاستحسن ذلك ، وأمرها بأعادته ، فقالت : لا ، والله لا أفعل . فتأمل الذهب فإذا به ضرب عام واحد كله ، فقال : هذا والله أعجب ، ربما يعجز بيت مالنا عن مثل ذلك . فقالت : يا أمير المؤمنين ، لا تكسر قلوبنا ولا تحتقر بنا ، فقال : إن في بعض ما صنعت الكفاية ، ولا نصب التثجيل عليك ، فردى مالك بآرك الله فيك.

(١) وهو المستول من طعام المأمون وماشيت .

(٢) يحيى بن أكرم القاضي أبو محمد المروزي ثم البغدادي ، كان فقيها مجتهدا مصنفا ، طلب على المأمون حتى أخذ به جامع قلبه وقلبه القضاء ، وتدير مملكته ، وكانت الوزراء لا تعمل الشيء إلا بعد مطالعته وقد رأى قضاء البصرة عام ٣٠٢ هـ / ٨١٧ م وهو بن ثمان عشرة سنة . وتوفي عام ٣٤٢ هـ / ٩٥٦ م

(٣) هو أحمد بن أبي نواز ، أبو عبد الله ينكر ابن خلكان أنه هذا ما ولي المعتصم الخلافة (٢٩٨ - ٣٣٧ هـ / ٨٤٦ - ٨٤١ م) جعله القاضي القضاة وعزل يحيى بن أكرم . وأحمد بن أبي نواز هو الذي منح الإمام أحمد بن حنبل ، والزمه بحلق القرآن الكريم وذلك في عام ٢٢٤ هـ / ٨٣٥ م وقد تولى عام ٢٤٤ هـ / ٨٥٤ م وقد ذكره المقرئ بن أبي بكر باسم أحمد بن داود . والاسم الذي ذكرته في المتن هو الصحيح

(٤) الكامخ يفتح الميم وربما كسرت جمع كوامخ . راد يوشتم به . وخصه بعضهم بالحداد . التي تستعمل لتثني الطعام ، وهي كلمة عارسية

(٥) الصحناء والصير أطرا ههما في المصنوع الخاص بالطعام والشراب

فأخذت قطعة من الأرض ، وقالت : يا أمير المؤمنين ، هذا - وأشارت إلى الذهب - من هذا . وأشارت إلى الطينة التي تناولتها من الأرض ، ثم من عدك يا أمير المؤمنين ، وعندى من هذا شيء كثير

فأمر به ، فأخذ منها ، وأقطعها عدة ضياع ، وأعطاهما من قريتها طاء ، النمل مائتى فدان بغير خراج ، وانصرف متعجباً من كبر مروءتها وسعة جاهها .

ونفهم من هذا النص ، ان الأقباط كانت لهم اقطاعات فى مصر ، وأن هذه الاقطاعات كانت ملكية تامة يدفع عنها الخراج كضريبة للأرض ، بدليل إعفاء المائتى فدان من قريتها من الخراج ، واقطاعها ضياعاً أخرى إلى جانب ذلك .

ثانياً : الاحباس او الاوقاف

بعد الفتح العربى ظهرت اراضى الوقف ، وهى أرض تعبس أو توقف على مشروعات خيرية ، أو على أشخاص بشروط يحددها الواقف ، وقد انشئ، ديوان الاحباس أو الاوقاف فى مصر عام ١١٨ هـ / ٨٣٦ م . وكان القضاة هم الذين يشرفون عليه .

ثالثاً : نظام القبالات

نظرا لعجز الدولة عن تحصيل الخراج بواسطة عمالها ، فقد لجأت إلى نظام القبالات أو نظام الإلتزام . وهذا النظام يعنى إيجار حق جباية الضرائب ، وخاصة خراج الأرض للذين يقدمون أعلى مبلغ عنه فى عمليات مزايده .

ولم يقتصر هذا الحق - أى حق جباية الضرائب - على فئة بعينها ، وانما كان لكل إنسان الحق فى أن يكون ضامناً أو ملتزماً ، سواء أكان من الأمراء أم الجند أم وجوه البلاد أم سكان القرى أم العرب أم القبط وكان يجب على كل منهم دفع الخراج فى المواعيد المعينة

وقد قسم جرجى زيدان المتقبلين إلى نوعين : الولاة ، والمترمون

أولا : بالنسبة للولاية ، فإن الشرع الإسلامى قد أبطل تضمين الولاية للخراج ، «لأن العامل مؤتمن يستوفى ما وجب ويؤدى ما حصل ، فهو كالوكيل الذى أدى الأمانة ، لم يضمن نقصانا ولم يملك زيادة ، لذلك فإن الصحابة فى صدر الإسلام معوا هذا التضمين ويستدل على ذلك بما ذكره الماوردى فى كتابه ، فهو يقول .

« فأما تضمين العمال لأموال العشر والخراج قباطل ، لا يتعلق به فى الشرع حكم . وحكى أن رجلا أتى ابن العباس رضى الله عنه يتقبل منه الأبله^(١) بمائة ألف درهم ، فصره مائة سوط وصلبه ، تعزيزا وأدبا .

ويقول أيضا أبو يوسف للرشيد فى كتابه عن تضمين الولاية :

«ورأيت أن لا تقبل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد ، فإن المتقبل إذا كان فى قبالة فضل عن الخراج ، عسف أهل الخراج ، وحمل عليهم مالا يجب عليهم وظلمهم» .

ثانيا : بالنسبة للملتزمين ، وهم أناس من أهل الفنى أو النفوذ ، فقد كانوا يتقبلون الأراضى ، أى يضمونها ، من متولى الخراج بمال معين يقع عليه بالمزايدة ، فيضمن الواحد قرية أو بلدا أو كورة فيزرعها ويستغلها ويدفع ما عليها من الخراج ويستولى على الباقي .

ويقول جرجى زيدان : «إن هذا النظام كان معروفا من أيام اليونان ، ثم شاع فى المملكة الرومانية واقتبسه العرب عنهم .

ويذكر الحافظ بن رجب فى كتابه أن تقبل الأرض بخراجها ، عقد لازم من جهة الإمام ، مادام المتقبل قادرا على أداء خراجها وعمارتها ، فإن عجز عن عمارتها رفعت يده عنها ، وكذا إن امتنع عن أداء الخراج .

ومن المتقبلين الذين ذكرتهم المصادر العربية : أحمد بن يحيى الوزير ابن سليمان بن المهاجر التجيبى ، أبو عبد الله المصرى الحافظ الحوى ، يقول عنه السيوطى : ولد عام ٢٧٦ هـ / ٨٨٤ م . وكان من أعلم أهل زمانه

(١) الأبله : بضم أوله وثانيه وتشديد اللام ومثلهما . وهى بلدة على شاطئ دجلة ابصرة العظمى من راوية

الحليج الذى يدهج إلى مدينة البصرة . وهى أقدم من البصرة . لأن البصرة مصرت من يوم عمر بن

الحظاب رضى الله عنه . وكانت الأبله حيت مدينة فيها مسالح من قبل كسرى وقائد

بالشعر والأدب وأيام الناس ، صاحب الشافعي وتفقه به ، وكان يتقبل - فيما ذكر - بعضهم ، أى يستأجر الأراضى للزراع ، ويعمل للفلاحة ، فانكسر بعض الخراج ، فحبسه أحمد بن محمد بن المنبر على ما انكسر عليه ، فعات فى السجر عام ٢٥١ هـ / ٨٦٥م وقيل عام ٢٥٠ هـ / ٨٦٤م

وقد أخذ نظام القبالة فى الانتشار تدريجيا فى العصر العباسي ، حتى وجد قباليون يستأجرون الخراج عن مصر كلها ، بل إن الخليفة كان هو الذى يطلب ذلك .

فقد أرسل الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٣-٧٧٤م) إلى نوفل بن الفرات ، عامل خراج مصر ، أن يعرض على محمد بن الأشعث وإلى مصر (١٤١ - ١٤٢ هـ / ٧٥٨ - ٧٦٠م) ضمان خراجها ، فيقول الكندي : «بعث أبو جعفر إلى نوفل بن الفرات : أن أعرض على محمد بن الأشعث ضمان خراج مصر ، فإن ضمنه فأشهد عليه وأشخص إلى ، وإن أبى فاعمل على الخراج» .

كما تشير المصادر العربية إلى أن محفوظ بن سليمان ، عامل خراج مصر (١٨٧ هـ / ٨٠٣م) ، قد أرسل إلى الرشيد (١٧٠-١٩٢ هـ / ٧٨٦-٨٠٨م) يضمن له خراج مصر ، فيقول الكندي : «فرغ محفوظ إلى أمير المؤمنين يضمن له جباية خراجها عن آخره بلا سوط ولا عصا ، فؤلاه أمير المؤمنين الخراج ، وصرف الليث بن الفضل عن صلاتها وخراجها» .

ويرى جرجى زيدان أن ضمان الولاة لخراج مصر ، قد أعطى لهم الحق فى الاستيلاء على ما يتبقى من خراج البلاد مهما كان مقداره .

وقد أشار المقرئى فى كتابه إلى نظام القبالات ، وكيفية توزيع الأراضى على القبالة فيقول : «وكان من خير أراضى مصر بعد نزول العرب بأريافها ، واستيطانهم وأهاليهم فيها ، واتخاذهم الررع معاشا وكسبا ، وانقياد جمهور القبط إلى إظهار الإسلام ، واختلاط أنسابهم بأنساب المسلمين لنكاحهم المسلمات - أن متولى خراج مصر كان يجلس فى جامع عمرو بن العاص من القسطنطينية فى الوقت الذى تنهى فيه قبالة الأراضى ،

وقد اجتمع الناس من القرى والمدن ، فيقوم رجل يتأدى على البلاد صفقات صفقات ، وكتاب الخراج بين يدي متولى الخراج ، يكتبون ماينتهى اليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالاربع سنين لأجل الظلم والاستحار وغير ذلك . فاذا انقضى هذا الأمر ، خرج كل من كان تقبل أرضا وضمناها ، إلى ناحيته ، فيتولى رراعتها واصلاح جسورها وسائر وجوه اعمالها ، بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ، ويحمل ما عليه من الخراج في إبانة على أقساط ، ويحسب له من مبلغ قبائله وضمائنه لتلك الأراضى ماينفقه على عمارة جسورها وسد ترابعها وحفر خلجها بضرائب مقدرة في ديوان الخراج ، ويتأخر من مبلغ الخراج في كل سنة في جهات الضمان والمتقبلين - يقال لما تأخر من مال الخراج «البواقي» - وكانت الولاة تشدد في طلب ذلك مرة وتسامح به مرة ، فاذا مضى من الزمان ثلاثون سنة حولوا السنة وراكوا البلاد كلها ، وعملوها تعديلا جديدا ، فزيد فيها يحتمل الزيادة من غير ضمان البلاد ، ونقص فيما يحتاج إلى التفتيش منها . ولم يزل ذلك يعمل في جامع عمرو بن العاص إلى أن عمر أحمد بن طولون جامعهم ، وصار العسكر منزلا لأمرأ مصر ، فنقل الديوان إلى جامع أحمد بن طولون ، ثم نقل أيام العزيز بالله نزار إلى دار الوزير يعقوب بن كلس . فلما مات الوزير نقل الديوان إلى القصر بالقاهرة ، واستمر به مدة الدولة الفاطمية ، ثم نقل منه بعدها .

يتضح من هذا النص الحقائق الآتية : -

أولا : ان القوائم بتوزيع القبالات هو متولى الخراج ، وأنه كان يكون مكان وأسماء من تولى هذا الحق في كتاب يعرف بكتاب الخراج .

ثانيا : أن المكان الذي كان يقوم فيه متولى الخراج بتوزيع القبالات ، كان يختلف باختلاف الدولة الحاكمة ، ففي عصر الولاة كان متولى الخراج يجلس في جامع عمرو بن العاص في القسباط ، وبمجيء أحمد بن طولون وتأسيسه للدولة الطولونية انتقل إلى جامع أحمد بن طولون ، ثم عندما جاءت الدولة الفاطمية انتقل في البداية زمن العزيز نزار إلى دار الوزير يعقوب بن كلس ، ولما مات الوزير استقل الديوان إلى القصر بالقاهرة ، واستمر به طوال قيام الدولة الفاطمية ، ثم نقل

منه بعدها - على حد قول المقرئى ، وهكذا ارتبط مكان متولى الخراج بالدولة الحاكمة .

ثالثا : أن عملية توزيع القبلات كانت تقوم فى علنية أو عن طريق اعلان مسبق برجل ينادى فى البلاد «صفقات صفقات» .

رابعا : أن مدة ايجار حق جباية خراج الاراضى كان يعتمد على كثير من الاحيان إلى أربع سنوات تبعا لحالة الأرض الزراعية أو أوقات الجفاف (١) .

خامسا : وبعد مرور ثلاثين سنة (٢) كانوا يقومون بتعديل تقاسيم البلاد كلها ، فتمسح الاراضى ، فيزيد فيما يحتل الزيادة ، وينقص فيما يحتاج إلى التقيص منها .

(١) يقول المقرئى فى هذا النص من سبب امتداد مدة ايجار حق جباية خراج الارض إنه كان لأجل الظما والاستبحار ، والاستبحار هنا ربما يقصد به المقرئى (الأرض المستبحر) أرض منخفضة تشبه البركة فإذا انصهر اليها الماء تجمع فيها ، ولا يجد الفلاح سبيلا إلى صرفه عنها ، فيقعها عن الزراعة إلى أن يزيل عنها الماء ، وقد ينتفع بهذا الماء عند الجفاف فيرفع بالأت رفع الماء كالطنبور والساقية فى رى مايجاورها من اراضى

(٢) يقول المقرئى فى هذا النص : «فإذا مضى من الزمان ثلاثون سنة حولوا السنة» وقد اقتضت منا هذه العبارة جهدا كبيرا لمعرفة ماهو المقصود منها ؟ وقد تبين لنا من دراسة كل مايتعلق بهذا الموضوع ، أن هذا القول يتعلق بنظام التقويم الهجرى فما هو هذا النظام ؟

التقويم الهجرى يعتبر السنة ١٢ شهرا قمرى أى ٣٥٤ يوما تقريبا ، بإعتبار أن الشهر الأول وهو «صرم» يكون ٣٠ يوما ، ثم يليه «صفر» ٢٩ يوما ، ثم «ربيع الأول» ٣٠ يوما ، ثم «ربيع الآخر» ٢٩ يوما ، وهكذا حتى نصل إلى الشهر الأخير وهو ذو الحجة فيكون ٢٩ يوما ، فبر أن حساب الشهور بهذه الطريقة يجعل السنة المدنية تساوى ٣٥٤ يوما تقريبا ، فى حين أن السنة القمرية الحقيقية تساوى ٣٦٥،٣٦٧،٥٦ يوما ، أى تزيد عن السنة المدنية بقدر ٣٦٧ ر. من اليوم تقريبا ، ويبلغ بذلك هذا الفرق ١١ يوما كل ٣ سنة ، لذلك يلزم إصاافتها فى هذه المدة ، ولتحقيق ذلك اتفق على أن يعتبر فى كل ٣٠ سنة ، ١١ سنة كبيسة محتوية على ٣٥٥ يوما وترتيب السنين الكبيسة فى مدة ٣٠ سنة هو السنة الثانية - والسنة الخامسة - والسنة السابعة - ثم السنة رقم ١ - ورقم ١٢ - ورقم ١٦ - ورقم ١٨ - ورقم ٢١ - ورقم ٢٤ - ورقم ٢٦ وأخيرا السنة رقم ٢٩ أى أنه فى كل سنة من هذه السنوات يضاف إليها يوما لتصبح ٣٥٥ يوما ، وتسمى بالسنة الكبيسة

ولمعرفة السنة الكبيسة من السنة البسيطة ، نقسم السنة على ٢ ، فإذا كان الباقي أحد =

سادسا : يظهر من النص أن متقبلي الأراضى كانوا يقومون بتولية زراعة الأراضى ، واصلاح جسورها ، وسد ترعها ، وحفر خلجها وغير ذلك من الأعمال ، وأنهم كانوا يقومون بهذه الاعمال بأنفسهم مع أهاليهم ، أو يتدبون غيرهم لذلك .

سابعاً : كما يبين النص أن خراج الأراضى كان يدفع فى أوقاته على أقساط ، وكان يحسب للمتقبل من مبلغ قبالتة وضمانه لتلك الأراضى ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها .

ثامناً : وأخيراً يبين النص أن المتقبلين كانوا يتأخرون كل سنة فى دفع مبلغ الخراج المفروض عليهم ، وكان يطلق على المتأخر من مال الخراج «البواقي» .

« السموات التى ذكرتها كانت كبيسة . وإلا فإنها بسيطة

فمثلاً سنة ١٣٥٩ معرفة ما إذا كانت هذه السنة بسيطة أم كبيسة ، تقسم على ٣٠ (وهى مدة التقويم الهجرى) وذلك لمعرفة كم فترة ثلاثينية تصبها سنة ١٣٥٩

فنجد أن $١٣٥٩ \div ٣٠ = ٤٥$ تقريباً . أى أنها تضم ٤٥ فترة ثلاثينية تقريباً ، لأن $٤٥ \times ٣٠ = ١٣٥٠$. فإذا ما طرحنا منها السنة المراد معرفة نوعيتها أى $١٣٥٩ - ١٣٥٠ = ٩$ فيكون الباقي ٩ . وهذا الباقي يوازى السنة الخامسة . وهى ليست سنة كبيسة . ولذلك نعتبر سنة ١٣٥٩ سنة بسيطة

أما سنة ١٣٧١ فنجد أن $١٣٧١ \div ٣٠ = ٤٥$ تقريباً . أى أنها تضم ٤٥ فترة ثلاثينية تقريباً وحاصل ضرب $٤٥ \times ٣٠ = ١٣٥٠$. وطرح $١٣٧١ - ١٣٥٠ = ٢١$

وهذا الباقي يوازى السنة رقم ٢١ وهى سنة كبيسة ، لذلك تعتبر سنة ١٣٧١ سنة كبيسة . وهكذا وهذا التقويم جعل كل ٣٠ سنة سطوية على ٣٠×٣٥٤ يوماً + ١١ يوماً (الفرق بين السنة المدنية والسنة القمرية) = ١٠٦٣١ يوماً $\frac{١٠٦٣١}{٣٠}$

أى أن متوسط أيام السنة = ٣٥٤ يوماً

وهذا ينقص من السنة الحقيقية بنحو ٤ . ر . من اليوم . ويبلغ هذا الفرق بعد مئتي ٢٥٠٠ سنة . يوماً كاسلاً لأن $(٢٥٠٠ \times ٣٥٤ = ٨٨٥٠٠٠)$ لذلك يسمي أسامة يوم لهذه الفترة

وهكذا يتضح مما سبق أن مدة الثلاثين عاماً . هى المدة التى اعتمد عليها نظام التقويم الهجرى ونعتبر فترة الثلاثين سنة الأولى تبدأ من أول محرم سنة واحدة . والثانية من أول محرم سنة ٣١ . وهكذا تتوالى الفترات بعد كل ٣٠ سنة

لذلك فإن مرور ثلاثين سنة يعتبر فترة جديده . وهذا ما كان يقصده المفريزى

الفصل الثاني :

النظام المالى فى مصر

نظام جباية الخراج والجزية

جباية الخراج

جباية الجزية

خلط المصادر العربية بين معنى كل

من الخراج والجزية

خراج مصر

المقصود بمصطلح " خراج مصر "

قيمة خراج مصر

طريقة إرسال خراج مصرالى

الخلافة

الفصل الثانى

النظام المالى فى مصر

لم يختلف موقف مصر كثيرا بانقلابها من يد الدولة البيزنطية الى يد العرب، فكما كانت مصر خزانة للدولة البيزنطية صارت خزانة للعرب ، ويظهر ذلك بوضوح من رد عمرو بن العاص على صاحب إحنًا عندما أراد أن يخبره ما عليهم من الجزية ، فقال له ، وهو يشير الى ركن الكنيسة : « لو أعطيتنى من الأرض الى السقف ما أخبرتك ما عليك ، إنما أنتم خزانة لنا ، إن كثر علينا ، كثرنا عليكم ، وإن خُف عنا ، خُفنا عنكم . » فلم تختلف درجة استغلال مصر اختلافًا كبيرًا وهى تحت سيطرة بيزنطة عن درجة استغلالها وهى تحت سيطرة العرب ، فكما كانت مصر تدفع جزية عينية وترسل قمحا إلى القسطنطينية ، أصبحت ترسل الى مقر الخلافة آنذاك وهى المدينة ، وكما كان المصريون يدفعون ضريبة الرأس باعتبارهم خاضعين للروم ، أصبحوا يدفعونها الى العرب باعتبارهم تحت حمايتهم (نميين) . ويظهر ذلك من قول صاحب الاسكندرية - اى المقوقس - الى عمرو بن العاص : « إني قد كنت أخرج الجزية الى من هو أبغض الى منكم معشر العرب لفارس والروم ، فإن أحببت أن أعطيك الجزية على أن ترد على ما أصبتم من سبايا أرضى ، فعلت . »

ويدافع الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس عن فرض العرب لهدنين البوعير (أى الخراج والجزية) من الصرائب بقوله إنه اذا كان الاسلام قد أبقى على هدين النوعين إلا أنه قد ألغى أكثر الصرائب ، هذا الى جانب أن معنى أنه أبقاها معنى أنه لم يكن المدع أو الواضع لهما ، وإنما كان

استمرارا لما كان موجودا فى عهد الدولتين السابقتين لدى قرون عديدة وهذا بالطبع ليس له عندما غير معنى واحد ، وهو ما ذكرته سابقا من أن موقف مصر لم يختلف كثيرا بانتقالها من يد الدولة البيزنطية الى يد العرب ، خاصة وأن العرب لم يجهلوا ثروة مصر قبل الفتح ، بل إن ثروتها كانت من أسباب فتحهم لها كما تذكر الدكتور سيدة اسماعيل كاشف

وهنا يجدر بنا أن نفرق بين ما نص عليه الاسلام من تحديد قيمة كل من الجزية والخراج تبعا لطاقة الفرد ، وبين السياسة التى طبقت بالفعل من قبل الخلفاء أو من قبل الولاة فى البلاد التى تولوها ، فقد ذكرت سابقا كيف أن محفوظ بن سليمان ، عامل خراج مصر عام (١٨٧ هـ / ٨٠٣ م) ، يطلب من الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ / ٧٨٦ - ٨٠٨ م) ضمان خراج مصر كله " بلا سوط ولا عصا " ، مما يدلنا على أن الولاة كانوا يكرهون الناس على دفع الخراج ويعذبونهم . لذلك - نرى - أن سياسة التعسف فى جمع الضرائب وعدم مراعاة طاقة الفرد هى التى أدت الى قيام الأهالى بالثورات فيما بعد لعجزهم عن دفع الضرائب ، كما أدت الى نشأة نظام مثل نظام القبالة الذى كان من أهم أسباب نشأته هو ضمان حصول الدولة على الضرائب كاملة وبأعلى عائد ممكن .

وقد ذكرت سابقا كيف أن قواد العرب طلبوا من عمرو بن العاص تقسيمها ، إلا أن عمر بن الخطاب رفض ، على أساس أن جزية قائمة تكون لهم وإن بعدهم من المسلمين أفضل من فى يقسم " ثم كانه لم يكن " .

وأذكر هنا بعض العبارات التى وردت فى الخطابات المتبادلة بين عمرو ابن الخطاب وعمرو بن العاص بشأن إرسال الخراج للخلافة وإطاء عمرو فى إرساله ، وقلة الخراج فى ولايته ، لأبطل بها كيف كانت الخلافة تستغل مصر أقصى استغلال فتذكر المصادر العربية أنه عندما استتبأ عمر بن الخطاب الخراج من قبل عمرو بن العاص أرسل له خطابا وردت فيه العبارات الآتية

« أما بعد ، فاسى فكرت فى أمرك ، والذى أنت عليه ، فإذا أرضك أرض واسعة ، عريضة رفيعة ، قد أعطى الله أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحرو أنها قد عالجتها الفراعنة ، وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم ، فعجبت من ذلك ، وأعجب ما عجبت أنها لاتؤذى نصف ما كانت تؤذيه من الخراج قبل ذلك على غير قحوط ولا حذب . ثم يقول له . « لست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك » .

فرد عليه عمرو بن العاص قائلا : « لعبد الله عمر أمير المؤمنين . . . فى الذى استبطانى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراعنة قبلى ، وأعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها مذ كان الاسلام ، ولعمري للخراج يومئذ أوفر وأكثر ، والأرض أعمر ، لأنهم كانوا - على كفرهم وعتوهم - أرغب فى عمارة أرضهم منا مذ كان الاسلام ، وذكرت أن النهر يخرج الدر ، فحلبتها حلبا قطع ذلك درهما .

فارسى عمر بن الخطاب خطابه الثانى اليه قائلا فيه : « ولم أقدمك الى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك ، ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج ، وحسن سياستك ، فإذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج ، فانما هو فى المسلمين » .

فرد عليه عمرو برسالة ورد فيها : « ولكن أهل الأرض استنظرونى الى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين ، فكان الفرق بهم خيرا من أن يخرق بهم ، فيصيروا إلى بيع ما لا غنى بهم عنه ،

ومن هذه الرسائل المتبادلة يظهر لنا الآتى :

أولا : حرص عمر بن الخطاب على الخراج ، ومقارنته بين قيمة الخراج بعد الفتح وقيمه قبل الفتح ، والصاحح على عمرو حتى يصل المبلغ المستخرج من وادى النيل الى ما كان عليه أيام الحكم البيزنطى

ثانيا : كما تظهر مسألة غاية فى الأهمية وهى عدم اهتمام ولاة العرب بالاصلاحات فى مصر ، ويظهر ذلك بوضوح شديد فى قول أحد أقباط

مصر لعمر بن الخطاب ، عندما طلب من عمرو إرسال أحدهم ليخبره عن مصر وخراجها قبل الاسلام ، فقد قال له : « يا أمير المؤمنين ، كان لا يؤخذ منها شيء إلا بعد عمارتها ، وعاملك لا ينظر الى العمارة ، وإنما يأخذ ما ظهر له ، كئنه لا يريد لها إلا لعام واحد » .

وكان عمر بن الخطاب قد كتب الى عمرو بن العاص ليسال المقوقس عن العوامل التي تؤدي الى خراب مصر أو عمارتها ، فقال له المقوقس : تأتي عمارتها وخرابها من خمسة وجوه :

أولاً : أن يستخرج الخراج في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .

ثانياً : ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومها .

ثالثاً : وتحفر في كل سنة خلجها .

رابعاً : وتُسَدُّ ترعها وجسورها .

خامساً : ولا يقبل مطل أهلها . فإذا فعل هذا فيها ، عمرت ، وإن عمل فيها بخلافه خربت .

ويذكر أبو المحاسن في كتابه السبب في عدم اهتمام الولاة بالزراعة وإقامة الجسور وبناء القناطر وغيرها ، وبالتالي نزول خراج مصر ، فيقول :

« وسبب نزول خراج مصر أن الملوك لم تسمح لهم نفوسهم بما كان ينفق في حفر ترعها واتقان جسورها ، وإزالة ما هو شاغل للأرض عن الزراعة كالقصب والحلفاء وغير ذلك » .

وفي رأيي أن سبب عدم اهتمام الولاة بالاصلاحات يرجع الى :

١ - أن المرحلة الأولى من الفتح كانت مرحلة غزو .

٢ - قصر مدة تولى الوالى مصر ، وعلمه بذلك جعلته لا يهتم بشئون مصر ، لأن مهمته هي الدفاع عنها واستخراج الخراج وإرساله الى الخليفة ، سواء أكان هو المتولى للخراج أم هناك آخر متوليه . بليل أن الولاة

الذين تولوا مصر مدة طويلة كان لهم نشاط ملحوظ . وقصر مدة تولي
الوالي مصر لم تؤدِ فقط إلى عدم الاهتمام بالاصلاحات ، وإنما إلى
جمع المال بأية وسيلة أيضا ، مما أدى إلى ظلم الأهالي ، فاشتهر معظم
ولاية ذلك العصر بالشدّة في جمع الخراج .

٢ - أن مصر لم تكن للوالي بلدا له بقدر ما هي خزانة تدر على خلافته ربحا
، لذلك عندما جاء الطولونيون ثم الأخشيديون إلى مصر ، واتخذوها
وطنا لهم ولأولادهم ، وأقاموا بها الدولتين الطولونية ثم الأخشيديّة ،
قاموا بكافة الاصلاحات بها . فيذكر المقرئ أن أحمد بن طولون عندما
تسلم أرض مصر من أحمد بن المدبر كانت قد خربت حتى إن خراجها
بلغ ٨٠٠ ألف دينار ، فقام أحمد بن طولون بالاصلاحات في مصر ،
وكما يقول المقرئ " وبالف فيها " ، حتى وصل خراجها إلى ٤ مليون و
٣٠٠ ألف دينار ، وذلك في عام ٢٦٠ هـ / ٨٧٢ م .

ثالثا : أيضا يظهر لنا - من قراءتنا لهذه الرسائل المتبادلة بين عمرو بن
العاص وعمر بن الخطاب - أن النظام الإداري يقدم لخدمة النظام
الاقتصادي الذي تفرضه الدولة الحاكمة ، مما جعل عمر بن الخطاب
يُذكر عمرا بأن تعيينه في وظيفة والي على مصر تحتم عليه توفير
الخراج اللازم ، ويبرر الدكتور مصطفى طه بدر هذا الموقف لعمر بن
الخطاب بأن عمر بن الخطاب كان يرمى من ذلك ضبط النظام ، وأنه
كان يخشى أن يأخذ الولاة الأموال لأنفسهم ، ويغشوا على حساب
بيت المال . فهو يرى أن عمر بن الخطاب كان معروفا طوال مدة خلافته
بتصرّي العدل بين الناس جميعا وبالعطف على رعيته . ثم أورد في
كتابه قصة الشيخ اليهودي الذي راه عمر بن الخطاب في زيارة له في
بلاد الشام وهو يتسول ، وعرف أنه يفعل ذلك ليجمع الجزية المفروضة
عليه ، فأمر بأعفائه من الحزبة هو وأمثاله من العاجزين الفقراء .

ويظهر لنا أيضا استفلال العرب لمصر ، من استيلاء عمرو بن العاص
على أموال الأقباط في مصر على الرغم من أن مصر قد عوملت ككولة فتحت

صلحاً ، وكان من ضمن شروط الصلح أن لا تنزع كنوزهم ، فعندما فتحت مصر طالب عمرو بن العاص الأقباط باعطائه كنوزهم ، حتى إنه قتل أحدهم عندما علم باحفظاته كثره . ويدافع أبو عبيد عن موقف عمرو هذا بأنه كان قد صالحهم " على أن لا يكتموا أموالهم " ، وبالتالي فعندما كتمه أحدهم استحق القتل .

كما يظهر هذا الاستغلال من رد عمرو على عثمان بن عفان ، فعندما أرسل عبد الله بن سعد - والي مصر (٢٤ هـ / ٦٤٤ م) من قبل عثمان بن عفان - خراج مصر ، وكان يقدر بأربعة عشر ألف ألف دينار أى زيادة على خراج مصر زمن عمرو بن العاص ، قال عثمان لعمر : « هل تعلم أن تلك اللقاح نرت بعنك ؟ فقال عمرو : إن فصالتها هلكت ! » ويذكر ابن عبد الحكم أن عثمان قال لعمر : « يا أبا عبد الله نرت اللقحة بأكثر من درهما الأول ، قال عمرو : أضروتم بوليدها » .

كما يبدو بوضوح استغلال العرب لمصر من رسالة سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٤ - ٧١٧ م) الى أسامة بن زيد التنوخى متولى خراج مصر (٩٦ هـ / ٧١٤ م) ، فقد أرسل إليه يقول : « احلب الدر حتى ينقطع واحلب النمل حتى ينصرم » ، وعندما فعل أسامة ما أمره به ، أعجب به وقال : " هذا أسامة لا يرتشى ديناراً ولا درهما ، فقال له ابن عمه عمر بن عبد العزيز بن مروان : أنا أدلك على من هو شر من أسامة ، ولا يرتشى ديناراً ولا درهما . قال سليمان : ومن هو ؟ قال عمر : عدو الله إبليس . فغضب سليمان وقام من مجلسه " . وهكذا يظهر لنا أن للخليفة كان في أوقات كثيرة هو الذى يحث متولى الخراج على الزيادة .

أولا : (جباية الخراج)^(١)

يتضح مما أورده ابن عبد الحكم فيما يختص بقيمة وطريقة جباية الخراج في مصر ، أنها كانت استمرارا للنظام البيزنطى وفى ذلك يقول :

" كان عمرو بن العاص ، لما استوثق^(٢) له الأمر ، أقر قبضها على جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم ، وإن قل وخربت نقصوا ، فيجتمع عرفاء^(٣) كل قرية ورؤساؤها ، فيتناظرون^(٤) فى العمارة والخراب ، حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة ، انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور^(٥) ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى ، فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم ترجع كل قرية بقسمهم ، فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة ، فيبدون ويخرجون من الأرض فدادين لکنائسهم وحماساتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا نظروا إلى ما فى كل قرية من الصناعات والأجرا ، فقسموها عليهم بقدر احتمالهم ، فإن كانت فيها

(١) يذكر الدكتور محمد شباه قديس الرئيس فى كتابه ، الخراج والنظم المالية ، أن كلمة الخراج ليست عربية أصيلة ، وإنما هى نقلت عن اللغة اليونانية عن طريق البيزنطيين ، أو هى تعريب الكلمة الأرامية "Choregia" ، وكانت تعنى المصرية بصيغة عامة ، غير أنه رأى أن استعارة العرب لهذه الكلمة كانت قبل مجئ الإسلام على اعتبار أنها قد استعملت فى القران ، وتكرر دورها فى الأحاديث ، وعلى لسان العرب قبل بدء الفتح .

(٢) استوثق: ولصحيح استوثق أى انتظم له الأمر .

(٣) والعريف دون الرئيس - والعريف - وكما تذكر الدكتور سيدة إسحاق كاشف - معناها كانت ، وهى المعاملة للكلمة اليونانية جرافس أى كاتب .

وكان يصعب على كل جمع عربيا لمعرفة من أسلم منهم ومن مات ، ومن بلغ من حسيانهم ، ومن قدم عليهم ، أو من سافر منهم ، وعليه أحصاهم لإداء الجزية أو عند تقديم شكوى من تعدى النحر على أحد من مسلمي وحيونك

(٤) يتناظرون أى يتحاورون

(٥) الكورة جمع كور وهى النقطة التى تلتصق فيها المساكن والقرى ويرى الدكتور سيدة إسحاق كاشف أن ، كورة لفظ يونانى احتفظ به العرب ، وكانت الكورة مقسمة بدورها إلى قرى ،

جالية^(١) قسموا عليها بقدر احتمالها ، وقل ما كانت إلا للرجل الشاب أو المتزوج ، ثم نظروا فيما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فإن عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على ذوي الاحتمال ، وإن كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف ، فإن تشاحوا^(٢) قسموا ذلك على عدتهم^(٣) ، وكانت قسمتهم على قراريط ، والدينار أربعة وعشرين قيراطا ، يقسمون الأرض على ذلك^(٤) - وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط ، فاستوصوا بأهلها خيرا " - وجعل عليهم لكل فدان نصف إردب^(٥) قمح ووبتين^(٦) من شعير إلا القوط^(٧) فلم يكن عليه ضريبة ، والوبية يومئذ ستة أمداد^(٨) .

ويتضح من هذا النص الحقائق الآتية :

أولا : أن عمرو بن العاص عندما أقر قبط مصر على جباية الروم ، كان يقصد من ذلك الضرائب التي فرضها الروم سواء كانت خراجا أو جزية أو غيرهما .

(١) جالية : اختلف المؤرخون في تفسير معناها ، فيذكر مصنف كتاب السيرة " أن الجالية هي أهل الزمة ، لأن عمر أجلاهم من جزيرة العرب " . أما أحمد صادق سعد فيقول في كتابه " إن أهيا الروم الذين ظلوا بمصر بعد الفتح العربي سماهم " بالجالية " . وفي رأي أن هذا هو الرأي الأقرب للصواب يعني كلمة "جالية" ، لأن عبارة " لو كانت لبيها (أي القرية) جالية " ، تدل على وجود عنصر آخر يسكن القرية . لأن قري مصر بالطبع كان سكانها من أهل الزمة .

(٢) تشاحوا أي يخل به بعضهم على بعض .

(٣) عدتهم أي جماعتهم ، والزمة جمع عدد

(٤) أي يفتح من كل فدان (الذي يساوي ٢٤ قيراط) دينارا .

(٥) إردب : جمع أرباب . مكيل فسخم وهو ٢٤ صاعا (مكالا) ، والصاع ٤ أمداد . والإردب من وضع المصريين القدماء ، وقد سبقنا جميع الأمم التي وقعه . والإردب يساوي اليوم عند المصري ١٦٠ لثرا

(٦) الوبية اثنتان وعشرون أو أربعة وعشرون مداً وهو مكيل للحبوب ، ستة عشر الإردب ، وتستخدم في مصر

(٧) القوط أي علف الماشية

(٨) أمداد المد يساوي ١٨ ليطرا فرجيا على التقريب . والمد من الكلمة اللاتينية Modium أو Modius وهو عند الرومان مكيل للسوائل والحوامد ، ثم اطلق عليهم على المكيل . ويختلف عددهم باختلاف البلدان والأزمان

ثانياً : أن طريقة الجباية كانت تبدأ بعقد اجتماع سنوى بين مشايخ القرى لنافشة العمارة والخراب فى كل قرية ، ثم يجتمعون برؤساء الكور ، ثم يوزعون الخراج على احتمال القرى وسعة المزارع ، وتقوم كل قرية ، قبل توزيع الخراج ، باستبعاد فدادين لكتانتسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان . بعد ذلك يقومون بتحديد الجزية للصناع والأجراء ، ويقسمون عليهم بقدر احتمالهم ، ولو كانت فى القرية جالية قسموا عليها بقدر احتمالها . بعد ذلك يقسمون الأرض التى زادت عن القرية بين من يريد الزرع ، فان عجز أحد بسبب ضعفه عن زرع أرضه ، تعطى لآخر يريد الزيادة .

ثالثاً : أن الخراج كان ينقسم الى نوعين . خراج نقدى ، وخراج عينى . وبالنسبة للخراج النقدى فكان يقدر بدينار عن كل ٢٤ قيراط (أو عن كل فدان) . اما الخراج العينى فكان يقدر بنصف إردب قمح وروبتين من شعير عن كل فدان ، ويضيف ابن عبد الحكم فى موضع آخر : « لا أرى كم من الودك ^(١) والعسل ، وعليهم من البر ^(٢) والكسوة التى يكسوها أمير المؤمنين الناس ، ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث لبال » . ويضيف البلائرى الى ذلك إلزام « كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرباب حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل ، رزقاً للمسلمين ، تجمع فى دار الرزق ، وتقسّم فيهم » .

وكان يطلق على الضريبة التى تدفع عيناً فى أوراق البردى العربية اسم ضريبة الطعام ، وتقول الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف : إن الضرائب العينية كانت ترسل إلى أمراء القسطنطين أو بابليون ، أما الضرائب النقدية فكانت ترسل إلى ديوان الخراج والأموال عن طريق فروعه فى الأقاليم

(١) الودك أى الدسم من السم والشحم

(٢) البر جمع برود ، أى السلاح أو الشيا من الكتان أو القطن

رابعاً : أن قيمة هذا الخراج كانت - كما يقول ابن عبد الحكم « بالتعديل » - أي لم يكن الخراج مبلغاً ثابتاً يُفرض على وحدة المساحة الرراعية، بل يتغير سنوياً تبعاً لحالة الفيضان، وبالتالي حالة المحصول كما كان يراعى في تقدير الخراج كمية المحصول التي تنتجها الأرض، وحالة الأرض إذا كانت عامرة أو نامرة

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أن تعديل الخراج بالنقص لابد أن يكون نتيجة لسبب خارج عن إرادة المالك، مثل : الفيضان، أما إذا أهمل المالك استغلال أرضه عمداً، فيستحق الخراج المفروض.

أما تعديل الخراج بمعنى زيادته، فنلاحظ أن هذه الزيادة تكون تبعاً لزيادة مساحة الأرض والزرع، لذلك يقول ابن عبد الحكم في موضع آخر: « لا يُزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين، إلا أنه يكزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع ». وقد أورد الحافظ بن رجب في كتابه: « أنه لا تجوز زيادة الخراج لزيادة الأسعار، ولا نقصه لنفسها ».

خامساً : يلهم من طريقة الجباية أن الخراج بنوعيه النقدي أو العيني، وأيضا الجزية، كانت توضع إجمالاً على القرية بأكملها، وأن شيخ القرية يُعتبر هو المسئول عن الخراج أو الجزية أمام صاحب الكورة أو القبائل، الذي يسأل عنها بدوره أمام الوالي . وبمعنى آخر، فقد كانت كل قرية مسئولة بالتضامن عن الضرائب المفروضة عليها، وينطبق هذا الوضع على طوائف الصنائع والتجار، فقد كانت الجزية تفرض على كل الطائفة إجمالاً، وتوزع على أفرادها بمعرفة شيخها الذي هو منها.

سادساً : يظهر أيضاً من النص أن قيمة جزية القرية الإجمالية كانت بالتعديل أيضاً، وذلك فيما يبدو تبعاً لزيادة أو نقص عدد أهل القرية. فيقول ابن عبد الحكم : « إذا عمرت القرية، وكثر أهلها زيد عليهم، وإن قل أهلها وخربت نقصوا ». فلو كان ابن عبد الحكم يقصد من ذلك الخراج، لما احتاج لذكر عدد سكان القرية، لأن الخراج يفرض على الأرض، ويتأثر بالعمارة والخراب، وليس على الرؤوس.

لذلك كان الولاية - فيما يبدو - يقومون بإحصاء عدد سكان كل قرية بصفة دورية فتشير المصائر إلى قيام الوالي ابن رفاعة، عند توليه مصر عام (١٠٩هـ/٧٢٧م) من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥هـ/٧٢٢ - ٧٤٢م) بإحصاء عدد السكان بنفسه، يساعده الأعوان والكتاب، حتى إنه ظل في ذلك مدة ستة أشهر بالصعيد، وثلاثة أشهر بالمسفل الأرض، وذلك بغرض تعديل الجزية فيقول ابن عبد الحكم: «فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية، فلم يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية».

سابعاً : إن من يعجز عن دفع ضرائبه كاملة بسبب عدم إمكانية زراعة أرضه، تعطى أرضه لمن يقدر على زراعتها، أو كما يقول المقرئى : «نوى الاحتمال» .

ثانياً : (جباية الجزية)

إذا كان الخراج ضريبة على الأرض ، فالجزية ضريبة على الروعوس. واسم الجزية مشتق من الجزاء، والأصل فيها قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١) .

ويذكر الدكتور محمد ضياء الدين الروس في كتابه أن الجزية «كانت بمثابة ضريبة مالية، للمساهمة في واجب الدفاع نظير ضريبة الدم التي كان يدفعها المسلم في حومة القتال، للدفاع عن الدولة كلها» . وكان المصريون يعرفون الجزية باسم «دمزيا».

وقد أجمع الفقهاء على أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب ومن المجوس ورأى أبو حنيفة عدم جواز أخذ الجزية من العرب، حتى ولو كانوا من عبدة الأوثان

(١) سورة التوبة (اية رقم ٢٩)

والجزية لا تكون إلا على الأحرار، لأن الأسير إذا استرق فلا جزية عليه، لذلك يقول ابن عبد الحكم: «حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى، فأمتقهم، فكان عليهم الخراج»، ويقصد بالخراج هنا الجزية.

والجزية لا تجب أيضاً على امرأة ولا صبي ولا مجنون، لأنهم أئناع ويرى الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أن الإسلام ألغى الامتياز الذي كانت تتمتع به طوائف خاصة تعفى من ضريبة الرأس أو حتى من غيرها، كالطبقات الأرستقراطية في عاصمة مصر.

أما قيمة الجزية :

فيقول ابن عبد الحكم إن عمر بن الخطاب إذا فتح بلدًا صلحاً، فإنه كان يأخذ من أهلها الجزية التي يتفقون عليها، بدون أن ينقص منها أو يزيد عليها، أما من لم يتفق معه على جزية معينة، فإن عمر كان ينظر في أمره، فيخفف عنهم أو يزيد على حسب إمكانياتهم، فيقول في ذلك : «وكان عمر ابن الخطاب يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ما سُمي على نفسه، لا يضع من ذلك شيئاً ولا يزد عليه، ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئاً يؤديه، نظر عمر في أمره، فإذا احتاجوا خفف عنهم، وإن استغنوا زاد عليهم بقدر استغنائهم» .

وبدراستنا للمصادر الإسلامية نلاحظ أن الفقهاء قد اختلفوا في قدر الجزية الواجبة على الفرد، فأبو حنيفة قد حدد الجزية على حسب الفنى والفقير (أو حالة الفرد المادية)، فمثلاً : الأغنياء يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهماً، أما للفقراء فيؤخذ منهم اثنا عشر درهماً، ثم أشار إلى وجود طبقة متوسطة بين الأغنياء والفقراء، وذكر أنهم يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهماً، وهكذا جعلها مقدرة، كما منع من اجتهاد الولاة فيها.

وبالنسبة لذلك، فلم يحدد لها قيمة معينة، وإنما تركها لاجتهاد الولاة.

أما الشافعى فقد حدد القيمة الصغرى لها بدينار، وإن لم يحدد

القيمة الكبرى ، على أساس أنها ترجح لاحتهااد الولاة، وإن كانت لا تقل عن دينار، غير أنه رأى أن اتفاق الولاة فى تحديد قيمتها يجعلها لازمة لجميعهم ولأعقابهم قرناً بعد قرن، وأنه لا يجوز لوالى بعده أن يغيره إلى نقصان منه أو زيادة عليه

هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فى مصر، فإن قيمة الجزية التى صولح عليها الأقباط كانت على النحو الآتى :

يقول المقريزى نقلاً عن ابن عبد الحكم: «لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راقى الحلم إلى ما فوق ذلك، ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على دينارين»، ولايزاد على أحد منهم فى جزية رأسه أكثر من دينارين».

ثم يذكر ابن عبد الحكم أن وضع الاسكندرية بالنسبة للجزية، أو حتى للخراج، كان مختلفاً بالنسبة لوضع مصر، على أساس أنها فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد، فيرى «أنهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم».

وترى الدكتورة سيدة كاشف: أن العرب عندما فتحوا مصر، لم يساواوا الأقباط فى دفع الجزية، وإنما كانت تتناسب مع ثروة الشخص، وتستند فى ذلك إلى أوراق البردى، ففى كتاب قرة بن شريك إلى صاحب كورة أشقوة^(١)، نجده يأمره بأن يرسل كشفاً بالاماكن المختلفة لمعرفة عدد الرجال فى كل مكان، والجزية الواجب عليهم أدائها، وما يملكه كل رجل من الأراضى وما يقوم به من الأعمال، ويطلب من صاحب الكورة ألا يوجد مجال للشكرى أو الاستياء منه، ويذكره بأنه مصمم على مكافأة من يسير سيراً حسناً، ومعاذبة من يتنكب طريق العدل.

وتقول الدكتورة سيدة كاشف إنه لو كان كل فرد يدفع جزية مساوية لما يدفعه الآخر لما طلب والى مصر كشفاً عما يملكه كل شخص، وما يقوم به من

(١) أشقوة كانت كورة من كور الصعيد، وهى الآن كوم اشقاو بين أبو تيج وطهطا فى محافظة أسيوط، وقد عثر فيها عام ١٩٠١م على مجموعة من الأوراق الرتبة التى ألقت شعاعاً من النور على حكم قرة بن شريك فى مصر

عمل، وبالحزبة الواحبة عليهم، ولما طلب من صاحب الكورة أن يكون عادلاً في عمله، ولما هدده إذا هو لم يتبع طريق الحق أو أوجد أي مجال للشكوى أو الاستياء من جانب أهل كورته، ولاكتفى الوالي بمعرفة عدد رجال كورته، وبذلك يعرف الجزية الواحبة عليهم

وفي أحيان كثيرة كانت الجزية تؤخذ من أملاك أهل الذمة عيناً بقيمتها، ثم يتولى المسلمون بيعها، ولم يتورع الولاة عن أخذ الخمر والخنازير وبيعها، مما دفع بلال إلى استنكار هذا الأمر، ورفعها إلى عمر بن الخطاب الذي أمر بأن يتولى أهل الذمة البيع، ثم يأخذوا ذلك من أثمانها، على اعتبار أن الخمر والخنازير مال من أموال أهل الذمة، ولا تكون مالاً للمسلمين.

ويقول ابن عبد الحكم في ذلك أيضاً: «إن ما باع القبط في جزيتهم، وما يؤخذون به من الحق الذي عليهم من عبد أو وليدة أو بغير أو بقرة أو دابة، فإن ذلك جائز عليهم، جائز لمن ابتاعه منهم، غير مردود إليهم إن أيسروا».

ومعنى ذلك أن القبطي الذي يُعطى من أملاكه شيئاً بفرض استيفاء الجزية التي عليه بسبب ضائقة ما، فإنه ليس من حقه استرداد أملاكه مرة أخرى مقابل دفع الجزية المفروضة نقداً إذا زالت هذه الضائقة.

ويشترط عليهم في عقد الجزية شرطان - كما يذكر الماوردي - مستحق، ومستحب. أما شرط المستحق فيتنفرع إلى ستة شروط:

الأول: أن لا يذكروا كتاب الله تعالى بطن فيه ولا تحريف له.

الثاني: أن لا يذكروا رسول الله صلى عليه وسلم بتكذيب له ولا ازدراء.

الثالث: أن لا يذكروا دين الإسلام بدم له ولا قدح فيه.

الرابع: أن لا يصيبوا مسلمة بزنأ ولا باسم نكاح.

الخامس: أن لا يفتنوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لماله ولا دينه.

السادس: أن لا يعيبوا أهل الحرب ولا يُؤبدوا أغنياءهم.

وهذه الشروط الستة حقوق ملزمة، يكون ارتكابها بعد ذلك نقصاً لعهدهم

وأما شرط المستحب فيتفرع أيضاً إلى ستة شروط .

الأول : تغير هيتاتهم بلبس الغيار وشد الزنار .

الثاني : أن لا يُعلوا على المسلمين في الأبنية، ويكونوا إن لم ينقصوا مساويين لهم

الثالث : أن لا يسمعهم أصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في عزير والمسيح .

الرابع : أن لا يجاهروهم بشرب خمرهم ولا باظهار صلبانهم وخنازيرهم .

الخامس : أن يُخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بندب عليهم ولا نياحة .

السادس : أن يُمنعوا من ركوب الخيل عناقاً ومجاناً^(١) ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمير .

وهذه الستة المستحبة لا تلزم بعقد الذمة، ولا يكون ارتكابها بعد ذلك نقضاً لعهدهم، ولكن يؤخذون بها إجباراً ويؤدبون بها زجراً، ولا يؤدبون إن لم يشترط ذلك عليهم .

وبالنسبة للوقت الذي يجب أن تجبى فيه الجزية، فقد ذكر الماوردي أنها تجب عليهم مرة واحدة في السنة بعد انقضائها بشهر هلالية .

ويذكر أبو يوسف: أنه في وقت جباية الجزية كانت تختم رؤوس أهل الذمة، وذلك حتى يفرغوا من عرضهم .

وفي زمن عمر بن عبد العزيز (٩٩هـ - ١٠١هـ / ٧١٨ - ٧٢٠م) أستر الكثير من التشريعات الخاصة بالجزية، وأرسلها إلى عماله على البلاد ومنها

(١) والهجين من الخيل هو الذي ولفته بردوة (التركى من الحيل) من حصار عربي وبمضى امر عمداً يكره الأب عتياً أي كريماً والام ليست كذلك، كان الولد محبباً

أولاً : جزية موتى القبط على أحيائهم: وكانت بداية هذه الفتوى عندما أرسل حيان بن سريج عامل الخراج في مصر عام (٦٩٩هـ/٧١٨م) من قبل عمر بن عبد العزيز يسأله في هذه الفتوى «فسأل عمر عن ذلك عراك بن مالك (١) ... فقال. ما سمعت لهم يعقد ولا عهد، وإنما أخذوا عَنوة بمنزلة العبيد، فكتب عمر إلى حيان بن سريج يأمره أن يجعل جزية الأموات على الأحياء».

ويقول ابن عبد الحكم إن فتوى جعل جزية موتى القبط على أحيائهم ليست دليلاً على أن مصر فُتحت عَنوة، لأن الفتح سواء كان صلحاً أو عنوة فإن الجزية المفروضة على القرية ثابتة عليهم، فإذا فُتحت عَنوة فإن «موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئاً»، وإذا فُتحت صلحاً فإن «موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئاً».

على أن أبا يوسف يرى عدم جواز أخذ الجزية من ورثة من مات من أهل الذمة، أو حتى من تركته «لأن ذلك ليس بدين عليه».

ثانياً : جزية الرهبان: فقد فرض عمر بن عبد العزيز على كل راهب دينارين، وكانت أول جزية أخذت من الرهبان زمن عبد العزيز بن مروان الذي تولى مصر عام (٦٦٥هـ/٦٨٤م)، الذي أمر بأحصاء الرهبان وفرض جزية عليهم تقدر بدينار عن كل راهب .

فزادت هذه القبيحة في زمن عمر بن عبد العزيز الذي جعلها دينارين، وقد برز أبو عبيد لعمر بن عبد العزيز هذا التشريع أو القرار بقوله: «ولا أرى عمر فعل هذا إلا لعلهم بطاقتهم له، وأن أهل نبيهم يتحملون

(١) وهو عراك بن مالك الفخاري الذي فيه أهل دَمَك (وبَمَكْ جزيرة قريبة من أرض الروم من ناحية اليمن) عن أبي هريرة، وعاشة، وأبي عمر وعنه مكحول، والحكم بن عتيبة وجمعه بن ربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري قال أبو الفصن، كان يصوم الدهر قال الواقدي، توفي بالقيظة في زمن زيد بن معاوية وقال أبو حاتم وغيره: ثقة ويقول ابن العماد توفي بعد المائة

ذلك لهم، كما أنهم يكفونهم جميع مؤوناتهم». إلا أن هذا التشريع - على ما يبدو - قد ألغى زمن الخليفة المعتز (٢٥٢ - ٢٥٥ هـ/٨٦٦ - ٨٦٨ م) الذي أصدر قراراً «بأن من يرفض العالم ويسكن الجبال، لا يجب أن يلزم بخراج ولا جزية». وكان ذلك بعد الالتماس الذي قدمه أحد الرهبان للخليفة بهذا الشأن.

ويذكر الطبري أيضاً أن رهبان بئر القصير اشتكوا لأحمد بن طولون من جزية الرهبان، ويبدو أن جزية الرهبان كانت قد ألغيت قبل ذلك، وذلك لقولهم: «لشكونا إليه (أى لأحمد بن طولون) يوماً، أمر ابن المدير صاحب الخراج بمصر، وقلنا له: إنه يطالبنا بجزية رؤوسنا، وقد أسقطت عن أمثالنا على مر السنين».

وفي سنة (٣١٣ هـ/٩٢٥) ألزم الوزير على بن عيسى بن الجراح^(١) الأساقفة والرهبان بأداء الجزية، مما دفعهم إلى الاستغاثة بالمقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ/٩٠٧ - ٩٣٢ م) الذي كتب إلى مصر: «بأن لا يؤخذ من الأساقفة والرهبان والضعفاء جزية، وأن يُجروا على العهد الذي بأيديهم».

ثالثاً: إعفاء أهل الذمة من جزية من أسلم منهم: وكان الحجاج بن يوسف قد أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة، ولكن في زمن عبد الملك

(١) هو طي بن هبسي بن داود بن الجراح أبو الحسن البغدادي الحمصي، وزير المقتدر المهبلي والمقامر، وأحد العلماء الرؤساء من أهل بغداد، فارسي الأصل. ولد سنة ٢٤٤ هـ/٨٥٨ م ونشأ كاتباً لأبيه، وولى مكة واستقله المقتدر إلى بغداد سنة ٣٠٠ هـ/٩١٢ م، فولاه الوزارة، فاصلح الأحوال وأحسن الإدارة وهدم سببرته، ثم عزله المقتدر سنة ٣٠٤ هـ/٩١٦ م وحبسه ونفاه إلى مكة سنة ٣١١ هـ/٩٢٣ م وظلها إلى مماتها، وأذن له بالعودة إلى مكة سنة ٣١٢ هـ/٩٢٤ م فعاد، وولى فيها الإطلاق على أهوال مصر والشام فكان يتردد إليهما، وأعاده المقتدر إلى الوزارة فرجع إلى بغداد سنة ٣١٤ هـ وبقي عليه سنة ٣١٦ هـ/٩٢٨ م فعزله وقضى عليه، ثم جعل له النظر في الدواوين سنة ٣١٨ هـ/٩٣٠ م وهكذا كانت حياته ملوثة الاضطراب وقد عاش تسعين عاماً، ويقال إنه كان من الوزراء كعمر بن عبد العزيز في الحلفاء، وتوفي ببغداد عام ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م ويقال توفي عام ٣٣٥ هـ/٩٤٦ م له كتب منها «ديوان وسائله»، و«معاني القرآن» أعاد عليه ابن معاهد المقرئ، و«جامع الدعاء»، و«كتب الكتب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء».

بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) أرسل إلى أخيه عبد العزيز بن مروان وإلى مصر (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) موضع الجزية عمر أسلم من أهل الذمة، وعندما حاول ابن حجية^(١) عدوله عن ذلك وقال له:

«أعنيك بالله أيها الأمير أن تكون أول من سن ذلك بمصر، فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم، فكيف تضعها على من أسلم منهم؟»، ولكن يبدو أنه لم يخرج بقرار قاطع للحد من هذه المسألة، وذلك لقول المقرئ: «فتركهم عند ذلك». واستمر هذا الوضع حتى زمن عمر ابن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩)، الذي أعفى أهل الذمة من جزية من أسلم منهم. فقد أرسل عمر بن عبد العزيز إلى حيان بن سريج عامله على مصر «أن تضع الجزية ممن أسلم من أهل الذمة»، وقد استند عمر في دعواه على هذه الآية الكريمة التي تقول:

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٢)﴾. وقال تعالى: ﴿فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ^(٣)﴾.

ويبدو أن حيان بن سريج لم يقتنع بذلك فأرسل إلى عمر بن العزيز رسالة يوضح فيها مساوئ إسقاط الجزية ممن أسلم من أهل الذمة، لأن نقص حصيلة الجزية قد دفعه إلى الاقتراض لكي يدفع مرتبات أهل الديوان، وكانت رسالته على النحو الآتي. «أما بعد، فإن الإسلام قد أضر بالجزية، حتى سلفت من الحارث بن ثابتة عشرين ألف دينار، تمت بها عطاء أهل الديوان، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها فعل».

(١) وهو عبد الرحمن بن حجية الحولاني ماضي مصر، روى عن أبي نر وعمره وكان عبد العزيز بن مروان يورثه في السنة ألف دينار فلا يسحرها، وقد توفي عام ٨٢ هـ.

(٢) سورة التوبة (آية رقم ٥)

(٣) سورة التوبة (آية رقم ٢٩)

وهكذا نرى كيف أن المسألة - في نظر بعض عمال الخراج - تحولت إلى مسألة اقتصادية! وأن عامل تشجيع الأقباط على الدخول في الإسلام قد غاب تحت عامل ريادة حصيلة الجزية! وهو ما دفع عمر بن عبد العزيز إلى الاعتراض على هذا الوضع قائلاً: «إن الله إنما بعث محمداً صلى الله عليه وسلم هادياً ولم يبعثه جابياً».

وقد ذكر الماوردي أن أبا حنيفة قد أفتى بإسقاط الجزية عن من أسلم أو من مات من أهل الذمة (١).

بعد ما تعرضنا لموضوع الخراج والجزية يجدر بنا الإشارة إلى أوجه الاختلاف والاتفاق بين كل منهما، فهما يجتمعان من ثلاثة أوجه، ويفترقان من ثلاثة أوجه - حسب تعبير الماوردي - فيقول: «أما الأوجه التي يجتمعان فيها: فأحدهما، أن كل واحد منهما مأخوذ من شرك، صغاراً له وذمة».

والثاني، أنهما مال في، يصرفان في أهل الفئ.

والثالث، أنهما يجبيان بحلول الحول ولا يستحقان قبله.

(١) ويقول ابن قيم الجوزية في كتابه:

ومن أسلم سقطت عنه الجزية سواء أسلم في أثناء الحول أو بعده. ولو اجتمعت عليه جزية سنتين ثم أسلم سقطت كلها. هذا قول فقهاء المدينة ومفتيها، الرأي وفقهاء الحديث إلا الشافعي وأصحابه فإنه قال: إن أسلم بعد الحول لم تسقط لأنه حين استنطقه صاحبه واستنطق المظالم به في حالة الكفر، فلم تسقط بالإسلام كالخراج وسائر الديون. وله - فيما إذا أسلم في أثناء الحول - قولان: أحدهما أنها تسقط، والثاني أنها تؤخذ بقسطه. والصحيح الذي لا ينبغي القول بغيره سقوطها. وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه، وذلك من مجلس الإسلام وترغيب الكفار فيه. وإذا كان رسول الله ﷺ يعطي الكفار على الإسلام حتى يسلموا يتناقص بذلك، فكيف ينفر عن الدخول في الإسلام من أجل دينار؟ فحين هذا من ترك الأموال للدخول في الإسلام؟ قال سفيان الثوري عن قابوس بن أبي ظهير عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (ليس على مسلم جزية) قال أبو عبيد: تأويل هذا الحديث: لو أن رجلاً أسلم في آخر السنة وقد وجبت الجزية عليه، أن إسلامه يسقطها عنه فلا تؤخذ منه، وإن كانت قد لزمته قبل ذلك، لأن المسلم لا يؤدي الجزية ولا تكون عليه ديناً. وقد روى عن عمر وعلي وعمر بن عبد العزيز ما يحقق هذا المعنى: حدثنا عبد الرحمن بن حماد بن سلمة بن عبيد الله بن رباح قال: كنت مع مسروق بالسلسلة فحدثني أن رجلاً من الشعوب - يعني الأعاجم - أسلم، وكانت تؤخذ منه الجزية، فأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين، أسلمت والجزية تؤخذ مني فقال: لعنت أسلمت مستعوداً، فقال: أما في الإسلام ما يعيدني؟ قال فكتب أن لا تؤخذ منه الجزية

أما الأوجه التي يفتقران فيها. فأحدهما. أن الجزية نص. وأن الخراج اجتهد. والثاني، أن أقل الجزية مقدر بالشرع ، وأكثرها مقدر بالاجتهاد ، والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد. والثالث، أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر، وتسقط بحدوث الإسلام، والخراج يؤخذ مع الكفر والإسلام .

خلط المصادر العربية بين معنى كل من الخراج والجزية :

على أننا نفاجأ بأن ابن عبد الحكم - ومن نقل عنه مثل السيوطي - يخلط بين معنى الخراج والجزية، فيكتب الجزية أحياناً بمعنى الخراج، ويكتب الخراج بمعنى الجزية . وعلى سبيل المثال يذكر أن رجلاً أسلم على عهد عمر بن الخطاب، فقال: «ضعوا الجزية عن أرضي» . رغم أن الجزية لا تكون على الأرض وإنما الخراج! كذلك يذكر في موضع آخر أنه لما ولي ابن رفاعه مصر، خرج ليحصى عدد أهلها، وينظر في تعديل الخراج عليهم. «فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية، فلم يُحصَ فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية». ونلاحظ أنه في بداية كلامه ذكر كلمة الخراج، في حين أنه في سياق الكلام الذي أورده يشير إلى الجزية، إذ يتحدث عن إحصاء الجماع من الرجال في كل قرية الذين يفرض عليهم الجزية!

ويقول ابن عبد الحكم أيضاً: «كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى، فاعتقهم، فكان عليهم الخراج» . وهويقصد بالخراج هنا الجزية، وذلك لارتباط الحرية بالجزية، فقد ذكرت أننا كيف أن الجزية لا تكون إلا على الحر وليس على العبد، فإعتاق العبد معناه إعطاؤه حريته التي يلزم بها إعفاؤه من الجزية.

كذلك يورد ابن عبد الحكم مصطلح «الخراج» بمعنى يشمل كلا من الجزية والخراج فيقول: إن عمرو بن العاص عندما تم له الأمر في مصر «أحصى أهلها وفرض عليهم الخراج، فكانت مصر كلها صلحاً بفريضة دينارين دينارين على كل رجل، لا يُزاد على أحد منهم في حزية رأسه أكثر

من دينارين، إلا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع». فنراه هنا استخدم مصطلح الخراج في معنى الجزية، لأن مرض الخراج لا يحتاج إلى إحصاء السكان، فهو على الأرض، ونراه استخدم مصطلح الخراج بمعنى كلاً من الجزية التي على الرؤوس والخراج الذي على الأرض والزرع.

المقصود بمصطلح خراج مصر

يقسم بلوتارخهما بعينه المؤرخون المسلمون من «إرسال خراج مصر» إلى الخلافة: «يتصدون كل ما يجبي من أموالها؟ أم يتصدون الجزية وحدها، أم الخراج وحده؟ وكان من رأيه أنهم إنما يتصدون الخراج وليس الجزية، غير أنه عندما أراد أن يدل على رأيه هذا، انتهى إلى أن المقصود الجزية؛ فهو يقول: «فقد جاء عنهم أن عدد من فرضت عليهم الجزية دينارين، ستة آلاف ألف نفس، وجاء بعد ذلك أن مقدار المال الذي جبي من مصر كان اثني عشر ألف دينار، ويقول مؤرخو المسلمين إن هذا المال أقل مما كان يجبيه المقوقس ومقداره عشرون ألف ألف دينار. فإذا صح لنا أن نصدق هذه الأعداد ونثق في أنها قدّرت على أساس واحد في الحالين، وأنها تصلح لأن تكون أساساً للمقارنة، كان لابد أن نتخذها دليلاً على أن حكم العرب كان بركة على المصريين خفف عنهم وطأة الضرائب. على أن الأمر كان على غير ذلك، إذ أن المال الذي يذكره العرب لا يقصد منه إلا مال الجزية، في حين أن ما يذكر عن أموال الروم لا يقصد به في أغلب الظن الجزية وحدها، إذ أن الروم كانوا يجبون من مصر جزية على النفوس وضرائب أخرى كثيرة العدد».

ونرجع أن مصطلح «خراج مصر» كان المقصود به الجزية والخراج معاً، فلو كانت جزية مصر وحدها قد قدرت بـ اثني عشر ألف ألف دينار في ولاية عمرو بن العاص، وضرائب الروم كلها قدرت في عهد المقوقس بعشرين ألف ألف دينار، فليس هناك معنى إذن لقول عمرو بن الخطاب لعمر بن العاص في رسالته الأولى التي أرسلها إليه «وأعجب مما عجبت أنها لا

تؤدى نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك» ثم قوله «ولست قابلاً منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك»، مما دفع عمرو بن العاص إلى الرد عليه بقوله «ولعمري للخراج يومئذ أوفر وأكثر، والأرض أعمر، لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم، أرغب فى عمارة أرضهم منا مذ كان الإسلام». مما يدل على أن قيمة الاثنى عشر ألف دينار هي قيمة الضرائب المفروضة كلها فى ذلك الوقت والتي تشمل الخراج والجزية، لذلك قارن بينهما وبين جباية الروم، وبالتالي، وفى ضوء ما سبق، لا نستطيع أن نثق فى مقولة ابن حوقل والمقرئى: «وهذا الذى جباه عمرو ثم عبد الله إنما هو من الجمام خاصة دون الخراج».

وعلى كل حال، وفى رأى الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أن كلمة «الخراج» كانت ذات معنى عام ومعنى خاص. فالمعنى العام: وهى أنها تعنى الاموال العامة أو إيرادات الدولة، أما المعنى الخاص: فحين يراد بها ضريبة الأرض.

ويقول الحافظ بن رجب نقلاً عن الأزهري^(١) فى معنى الخراج، إنه : اسم لما يخرج من الفرائض فى الاموال، يقع على الضريبة (أى ضريبة الأرض وهى خراج الأرض)، وعلى مال الفئ، ويقع على الجزية، وعلى الغلة.

قيمة خراج مصر :

لقد حقق الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس قيمة خراج مصر - فى كتابه - تحقيقاً وافياً يستحق أن نعرضه هنا. فقد لاحظ أن المصادر العربية قد اختلفت فى تقدير قيمة خراج مصر الذى جُبى فى ولاية عمرو بن العاص، فهناك بعض المصادر التى ذكرت أن قيمة خراج مصر بعد الفتح العربى كان يقدر بأثنى عشر ألف ألف دينار، وأن عبد الله بن سعد بن أبى سرح قد

(١) الأزهري، هو محمد بن أحمد الأزهري من طلمعة، صاحب كتاب (تهذيب اللغات)، ولد عام ٢٨٢ هـ وتوفي

جباها في ولايته على مصر من قتل الخليفة عثمان بن عفان - أربعة عشر ألف ألف دينار، وأن هناك بعض المصادر الأخرى التي ذكرت أن قيمة خراج مصر في ولاية عمرو بن العاص قد قُدرت بألفي ألف دينار، وأن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قد جباها أربعة آلاف ألف.

وقد رأى الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أن التقدير الثاني هو الأصوب وذلك للحقائقي الآتية:

أولاً: أن البلاذري وقُدامة كلاهما متقدم عن المقرئى، والأول حجة في الفتح، والثاني في الخراج.

ثانياً: أن المقرئى نفسه نص على أن الذى جباه عمرو ثم عبد الله، وإنما هو من الجماجم خاصة دين الخراج - أى كانت على الرؤوس فقط وما دام أن الجزية بالاتفاق هي ديناران على كل رجل دين النساء والصبيان والشيوخ، فيكون معنى ذلك أن عدد الرجال الذين أدوا الجزية ستة ملايين، فإذا اعتبرنا الرجال المفروض عليهم الجزية ثلث أو ربع أو خمس عدد السكان، كان عدد السكان الكلى: ١٨ أو ٢٤ أو ٢٠ مليوناً على الترتيب، وهذا غير معقول بالمرّة، وقد قرر مؤرخو مصر البيزنطية أن عدد سكانها كان فقط ٧ ملايين بالإضافة إلى ثلاثمائة ألف في الاسكندرية، ويرجح الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أن هذا العدد قد نقص في عهد الخلفاء، وخاصة بعد جلاء الروم.

ثالثاً: وبالنسبة لقيمة خراج مصر قبل الفتح العربي، وما ذكر من أن المقوقس قد جباها عشرين ألف ألف دينار، فهذا أيضاً غير قابل للتصديق، إذ تدل أبحاث مؤرخى مصر البيزنطية أن الضرائب كان «يدفع أكثرها عيناً. ويشكّون في أن تبلغ ضريبة الرأس هذا المقدار نقداً. وبالتالي وكما يقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس فإن كل هذه الأرقام التي أوردها المقرئى خيالية، وقد يكون منشأ هذا تحريف الناسخ أو غير ذلك.

رابعاً : أن هناك إجماعاً في الآراء على أن خراج مصر، في العهدين الأموي والعباسي، كان في المتوسط لا يزيد على أربعة ملايين دينار، وأنه استمر حافظاً هذه النسبة فيما تلا من عصور. أي أن الخراج ، إذا قبلنا التقدير الأول، يكون قد هبط فجأة، فبعد أن كان أربعة عشر مليوناً نزل إلى أربعة أو نحوها! ويعلل المقريري ذلك بأنه بسبب خراب الأرض وفساد الزمان ما بين عهد عثمان ومعاوية، على أن الذي يدل عليه التاريخ هو العكس - كما يذكر الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس - فإن بني أمية كانوا أكثر عناية بتعهد مصادر الإنتاج ويجابية الخراج.

خامساً: أن قيمة الخراج في عهد عمر قد قدر بحوالي مائة أو مائة وعشرين ألف ألف درهم، ولم يزد على ذلك كثيراً في العهود التالية، فلو أن مصر جزيتها فقط كانت اثني عشر ألف ألف دينار، لكان هذا معناه أن هذا الخراج يساوي - باعتبار أن الديار عشرة دراهم - مائة وعشرين ألف ألف درهم. .. وبذلك يكون مساوياً لخراج العراق، مع أن مساحة الأرض للزراعية في العراق كانت أكبر، إذ كانت لا تقل عن عشرة ملايين من الأفدنة، هذا إلى جانب اشتهاها بالجمود والخصوبة.

سادساً: أن أبا يوسف وغيره من المؤرخين قد أثبتوا أن عدد من خسرت عليهم الجزية في العراق لم يزيدوا على خمسمائة ألف وخمسين ألفاً، فكيف يُعقل أن يكون عدد من فرضت عليهم الجزية في مصر ثمانية أو ستة ملايين؟ أي يكون سكان مصر البيزنطية أكثر من سكان العراق الكسروي باثني عشر أو أربعة عشر ضعفاً!

وأخيراً يرى الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أنه في ضوء هذه الحقائق والأدلة، فإن تقدير البلاذري وقدامة هو الصحيح، وبالنسبة للتقدير الآخر، فربما كانت كلمة «عشر» قد زيدت في الرواية، أو حدث خطأ أو

تحريف

فالجزية التي جبيت في عهد عمر كانت تقدر بألف دينار فقط، ثم في عهد عثمان صارت أربعة آلاف ألف فقط، ويكون من نتائج ذلك أن نحكم بأن الخراج قد ارتفع في عهد بني أمية عما كان في عهد الخلفاء لا نقص، ويكون عدد السكان ما بين أربعة وسبعة ملايين، منهم حوالي مليون أو مليونين من الرجال، أما مساحة الأرض الزراعية في مصر فقد قدرها مؤرخو مصر البيزنطية بحوالي ثلاثة ملايين من الأفدنة فقط، وهو رقم قابل للتصديق.

طريقة إرسال الخراج إلى الخليفة :

أما بالنسبة لطريقة إرسال الخراج إلى الخليفة، فتبين لنا المصادر العربية أن هناك من الأمراء من كان يتولى بنفسه إرسال الخراج إلى الخليفة، ومنهم من كان ينيب عنه غيره.

فمثلاً: في ولاية عمرو بن العاص على مصر (٢٠ هـ / ٦٤١م) نجد أنه كان ينيب عنه غيره في إرسال الخراج إلى الخليفة. وفي ذلك يقول ابن عبد الحكم: إن عمرو بن العاص أرسل الخراج إلى الخليفة مرتين، المرة الأولى كان ينيب عنه زكريا بن جهم العبدي. والمرة الثانية كان ينيب عنه ابنه عبد الله بن عمرو.

إلا أننا نجد أن الليث بن فضل الذي تولى مصر (١٨٢ هـ / ٧٩٨م) كان يسافر بنفسه إلى الخليفة الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ / ٧٨٦ - ٨٠٨م) في كل عام، حاملاً مال الخراج معه وفي ذلك يقول المقرئ: «فكان (أي الليث) كلما أغلق خراج سنة وفرغ من حسابها، خرج بالمال إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد ومعه الحساب».

وكان إرسال الخراج إلى عاصمة الخلافة يتم بعد حبس نصيب مصر المقر لها. والذي كان يطلق عليه اسم «فريضة»، وقد قدرت فريضة مصر في ولاية عمرو بن العاص بحوالي ١٢٠ ألف دينار، وذلك لاستخدامها في الخدمات العامة مثل: حفر الخللجان، وإقامة الحسور، وبناء القباطر. وكان المساحون يقومون بكشف دورى على هذه الخدمات

ويذكر محمد كامل مرسى «أن الإدارات كانت تقوم بتوزيع فئ الخراج بين الأمراء والتابعين والجند وفقاً لرتبتهم، ومقدار ما تخولهم مناصبهم من الحقوق، ويُدفع ما بقى إلى الخزانة».

ويجدر بنا فى النهاية أن نشير إلى ما أورده الجهشيارى فى كتابه من معاملة أهل مصر فى دفع الخراج. ويبدو أن هذه المعاملة كان الولاية قد اعتادوا عليها، مع دفع عمر بن مهران عندما تولى مصر (١٧٦ هـ/٧٩٢م) أن يكتب على كل هدية أرسلها له أهل مصر اسم صاحبها، حتى إذا جاء الموعد الثالث لتسديد الخراج المفروض - وكان الخراج كما ذكرت سابقاً يدفع على ثلاث أقساط فى السنة - ولم يدفعوا الخراج كالمعتاد. أخرج هذه الهدايا وباعها وأخذ من ثمنها الخراج، ثم نظر فيما بقى، فطالب به الأهالى، الذين أسرعوا إلى تكملة ما بقى من أموال الخراج. وكان عدم قدرة الأهالى على دفع قيمة الخراج المطلوب هو السبب فى هذه المعاملة.

الفصل الثالث :

الأرض والفلاح - طبقة الصناع - طبقة التجار

الأرض والفلاح :

● طبقة الفلاحين .

● الوظائف الإدارية الخاصة بالزراعة .

● الاهتمام ببناء مقاييس للنيل .

● الاهتمام بالإصلاحات الزراعية .

● مساحة الأراضي الزراعية .

● أهم المحصولات الزراعية .

طبقة الصناع :

● طبقة الصناع .

● نظام النقابات .

● أنواع الصناعات :

● صناعة المنسوجات وأهم مراكزها

● صناعة الورق

● صناعة الزجاج

● صناعة الخشب

● صناعة الجلود

● صناعة الحصر

● المعاصر وصناعة السكر والزيوت

● صناعة الخزف

● صناعة الفخار

● صناعة الصابون

● صناعة الشمع

● صناعة حضنة الخزاريج

● صناعة المعادن

● صناعات مختلفة

● طبقة التجار :

● طبقة التجار .

● الأسواق .

● نظام المعاملات المالية .

● أزمات الغلاء بمصر .

● حفر خليج أمير المؤمنين .

● النشاط التجاري الخارجي .

● طرق التجارة .

● أهم موانئ مصر .

● الضرائب على التجارة .

● مقاييس التجارة أو الأوزان .

الفصل الثالث

أولاً: الأرض والفلاح

الأرض في مصر تعد الأداة الرئيسية للإنتاج ، وعليها يعتمد المصريون في معاشهم . وتشير المصادر العربية إلى أن مصر كان يطلق عليها في كتب القدماء «أم البلاد» وأنها كانت مصورة في كتب الأوائل ، وسائر المدن وهي تمد أيديها إليها لا طعامها ، ويرى الحميري أن السبب في ذلك أنها كانت أكثر بلاد الله زرعاً .

وحيث جاء العرب لفتح مصر كانوا يعلمون بثرواتها وخيراتها ، وفي ذلك تشير إلى الحوار الذي دار بين الخليفة المأمون الذي كان في زيارة إلى مصر عام (٢١٧ هـ / ٨٣٢ م) وسعيد بن عفير ، لكي ندرك نظرة العرب لمصر بعد مرور حوالي قرنين من فتح العرب لها ، يقول السيوطي :

حكى أن المأمون لما دخل مصر ، قال : قبح الله فرعون إذ قال : (أليس لي ملكٌ مصر) (١) فلو رأى العراق ! فقال له سعيد بن عفير : لا تقل هذا يا

(١) سورة الزخرف آية (٥١) .

أمير الماء مدين فإن الله تعالى قال (وَذَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ
 وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ) (١) ، مما ظنك بشيء دمره الله هذه بقية ؟ فقال ما
 قصرت ياسعيد فقال سعيد ثم قلت يا أمير الماء منير ، لقد طعنا أنه لم
 تترك أرض أعظم من مصر ، وجميع الأرض يحتاجون إليها ، وكانت الأنهار
 بقناطر وحسور بتقدير ، حتى إن الماء يجرى تحت منازلهم وأفنيتهم يجسوه
 متى شاءوا ، ويرسلونه متى شاءوا ، وكانت البساتين بهاقتى النيل من أوله
 إلى آخره ما بين أسوان إلى رشيد لا تنقطع ، ولقد كانت المرأة تخرج حاضرة
 لا تحتاج إلى خمار لكثرة الشجر ، ولقد كانت المرأة تضع المِثْل على رأسها
 فيمتلىء مما يسقط فيه من الشجر .

طبقة الفلاحين :

نقصد بطبقة الفلاحين هنا ، طبقة العمال الزراعيين والمستأجرين ،
 وكانت هذه الطبقة عند الفتح العربى من الأقباط ، وظلت كذلك بعد الفتح ،
 والسبب فى ذلك أن العربى ساكن الجزيرة العربية لم يكن يشتغل بالفلاحة
 وذلك للطبيعة الصحراوية التى عاش فيها بالمقارنة بمصر الزراعية . وكذلك
 ظل الأقباط هم المشتغلون بالزراعة دون غيرهم ، خاصة مع تحريم عمر بن
 الخطاب العمل بالزراعة على الجند فى مصر .

وهكذا ظل الأقباط حوالى قرن من الزمان هم المشتغلون وخدمهم
 بالزراعة حتى جاءت قبيلة قيس إلى مصر عام ١٠٩ هـ / ٧٢٧ م ونزلت
 بلبيس (الحواف الشرقى) ، وكان مجيئها مشروطاً بعملها بالزراعة ، وهنا
 ظهر عنصر بشرى آخر إلى جانب الأقباط وهم العرب وبعد مرور حوالى
 قرن آخر على مجيء قبيلة قيس أسقط المعتصم العرب من الديوان ،
 فلم يكن أمامهم سوى الاشتغال بالحرف المختلفة التى كان من
 صميمها الزراعة

(١) سورة الاعراف آية رقم (١٢٧)

وعلى هذا النحو وبعد مرور قرنين من الزمان من فتح العرب لمصر ، كانت طبقة الفلاحين تتكون من عنصرين هما - المصريون والعرب - .

ولم يكن يطلق على من يزرع الأرض في مصر بعد الفتح العربي اسم فلاح ، وإنما كان يطلق عليه اسم «نبطي» ، وتذكر الدكتورة سيدة كاشف أن لفظ «نبطي» لم يكن معروفا في مصر ، وإنما هو لفظ مستورد من العراق وشرق العالم الاسلامي ، إذ كان يُعرف الفلاحون في العراق باسم انباط ونبط .

وكان العمال الزراعيون في مصر يعملون إما بأجر سنوي أو يومي أو موسمي . ووفقا لكشوفات بردية من القرنين الثالث والرابع الهجريين عثر عليها في الأشمونين في صعيد مصر - تتضمن قيمة ما قبضه كل مزارع ، نجد أن أجرة الفلاح كانت تتراوح بين دينار أو اثنين ، أو أقل من دينار أو أكثر . ولكن هذه القوائم والكشوفات لا توضح ما إذا كان هذا الأجر عن العمل السنوي ، أو عن الزراعة الصيفية ، أو عن الزراعة الشتوية ، فقد كانت جداول الأجور عبارة عن أسماء أشخاص وبجانب كل اسم قيمة ما أخذه .

وبالنسبة لمستأجري الأراضي الزراعية فقد كان هناك شرط جزائي في العقود يلزمهم بدفع الخراج عن الأرض في حالة بوارها ، وكان نصه «وما بورث فعليك خراجه» . وقد دفع هذا الشرط المستأجرين إلى العناية بالأراضي حتى لا يدفعوا خراجاً على أرض بور . وقد كان السبب الذي دعا المزارعين إلى أن ينهضوا هذا الشرط في عقود الإيجار - كما ترى الدكتورة سيدة كاشف - هو حرص الحكومة على زراعة الأرض ، وعدم إعفاء الأرض البور من الخراج . كذلك أوردت عقود الإيجار اشتراط زراعة محصول معين .

وكان إيجار الأرض يدفع نقدا أو نقدا وعينا . ولكننا لم نعثر الآن على أوراق بردية تدلنا على أن الإيجار كان يدفع عينا فقط

وكان إيجارفدان القمح يتراوح في ذلك العهد الذى نتحدث عنه بين دينار ودينارين ، وأحيانا يزيد على الدينارين أو ينقص عن الدينار ، ليكون الإيجار $\frac{1}{2}$ دينار أو $\frac{1}{3}$ دينار .

وقد كانت العادة أن يدفع الشخص ما عليه إلى الحسطل^(١) أو الجيهن^(٢) ، ويذكر اسمه وفي حصرة شهود ينص على أسمائهم . وفي بعض الإيصالات لا ينص على وجود شهود . ولدينا براءة كتبت في القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) وكتب فيها «شهد الله وملائكه وكفى بالله شهيدا» .

ونجد في الأوراق البردية أسماء لوظائف إدارية تعلقت بالزراعة والإشراف على الأرض الزراعية ، بعضها لا يزال معروفا لئلا والبعض بطل استخدامه ، فمثلا نقرأ عن الكاتب والخولى والوكيل ، وعن وظيفة متقبل البقط وعامل البقط . أما وظيفة متقبل البقط وعامل البقط نجدها في الأوراق البردية التى ترجع إلى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) فمعناها العامل الذى يجمع إيجار الاراضى الزراعية أو خراجها ولعل البقط هنا مشتق من بقط الأرض أى ما يخرج منها .

كان النيل هو عمارة مصر فى الزراعة ، وصح قول السبطوطى إن «خراب مصر من جفاف النيل» . لذلك فقد بالغ المؤرخون القدماء فى وصف نيل مصر وذكر الأحاديث التى قيلت عنه . فقد روى يزيد بن أبى حبيب أن معاوية بن أبى سفيان سأل كعب الأحبار : هل تجد لهذا النيل فى كتاب الله خبرا ؟ قال : أى والذى فلق البحر لموسى عليه السلام ، إني لأجده فى كتاب الله عزوجل ، أن الله يوحى إليه فى كل عام مرتين : يوحى إليه عند جريه . «إن الله يأمرك أن تجرى ، فيجربى ما كتب الله له» . ثم يوحى إليه بعد ذلك «بأنيل عد حميدا» .

(١) الحسطل أو القسطل هو الموظف المختص برئاسة مزرع ديوان المزارع بالأقاليم حسب ما جاء فى أوراق البردى العربية

(٢) الجيهن . مكرس الجيم وسكون الهاء ، وكسر الالف . كاذب . مرسوم استعراج المال وقمصه . ويقوم بعمل المحاريم والاحتماات وتوالبها . ويطلب ما بقمصه بحريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل

وعن يزيد بن حبيب أيضا عن كعب الأحبار أنه كان يقول : أربعة أنهار من الجنة وضعها الله في الدنيا ، فالنيل نهر العسل في الجنة ، والفرات نهر الخمر في الجنة ، وسيحان^(١) نهر الماء في الجنة ، وجيحان^(٢) نهر اللبن في الجنة

كما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : نيل مصر سيد الأنهار ، سخر الله له كل نهر من المشرق إلى المغرب ، فإذا أراد الله تعالى أن يجرى نيل مصر ، أمر الله كل نهر أن يُمدّه ، فأمدته الأنهار بمائها ، وفجر الله له الأرض عيونا ، فإذا انتهت جريته إلى ما أراد الله عز وجل ، أوحى الله إلى كل ماء أن يرجع إلى عنصره .

ومن هنا كان من الطبيعي أن يهتم العرب عقب فتحهم لمصر مباشرة ببناء مقاييس للنيل لمعرفة مقدار الزيادة والنقصان في مياهه ، وليكون المقياس معيارا صادقا للزراعة والرعى ، وبالتالي للضرائب كل عام . فيقول المقرئى : إنه لما فتحت مصر عرف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقي أهلها من الفلاء عند وقوف النيل عن حده في مقياس لهم ، فضلا عن تقاصره ، وإن فرط الاستسعار يدعوهم إلى الإحتكار ، وإن الإحتكار يدعو إلى تصاعد الأسعار بغير قسط . فكتب عمر إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح الحال ، فأجاب به : «إني وجدت ماتروى به مصر حتى لا يقحط أهلها أربعة عشر ذراعا ، والحد الذي يروى منه سائرهما ، حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعا ، والنهائيتان المخوفتان في الزيادة والنقصان وهما الظلم والاستبحار ، اثنتا عشر ذراعا في النقصان ، وثمانى عشرة ذراعا في الزيادة . هذا والبلد في ذلك محفور

(١) سيحان ، منبع أوله في تكريت ثانية ، ثم حاء مهجلة ، وآخره نون ، وهو نهر كبير بالشعر من نواحي النصبية ، وهو نهر أمة بين امطاكبة والروم ، يمر بآله ، ثم يفصل عنها نحو ستة أميال فيصب في بحر الروم

(٢) جيحان بالفتح ثم السكون والحاء مهجلة ، والف ووين . نهر بالنصبية بالشعر الشامى ومخرجه من بلاد الروم ، ويمر حتى يصب بمنبئة تعرف بكرب باراء المنصبية ، وعليه عدد المنصبية قطرة من حجارة رومية عجينة عريضة ، فيدخل منها إلى المنصبية ، ويبعد عنها فيبعد أربعة أميال ثم يصب في بحر الشام

الأنهار ، معقود الجسور ، عندما تسلموه من القبط ، خمير العمارة فيه
 وفاستشار عمر بن الخطاب على بن أبي طالب في ذلك . فأمره أن يكتب إليه
 بأن يبنى مقياسا

ولم يكن العرب هم أول من بنوا المقاييس في مصر ، فعندما دخلوها
 وجدوا بها عددا من المقاييس ، إذ كان هناك مقياس بأنصنا ^(١) ، ومقياس
 بمنف ^(٢) ، ومقياس بقصر الشمع ^(٣) . وبعد فتح مصر بنى عمرو بن العاص
 مقياسا ببندر ^(٤) ، وفي أيام معاوية بن أبي سفيان (٤٠ - ٦٠ هـ / ٦٦٠ -
 ٦٧٩) بنى مقياسا آخر بأنصنا ، ثم بنى عبد العزيز بن مروان مقياسا
 بطوان . وفي خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م)
 بنى أسامة بن زيد مقياسا بالجزيرة . ثم كتب أسامة إلى سليمان بن عبد
 الملك بن مروان لما ولي الخلافة (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٤ - ٧١٧ م) ببطلان هذا
 المقياس المذكور ، وأن المصلحة تقتضى بناء مقياس آخر ، فكتب إليه سليمان
 ببناء مقياس في الجزيرة ، أي الروضة ، فبناه أسامة في عام ٩٧ هـ /
 ٧١٥ م . ثم بنى المأمون مقياسا بالبشرودات ^(٥) . ولما كان أيام الخليفة جعفر

(١) أنصنا بالفتح ثم السكون ، وكسر الصاد المهملة والنون مقصور . مدينة أثرية من نواحي الصعيد
 على شرف النيل . وقد ظل اسمها يطلق على زمامها لغاية أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، وبسبب
 حراب مساكن هذه البلدة فقد زمامها في سنة ١٢٢٠ هـ باسم الشيخ عبادة وهي نزلة من نواحي قاهبة
 أنصنا المذكورة ، وبذلك انتهى اسم أنصنا من عدد النواحي المصرية . وكانها اليوم الأطلال الواقعة
 في حوض مدينة النحلة (المعروفة عن أنصنا) رقم ١١ بأراضي ناحية الشيخ عبادة الواقعة شرقي
 النيل بمركز ملوي بمنطقة أسوط .

(٢) منف بالفتح ثم السكون ، ولها . اسم مدينة فرعونية بمصر ، وهي أول مدينة عمرت بعد الطوفان .
 بينها وبين القسطاط ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين عين شمس ستة فراسخ ، وذكر بعضهم أن من مصر
 لثلاثين ميلا

(٣) قصر الشمع وهو حصن بابليون وأنظر عن موقعه في الفصل الأول .

(٤) بندر ، بفتح الراء ، وسكون ثانيه ، وباء أخرى مفتوحة . مدينة على غربي النيل من نواحي الصعيد
 ومدينة عمدة القديمة كانت واقعة محاور الحمل الغربي ، وقد حوت ولم يبق منها إلا أطلالها ، وبعد
 «ماتره» وأما ندوة الحالية ، فقد أنشأها العرب على النيل ، في شاطئ الغربي . عرى مدينة قنا ،
 وهي أقرب محطة لندرة . وبينهما النيل

(٥) ويبدو أن المقصود بالبشرودات «الشروبة» بالتحريك . وبسم الراء ، وسكون الواو والدال مهملة . وهي
 كورة من كورة الريف بمصر ، من كورة أسفل الأرض . ويقول محمد زكري في قاموسه إنها كانت
 واقعة في أراضي ناحية سيدي غاري (الكفر الغربي سانا) بمركز كفر الشيخ بمديرية الغربية ، ويدل
 عليها حوض البشروط رقم ١١ الحرف عن البشروط بأراضي الناحية المذكورة

المتوكل على الله (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ / ٨٤٦ - ٨٦١ م)، أرسل إلى يزيد بن عبد الله وإلى مصر (٢٤٢ - ٢٥٣ هـ / ٨٥٦ - ٨٦٧ م) يأمره ببطلان سائر المقاييس التي كانت بمصر ، وبناء مقياس فى الروضة ، وكان ذلك فى عام ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م ، وجعل العمل على هذا المقياس ، وسماه المقياس الجديد ، وقد تولى بناءه مهندس من العراق هو محمد بن كثير الفرغانى - أو أحمد بن كثير الفرغانى كما يذكر ابن الداية .

ويقول أبو المحاسن : وهذا المقياس هو المعهود الآن ، وبطل بعمارته كل مقياس كان قد بنى قبله من الوجه القبلى والبحرى بأعمال الديار المصرية ، ولما ولى الأمير أبو العباس أحمد بن طولون الديار المصرية أمر باصلاحه وقدرله ألف دينار . ويقول أبو المحاسن : إن هذا المقياس قد «بنى بعد تعب زائد وكلفة واضحة بطول شرحها» ، ويرى أن النظر إلى بنائه «ما يغنى عن ذكر مصروف عمارته» .

وتصف المصادر العربية المقياس الجديد بأنه كان عبارة عن فسقية مربعة ، يدخل إليها الماء من أسربة بين الصيطان ، وفى وسطها عمود من رخام أبيض ، طوله نحو عشرين ذراعاً ، وله قاعدتان سفلية وعلوية ، وقد قسم هذا العمود على أذرع بها أصابع مخطوطة كالقرايط ، ومساحة الذراع إلى أن يبلغ اثنى عشر ذراعاً ، ثمانية وعشرون أصبعاً ، ومن اثنى عشر ذراعاً إلى ما فوق ذلك ، يصير الذراع أربعة وعشرين أصبعاً . فإذا كان أو أن زيادة النيل ، يدخل الماء الجديد على الماء القديم الذى فى الفسقية ، فتارة تكون القاعدة هالية من الماء القديم ، وتارة تكون واطية من قلة الماء ، وأقل ما يكون فى قاع المقياس من الماء القديم ثلاثة أذرع ، وفى تلك السنة يكون النيل شحيحاً . وقد قيل إن أكثر ما وجد فى قاع المقياس من الماء القديم تسعة أذرع واحد وعشرون أصبعاً . وكان ذلك عام ٩٧ هـ / ٧١٥ م ، وأقل ما وجد فى قاع المقياس من الماء القديم ، ذراع واحد وعشرين أصبعاً ، وذلك فى عام ١٩٩ هـ / ٨١٤ م ، فبلغ النيل تلك السنة اثنى عشر ذراعاً وتسعة عشر أصبعاً ، ثم انهبط .

ويقول المسعودى . إن الأذرع التي كان يستسقى عليها بمصر هي ذراعان تسميان منكر وتكير ، وهى الذراع الثالث عشر والذراع الرابع عشر ، فإذا انصرف الماء عن هاتين الزراعتين وزيادة نصف ذراع من الخامس عشر ، استسقى الناس بمصر ، وكان الصرر شاملا لكل البلدان إلى أن يأتى الله عز وجل فى زيادة الماء ، وإذا تم خمسة عشر ودخل فى ستة عشر ذراعا كان فيه صلاح لبعض الناس ، ولا يستسقى فيه ، وكان ذلك نقصا من خراج السلطان ، وإذا انتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعا ، ففيه تمام الخراج وخصب الأرض ، وفيه ظعا ربيع البلد ، وهو ضار للبهائم لعدم المرعى والكلأ . وأتم الزيادات كلها العامة النافعة للبلد كله سبعة عشر ذراعا وفى ذلك كفايتها ، ورى جميع أراضيها ، وإذا زاد على السبعة عشر وبلغ ثمانية عشر ذراعا استبحر من أرض مصر الربع وفى ذلك ضرر لبعض الضياع ، وإن كانت الزيادة ثمانية عشر ذراعا كانت العاقبة فى انصرافه حدوث وباء بمصر . وأكثر الزيادات ثمانية عشر ذراعا ، وقد كان النيل بلغ فى زيادته تسعة عشر ذراعا وذلك فى عام ٩٩ هـ / ٧١٧م فى خلافة عمر بن عبد العزيز .

ويقول الكندى : إذا تم الماء ستة عشر ذراعا فقد وجب الخراج ، فإذا زاد عن ذلك ذراعا واحدا زاد فى الخراج مائة ألف دينار لما يروى من الأعالى ، فإذا زاد بعد ذلك ذراعا أخرى نقص مائة ألف دينار بسبب الفيضان ، ويعلق ابن معاتى على ذلك بقوله : « ولا يبعد أن يكون ذلك فيما تقدم من السنين عند بلوغ العمارة إلى حد اعتبر به هذا القدر » .

وعن ميعاد القياس تذكر المصادر العربية أن نيل مصر يبدأ فى الزيادة بقية بوء ونة (يونية) وبالتحديد فى الثاى عشر منه ، ثم يقاس فى الخامس والعشرين منه ، ثم يدو إنقاعه فى الثانى من أبيب (يولية) ، ويكون كمال الزيادة واستهاء مدته فى الثامن من باب (أكتوبر) ويأخذ فى النقص من العشرين منه ، فتكون مدته من حين زيادته وبهايته إلى حين نقصه ثلاثة

أشهر وعشرون يوما وهي أبيب (يولية) ، مسرى (أغسطس) ، توت (سبتمبر) ، وعشرون يوما من مابه (أكتوبر)

وقد جرت عادة صاحب المقياس ، أن يقيس الزيادة فى المقياس فى كل يوم وقت العصر ، ويكتب بهذه الزيادة رقاعا لأعيان الدولة ، فيذكر زيادته فى ذلك اليوم من الشهر العربى وموافقه من القبطى - من الأصابع ، وما صار إليه من الأذرع ، ويذكر بعد ذلك ما كانت زيادته فى العام الماضى فى ذلك اليوم من الأصابع ، وما صار إليه من الأذرع ، والفرق بين العام الماضى والوقت الحاضر بزيادة أو نقص ، ولا يطلع على تلك عوام الناس ، فإذا وفى سنة عشر ذراعاً صرح فى المنادة فى كل يوم بما زاد من الأصابع ، وما صار إليه من الأذرع ، ويصير ذلك مشاعاً عند كل أحد .

وتذكر المصادر العربية أن متولى القياس كانوا ينادون على النيل بقولهم : نعم لا تحصى ، من خزائن لا تفتنى ، زاد الله فى النيل المبارك كذا وكذا ، وكانت زيادته فى العام الماضى فى هذا اليوم كذا وكذا ، وعلى الله التمام . وكان المئادى يجعل فى أيديهم عوداً وهو مخلوق بالزعفران ، ومعهم الرياحين ، وكانوا يتجهون إلى الجامع ، وهناك يقفون حلقة ، ويرمون بما معهم من الرياحين إليهم وينادون أن الله عزوجل زاد فى النيل كذا وكذا ، فيستبشر الناس ويكثرون حمد الله والشكر له .

وقد كان من عادة ماء النيل قبل الزيادة ، أن يخضر لونه ، ويتغير طعمه ، فيقول العوام من أهل مصر « البحر بيتوحم » . والسبب فى ذلك كما تقول المصادر العربية : أن النيل إذا انهبط بعد الزيادة ، يرسب الماء فى تلك البطائح ^(١) التى فوق الحنادل ، فينقطع ماؤها ، ويتغير لونه وطعمه ، فإذا جاءت السيول بالماء الجديد ، ينحدر الماء القديم من البطائح إلى أراضى مصر .

(١) البطيحة جمع بطائح والأطح جمع أباطيح مسيل (موضع سيل الماء) واسع فيه رمل وبخاخ الحمى

وفى بداية الفتح العربى كان يتولى قياس النيل ، جماعة من النصارى
الأقباط ، فلما بنى الأمير يزيد بن عبد الله التركى (٢٤٢ - ٢٥٣ هـ / ٨٥٦ -
٨٦٧ م) المقياس الجديد بالحزيرة (الروضة) ، ورد كتاب المتوكل على بكار
ابن قتيبة القاضى بأن لا يتولى أمر المقياس إلا مسلم تحتار ، فاختار أبو
الرداد عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله بن الرداد البصرى وكان ذلك فى
عام ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م ، وكان أصله من البصرة ، وقدم مصر ، وأقام بها ،
وكان مؤذنا بجامع عمرو بن العاص وأجرى عليه فى كل شهر سبعة دنانير ،
ولم يزل المقياس بيد أبى الرداد حتى توفى عام ٢٦٦ هـ / ٨٧٩ م وقيل عام
٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ، فاستمر المقياس فى عقبه حتى عصر المماليك (٦٤٨ -
٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) .

ولما كانت زيادة الضرائب ونقصانها مرتبطة بحالة الاقتصاد الزراعى -
خاصة - فى مصر ، فلذلك اهتم العرب بعد الفتح بحفر الترع وإقامة الجسور
وبناء القناطر وغير ذلك مما يلزم للرى والزراعة . وتذكر المصادر العربية أن
عمر بن الخطاب طلب من عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن العوامل
التي تؤدى إلى خراب مصر أو عمارتها ، فقال له المقوقس : تاتى عمارتها
وخرابها من خمسة وجوه - وعدد له هذه الوجوه - وما يهمنها منها قوله .
وتحفر فى كل سنة خليجها ، وتسد ترعها وجسورها . لذلك يذكر ابن عبد
الحكم أن فريضة مصر لحفر خليجها وإقامة جسورها ، وبناء قناطرها ،
وقطع جزائرها ، كانت ١٢٠ ألف عامل ، يقومون بهذا العمل صيفا وشتاء ،
وكانوا منقسمين على النحو الآتى : سبعمون ألفا للصعيد ، وخمسون ألفا
لأسفل الأرض .

ومع ذلك فلم يكن الاهتمام بهذه الإصلاحات ، هو قاعدة جميع الولاة ،
فكثير من الولاة تقاعسوا مع مرور الزمن عن القيام بهذه الإصلاحات ،
واقصر الإصلاح على المصلحين من الولاة . وفى ذلك يذكر المقرئ أن
أحمد بن طولون عندما تسلم أرض مصر من أحمد بن المنبر كانت قد حربت

حتى إن حراجها بلغ ٨٠٠ ألف دينار ، فقام أحمد بن طولون بالإصلاحات
فى مصر ، كما يقول المقرئى : « وبالغ فيها » حتى وصل خراجها إلى ٤
مليون و ٣٠٠ ألف دينار وذلك فى عام ٢٦٠ هـ / ٨٧٣م

كما يقول أيضا ابن اياس عن أحمد بن طولون : « لما ولى الأمير أحمد
على مصر ، تسلمها من أحمد بن المدبر ، وقد تلتشى أمرها ، وانحط
خراجها ، فاهتم الأمير أحمد فى عمارة جسورها ، وبناء قناطرها ، وحفر
خلجانها ، وسد ترعها ، فاستقامت أحوال الديار المصرية فى أيامه ، ووقع
العدل والرخاء .

وتروى المصادر أن الجسور فى مصر كانت تنقسم الى قسمين :
سلطانية وبلدية . والجسور السلطانية هى الجسور العامة . أما الجسور
البلدية فهى الخاصة بناحية دون الأخرى .

ويذكر المقرئى أنه كان للجسور السلطانية رسوم موظفة على الأعمال
الشرقية والأعمال الغربية . ويقول ابن مماتي . إن هذه الرسوم كانت تقدم
عينا ونقدا ، وانها بمرور الوقت صارت لازمة للفلاحين « كأنه من بعض
الخراج ، ويجرى فيما بينهم بنسبة ما يزرعه كل منهم » .

أما الجسور البلدية فيتولى إقامتها المقطعون والفلاحون من أصل مال
الناحية . ويقول المقرئى فى الفرق بين الجسور السلطانية والبلدية : إن
الجسور السلطانية من القرى محل سور المدينة الذى يثمن على السلطان
الاهتمام بعمارته ، وكفاية الرعية أمره . أما الجسور البلدية فهى محل الدور
التي من داخل السور ، فيلزم صاحب كل دار أن يصلحها ويزيل ضرورها .

وترى الدكتورة سيدة كاشف أن جباية العرب لضريبة الجسور كان
استمرارا لما كان قبل الفتح . إذ كانت تجبى ضرائب من المصريين للمحافظة
على الجسور . غير أن المقرئى يذكر أن هذه الضرائب قد أُنطلت فى زمانه
(أى فى القرن ٩ هـ / ١٥ م) ، ولكننا لا نعرف - كما تقول الدكتورة سيدة

كاشف - متى فرضت هذه الضريبة ، وفى أى تاريخ أبطلت وفى بردية ترجع الى القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى ، وجدا حسابات خاصة بأحد الملاك عن الضرائب التى دفعها عن القمح والرز والقرط ، وكذلك ضريبة للجسور عبارة عن $\frac{1}{4}$ والغالب أنها $\frac{1}{4}$ دينار لأن الحسابات المالية فى مصر كانت بالننانير وكسورها

ونظرا لأهمية الجسور فى حماية مصر من عوامل الفيضان ، وارتباطها بخراب البلاد أو عمارها ، فلم يكن العمل عليها يترك للاختيار ، بل كان يتم عن طريق القسر والأرغام ، أى عن طريق السخرة . فتذكر الدكتور سيدة كاشف أن العمال الذين كانوا يكفون بالعناية بالترع والجسور ، وإقامة القناطر ، كانوا يعملون بطريق السخرة ، وهو ما كان عليه الحال قبل الفتح العربى ، وكما أصبح بعد الفتح حتى العصور الحديثة . بل إن السخرة ظلت تفرض على الأهالى فى مصر فى أوقات الفيضان ، ويعرفها الأهالى باسم « العونة » للعناية بالجسور والمحافظة عليها ، حتى ألغيت فى عام ١٩٢٧ م ، فأصبح الأهالى يتقاضون أجورا عن أعمالهم ، بعد أن كانوا يعملون بدون أجر .

كانت مساحة الأرض الزراعية فى مصر تتفاوت من أن لأخر تبعها لعاملين أساسيين : العامل الأول : هو نهر النيل ، فقد كان النيل منذ قديم الزمان يحدث تغييرات بصفة دائمة فى الأرض الزراعية بسبب الفيضان السنوى ، فتارة يجرف أرضا ، وتارة يطرح أرضا ، وتارة يغير من حدود الأرض أما العامل الثانى ، فهو العناية بالأرض وحفر الترع وصيانة الجسور أو العكس . لذلك فقد اهتمت حكومة مصر الإسلامية كما اهتمت الحكومة البيزنطية من قبلها ، بعمل مسح شامل للأرض الزراعية والأرض البور ، وقياسها على فترات متفاوتة . خاصة إذا علمنا أن قيمة الخراج كان يتوقف على مساحة الأرض الزراعية

وتذكر المصادر العربية أنه فى خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٠ - ١٢٥ هـ / ٧٢٢ - ٧٤٢ م) تم عمل مسح شامل للأرض

الزراعية في مصر ، على يد ابن الحبحاب الذي خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها ، عامرها وغامرها مما يركبه النيل ، فوجد فيها ثلاثين مليون فدان ، وفي رواية أخرى ١٠٠ مليون فدان ، والفدان أربعمئة قصبة ، والقصبة عشرة أذرع .

وقيل : إن أحمد بن المنبر اعتبر ما يصلح للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين مليون فدان ، والباقي مستبحر وتلف من قلة الزراعة . واعتبر أيضا مدة الحرث فوجدها ستين يوما ، والحرث يحرث خمسين فدان ، فكانت محتاجة الي ٤٨٠ ألف حرث .

وفي الدولة الطولونية وصلت مساحة الأرض المزروعة الي حوالي مليون فدان .

وقد اشارت أوراق البردي الي أسماء موظفين إداريين تتعلق وظيفتهم بمهمة مسح الأراضي الزراعية ، (١) ومن هؤلاء - كما تذكر الدكتور سيدة كاشف - لفظ المساح الذي يرد كثيرا بها ، وكذلك لفظ القصاب ، والمقصود بوظيفة القصاب في الأوراق البردية هو الموظف الذي يستخدم القصبه لقياس الأرض . هذا الي جانب الكتبة الذين كانوا يدونون في دفاترهم أو سجلاتهم القياسات المختلفة ، وأسماء أصحاب الأرض ، وتحديد الحدود للأراضي المختلفة .

وكانت جميع أراضي مصر تقاس بالفدان كما هو الحال الآن . على أن مساحة الفدان في العصر الاسلامي كانت - كما تذكر الدكتور سيدة كاشف أكبر من مساحة الفدان في عصرنا الحالي ، فقد ذكرت المصادر العربية أن مساحة الفدان أربعمئة قصبة ، وكان طول القصبه - كما يستنتج

(١) ويبدو لنا من الأوراق البردية أن مهمة مسح الأراضي الزراعية الخاصة بالأفراد ، كان يتخذها بعض الجماعات لرعاية مساحتها

مما ذكره القلقشندى ، ومن أبحاث العلماء الفرنسيين فى كتاب وصف مصر ، ومن القصة التى أقرها السلطان سليم حين فتح العثمانيون مصر ، ٢٠٨٥ أى أن الأربعمائة قصبة مربعة كانت تعادل ٥٩٢٩ متر مربع وظلت مساحة الفدان على هذا النحو منذ فتح العرب لمصر حتى حكم محمد على فى العصر الحديث ، فعلى عهد ممد على خفض مساحة الفدان إلى ٢٢٣ قصبة مربعة فأصبح مساحته ٤٢٠٠ متر مربع .

ومنذ عهد الفراعنة كان الفلاحون يفلحون الأرض ، ويحصدون الزرع على أساس الشهور المصرية القديمة ، وهى ما عرفت باسم الشهور القبطية . وهذا هو السبب فى أننا نجد فى إيصالات الخراج بصفة خاصة هذه الظاهرة الفريدة ، وهى ذكر الشهر القبطى إلى جانب السنة الهجرية ! فنجد مثلاً : شهر توت (سبتمبر) عام ٢٢٣ هـ ، أو شهر مسرى (أغسطس) عام ٣٢٨ هـ ، أو برمودة (أبريل) عام ٤٠٥ هـ ، وهو ما ليس له مثيل فى التقاويم .

ونظراً لأن العرب قدموا من بيئة صحراوية ، فلم يكن منتظراً منهم إدخال طرق جديدة للزراعة والرعى ، لذلك ظلت الطرق القديمة بمصر وهى السائدة ، وهى طريقة رعى الحياض ، اللهم إلا فى بعض الجهات التى كان يمكن رعيها رعى دائماً ، مثلما كان يحدث فى أراضي الهدائق بالفيوم .

وكان رعى الحياض يعنى زراعة الأرض مرة واحدة فى العام بعد أن تقمر بعياه الفيضان . وقد أدى اتباع هذه الطريقة - كما يذكر الدكتور سعيد عاشور - إلى جعل السلال والعباء تحت رحمة فيضان النيل ، فإذا جاء الفيضان طبيعياً تمكن الناس من زراعة الأرض فى اطمئنان ، وظهر المحصول طبيعياً فى مقداره وأثمانه ، أما إذا جاء الفيضان منخفضاً فمعنى ذلك ضعف المحصول وارتفاع أسعار الغلات ، مما يترتب عليه حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة فى البلاد

وكان أهم المحصولات الزراعية التي يزرعها الفلاحون المصريون ، القمح الذي كان أهم ما ترسله مصر الى الخلافة بعد الفتح العربى ويذكر ابن معاتى أن أصلح ما زرع من القمح يكون فى أثر الباقي^(١) والشرافى ،^(٢) و يزرع فى مدة أولها نصف بابيه (أكتوبر) وآخرها سلخ هاتور (نوفمبر) ، ويدرك فى بشنس (مايو) وكان أهلب حب هو القمح اليوسفى ، ولم يكن يوجد إلا بمصر فقط ، وكان يزرع فى مدينة يقال لها بشمور^(٣) . كذلك اشتهر أيضا قمح منفلوط كما يذكر ابن جبير . وكان القمح يخزن فى أهراء^(٤) ، فيذكر ابن دقماق أنه فى غربى مسجد القرون ،^(٥) كان يوجد الأهراء التى يخزن فيها القمح للجنود من زمن معاوية الى خلافة بنى هاشم . كذلك كان الفلاحون المصريون يزرعون البرسيم الذى كان يعرف وقتها باسم القروط . وكان يعد من محاسن مصر كما تذكر المصادر العربية ، ويزرع زمن الربيع فتربط عليه

(١) الباقي : يطلق على الأرض الزراعية بعد حصاد البرسيم والقول منها ، وهذا هو المعروف عند الزراع فى أيامنا هذه ، أما ابن معاتى فيحرفها بأنها أثر القوط والقطاني والغاشى ، وهى خير الأرضين ، وأغلاها قيمة وأولها سمرا وقطبة لأنها تصلح لزراعة القمح والكتان . والمعروف الآن أن الأرض الباقي تزرع ثرة لأن القمح يزرع فى أوائل الشتاء .

(٢) الشرافى : كانت تعلق على الأرض بعد حصاد المحاصيل الشتوية منها كالثول والبرسيم والقمح والشعير ، فكانت هذه المحاصيل تنمى فى شهر مايو ويونيو ، وتظل معرضة للشمس حتى أواس شهر سبتمبر ، وهو يوافق شهر مسرى ، حيث يفيض النيل ويتكاثر أنياه ويبدأ الللاح فى دى أرضه استعدادا لزراعة القنوة . والشرافى تطلق على الفترة بعد حصاد هذه المحاصيل الشتوية وحتى الربى ، ولها تشق الأرض وخاصة الأرض الباقي . ويعرفه ابن معاتى بأثر الشرافى يتبع الباقي فى الجودة ، ويعلق فى القنوة لأن الأرض تكون قد ظلمت فى السنة الماضية ، واشتدت حاجتها الى الماء ، فإذا ما رويت حصل لها من الربى مقدار ما حصل لها من الظما ، وكانت أيضا مستريحة ، ويوجد زرعها ، ويلقى محصولا أكثر .

(٣) البشمور بالنصم : كثرة بصير قرب دحايط . وهى تشمل منطقة الأرض الزراعية التى قطع القوم بين فرع النيل للشرقى وفرع دمياط وبين الخليج الصغير معدنية لدمهليه وذلك فى المسافة الواقعة على فرع دمياط بين قرية محلة أنشاق وقرية السرو مركز فارسكور . وفى المسافة الواقعة على البحر الصغير بين قرية القباب للكبرى وقرية مرسان القديمة مركز نكوس .

(٤) الأهراء : هى حواصل لحرق أنواع الحلال المنوعة . تحمل إليها من جهات مختلفة . ولا تنتج إلا عند الضرورة . وكل من أراد بيع غلة ، أتته الى الأهراء لبيعها . وكان للأهراء ، ديولى وله سائر يسمى سائر الأهراء . وتعرف الأهراء فى مصطلحنا الحديث بالشوكة

(٥) وقد ذكره ابن عبد الحكيم من ضمن المساجد التى بنيت بالمسطاط

الخيول والبهائم ، وتكثر في تلك الأيام الرعى ، ويطيب اللبن . وأول زراعته في بابه (أكتوبر) ، ويدرك أخضر في آخر كيهك (ديسمبر)

وقد زرع القطن^(١) في مصر ، واستمرت زراعته في العصر الاسلامي ، وإن كانت النصوص التاريخية الخاصة بالعصر الاخشيدي لا تذكره . كما تقول الدكتور سيدة كاشف . وكان يزرع في برمودة (أبريل) ويحصد في ثوت (سبتمبر) .

وكان محصول مصر الرئيسي هو الكتان ، الذي تشير أوراق البردي التي ترجع الى عصر الولاة الى زراعته بكثرة في مصر . وكان يزرع في هاتور (نوفمبر) ويدرك في برمودة (أبريل) .

كما زرع أيضا ما عرف باسم البلسان ، وهو نبات تشبه أوراقه أوراق اللوخية ، وله رائحة ذكية وغريبة ، وكان هذا النبات ذا أهمية خاصة بالنسبة للاقباط في مصر ، ولوسمه عيد للقطب يسمونه عيد المشمشة . وكانت العامة تطلق عليه اسم البلسم ، وكان يزرع ببقعة مخصصة بأرض المطرية من ضواحي القاهرة على القرب من عين شمس ، ويسقى من بئر مخصصة هناك . قال ابن الاثير في « عجائب المخلوقات » : وطول هذه الأرض ميل في ميل ، وشأنه انه يفصد في شهر كيهك (ديسمبر) من شهور القطب ، ويجمع ما يسيل من دهنه ويصفى ويطبخ ويحمل الى خزانة السلطان ، ثم ينقل منه قدر معلوم الى الشام والبيمارستان ليستعمل في بعض الأدوية . وملوك النصارى من الحبشة والروم والفرنج يستهندونه من صاحب مصر ويهدونه

(١) لم يكن القطن في تلك الفترة يزرع لأغراض تجارية ، وإنما كان يزرع لأغراض الزينة ، وقد استمر ذلك حتى عصر محمد علي . فيذكر حون ماراوا أنه . في عام ١٨١٩ قام جوميل Jumell وهو مهندس زراعي فرنسي ، بعمل تجارب على بعض أنواع نبات القطن الذي كان يزرع لأغراض الزينة في إحدى حدائق القاهرة . واستنتج قلنا طول القنبلة تراعى له امكانية زراعته للأغراض التجارية نظرا لصلابته لأنوال القطن الميكانيكية الجديدة في أوروبا الغربية بصفة خاصة ، فوجه اهتمام محمد علي للفكرة . وفي خلال سنوات قلائل كان القطن يزرع في جميع أنحاء مصر السفلى كمحصول هام للتصدير .

بسببه ، لما يعتقدونه فيه من أثر المسيح عليه السلام فى البئر ، ولا يساويه عندهم ذهب ولا جواهر والنصارى كافة تعتقديه ما تعتقد ، وترى أنه لا يتم تنصر نصرانى حتى يوضع شيء من هذا الدهن فى ماء المعمودية عند تغطيسه فيها ويقول السيوطى : إن دهنه يستعمل فى علاج أمراض كثيرة ، أما ابن حوقل فيذكر أنه يزرع كالقضبان ، وأن لحاء هذا القضبان تؤكل ، فيكون له طعم صالح وفيه حرارة وحرارة لذينة

ويذكر ابن ابياس أنه قد بطل زرعه فى المطرية ، وإن كان لم يذكر متى كان ذلك .

ولقد زرع فى مصر ذلك الحين أيضا نبات الخشخاش الذى يعمل منه الأفيون ، فكان يوجد بأبو تيج^(١) من الصعيد الخشخاش الكثير الذى يعمل منه الأفيون . كما كان يعمل الأفيون أيضا فى أسبوط يعتصر من ورق الخشخاش الأسود والخس ويحمل الى سائر الدنيا ، ولا سيما بلاد الهند .

ومن النباتات التى زرعها الفلاحون المصريون أيضا نبات النيلة الذى كان يستخدم فى الصباغة ، وكان المصريون يستخدمون النيلة للتلوين باللون الأزرق ، وكان شجر النيلة يزرع فى الصعيد وفى الواحات ، ويحصد كل مائة يوم ، ويبقى فى الأرض الجيدة ثلاث سنين ، وفى السنة الأولى يسقى فى كل عشرة أيام دفعتين ، وفى السنة الثانية ثلاث دفعات ، وفى الثالثة أربع دفعات وكان أوان زراعته بشنس (مايو) ويؤونة (يونيه) ، وأدراكه فى أبيب (يوليه) ومصرى (أغسطس) .

ولم تكن مصر تعرف البطيخ قبل الفتح العربى ، وقد قيل إن عبد الله ابن طاهر والى مصر (٢١١ هـ / ٨٢٦ م) هو الذى زرعه بمصر ، واليه ينسب بالعبللى . ولم يكن هذا النوع ببلد خلاف مصر .

(١) أبو تيج ورد فى معجم البلدان تحت اسم (بوتيج) بكسر الناء . وباء ساكنة . وحيم . وهى بلدة بالصعيد الأدنى من عرب النيل . وهى قاعدة مركز أبو تيج . معينا لشين قسم أبو تيج فى سنة ١٨٢٢ جعلت مدينة أبو تيج قاعدة لها وسمى مركز أبو تيج سنة ١٨٩٠

وتشير أوراق البردى التى ترجع الى القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) الى زراعة قصب السكر فى مصر . وقد نسب الى الامام الشافعى الذى عاش بمصر فى أواخر القرن الثانى الهجرى أنه قال « لولا قصب السكر ما أقمتم مصر » ويزرع قصب السكر بكثرة فى أسبوط . وأوان زرعه نصف برمهات (مارس) ، ووقت إدراك الرأس فى طوبة (يباير)، والخلفة فى النصف من هاتور (نوفمبر) وقيل فى النصف من كيهك (ديسمبر) .

كما كان فى مصر البلح ، ويذكر ابن اياس أنه « ليس فى الدنيا بلد بها نخيل بلح مثل اقليم مصر ، يأكلون من ثمره : البسر ^(١) ، والرطب ، والتمر على أنواع ، والعجوة ، وينتفعون بخشبها وجريدها ، وخصوصها ، وإيفها ، ويعمل منه جملة أنواع مفيدة ، لا يستغنى عنها أحد من الناس ، وهى عمارة مصر .

وقال القائل فى المعنى .

أرى أهل الشام يفاخرون وتلك وقاحة فيهم وخصلة
وكيف يفاخرون بالشام مصرا وشهوة كل من فى الشام نخلة

وعن التمر يذكر الادبوى أن فى صعيد قوص أنواع التمر التى توجد بالعراق والتى ليس فيها « وأنه لا يوجد تمر يصير تمرأ قبل أن يكون رطباً إلا بالصعيد » .

كما يذكر ياقوت أن بأسوان رطباً أشد خضرة من السلق ، ويقول إن الرشيد قد أمر بأن تحمل إليه أنواع التمر من أسوان من كل صنف ثمرة واحدة ، فجمعت له وبة « وليس بالعراق هذا ولا بالحار ، ولا يعرف فى الدني بسر يصير تمرا ولا يرطب الا بأسوان ، ولا يتمر من بلح قبل أن يصير سراً إلا بأسوان ، قال وسألت بعض أهل أسوان عن ذلك ، فقالوا

(١) البسر - التمر اذا نوى ولم يصير (ونه طلع ثم حلال فالق ثم بلح فمفتح ثم بسر ثم رطب ثم تمر)

لى كل ماتراه من تمر اسوان ليناً فهو مما يتمر بعد أن صار بسراً ، وما
وجدته أبيض فهو مما يتمر بعد أن صار بلحاً

ويذكر ابن اياس أنه كان «بالصعيد نخلة تحمل كل سنة من التمر
عشرة أرباب ، تباع منه كل وبة بدينار ، فجعل عليها بعض ولاة الناحية
مكساً ، فلم تحمل من بعد ذلك شيئاً .

كما يقول فى موضع آخر إنه كان ببعض ضياع البهنسا نخلة بلح ،
تطرح ١٢١ عرجون ^(١) بلح فاخر فى كل سنة ، فيتحصل منها اثنى عشر
أرباب بلح فى كل سنة .

ويذكر الكندي أن بالفوما نخلاً عجيباً ، يثمر حين ينقطع البسر والوطب
من سائر الدنيا ، فلا ينقطع أربعة أشهر حتى يجيء البلح فى الربيع ، ولا
يوجد ذلك فى بلد من البلدان ، لا بالبصرة ولا بالحجاز ولا باليمن ، ولا
بغيرها من البلدان ، ويكون فى هذا البسر ما وزن البسرة منه عشرون
درهماً أو أكثر .

ومن الفواكه ، الرمان وقد عرفت مدينة أشمون باسم أشمون الرمان
لكثرة بها . ومن الموالح أترج ^(٢) كبار ، وأترج حلو . ومن الفواكه الجميز ،
والسفرجل الذى يوجد فى أسيوط بكثرة .

ومن أنواع الفواكه أيضاً التى توجد فى مصر وذكرها ابن اياس :
الضوخ الزهرى وهو لا يوجد إلا بها ، والعنب البحيرى ، وبها التفاح
السكى ، والكمثرى البلدى ، والضوخ المشعر النوى ، وهو غاية فى

(١) العرجون ويقال له أيضاً العرجد جمع هراجهن . أصل العرج الذى يعرج ويوطى على النخل بإبسا بعد
أن تقطع عنه الشماريح (العنق عليه بسراً) .

(٢) الأترج شجر يوطى ، ناعم الأصصان والورق والثمر ، وثمره كالثلمون الكبير ، وهو يعنى اللون ، نكهة
الرائحة ، عصبه حامض

ويقول المقريزى «الأترج المنور حمل من أرض الهند بعد الثلاثمائة من سنى الهجرة ، وورع
بعمان ثم نقل منها إلى البصرة والعراق والشام حتى كثر فى دور الناس بطرسوس ، وبغيرها من
الغفور الشامية . وفى أنطاكية وساحل الشام وفلسطين ومصر . وما كان يعمد ولا يعرف ، فعمدت منه
الأراجح الحمراء الطيبة واللون الحسن الذى كان فيه بأرض الهند . لعدم ذلك الهواء والتربة وحامضية
البلاد»

الحسن ، وبها للتين البرشومي وهو صائق الحلاوة ، وبها الجميز ، وهو نوع شبه لا يوجد إلا بها ، وبها نوع يسمى الشقير مثل البرقوق لا يوجد إلا بها ، وبها النبق ، واللوز الأخضر ، وكان بها نوع يسمى السبيح وهو مثل اللوز الأخضر ، ولكن انقطع من مصر عام ٧٠٠ هـ / ١٢٠٠ م ، وبها المور الدمياطي لا يوجد إلا بها ، وبها الليمون الأحمر الفرنسي وقد نقل إلى مصر عام ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م .

ومن مزروعات مصر : الأرز ويعتبر من أكثر غلات الفيوم . والشعير ، ويزرع في أثر القمح وغيره ، وتقدم زراعته على زراعة القمح بالعام ، وكذلك حصاه وانراكه في برمودة (أبريل) .

الترمس : يزرع في طوبة (يناير) وانراكه في برمودة (أبريل) .

السمسم : يزرع في برمودة (أبريل) ووقت ادراكه في أيبب (يولييه) ومسرئ (أغسطس)

الاول : يزرع في أثر البرويية^(١) ، في أول بابه (أكتوبر) ويؤكل أخضر في كيهك (ديسمبر) ويدرك في برمودة (أبريل) .

الحمص والجلبان^(٢) والعدس : أوان زراعتهم أولها هاتور (نوفمبر) وآخرها كيهك (ديسمبر) ويدرك في برمودة (أبريل)

كذلك زرع الفلاحون المصريون البامية ، والقلباس الذي يزرع في نصف برمها (مارس) ويدرك في هاتور (نوفمبر) ، والبانجان ، وكانت زراعته في برمها (مارس) وبشنس (مايو) وبؤونة (يونية) وانراكه في بؤونة (يونية) وأيبب (يولية) ومسرئ (أغسطس) ، كما زرعوا الكرنب والقرع والاسفناخ والسلق وغير ذلك من المزروعات

(١) البرويية : سميها العامة من الفلاحين ، كدرايب ، وهي تطلق على الأرض عقب حصاد محصول القمح والشعير منها ، وهذا هو المعروف الآن ويعرفها ابن معاني بأنها أثر القمح والشعير وهي تروى الناز لأن الأرض تصعب برراعه الصغير ، فتمنى زرع أحدهما على الآخر لم ينحب كجافة الناق ويحب أن يزرع قرطا وقطاي ومقائى لتستريح الأرض وتصير مائتا من السنة الآتية

(٢) الجلبان وهو عداء الحمائل

كما كان يزرع في مصر الورود فتذكر المصادر العربية أن من محاسن مصر السبع زهرات التي تجتمع في وقت واحد بمصر ، وذلك في أوائل فصل الربيع ، وهي النرجس وهي أول ما يقدم ، ثم البنفسج ، ثم اللبان ، ثم الورد النصيبى ، ثم الزهر ، وهو زهر النارج ، ثم الياسمين ، ثم الورد الحورى ، ويعرف أيضا بالقحاسى ، ويأتى أواخر هذه الأزهار ، فهؤلاء هم السبع زهرات ، وأما زهر النسرين ، وإن كان من أعظم الزهور رائحة ، فإنه غير معدود فى جملة هذه السبع زهرات لأنه يأتى فى آخر أيام الورد الجورى ، فلا يلحق النرجس ولا البنفسج ، لذلك لم يكن معدوداً فى جملة السبع زهرات لتأخره عنهم . أما الأزهار التى تأتى فى الصيف فمنها : الياسمين ، والنسرين ، والتمرحنا ، والريحان ، وشقائق النعمان ، والأقحوان ، والآس ، والريحان ، وأكثر أزهار الصيف : الياسمين والتمر حنا والآس .

ويذكر ابن إياس أنه كان يوجد مكان فى الجيزة يعرف بالجانكى كان مكانا لشجر الورد ، وقد كان من متنزهات مصر القديمة إلى سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م ، ثم انقطع الورد من هناك وبطل أمره .

هذا إلى جانب زراعة الأعشاب الطبية بها ، فيذكر ابن إياس أن من محاسن مصر ما بها من أعشاب عقاقير مفيدة فى الطب وهى :

بذر الهند با ^(١) ، والشمار ^(٢) ، والحبة السوداء ، ولها منافع مفيدة ، والشاهنزاك وله جملة منافع مفيدة للسوداء ، والماسكة وهو طين أصفر داخل حجر أسود يحل فى الماء ويشرب منه لوجع المعدة ، وكان نافعا ولكن انقطع عن مصر وكان يجلب من وادى هبيب من أراضى الصعيد . ومن الأعشاب أيضا العوسج ^(٣) ، والموميا ^(٤) ، ولها منافع .

(١) الهندبا وتستخدم لعلاج التهاب الكبد والمعدة ، ولعلاج القلب ، كما تستخدم لعلاج آلام العين العارة إذا خلطت مع السويق والحل . وإذا خلطت مع السويق تستخدم لعلاج الحمرة

(٢) الشمار وهو الرابيدج عند أهل مصر والشام . يستخدم من إبرار النول لذلك يؤامق وجع الكلى ، وإذا شرب ماء البارد سكن الغثاس

(٣) العوسج يستخدم لعلاج أمراض العين والحمرة والحدام

(٤) الموميا بقى من النبطان أنها موجودة بمصر كثيرا ، وهو حلط كانت الروم قديما تطلع به موتاهم حتى تعطف أحسادهم بحالها ولا تقيمير . وكان يستخدم فى علاج الصداغ والصرع والشلل والطحال

ثانيا : طبقة الصناع

على الرغم من أن وسيلة الإنتاج الرئيسية في مصر كانت هي الأرض ، وكانت الزراعة هي الحرمة الرئيسية لأهلها ، إلا أنه كان من الطبيعي أن تنتشأ إلى جانب حرمة الزراعة حرفة أخرى تواحه حاجات المجتمع الأخرى من مصنوعات ، وكانت هذه الحرفة هي حرفة الصناعة

وقد كانت طبقة الصناع في مصر قبل الفتح العربي تتكون من الأقباط ، واستمر الأقباط يعملون بالصناعة تحت الحكم العربي أيضا ، سواء من بقى على دينه ، أو من أسلم منهم ، فالعرب لم يعملوا في الصناعات وغيرها من المهن ، وإنما كانوا يعنون بالأمور السياسية في الدولة ، وحتى بعد أن بدأ العرب في الاختلاط بالأهالي وتملك الأراضي والأشغال بالزراعة ، وذلك منذ القرن الثاني الهجري ، وسقوطهم من الديوان في عهد الخليفة المعتصم (٢١٨ هـ / ٨٢٣ م) ، ظل أهل البلاد الأصليين يشكلون طبقة الصناع .

وكان هؤلاء الصناع قبل الفتح العربي ينتظمون في نقابات منذ العصر الروماني والبيزنطي ، وكانت هذه النقابات - كما ذكرنا في الفصل التمهيدي - مسئولة عن سد حاجات الحكومة ، وعن تادية الضرائب المفروضة على أعضائها .

ولا نعلم ما إذا كانت هذه النقابات قد إستمرت بعد الفتح العربي أم أنها لم تستمر ، وقد أشار الدكتور السيد طه أبو سبيرة إلى إستمرارها تحت الحكم العربي فيقول : «ورث العرب نظام النقابات من بين تلك النظم والتقاليد البيزنطية التي أبقوا عليها ، ولم يحاولوا القضاء عليها ، ولم يطرأ أى تغيير يذكر سوى شيوع إستخدام الطوائف والأصناف ، واختفاء لفظ النقابات في عصر الولاة والعصور اللاحقة» . ولكنه يعود فينقل عن برنارد لويس أن بحثه في هذا الموضوع قد أسفر عن أنه لا توجد أية اشارة إلى وجود نقابات إسلامية قبل القرن العاشر الميلادي ، وقد أيدى ذلك Goitein جواتين زميله الباحث اليهودي - فهو لم يعثر على كلمة نقابة ، ولم يرد ذكرها

فى أوراق الجنيزة Geniza^(١) التى عثر عليها بالفسطاط القديمة . وقام بفحصها ، ويعلق على ذلك قائلا : «لأنه لم يكن هناك مثل هذا النظام » .

ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نثبت فى ذلك برأى طالما أن المصادر التى تناولت هذه الفترة قد صمتت عن هذا الموضوع .

وقد اشتغل هؤلاء الصناع فى كثير من الصناعات التى كانت تشتهر بها مصر من قبل الفتح ومنها : صناعة المنسوجات - صناعة الورق - صناعة الزجاج - صناعة الخشب - صناعة الجلود - صناعة الحصر - صناعة السكر والزيت - صناعة الخزف - صناعة الفخار - صناعة الصابون - صناعة الشمع - صناعة حضنة الفرائج - صناعة الحلوى والجواهر - صناعة سك النقود - صناعة الأسلحة هذا إلى جانب صناعات أخرى .

وقد كان هؤلاء الصناع على درجة عالية من المهارة كما يتضح من عرضنا لهذه الصناعات .

أولاً : صناعة المنسوجات

كانت صناعة النسيج من أهم الصناعات التى قام بها الأقباط فى مصر ، حتى إنها عرفت بهم ، فقد كان العرب يطلقون على المنسوجات المصرية اسم «قباطى» نسبة إلى قبط مصر الذين أظهروا مهارتهم الفنية فى

(١) وثائق الجنيزة هى وثائق خطية كثيرة وجدت فى منطقة مصر القديمة وهرمت لعلماء العرب فى القرن التاسع عشر الميلادى ، وورثت على كتبات أوروبا وأمريكا . وكانت هذه الوثائق محفوظة قبل اكتشافها ، فى حجرة خصصت للأوراق المهمة فى معهد المخطوطات اليهودى ، ووجد بعض آخر من هذه الوثائق فى جبانة البساتين القريبة من المعبد ، وأطلق على المجموعتين اسم وثائق جبانة القاهرة ويرجع تاريخ معظم هذه الوثائق ، التى تتكون فى غالبيتها من خطابات مشابهة لى اليهود ودوهم إلى الفترة ما بين القرنين الرابع والسابع الهجريين . وقليل منها يرجع إلى فترة متقدمة من القرن الرابع الهجرى . ويقتصر عدد الأوراق التى كانت فى هذه الجنيزة بما يزيد عن الربع مليون ورقة معظمها قطع من كتب عبرية . وقد كتبت غالبية هذه الأوراق باللغة العربية بالحروف العربية . وهى تعكس لنا الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلدان البحر المتوسط والشرق فى تلك الفترة . وقد نشر بعض هذه الوثائق ولكن بعضها الآخر لم ينشر حتى الآن

ميدان النسيج وكان العرب يعرفون ثياب مصر قبل الفتح ، فيذكر ابن اياس أنه كان من ضمن هدية المقوقس للرسول (ص) «كسوة من بياضات مصر» ، ويذكر أن بعض الثياب بقيت عنده عليه الصلاة والسلام حتى إنه كفن في بعضها وعن عبد الله بن عمر عن ابن مسعود قال «قلنا يارسول الله ، عند الموت فيم نكفك ؟ قال في ثيابي هذه أو في ثياب مصر»

وقد كانت صناعة النسيج في مصر صناعة يدوية ، فكان النساء يغزلن الكتان والرجال ينسجونها . كما اشتغل الرهبان والراهبات في الأديرة المصرية بحرفة النسيج

وبعد الفتح العربي احتكرت الحكومة العربية صناعة النسيج في مصر ، كما كانت تحتكرها الحكومة البيزنطية من قبل . ونظرا لأهمية صناعة النسيج فقد أنشأت الدولة إلى جانب المصانع الأهلية ، مصانع حكومية يطلق عليها اسم دور الطراز (١) وكانت تنقسم إلى قسمين : طراز الخاصة وطراز العامة . وبالنسبة لطراز الخاصة ، فقد كان لا يعمل فيها إلا للخليفة ورجال بلاطه وخاصته أو حاشيته . أما طراز العامة فقد كان يعمل فيها لحساب بلاط الخليفة وأفراد الشعب . وكانت دور الطراز الخاصة والعامة تتبع بيت مال الحكومة .

أما المصانع الأهلية ، وهي المملوكة للأفراد ، فلم تكن حرة بالمعنى المعروف ، فقد كانت الحكومة تراقب صناعة النسيج فيها مراقبة دقيقة ، ولم تكن حرة في نسج ما تشاء بالقدر الذي تريده ، بل كانت الحكومة تمدها

(١) ولفظ طراز مشتق من الفارسية «تاراز» ، و«تار» بمعنى التطريز . ومثل الذهب broderie ثم أصبح يدل على ملابس للخلعة أو الأمير أو السلطان أو رجال العاشية لاسيما إذا كان فيها شيء من التطريز ، وعليها أشرطة من الكتانة . واتسع مدلول هذا اللفظ حتى انتهى في العربية والمعارضة إلى الدلالة على المصنع والمكان الذي تصنع فيه مثل هذه المنسوجات . على أن كلمة «طراز» اسمعطي في معان أخرى ، مثل الدلالة على أي نقش من النقوش التي توضع على شريط مستعرض من أي نوع كان . سواء كان من الحجارة أو المعساء أو الزجاج أو الفخار أو معمورا من الخشب . كذلك أطلق لفظ طراز على الكتانة الرسمية التي كانت تكتب على لوح السردى ولم يبق نظام الطراز وقعا على مصر . بل مكاد مجده في كل الأقاليم الإسلامية كسوريا والعراق وإيران وإسبانيا والصغرى وإسبانيا وحريرة صقلية

بالمواد الخام ، وتختتم الأقمشة بجاتم يسمى بدور الطراز أو المصانع الحكومية للسبيع ، وكانت الحكومة تحتكر بيع تلك المواد الخام وتحدد سعرها بمعرفة موظفى دور الطراز ، وكانت لاتسمح بأن يتولى التجارة فيها إلا التجار الذين ترخص لهم بمراولة هذا العمل ، وكان عليهم تقييد مايبيعونه فى سجلات رسمية . كما كانت دور الطراز الحكومية تكلف النساج فى تلك المصانع الأهلية أن يحملوا ماينسجون إلى مكان خاص يحدد لهم ، حيث تطوى فيه الأثواب وتشد وتوضع فى الأسفاط^(١) ، وقد كانت عملية حزم الأقمشة وربطها وشحنها لايقوم به إلا عمال من طرف الحكومة يتناول كل منهم أجرا معيناً كموظف مسئول عن هذه الصناعة . وكانت الحكومة تفرض الضرائب الباهظة على هذه الصناعة .

وقد كان يشرف على الطراز موظف كبير يسمى «صاحب الطراز» ، أو «ناظر الطراز» ، ولسنا نعرف مدى سلطانه فى هذه الفترة ، ولكننا نستطيع أن نتصوره مما نعرفه عن حاله فى العصرين الفاطمى والمملوكى ، حين كان من أعلى الموظفين مقاماً وأحسنهم راتباً وأوسعهم سلطاناً . وكان لصاحب الطراز مساعدون فى مصانع النسيج بالبلاد المصرية كلها ، كما كان له مقر رسمى فى الحاضرة ، ومراكب ينتقل بها فى النيل . وكان يعاون صاحب الطراز فى الاشراف على المصانع فى كل إقليم من الأقاليم المصرية فى فجر الإسلام موظف يسمى «المتوكل بطراز الاقليم» ، كما يتبين من وثيقة بردية ترجع إلى القرن الثالث الهجرى جاء فيها «قبض حسين بن يحسن من رماح ابن يوسف المتوكل بطراز أشمون وأنصنى».

ونلاحظ أن اهتمام الولاة والخلفاء العرب بتشجيع صناعة المنسوجات المصرية يرجع لعدة أسباب :

السبب الأول : هو استعمالهم الشخصى لهذه المنسوجات للابسهم أو للطلع التى كانوا يجعلونها على كبار رجال دولتهم فى صورة مكافأة أو

(١) السط جمع أسفاط وعاء كالفقة

لإظهار رضاهم عنهم وقد كانت هذه المنسوجات ، وبخاصة التي تصنع للخلفاء ، عظيمة القيمة ، ومما يدل على ذلك ما ذكره المسعودي في تاريخه من أن ثوبا صنع في أحد مراكز صناعة المنسوجات بمصر ، وكان هذا الثوب من عرض واحد ، ومع ذلك بلغ ثمنه ألف دينار لأنه كان مصنوعا من خيوط الذهب مخلوطة باليسير من الكتان وسعره في الصفحات القادمة أن تنيس كانت مشهورة بصنع ثوب خاص للخليفة يعرف باسم البدنة ، كان ينسج من الذهب الخالص ماعدا أوقيتين فقط .

ومن المعروف أيضا أن الهدايا التي أرسلها أحمد بن طولون إلى الخليفة المعتمد والتي أرسلها خمارويه من بعده إلى المعتضد ، كان فيها شيء كثير من المنسوجات النفيسة ، ومن هذه القطع واحدة باسم الخليفة المعتمد تاريخها عام ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م . وهناك أيضا قطعة أخرى باسم الخليفة المكتفى بالله والأمير الطولوني هارون بن خمارويه تاريخها عام ٢٩١ هـ / ٩٠٣ م .

وقد ظل الخلفاء العباسيون في عهد الاخشيديين يستمدون من مصر أكثر مما يلزمهم من المنسوجات النفيسة المحلاة بكتابات كوفية فيها العبارات والأدعية المعروفة .

كما يذكر المقرئ أنه لما حج الوزير أبو بكر محمد بن علي الماذرائي كان من بين ما وهبه القرمطي بمكة المكرمة نحو مائتي قميص من طراز دقيق ، ثمن الثوب الواحد منها خمسون دينارا .

أما السبب الثاني : فهو أن المنسوجات كانت سلعة هامة للتصدير فيذكر ابن حوقل أن تنيس وحدها كانت تصدر إلى العراق من الأقمشة ما يبلغ ٢٠ ألف دينار إلى ثلاثين ألف دينار ، وقد استمر ذلك إلى ما بعد عام ٣٦٠ هـ / ٩٧٠ م في زمن الدولة العاطمية حين انتهى على يد أبي الفرج

يعقوب بن كلس^(١) وزير العزيز بالله الفاطمي (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦ م) .

وكان يرد إلى تنيس في كل عام خمسمائة مركب من موانئ الشام لشراء منسوجاتها . كذلك كانت تصدر المنسوجات المصرية إلى بيزنطة ، خاصة ماينتج في مدينتي إخميم وأسيوط اللتين كانتا مركزين هامين لصناعة النسيج في العصر القبطي . وكثيرا ما عمل الأباطرة البيزنطيون على شراء تلك الأنواع الفاخرة لتزيين قصورهم ، كما أن بابوات روما أنفسهم كانوا يحصلون من الأسواق على تلك المنسوجات النفيسة ويقدمونها هدايا للكنائس .

أما السبب الثالث : فلأن المنسوجات كانت من ضمن الجزية .

فقد كانت مصانع النسيج ملتزمة بانتاج كميات من الثياب الصوفية حيث كانت تعطى كتوع من الجزية ، فيقول البلاذري : «فالزعم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ويرنس أو عمامة وسراويل وخفين في كل عام ، أو عدل الجبة للصوف ثوبا قبطيا» . ولعل شهرة مصر في ذلك الوقت بانتاج الصوف أو غيره من أنواع النسيج هو الذي شجع الحكام العرب على تقرير ذلك .

ومما يذكره الكندي أنه في ولاية الحسن بن التختاخ على مصر (٩٣ - ٩٤ هـ / ٨٠٨ - ٨٠٩ م) قدم العطاء كاملا لديوان الخلافة ببغداد ، وكان قيمة الثلث منه من البز أو الثياب .

(١) يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن كلس ، أبو الفرج . ولد ببغداد وتعلم الكتابة والحساب . وعندما جاء إلى مصر ، صار ملازما لكافور . وكان يهوديا وأسلم في عام ٣٥٦ هـ / ٩٦٦ م . وعندما مات كافور سجنه أبو الفضل ، جعفر بن العرات وزير كافور . وعندما خرج من السجن سار إلى بلاد المغرب فلقى القائد جوهر بن عبد الله مولى المر في الطريق ، وهو متوجه بالصاكر إلى مصر ليملكها فرجع معه ونزل ذهب إلى إفريقية ثم رجع إلى مصر على أية حال . فقد ترقى في الوظائف حتى تولى الوزارة للعزيز نزار بن المر عام ٣٦٨ هـ / ٩٧٨ م وقيل ٣٦٥ هـ / ٩٧٥ م وتولى عام ٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م

وفى عهد الدولة الطولونية كانت الضريبة التى ترسلها مصر إلى بلاط الخليفة العباسى تشمل كثيرا من الأقمشة الثمينة والمنسوجات النفيسة .

وأخيرا السبب الرابع : ، وهو كسوة الكعبة

مقد على الحلفاء منذ الفتح العربى لمصر باتخاذ كسوة الكعبة من المنسوجات النفيسة التى كانت تصنع بها . فقد كسا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - من بعده - الكعبة القباطى ، وهى ثياب بيض من صنع مصر ، فلما كان معاوية بن أبى سفيان كساها كسوتين ، كسوة عمر بن الخطاب القباطى ، وكسوة الديباج ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء ، وتكسى القباطى فى آخر شهر رمضان .

ويجدر بنا أن نذكر - كما تقول د . سيدة كاشف - أن مصر كما استمرت ترسل القمح سنويا إلى الحجاز حتى بعد أن انتقل مقر الخلافة ، وحتى بعد أن استقلت عنها - استمرت ترسل كسوة الكعبة سنويا . بل إن إرسال كسوة الكعبة من مصر إلى مكة كان يشير إلى زعامة مصر على الحجاز وعلى العالم الإسلامى كله ، وذلك منذ القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى .

وقد كانت المدن التى تنسج فيها كسوة الكعبة هى :

مدينة تنيس : وكانت تصنع بها كسوة الكعبة ، فيذكر الفاكهى فى كتاب أخبار مكة «ورأيت كسوة من قناتى مصر مكتوبا عليها بسم الله ، بركة من الله ، مما أمر به عبد الله المهدي محمد أمير المؤمنين أصلحه الله محمد بن سليمان أن يصنع فى طرار تنيس كسوة الكعبة على يد الخطاب بن مسلمة عامه سنة ١٥٩ هـ» .

ويقول الفاكهي أيضا : « رأيت من كسوة من كسا المهدي عليها بسم الله بركة من الله لعبد الله المهدي محمد أمير المؤمنين أطال الله بقاءه ، مما أمر به إسماعيل بن إبراهيم أن يصنع في طراز تنيس على يد الحكم بن عبيدة سنة ١٦٢ هـ . »

مدينة شطا وكانت تعمل كسوة الكعبة بشطا ، فيقول الفاكهي : « رأيت فيها كسوة من كسا أمير المؤمنين هارون الرشيد من قباطي مصر مكتوبا عليها : بسم الله بركة من الله لعبد الله هارون أمير المؤمنين أطال الله بقاءه مما أمر الفضل بن الربيع مولى أمير المؤمنين بصنعت في طراز شطا كسوة الكعبة سنة ١٩١ هـ . »

تونة : وكان من جملة عمل مدينة تنيس قرية يقال لها تونة يعمل بها طراز تنيس ، ويصنع بها من جملة الطراز كسوة الكعبة أحيانا . قال الفاكهي : « رأيت أيضا كسوة لهارون الرشيد من قباطي مصر مكتوب عليها : بسم الله بركة من الله للخليفة الرشيد عبد الله هارون أمير المؤمنين أكرمه الله مما أمر به الفضل بن الربيع أن يعمل في طراز تونة سنة ١٩٠ هـ . »

كما ذكر المقرئ نقلا عن الفاكهي وجود قطعتين من كسوة الكعبة أحدهما كانت عام ٩١٧ هـ / ٨١٢ م والثانية كانت عام ٢٠٦ هـ / ٨٢١ م ، وإن لم يذكر المدينة أو القرية التي نسجت فيها .

فيقول المقرئ : قال الفاكهي في كتاب أخبار مكة : « رأيت كسوة مما يلي الركن الغربي ، يعني من الكعبة ، مكتوبا عليها : مما أمر به السري ابن الحكم وعبد العزيز بن الوزير الجروي ، بأمر الفضل بن سهل ذي الرياستين وظاهر بن الحسين سنة ١٩٧ هـ . »

« رأيت شقة من قباطي مصر في وسطها ، إلا أنهم كتبوا في أركان البيت بحط دقيق أسود مما أمر به أمير المؤمنين المأمون سنة ٢٠٦ هـ . »

وكانت المواد الخام التي تستخدم في صناعة النسيج في مصر هي :

١ - الكتان - وكان الكتان هو النبات الوحيد الذي تعتبر أليافه أقدم الألياف التي استعملت في صناعة العزل والنسيج منذ أقدم عصور مصر التاريخية . وكانت القيوم أكبر مكان لزراعته وكان مادة تصدير ، حتى - كما يذكر آدم متز - ربما بلغ فارس .

ومن المدن التي تنتج الكتان - كما يذكر ابن بطوطة - مدينة « بوش » (١) ويقول عنها : « وهذه المدينة أكثر بلاد مصر كتانا ، ومنها يجلب إلى سائر الديار المصرية وإلى أفريقيا » . ومدينة « دلاص » (٢) أيضا ويقول عنها : « وهذه المدينة كثيرة الكتان أيضا كمثل الذي ذكرنا قبلها ، ويحمل أيضا منها إلى ديار مصر وأفريقيا » .

٢ - الصوف : وهو يعد ثاني خامات النسيج في الأهمية بعد الكتان ، وذلك في العصر الإسلامي وقد اهتم بالصوف في مصر منذ العصر البطلمي ، فلم يكن الصوف في العصر الفرعوني ذا أهمية تذكر في صنع الأقمشة .

٣ - الحرير : يعتبر الحرير ثالث خامات النسيج الطبيعية أهمية ، وقد عرفته مصر منذ عصر البطالمة وكانت من أهم السلع التجارية في الاسكندرية ، واستمر الحال على ذلك حتى العصر الروماني .

وقد كان خام الحرير يستورد من الهند والصين قبل انتاجه محليا في الشام ومصر في القرن السادس الميلادي .

إلا أن نسيج الحرير في العصر الإسلامي قد تعرض لنوع من التقييد بسبب تحريم لبس الحرير على الرجال ، فقد ظهرت الأحاديث النبوية التي تحرم ذلك ، فقد ورد عن حذيفة بن اليمان (٣) قال : « نهانا النبي (ص) أن

(١) بوش كورة ومدينة بمصر من نواحي الصعيد الأدنى في عرى النيل . هي مركز بني سويف .

(٢) دلاص بفتح اوله . وأخره صاد مهملة . كورة بصعيد مصر على عرى النيل . ويقول محمد رمزي في قاموسه إنها في سنة ١٩٣٦ صدر قرار بالحاقها بمركز بني سويف لقربها منه .

(٣) حذيفة بن اليمان وهو حُصَيل بن جابر من بني عيس حلفاء بني عبد الأشهل . ويكنى أبا عبد الله . شهد أحدا . وتوفي بالمدائن عام ٣٦ هـ / ٦٥٦ م .

نشرّب في أنية الذهب والفضة وأن ناكل فيهما ، وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه . وقد كان لهذا التحريم أثره ، فوقف صنع الأقمشة الحريرية وفرض على استعمال الحيوط الحريرية في التطريز أوامر صارمة ، وبعد نقاش طويل دار حول كمية الحرير التي يسمح بوضعها في الثوب ، انتهى الأمر بتحديد قدر معين من الحرير يباح نسجه في الثوب .

ويلاحظ أن القطن لم يكن يستخدم في تلك الفترة في صناعة النسيج ، نظرا لأنه لم يكن يزرع لهذا الغرض ، وإنما كان يزرع لأغراض الزينة ، كما ذكرت ذلك في الموضوع الخاص بالأرض والفلاح .

مراكز صناعة المنسوجات :

وقد ظلت مراكز صناعة المنسوجات في العصر الإسلامي هي نفسها المدن التي اشتهرت بالنسيج في العصر القبطي . ومن هذه المدن ما كانت تشتهر بانتاج أنواع معينة من المنسوجات البيضاء أو الملونة الرقيقة أو الثقيلة .

وهذه المدن هي :

أولا : **فَيْس** : ^(١) وكان بها خمسة آلاف منسج ، وكان ينسج بتئيس أنواع عديدة من الأثواب أهمها :

١ - **البندنة** : وهو اسم للنسيج الثمين المخصص للسلطان ينسج من الذهب بصناعة محكمة ، ولا يدخل فيه من الغزل سداة ^(٢) ولحمة ^(٣) غير أوقيتين ، وقد أحكمه صانعه حتى إنه لا يحتاج إلى تفصيل ولا خياطة

(١) **فَيْس** : بكسرة في تشديد الهمزة وياء ساكنة والسين مهملة ، وهي جزيرة في بحر مصر قريبة من البر ما بين العرما ونمياط ، والفرما في شرقها

ويقول محمد رمزي في قاموسه : إن الجزيرة التي كانت بها مدينة فَيْس لا تزال موحية إلى اليوم ببحيرة المزالة ، ومعروفة بجزيرة فَيْس وبها بعض بقايا من الطوب الأحمر الحلف من منابها القديمة وهذه الجزيرة واقعة في الحبوب العربي الحديثة موز سعيد وعلى بعد تسعة كيلو مترات منها

(٢) **السدي** من الثوب جمع سديم أي مائد من حيوطه وهو خلاف اللحمة

(٣) **اللحمة** جمع لحم أي ماسج غرضا وهو خلاف سداة

(٤) **السيفة** والسفة رقعة تراك في بحر العنصر - طرفة - لتوسعه

غير الجيب والبائق^(٤) وكان يصنع لكل ملك من ملوك مصر هذا الثوب في كل عام ، كما كان يحمل من مصر إلى بغداد برسم الخلفاء . وكانت تباع كل بدنة منها بألف دينار ، وفي رواية أخرى بخمسمائة دينار .

٢ - ثياب الشروب : وهو نوع من الحرير أو الكتان العفى الفاخر . ويذكر صاحب كتاب « الاستبصار » أن بتيس « تحاك ثياب الشروب التي لا يصنع مثلها في الدنيا » .

٣ - طراز من الكتان : ويذكر ابن اياس أنه كان يعمل بها طراز من الكتان بغير ذهب ، يباع كل طراز منها بمائة دينار ، ويذكر الكندي أنه لا يبلغ قيمة ثوب الكتان هذا الثمن إلا إذا كان مصنوعا في تنيس أو دمياط .

٤ - الحلل التنيسية : يذكر ابن حوقل أنه ليس في جميع الأرض ما يدانيتها في القيمة والحسن والنعمة والترف والرفقة ، وربما بلغت الحلة من ثيابها مائتين دينار إذا كان فيها ذهب ، وقد يبلغ مالا ذهب فيه منها مائة دينار .

٥ - القصب التنيسي : يقول الكندي : وكان بها القصب التنيسي ، وهي ثياب رقيقة جدا من الكتان ، وصفها الكتاب المسلمون بأنها « مهلهلة النسيج كأنها المنخل » ، وكان هذا القصب يلون ، ويعمل منه عمائم للرجال وملابس للنساء .

٦ - الثوب الديبقي : وكان يُعمل بها ، كما يعمل بدمياط ، وسنذكره عند الكلام عن دبيق .

ثانيا : دمياط :

وكان بسبب قربها من مناطق زراعة الكتان أن تفوقت في صنع المنسوجات الكتانية خاصة ، هذا إلى جانب صناعة المنسوجات الحريرية والقطنية .

وكان ينسج بدمياط نفس الأنواع التي كانت تنسج بتنيس تقريبا ، فكان ينسج بها :

١ - ثياب الشروب : وكانت صناعته فيها أجود من صناعته في تنيس

٢ - طراز الكتان : وكان يعمل بها ، كما كان يعمل بتنيس .

٣ - وكان بها مناشف الأبدان والأرجل .

- ٤ - وكان لا يعمل بدمياط مصبورغ ولا بتنيس أبيض .
- ٥ - وكان يعمل بها كذلك الثوب الأبيض الدبقي ، وسياتي ذكره عند الحديث عن دبقي التي تنسب إليها
- ٦ - كما كان يعمل بها ثياب القصب الأبيض .

وعن أثمان الأثواب في دمياط ، يذكر باقوت أن الثوب الأبيض بدمياط كان يبلغ ثمنه ثلاثمائة دينار وليس فيه ذهب ، أو مائة أو مائتين دينار ، وربما بلغ الثوب إذا كان مطرّزا بالذهب ألف دينار ، وكانت الأمتعة الفاخرة فيها يباع الذراع منها من عشرة دراهم إلى عشرة دنانير .

ثالثا : دبقي^(١)

ومن أنواع الثياب بها :

١ - الثوب الدبقي : ويتنسب إليها وهو من النسج الحريري المنسوج بالذهب يبلغ قيمة الثوب منها مائة دينار .

٢ - صائم الشرب المذهبة : وكانت تعمل بقرية دبقي ، ويصل طول كل عمامة مائة ذراع ، وفيها رقعات منسوجة بالذهب ، تبلغ قيمة العمامة منها مائة دينار ذهب في رواية ابن أبياس ، أما المقرئ فيذكر أن قيمتها بلغت خمسمائة دينار. وقد اختلفت رواية ابن أبياس عن المقرئ في الوقت الذي ظهرت فيه هذه العمامات ، ففي الوقت الذي يذكر فيه ابن أبياس أنها ظهرت حتى عام ٣٦٥ هـ ، ترى المقرئ يخبرنا أنها لم تظهر إلا في عام ٣٦٥ هـ أي في الدولة الفاطمية وبالأخص في أيام العزيز بالله بن المعز (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦ م) .

٣ - القماش الدبقي الثقيل : وكان هذا القماش - كما يذكر آدم متز - جيد النسج ، إذا انشقق كان له صوت هال ، وكان يستعمل في رسم الخرائط عليه بالأصباغ المشبعة ، وربما بلغ ثمن الثوب من هذا الدبقي مائة دينار ، فإذا كان به ذهب بلغ المائتين .

(١) سبق من قرى مصر قرب تنيس - وقد استثنى ، ومكانها اليوم يعرف بقل دبقي أو دبقي بالقرب من شاطئ بحيرة المنزلة في الشمال الشرقي لمناحية صان الحجر بمركز فاقوس سنيرة الشرقية وعلى بعد ٥٥٠٠ متر من صان الحجر

رابعاً : الاسكندرية :

وعن ثياب الاسكندرية يقول المقرئى «والثياب المنسوجة لا يظير لها وتحمل الى اقطار الأرض».

ومن أنواع الثياب التى كانت تنسج بالاسكندرية

١ - الشرب: وهو ثوب من الكتان كانت الاسكندرية تبيع منه كل رنة درهم بدرهم فضة.

٢ - طراز من الكتان: أما مايدخل من الكتان فى الطراز فكان يباع بنظير وزنه مرات عديدة كما يقول المقرئى.

٣ - الوشى: وهو نوع من الثياب الرقيقة المنسوجة من الحرير وهى مرقومة بألوان شتى. وكان يصنع منها فى كل من الاسكندرية واليمن والكوفة.

٤ - الأقمشة الحريرية: وكانت تنسج فى الاسكندرية كما كانت تنسج فى ديبق.

خامساً : البهنسا : (١)

وكان بها فيسارية للبز وكان ينسج بها:

١ - الستور البهنسية: وكان يبلغ طول الستر الواحد ثلاثين ذراعاً، ويقدر قيمة الزوج بمائتي مثقال ذهب. وقد ذكر ابن حوقل أن الزوج من هذه الستور كان يساوى نحو ثلاثمائة دينار.

٢ - المضارب الكبار (٢)

٣ - وكان يعمل بالبهنسا أيضاً البسط، وأجلة (٣) الدواب، والبراقع، والأكسية (٤) ، والعلباسة، والنساطيط العظام.

٤ - ويذكر ابن بطوطة فى كتابه أن بمدينة البهنسا «ثياب الصوف الجديدة».

٥ - وعن طراز البهنسا، يذكر الكندي أن طراز البهنسا من المستور

(١) البهنسا بالفتح ثم السكون، وسعى مهلة مقصورة. وهى مدينة بمصر من الصعيد الأخرى عربى النيل.

والبهنسا الآن قرية من قرى مصر. مركز بنى مرار مديرية المنيا

(٢) المضارب جمع مضارب أى العجة العظيمة.

(٣) الجل جمع جلال وأجلال للداية كالثوب للاسان تصلى به

(٤) الأكسا. جمع أكسية الثوب

والمصارب يفوق طراز أهل الدنيا، فكان يبلغ ثمن الطراز بغير ذهب مائة دينار ويقول المقرئى إنه كان اذا صنع بالبهنسا شئ من الستور والاكسية والثياب من الصوف، فلا بد أن يكون اسم المتخذ له مكتوبا، وقد استمروا على ذلك جيلا بعد جيل وكان نسيج الصوف والكتان بالبهنسا يتم بأصماغ والأوان تثبت فيها .

سابعيا : شطا : (١)

١ - وتنسب إليها الثياب الشطوية. وعن الثياب الشطوية يقول المقدسى: «وإما الثياب الشطوية فلا يمكن للقبطى أن ينسج شيئا منها إلا بعد ما يختم عليها بختم السلطان، ولا أن تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليهم، وصاحب السلطان يثبت مايباع في جريدته، ثم تحمل الى من يطويها، ثم الى من يشدها بالقش، ثم الى من يشدها فى السفت، والى من يحزمها. وكل واحد منهم له رسم يأخذه. ثم على باب الفرضة يوء خذ أيضا شئ، وكل واحد يكتب على السفت علامته ثم تفتش المراكب عند إقلاعها».

٢ - كما كانت مصانع شطا تنسج الشرب الرفيع الذى تبلغ قيمة الثوب منه ثلاثمائة درهم .

٣ - وتعمل بها كسوة الكعبة كما ذكرت سابقا.

سابعيا: مدينة قيس : (٢)

١ - وينسب إليها الثياب القيسية.

٢ - ولهم ثياب الصوف واكسية المرعز (٣) من الصوف العسلي الذى لم يكن له نظير فى المناسج الأخرى. ويذكر ابن أباس أن الأكسية العسلية التى

(١) شطا بالفتح بلدة بمصر على ثلاثة أميال من دسباط على الضفة اليسرى لمالح (بحيرة سرلة)

وشطا مركز دارسكور مديرية الدقهلية

(٢) قيس وكما يقول المقرئى هى قرية بمصر فى عرسى النيل كان فتحها على يد قيس بن

الجارح الراى فسميت باسمه وكان يهدمه مخسر ومضى ومعد رهق. هذه الرواية لم ترد جده

في نسجها بعد أن كان يهدمها فى مصر والى قيس بن الجارح بعد أن كان يهدمها

فى مصر والى قيس بن الجارح بعد أن كان يهدمها فى مصر والى قيس بن الجارح بعد أن كان يهدمها

تعمل بها من صوف المرعر، تغنى في الشتاء عن لبس الغرو. وتذكر المصادر العربية أن معاوية لما كبر كان لا يدفا، فاجمعوا أنه لا يدفنه إلا اكسية تعمل في مصر من صوفها المرعر العسلي غير مصبوغ، فعمل له منها عدد، فما احتاج منها إلا إلى الواحد .

٢ - كما كانت مدينة قيس تشارك البهنسا في شهرتها في طراز الستور والمضارب .

ومن مراكز النسيج كذلك :

القس (١) : وتنسب إليها الثياب القسية.

دمنهور: وتعنى بها دمنهور الوحش، وإليها تنسب الثياب الدمنهورية.

أسيوط: وكان يعمل بها الفرش القرمز^(٢) الذي يشبه الأرمني، ويقول عنها ياقوت إن بها مناسج الأرمني والدبقي المثلث^(٣). كذلك كان يعمل بها مناديل من الكتان كانت تصدر إلى الحجاز.

وقد اكتسب صوفها شهرة واسعة في عصر الولاة، وكان يسمى بالصوف المصري.

إخميم: وكان يعمل بها الفرش القطوع الذي يسمى بطوع الخز^(٤).

وقد ظلت مدينتا أسيوط وإخميم في صعيد مصر من أهم مراكز نسيج الحرير، وليس لدينا من دليل يشير إلى توقف تلك الصناعة منذ ازدهارها في العصر البيزنطي، بل إنه يوجد من الأدلة ما ينفي ذلك فقد عثر في إخميم على لباس من الحرير كتب عليه اسم الخليفة مروان، ولم يذكر تاريخ صناعته أو نسجه لمعرفة المقصود بالخليفة هنا: هل هو مروان بن عبد الحكم أو أنه مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين، ومهما كان الاختلاف في نسبة الاسم، فإنه يكفي كدليل واضح على استمرار تلك الصناعة في ذلك العصر.

(١) القس : بالفتح ناحية من بلاد الساحل قريبة إلى ديار مصر، قريبة من الساحل بين الفرما والعريش.

وتعرف اليوم باسم القس على ساحل البحر الأبيض المتوسط في الشمال الشرقي لحطة بنز العبد

(٢) القرمز صبيح أحمر أرمني الأصبل

(٣) وربما يقصد المثلث أي المسوج من صوف ووبر وشعر

(٤) الخز جمع خروز الحرير، مناسج من صوف وحرير أو من حرير فقط

أهناس وكانت تعمل بها الأكسية وقد عرفت بها
تونة (١) ويضرب المثل بحسن معمول ثيابها وطرارها كما يقول ياقوت

صناعة الورق .

كانت مصر منذ العهد الروماني تشتهر بصناعة الورق من البردي الذي
كان يسمو بكثرة فيها وخاصة في مستنقعات الدلتا والعيوم. وقد استمرت
هذه الصناعة في مصر بعد الفتح العربي فيقول ابن فتيحة: إن في مصر
القرطائيس (٢) والتي لا يشركهم فيها أحد. وكانت مصر تصدر أوراق
البردي إلى الشعوب الأخرى، فيقول ابن منازة: وكان الناس طول استعمالهم
للبردي يعتمدون على مصر. وكان أهم مراكز البردي في مصر هي: بورة (٣)
وهي على ساحل البحر الغربي فرع رشيد. ويبدو أن الفسطاط كانت توجد بها
مصانع القرطائيس منذ وقت مبكر، حيث يذكر ابن عبد الحكم أن العرب كانوا
يختطون حول أصحاب القرطائيس الدور والسكن. كما يشير ابن ظهيرة إلى
أن مدينة أسيوط بالصعيد كانت تضم مصنعا لإنتاج الورق ولا شك أن أهم
مصانع الورق ما كان يوجد منها بالإسكندرية، فقد اشتهرت منذ العصور
القديمة بانتاجها.

وقد كان الصناع المصريون يجيدون عمل أنواع من البردي، منه مانع
وغلا، ومنه ما خشن ورخص، حتى قيل إنه كانت المصانع المصرية تنتج
سبعة أصناف من ورق البردي.

وقد بلغ من أجادة هؤلاء الصناع لورق البردي أن المعتصم عندما أنشأ
مصانع للورق جلب لها الأساتذة والصناع من مصر.

(١) تونة : جزيرة قرب نيس ونمياط . هذه الجزيرة تعرف اليوم بجزيرة عبد الله بن سلام الواقعة في
بحيرة المنزلة شرقي بلدة المنزلة وعلى بعد أربعة كيلو مترات منها، ولا تزال آثار أطلال هذه القرية
ظاهرة بالجزيرة المعروفة باسم كوم ابن سلام.

(٢) تسمى القرب ما يكتب فيه القرطاس، وجمعه قرطائيس .

(٣) بورة : مدينة على ساحل بحر مصر قرب نمياط . ويقول محمد رمزي في قاموسه إلى بورة كانت واقعة
على الشاطئ الغربي النيل تجاه قريتي العمانية والمسنان الواقعة على الشاطئ الشرقي منه
ومكانها اليوم القرية المعروفة بكفر السطخ إحدى قرى مركز شربين بمديرية الغربية. واقعة في الجنوب
الغربي لمدينة نمياط وعلى مسافة كيلو مترات منها . والظاهر أنه لكثرة زراعة صف السطخ لمراعيتها
اشتهرت به فتلطب اسمه عليها واحتفى اسم بورة

وقد ذاعت شهرة مصر بانتاجها من الورق، فقد كان من أهم منتجاتها ذات القيمة الاقتصادية حيث كان يتم تصديره الى بيزنطة وغيرها من بلاد العالم الخارجي، بالإضافة الى أسواق بغداد

وقد استمرت شهرة مصر بانتاج الورق، وتصديره للخارج حتى القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى عندما طهرت كواغيد سمرقند التى عطلت قراطيس مصر - على حد قول الثعالبي - والجلود التى كان الاوائل يكتسبون عليها ، لأنها أحسن وأنعم وأرق وأوفى، وكانت هذه الكواغيد لا تصنع إلا بسمرقند والصين فقط ويقول كراباتشك Karabacek . «يمكننا أن نقول مع كثير من الترجيح إن صناعة تجهيز ورق البردى بمصر للكتابة، قد أصبحت منتهية بالاجمال حوالى منتصف القرن العاشر الميلادى (الرابع الهجرى)، فنجد أن الورق البردى المورخ ينتهى فى عام ٣٢٢هـ / ٩٣٥م انتهاء تاما، على حين أن الوثائق المكتوبة على الكاغد يبدأ تاريخها منذ عام ٣٠٠هـ/ ٩١٢».

صناعة الزجاج :

كانت صناعة الزجاج مزدهرة فى مصر منذ العصور القديمة، وكان مركزها قبل الاسلام مدينة الاسكندرية. وقد بلغ ما كانت تنتجه مصر من المصنوعات الزجاجية حدا من الاتقان والوفرة حتى إن الامبراطور الرومانى سيفروس Alexander severus طلب أن يكون جزء من جزية مصر من مصنوعات الزجاجية. كما قيل إن الامبراطور نيرون، قد دفع خمسين جنيها ذهبيا ثمنا لكوبين من الزجاج من صناعة طيبة.

وقد استمرت مصانع مدينة الاسكندرية فى انتاج الزجاج فى فجر الاسلام، على الرغم من أن مدينة القسطنطينية - التى كان فيها أكثر من مصنع للزجاج فى القرن الثانى الهجرى - انتزعت منها القيادة فيه.

وكان صناعة الزجاج يقومون بصنع الأوران الزجاجية والحواتم التى كان يطع بها على الأوسى لبيان أحجامها المختلفة، كما كانوا يصنعون الأوسى الزجاجية بمختلف الأشكال والأحجام فضلا عن القوارير لحفظ

ولعله أقدم ما وصلنا حتى الآن من الزجاج الاسلامى المورج هى صنع
وأختام ومكايل والى مصر قرع بن شريك التى ترجع الى سنة ٩٠هـ/٧٠٨م،
وقد كانت المكايل تتألف عادة من أوان زجاجية يميل لونها الى اللون
الأخضر، أما شكلها فهو إما مخروطى أو بيضاوى أو كروى، ذات فوهات
واسعة أو ضيقة حسب الغرض الذى صنعت من أجله

وعندما استقلت مصر تحت حكم الطولونيين والاخشيديين شهدت
نشاطا ملحوظا فى سائر الحرف والصناعات، فقد تطلبت نشأة القطاع
ومظاهر الثرف فى القصور الطولونية المزيد من انتاج مصانع الزجاج.

ومن أشهر الصناع الذين سجلوا توقيعهم على احدى التحف الزجاجية
فى عهد الدولة الطولونية، كان نصير بن أحمد بن هيثم، فقد صنع لأحد
أمراء هذه الدولة تحفة من الزجاج مكتوبا عليها «مما عمل للأمير ربيعة» (١)
ولعل نصير الزجاج هذا كان ابنه اسحق الذى أشار اليه ابن النديم فى
أخبار الكيمائيين، وقد جاء فى ترجمته أنه كان يخرط الزجاج ويصنف الكتب
فى هذه الصناعة، ومنها كتابه المسمى بالتلاويح وسيول الزجاج، وكتاب
صناع الدر الثمين، وقد توفى سنة ٣٢٦هـ/٩٣٧م فى بداية عهد الاخشيديين.

صناعة الخشب :

اشتهرت مصر منذ عهد الفراعنة بصناعة الخشب على الرغم من قلة
الأخشاب فى مصر، وإن ما يوجد بها من الشجر لا يصلح خشبه إلا لأعمال
النجارة البسيطة، مثل شجر الجميز والسنط والزيتون والسرو والنبق. وكان
المصريون منذ العصور القديمة يستوردون من البلاد المجاورة ما يلزمهم من
خشب الأرز والصنوبر والابنوس والساج، وغيرها من أنواع الخشب المتن،
وكان جفاف الجو يساعد على بقاء الخشب فى حالة جيدة ويذكر ابن الفقيه
أن بمصر الابنوس الأبيض الذى يتخذ منه الأسرة.

(١) والأمير ربيعة هو فى الغالب ابن أحمد بن طولون الذى قيل أنه قام بشوة صد ابن ابيه هارون بن
خمارويه فى سنة ٢٨٣هـ/٨٩٦م، وكانت قد انتهت بالفشل وقتل ربيعة

وقد اشتغل الرهبان بالتجارة أيضا وأتقنها الكثير منهم، فلما جاء المسلمون تركوا الصناعة في يد الأقباط خاصة وإذا علمنا أن العرب قد استعانوا، قبل ظهور الاسلام، بأحد النصارى من الأقباط في إعادة بناء الكعبة عندما صدع جدرانها نتيجة لسيل عظيم تعرضت له، وكان هذا الجار يسكن مكة، وكان معه تاجر رومى اسمه باقوم، كان البحر قد عصف سبعينته القادمة من مصر، فتحطمت في ثغر جدة، وكانت تحمل مواد بناء معدة لكنيسة في بلاد الحبشة.

وقد وصلت إلينا قطع كثيرة من الخشب ذى الزخارف، مستعملة في الأبنية، أو في قطع الأثاث. وأقدم هذه القطع يرجع الى القرنين الثانى والثالث الهجرى (الثامن والتاسع الميلادى)، وقد وجد فى القرافة القديمة بالفسطاط حيث كان يستعمل بعد كسره من الأبنية والأثاث، لمنع انهيار الأتربة فى المدافن، وقد ظهرت فى هذه القطع الأساليب القبطية فى الصناعة، مع تطورهما التدريجى لتتخذ لنفسها مسحة اسلامية. وقد وصلت إلينا قطع خشبية ترجع الى عصر الانتقال بين الصناعة القبطية البحتة، فى القرن الأول الهجرى (٧م) والصناعة الاسلامية فى القرن الثالث الهجرى (٩م)، وهذه القطع مزخرفة بالنقوش التى امتاز بها الشرق الأدنى فى العصر المسيحي، وبعض القطع المذكورة لا نكاد نميزه عن القطع القبطية إلا بما عليه من كتابات عربية.

وكان من الطبيعى أن يستخدم العرب قطع الأثاث القبطية، كالدواليب والموائد، ولعلمهم أخذوا عنهم أيضا الكرسى الذى يحمل عليه المصحف، والذى يعرفه باسم منجليه (أى محل الانجيل).

صناعة الجلود فى مصر :

يبدو أن المصريين فى القرن الرابع الهجرى - كما تذكر الدكتورة سيدة كاشف - تعلموا من الرنوج صناعة بعض أنواع الجلود

ومن المراكز التي تصنع الجلود بها :
مدينة إخميم : وتنسب اليها الجلود الاخميمية.
ومدينة دلاص : وينسب اليها اللحم الدلاصية.
وكان يعمل بالصعيد من الجلود الأنطاع ^(١).

صناعة الحصر في مصر :

ومن الصناعات التي عرفت بها مصر أيضا صناعة الحصر، وكان الحصر نوعان كما يقول ابن زولاق :

النوع الأول، وهو نوع فاخر غالي الثمن يستخدمه الأغنياء، منه ما يعرف باسم حصر السامان وحصر العبادان. وقد عرف حصر العبادان بهذا الاسم لأنه كان يصنع بمدينة عبادان، وهي جزيرة على نهر شط العرب، وكانت مصر وفارس تقلد صناعته.

أما للنوع الثاني فهو حصر الحلفاء، يستخدمه الفقراء لرخص ثمنه فيما يبدو. ويبدو لنا أن صناعة الحصر في مصر لم تقتصر على هذين النوعين فقط وإنما كانت هناك أنواع أخرى، فيقول السيوطي: إن بمصر أصناف لا حصر لها من الحصر.

المعاصر وصناعة السكر والزيت :

كان المصريون يعصرون القصب ليصنعوا منه السكر، ونعرف ذلك مما جاء في الأوراق البردية. وكان عصر قصب السكر يتم في شهر كيهك (ديسمبر)، فيقول المقرئى : وفي شهر كيهك «كسر قصب السكر واعتصاره»، واستخدم الطباخين لطبخ القنود ^(٢).

(١) النطع جمع أنطاع ونطوع وهو بساط من الجلد، وتعرف أيضا باسم الأنطاع فيقول ابن خلكان عن الأنطاع: «وهي البسط التي تعرش. وغير ذلك من آلة الفرش من الأنطاع والوسائد. وأهل مصر يسمون هذه الآلات الأنطاط، ويأثمها الأنطاطي». وقد اشتهرت حرفة الأنطاط في مصر، خاصة في العصر الفاطمي وذلك لاحتياج المنزل الفاطمي لأعداد كبيرة منها، حيث كانت تستخدم لتوضع على مائدة الطعام. وغالبا ما كانت الأنطاط أو الأنطاع يتم حرارتها بقلوان جميلة ورسومات دقيقة. ويرى - الدكتور أمينة الشوربجي - أنها تشبه معرش السفرة في عصرنا الحالي. وكانت تصير إلى الشام وغيرها من البلاد

(٢) القند جمع قنود. وعمل القنود هي غسل قصب السكر إذا جمد

وتذكر المصادر أن الفسطاط كان بها مطابخ السكر.

ومن البلاد التي كان بها معاصر لقصب السكر، خاصة وأنها تقوم بزراعتها : مدينة ملوى، فقد كان بها إحدى عشرة معصرة للسكر، وكان من عوائدهم أنهم لا يمنعون فقيرا من دخول معصرة منها، فيأتى الفقير بالخزنة الحارة فيطرحها فى القدر التي يطبخ السكر فيها، ثم يخرجها، وقد امتلأت سكرًا، فينصرف بها.

ومن البلاد أيضا سمهود^(١) وهى كثيرة المعاصر لقصب السكر، فقد كان بها سبعة عشر حجرا.

كذلك كان فى مصر معاصر لاستخراج الزيت من السمسم وبعض الحبوب والبقول. ويذكر ابن دقماق أن درب المعاصر بالفسطاط عرف بدرب المعاصر لأن فى بدايته معصرة زيت لم يكن بمصر مثلها لجودة عمارتها، وكثرة أعوادها وعدة أحجارها.

ويذكر ابن اياس أن مدينة تنيس كان بها مائة معصرة، الا أنه لم يذكر هل كانت للزيت أو للسكر !!

صناعة الخزف :

كما اشتهرت مصر بصناعة الخزف، وقد ظل صناع الخزف فى مصر محتفظين بمهارتهم وبسر هذه الصناعة منذ عهد الفراعنة.

وأشهر ما عمل من الخزف هى أواني الخزف للماء (لتخزين الماء فيها)، ويذكر المقريزى أن هذه الأواني أفضلها ما عمل فى شهرامشير (فبراير) حيث تمتاز بتبريد الماء فى الصيف أكثر من تبريد ما يعمل فى غيره من الشهور.

(١) سمهود : بفتح أوله، وسكون ثامنه ويقال بالادال المهمله مكان الماء. قرية كبيرة على شاطئى. عربى الدبل بالصعيد وسمهود مركز حمادى مغربية قبا. وكانت قد قسمت فى عام ١٢٤٥هـ الى خمس نواح، وهى سمهود هذه وهى الاصلي، والبحرى سمهود، والقلبي سمهود، والأوسط سمهود، والشرقى سمهود.

وقد استطاع صناع الخزف أن يبتكروا أنواعا جديدة من الخزف كالإطباق والصحون العميقة والمسطحة التي كانت تستخدم في الطعام، وقد شجع المسلمون هؤلاء الصناع، حيث زاد الإقبال والطلب على الأواني الخزفية بدلا من الأواني الذهبية والفضية التي كره الإسلام استعمالها ولم تقتصر مراكز صناعة الخزف على الفسطاط بل كانت أسوان وأسنا وأخميم وأسيوط والأشمونين والفيوم وغيرها من المدن المصرية، وكانت الفيوم تنتج أنواعا من الخزف المسمى بخزف الفيوم، كما اشتهرت البهنسا أيضا بمصانعها الخزفية.

وفي الدولة الطولونية ظهر نوع جديد من الخزف عرف باسم الخزف ذي البريق المعنى، وأكبر الخن أن أحمد بن طولون أدخله إلى مصر نقلا عن سامرا (١).

وقد اختلف علماء الآثار عن نشأة الخزف ذي البريق المعنى، فقد قال فريق العلماء الفرنسيون بأنه نشأ في إيران، أما فريق العلماء الألمان فيقولون ينسبته للعراق وخاصة في مدينة سامراء، أما بثر فيومكك نسبته إلى مصر، بل ويرجعه إلى العصر القبطي.

صناعة الفخار :

كما كان يصنع بمصر أيضا الفخار ، وخاصة في الأقصر ، فيذكر الأدفوى أن بالأقصر الفخار الأقصري الذي « ليس في ديار مصر مثله » ، وكان يصدر إلى الخارج .

صناعة الصابون :

كان المصريون أسبق الأمم إلى اكتشاف المواد التي يصنع منها الصابون . وكان المصريون يصنعون الصابون من زيت الزيتون وزيت الفجل والسلمج (٢) والفس .

(١) سامراء . ولد على دجلة فوق بغداد ثلاثين فرسجا . يقال لها سر من رأى ، فحفظها الناس وقالوا سامراء . وسر من رأى هي الكلمة الثمانية من صدر خلفاء بني العباس سكنها ثمانية منهم . وهم المعتصم وهو الذي أسسها . ووالده هارون ابنه . والنوكل جعفر بن المعتصم ، والنكتصر محمد بن النوكل ، والمستعفي أحمد بن محمد بن المعتصم ، والمعتز أبو عبد الله بن النوكل . والمعتدى محمد بن الواثق والمعتد أحمد بن الواثق (٢) السلمج أو السلمج وهو الزيت

وعن أنواع الصابون في مصر يذكر البغدادي أن صابونهم رطب أحمر وأصفر وأحضر، وبه شبهت الصابونية التي كانت من أنواع الطلوى

أما بالنسبة لمراكز صناعة الصابون فيبدو لنا أنها كانت منتشرة في كثير من البلاد فتذكر المصادر العربية أن القسطنطينية كان لها مطابخ للصابون . كما يذكر الحميري أن قفط^(١) كان صابونها معروفة النظافة .

صناعة الشمع :

وقد اشتهرت مصر إبان الفتح العربي وفي عصر الولاة بإنتاج الشمع من خلأيا النحل ، وفعله العربي على غيره من الشمع . وكان صالح بن علي والي مصر أول من اتخذ الشموع الطوال . وكان للمصريين مهارات كبيرة في صنع الشموع ، فكانوا يصنعون منه أنواعاً مختلفة وقد شاع استخدامه في ذلك العصر . وفي عهد الطولونيين ، لما زفت قطر الندي بنت الأمير أبي الجيش خمارويه على الخليفة المعتضد بالله ، قال المعتضد : اكرموا بشمع العنبر .

صناعة حضانة الفرايج :

وقد كانت صناعة حضانة الفرايج إحدى الصناعات التي مارسها المصريون منذ العصور القديمة فقد كان التفريغ الصناعي للبيض من مبتدعات المصريين ، وكان غير معروف في الأقطار الأخرى وهكذا انفرد المصريون في قيامهم بعملية التفريغ بطريقة الترقيد الصناعي التي برعوا فيها منذ فجر الإسلام ، ويظهر أن هذه الطريقة لم تنتقل من مصر إلى غيرها من بلاد العالم الخارجي حتى العصر الأيوبي ، يومئذ ذلك ما أوصله البغدادي في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي بأنها إحدى الصناعات التي إختصت بها مصر وحدها .

(١) قفط بكسر الهمزة وسكون ثابيه وهي مدينة شرقي الدير ، بصعيد مصر الأعلى ، ولست على صفة النيل بل بينهما نحو الميل ، وساحتها مسمى قفط ، ويصيدها وبيء موصى بحر الفرسح وقطع مركزها - مديرية قنا

وقد كان المصريون يتاجرون في هذه الصناعة ويتكسبون منها. وكانت طريقة بناء هذه المعامل تتم بطريقة معينة ، فتعمل كالتنانير ، وتوقد بنار تحاكي بها نار الطبيعة في حضانة الدجاجة للبيض، ويخرج من تلك المعامل الفرائج، وهي معظم نحاجهم، ولا تعمل هذه التنانير الا بمصر وكان البيض يرقد في هذه المعامل اربعة أشهر اخرها شهر بشنس (مايو).

صناعة المعادن :

كانت أنواع المعادن في مصر هي :

١ - الذهب ^(١) وكان الذهب يستخرج من الصحراء الشرقية بين أسوان وعيذاب ، وكان وادي علاقي مركز الذين يبحثون عن هذا المعدن النفيس، وكان سكان هذا الوادي وهم البجة عبيد من الزنوج يعملون في استخراج النبر . وفي سنة ٣٣٢هـ / ٩٤٣ م كان سيد قبيلة ربيعة هو صاحب السلطان في هذه المنطقة .

ويذكر ياقوت أن المحتفر اذا وجد ذهباً فجزء منه للمحتفر وجزء منه لسلطان العلاقي ، وهو رجل من بني حنيفة من ربيعة .

٢ - الزمرد ^(٢) : وكان هذا المعدن تنفرد به مصر ، ومنها يحمل إلى سائر الدنيا ، فتذكر المصادر العربية انه ليس في الدنيا معدن الزمرد إلا بمصر من نواحي الصعيد ، وهو على القرب من مدينة قفط ومن منطقة الذهب . وقد استمر استخراج هذا المعدن إلى أواخر الدولة الناصرية محمد بن قلاوون ، ثم أهمل لقلة ما يتحصل منه مع كثرة التكلفة .

(١) يوجد الذهب في الطبيعة منتشرا بكثرة على هيئة معدن ، ولم يوجد في حالة طيبة بل يكون دائما محتويا على كميات من الفضة أو النحاس ، وأحيانا نجد فيه آثار حديد ، ومعادن أخرى . ويوجد الذهب في الطبيعة عادة في شكلين ، اما في عروق غير منتظمة في ثنايا صخور الكوارتز ، او في الرمال الغرايمية والصمغ ، وهذا ناتج من ثلثت صخور تحتوي على مادة الفخب ، قد حملها تيار ماء جف فيها بعد . وقد عثر على الذهب في هاتين الصلثتين . ولما كان من السهل معرفة الذهب بلونه الأصفر البراق ، وكذلك بسهولة استخراجه فقد عرفه المصري واستعمله منذ عصور سحيقة ترجع إلى ما قبل الأسرات . والذهب يوجد في مناطق شاسعة في مصر بين وادي النيل والبحر الأحمر ، وبخاصة في الصحراء الشرقية جنوبا من طريق قنا والقصور إلى حدود السودان . وقد وجد أن عدد المناجم التي شغلت قديما في الكوارتز لاستخراج الذهب يبلغ عندها نحو المائة . والواقع أن المصريين كانوا من أمهر الباحثين عن هذا المعدن . إذ لم يوجد مكان يشعر بوجود الذهب فيه ، إلا وجدنا المصريين قد سبقوا إليه . وقتلوه فحسا وتغنيا

(٢) الرمرد من الأحجار الكريمة ، ولونه أحمر أو أزرق داهنا أو أصفر أو أبيض غير أنما لا يعرف منه

٣ - الزبرجد وكان يستخرج من منطقة في صعيد مصر من جنوب النيل في بركة منقطة عن العمارة وقد ظل المصريون يستخرجون هذا النوع من الزبرجد حتى عام ٦٤٠ هـ / ١٢٤٢م ، وهكذا يمكن القول بأنه حتى زوال الدولة الفاطمية كانت مصر تعمل على استخراجها ، وتشتغل بتجارته ، ولها الشهرة في مجال تصديره إلى الخارج

٤ - الشب : يقول عنه ابن ممتي وهو حجر معروف يحتاج إليه في أشياء كثيرة ، أهمها صبغ الأحمر ، وكان الروم يستخدموه بكثرة ، ومعادنه بصحراء صعيد مصر والواحات . وكانت العرب تهبط به إلى ساحل قوص ، وإلى ساحل إخميم ، وإلى البهنسا ، إن كان أتى به من الواحات ، ويحمل من أي ساحل كان فيه إلى الاسكندرية .

٥ - النطرون^(١) : وكان يستغل من منطقتين أحدهما تسمى الطرانة من أعمال البحيرة بالوجه البصري ، ويذكر صاحب « التعريف » أنه لا يعلم في الدنيا بقعة صغيرة يستغل منها أكثر مما يستغل منها ، فإنها نحو مائة فدان تغل نحو مائة ألف دينار في كل سنة ، أما المنطقة الثانية فهي منطقة فاقوس بشرق الدلتا ، ولم يكن معدنها على جودة معدن المنطقة الأولى .

= إلا الأخضر الذي كان يستعمل في مصر قديما ، ويوجد الزمرد في منطقة سقاية زبارة في ثلال البحر الأحمر حيث توجد مناجم عظيمة له ربما كانت من عهد الإغريق الروماني ومن المحتمل أن أنواعا جميلة من هذا الحجر قد وجدت قديما ولم يكن العثور عليها الآن ، والزمرد يكون دائما شفاف ، ولا يكون قط مظلما . وكان المصري يستعمله دائما في قطعة السادسة المثلث ، وذلك لأنه أصبل من حجر الكوارتز مكان يصعب عليه بطريقة منقطة والظواهر أن الزمرد المصري لم يستعمل قط في مصر القديمة قبل عصر البطالسة ، ولذلك فإن الأحجار الكريمة التي وجدت في مجوهرات دشنور ، وكان يقال عنها إنها من الزمرد عندما فحصت لأول مرة كانت في الواقع من الفلسبار الأخضر . وكذلك كل الأحجار التي أطلق عليها اسم زمرد أو ويرجد قبل عصر البطالسة ، فإنها ليست منها بل من أحجار أخرى . وذلك بعد أن فحصها العالم الكيميائي « لوكاس » محصيا فيها

(١) كان النطرون يستعمل في مصر قديما في حتاتال التطهير ، وبخاصة لتطهير الدم ولعمل البخور ، ولصباغة الرجاج ، والطلاء . وهي الطهر فقد كان المصريون يستعملون النطرون في طبخ الفحل ، وكذلك يستعمل في الطب وهي التحيط

وكان استخراج النطرون مباحا للناس منذ الفتح العربي، وكان أول من
حجر عليه هو أحمد بن محمد بن مديبر عندما ولي حراج مصر بعد عام
٢٥٠هـ/٨٦٤م.

وكان من هذه المعادن وغيرها تقوم عدة صناعات أهمها.

صناعة الحلي والجواهر - صناعة سبك البقر - صناعة الأسلحة

أولا : صناعة الحلي والجواهر:

وقد استمر الصناع الأقباط في عصر الولاة في صناعة الحلي
والجواهر الكريمة. وكانت مدينة الاسكندرية من أهم مراكز صناعة الحلي
والجواهر في مصر الإسلامية، فقد بقيت إلى ما بعد الفتح الإسلامي بزمان
طويل تحافظ على صناعة الذهب وتطعيم المعدن، كما تشير المصادر إلى
وجود طائفة صياغ الذهب وصانعي الحلي من الفضة بها منذ فجر الإسلام.
كما كانت الفسطاط من مراكز صناعة الحلي والجواهر الثمينة.

وليس من المستبعد - كما يقول الدكتور السيد طه أبو سديرة - احتراف
الفرس الذين دخلوا مع عمرو بن العاص واختلطوا بالفسطاط لمهنة الصياغة
منذ وقت مبكر. حيث كانت صناعة الحلي قد بلغت على أيديهم شأنا عظيما
في الدقة والجمال، ولا سيما وأنهم وفدوا من صنعاء باليمن، وقد اشتهر
العنصر اليمني منذ القدم بحضارته الراقية وفنونه الرائعة، وتذكر المصادر
أن هؤلاء الفارسيين كانوا يرفعون الزجاج بالجواهر، ويكتبون عليه بالذهب
المجسم .

وفي العصر الطولوني توضح لنا المصادر اهتمام الطولبيين بأنواع
الحلي وأدوات الترف والريثة، ويعتبر جهاز قطر الندى ابنة خمارويه حير
شاهد على ذلك، فقد تفنن صناع الحلي والجواهر في ابداع الأشكال
العجيبة من التحف الذهبية وغيرها من الطوائف يذكر المسعودي أن ابن

الجصاص الذي تولى أمر صنع جهازها، حمل معها جوهرا لم يحتج منه عند خليفة قط. فمر هذا الجهاز دكة من أربع قطع من الذهب، عليها قبة من ذهب مشبك، في كل عين من التشبيك قرط فيه حبة من الجوهرة لا يعرف لها قيمة، وصناديق مملوءة بالشمعدانات وأواني الذهب والفضة ومما لا شك فيه أن ما حفلت به المصادر التاريخية في هذا الصدد، إنما يعكس في جلاء ووضوح مدى تقدم الصناع ومهارتهم الفائقة في صناعة أنواع الحلي والجواهر أيام الطولونيين كما ازدهرت أيضا صناعة الحلي والجواهر في عهد الاخشيديين، خاصة وإذا علمنا أن محمد بن طفج الاخشيد مؤسس الدولة كان يهتم بصناعة الجواهر، فيذكر ابن سعيد أن الاخشيد كان مفرما بجمع المال واقتناء الجواهر، وقد بلغ ما خلفه من الثروة حين وفاته عام ٣٣٤هـ/٩٤٥م ما قيمته مائتا ألف دينار من نوع المجوهرات الثمينة

ثانيا : صناعة النقود :

يذكر المقرئزي أن عمر بن الخطاب قد قبل، بعد فتح الشام ومصر، ضرب النقود العربية بهما على الطراز البيزنطي دون معارضة، فضرب الدراهم على نقش الدراهم الفارسية، وشكلها بأعيانها، غير أنه زاد في بعضها «الحمد لله»، وفي بعضها «رسول الله»، وفي البعض منها «لا اله الا الله وحده»، وفي البعض الآخر «عمر» إلا أن الصورة لم تكن لعمر وإنما للملك.

ولما تولى عثمان بن عفان الخلافة ضرب دراهم ونقشها «الله اكبر»، كذلك ضرب معاوية دنانير وكان عليها صورة رجل متقلدا «سيفاً».

وكان عبد الله بن الزبير هو أول من ضرب الدراهم المستديرة، ونقش بأحد الوجهين «محمد رسول الله» وبالأخر «أمر الله بالوفاء والعدل»

غير أن النقود التي سكها خلفاء الدولة الإسلامية وأمرؤها لم تثبت على وزن واحد بل كانت متغيرة الأوزان. كذلك كان العرب يتعاملون بالنقود الأجنبية جنبا الى حسب مع النقود الإسلامية

وقد استمر هذا الوضع الى أن ولى الخلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦م / ٦٨٤ - ٧٠٥م) فأبطل استعمال النقود الرومية والفارسية، وضرب نقودا اسلامية عربية وأوجب التعامل بها، وأمر بأن تسحب الدنانير التي ضربت قبله، ليعاد سكها على الطراز العربى الجديد. وقد نقش على أحد وجهى الدرهم «قل هو الله أحد»، وعلى الآخر «لا اله الا الله» وطوق الدرهم من وجهيه بطوق، وكتب فى الطوق الواحد «ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا»، وفى الطوق الآخر «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون».

وقد كان لعبد الملك بن مروان الفضل الأول فى إصلاح السكة وتوحيدها فى أنحاء الدولة الاسلامية، وجعلها وزنا واحدا، والاستغناء عن النقود الأجنبية (عام ٧٦م / ٦٩٥م)، وربما حمل ذلك المؤرخين على القول بأن عبد الملك بن مروان هو أول من ضرب النقود فى الاسلام.

ومن الجدير بالذكر أن الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان لم يسمح بضرب النقود الذهبية بعد تعريبها تماما فى غير مصر وسوريا، فانهصر انتاج الدنانير العربية فى عهده فى دار السك بكل من القسطنطينية ودمشق.

وقد استقلت سكة مصر عن السكة المستعملة فى الخلافة عندما استقلت عنها، وذلك فى الدولة الطولونية، فضربت فيها الدنانير التى عرفت بالدنانير الأحمدية نسبة إلى أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية .

وقد كتب عليها بالخط الكوفى الصغير اسم كل من الخليفة المعتمد بن المتوكل على الله ، واسم أحمد بن طولون .

وقد ضربت النقود التى نعرفها من العصر الطولونى فى بلاد مختلفة ، مثل مصر ودمشق وحرار وحمص وحلب وأنطاكية

أما فى الدولة الأخشيديّة ، فيذكر المؤرخون أن محمد بن طغج الأخشيدي أمر بضرب الدينار الأخشيدي على عيار كامل ، وصلحت النقود فى عهده بعد فسادها

ثالثا : صناعة الأسلحة :

تشير المصادر إلى أن حركة صناعة الأسلحة بالاسكندرية وتجارتها كانت رائجة عند دخول العرب إلى البلاد ، وقد اشتملت قواوين جستييان الصادرة في سنة ٥٣٩ م بعض الفقرات التي تقضى بوجود حرص حكام الأقاليم واهتمامهم بصناعة الأسلحة في مصانع الحكومة ، ولا يجرى بيعها إلى الأفراد ، ولا تستخدم في الفتن والاضطرابات الداخلية ، وعلى من يخالف ذلك دفع غرامة . ولاشك أن مصانع الأسلحة التي كانت تملكها الدولة في الاسكندرية والفرما والفيوم وغيرها من عواصم الأقاليم المصرية ، قد زادت من حجم إنتاجها ، خاصة وأن مصر ظلت قاعدة للفتوحات والتوسع .

وقد جاء في وصف الجيش في العصر العباسي ، أنه لم يكن يختلف على مدى قرن كامل من تأليفه ، في عدته وعتاده وتدريبه ، عن الجيش البيزنطي ، فاستعمل نفس الأسلحة وهي القوس والسهم والرمح والقلع والسيف والبلطة ، ولا شك في أن دار الصناعة بجزيرة الروضة منذ انشائها في عام ٥٤ هـ / ٦٧٣ م كان بها فريق من الصناع يعملون في إنتاج بعض معدات السفن الحربية ، ولا سيما تلك التي كانت تصنع من الحديد أو الفولاذ ، فضلا عما كانت تحتاج إليه تلك السفن في تركيبها من المسامير والسلاسل ونحوها .

وفي عهد الدولة الطولونية ثم الاخشيدية من بعدها لقيت صناعة الأسلحة رواجاً كبيراً ، بسبب العدد الكبير للجيش في ذلك الوقت ، إلى جانب الرغبة في المحافظة على الاستقلال وتظهر ضخامة الأسلحة وتنوعها عند ذكر المصادر العربية لعرض الجيوش ، سواء في الدولة الطولونية أو الدولة الاخشيدية .

هذا إلى جانب انشاء دار جديدة للصناعة بساحل الفسطاط والتي سميت الصناعة الكبرى في عهد الاحشيد

صناعات مختلفة :

وكان يعمل بمصر الخيش فى الفيوم.

كما كان يعمل بها الريش

وكان يصنع فى الفرما الحبال من الليف وهى فى غاية الجودة

كما كان يعمل من جلد طير الحواصل الخفاف الناعمة، والفراء الأبيض الذى يقوم مقام الفتك^(١) فى لينه ورقته.

ثالثا : طبقة التجار

عندما دخل العرب مصر ، عملوا على استغلال الوضع التجارى المزدهر فيها لصالحهم ، فساروا على نفس سياسة الدولة البيزنطية وهى سياسة حرية التجارة . وفى ذلك يقول الدكتور على حسنى الخربوطلى : إن القرن السابع الميلادى (الأول الهجرى) كان عصر تجارة غير مقيدة فى البحر المتوسط . وهذه الحرية التجارية ، هى التى تفسر لنا مقدار ما بلغت مصر من رخاء حتى عام ٧٠٥م (حوالى سنة ٨٦هـ) برغم الحروب والغارات البحرية ، حتى يقول الرحالة الأوربى (أركولف) الذى زار مصر عام ٦٧٠م (حوالى سنة ٥٠ هـ) : إن الاسكندرية أصبحت ملتقى تجارة العالم كله ، وتوافدت عليها أعداد غفيرة من التجار لشراء ما بها من بضائع . وهذا الرخاء الذى عم وادى النيل حوالى عام ٧٠٠م (حوالى ٨١ هـ) ، جعل واليها يبعث إلى دمشق العاصمة الأموية ، يبلغها أن خزانته لم تعد تتسع لقبول موارد جديدة ، ويطلب من الخليفة أن يدلّه على ما يفعل ؟ فجاءه الرد بأن ينفق الفائض فى بناء المساجد .

كانت طبقة التجار فى العصر البيزنطى تتركز بصورة رئيسية فى الاسكندرية ، وكانت تتكون من اليهود خاصة الذين اشتهروا بمهارتهم التجارية ، ومن الروم والأقباط والسوريين وعناصر أخرى . وقد استمرت

(١) الفتك حيوان صغير من مصيلة الفكيات شبيه بالنمط لكن أذنيه كبيرتان، لا يتجاوز طوله أرمين ستيمترا بما فيه النعش فروته من أحسن الفراء، معروف فى مصر.

طبقة التجار هذه فى مزاولتها للتجارة تحت الحكم العربى ، بعد أن اضعفت إليها طبقة من التجار العرب الذين استوطنوا مصر .

وقد تغير هذا التكوين الاجتماعى لطبقة التجار فى الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ - ٩٠٤ م) عندما وفدت جالية عظيمة من تجار فارس منذ القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) سواء من المسلمين أو اليهود الذين كانوا يعملون فى تجارة الشرق عبر الخليج العربى ، وذلك بسبب تعطل هذا الطريق ، وعودة تجارة الشرق إلى طريقها الأول (طريق البحر الأحمر) . وفى عهد الدولة الأخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٤ - ٩٦٨ م) وفد إلى مصر مجموعات أخرى من التجار اليهود من سوريا ، قاموا بدور هام فى تجارة المرور بين مصر والشرق .

وقد استطاعت هذه الطبقة أن تكون ثروات طائلة من عملها بالتجارة ، انعكست بالضرورة على نفوذها السياسى ، فقد استطاعت أن تتولى أعلى المناصب فى الدولة ، ومن هؤلاء :

« أبو بكر محمد بن على الماذرائى » (ت هام ٣٤٥ هـ / ٩٥٦ م) وهو من اصل فارسى ، وتقول عنه الدكتور سيدة كاشف إنه مُنح سلطانا واسعا فى مصر منذ قدومه عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، فقد قُلد فى هذه السنة أعمال مصر ، والاشراف على أعمال الشام ، وتبوير الجيوش ، وقد بلغ من سلطته أن ابن زولاق يعتبره « أمير البلد فى الحقيقة » .

وقد كان من أشهر تجار مصر فى عصر الدولة الطولونية التاجر « محمد الجوهري » صديق ابن طولون والذي كان له وكلاء كثيرون فى أسواق الشرق كلها .

كذلك من أشهر التجار فى الدولة الأخشيدية التاجر « يعقوب بن كنس » وهو تاجر يهودى وصل قادما من سوريا عام ٣٣١ هـ / ٩٤٢ م وأقام بالفسطاط واشتغل بتجارة الشرق ، واتصل بكافور الأخشيدى حين بدأ فى الثراء ، وأصبح يعرف باسم (تاجر كافور) ، وكان من قرطقة كافور به أنه كان يستشير فى كل أمور البلاد الاقتصادية والمالية والسياسية .

ومنهم التاجر « عفان بن سليمان بن أيوب أبو الحسن » ويقول عنه ابن كثير . إنه أقام بمصر وأوقف بها أوقافا على أهل الحديث ، وعلى سلاله

العشرة رضى الله عنهم ^(١) وكان تاجرا موسعا عليه فى الدنيا ، مقبول الشهادة عند الحكام ، توفى فى شعبان عام ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م .

وتقول عنه الدكتورة سيدة كاشف إنه عندما توفى ، استطاع الاخشيذ أن يأخذ من ماله نحو مائة ألف دينار .

الأسواق :

كانت الأسواق منتشرة فى جميع مدن مصر ، وكان للفسطاط أسواق ضخمة ، إلا أنها ضيقة . ويقول المقرئى : إنه كان بمصر عشرة أسواق ، وكان هناك سوق عظيم خارج مدينة الفسطاط يحتوى على مقادير هائلة من الأطعمة ، حتى ليزكر المقرئى أنه كان به ٣٩٠ قدر حمص مسلوق ، سوى الحوانيث التى بها الحمص ، ومن المعروف أن الأسواق التى بداخل المدينة تكون أعظم من الأسواق التى هى خارجها ، ومع ذلك ففى هذا السوق من صنف واحد من الماكل هذا القدر ، فكم تكون جملة ما فيه من سائر أصناف الماكل؟ ويقول المقرئى أيضا : إن العشرة الأسواق التى كانت بمصر كانت كلها أو أكثرها أجل من هذا السوق .

ومن الأسواق أيضا « سوق وردان » وهو منسوب إلى وردان الرومى مولى عمرو بن العاص ، وكانت دارا له أقطعه أياها معاوية بن أبى سفيان .

ومنها أيضا « سوق الأفضل » وهو خاص بالأمير جيوش بن خمارويه ابن أحمد بن طولون . ومن الأسواق أيضا « سوق البزازين » وهو بمدينة الفسطاط ويقال إنه وقع فيه حريق عظيم زمن كافور ، فركب كافور ، وأمر الخادى ينادى بأن من جاء بقربة فيها ماء فله مائة درهم ، فجاء الناس بالقرب وأطفأوا النار ، فكان عدة ما احترق من الدور الف وسبعمائة دار ، غير البضائع والأقمشة وغير ذلك .

(١) والعشرة المبشرون بالجنة هم : أبو بكر الصديق - عمر بن الخطاب - عثمان بن عفان - على بن أبى طالب - أبو عبيدة بن الجراح - سعد بن أبى وقاص - عبد الرحمن بن عوف - الزبير بن العوام - طلحة ابن عبيد الله - سعيد بن زيد

ومن الأسواق أيضا «سوق العراقيين» وهي بمدينة الفسطاط. وقد نسبت الى جماعة من الأزد، كانوا قد خرجوا على زياد بن أمية ^(١) بالبصرة فعاقدتهم معاوية بن أبي سفيان بتغريبهم عن أوطانهم، فسيرهم الى مصر، وذلك في عام ٥٣هـ / ٦٧٢م وكان أميرها في ذلك الوقت مسلمة بن مخلد (٤٧ - ٦٢هـ / ٦٦٧ - ٦٨١م)، وكان عددهم حوالي ٢٣٠، فانزلوا بالظاهر وهو أحد خطط مصر، فبنوا لهم مسجدا، واتخذوا سوقا لأنفسهم، فسمى سوق العراقيين.

كما وجدت أسواق تقام ليوم واحد فقط، كما الحال عندنا اليوم في الريف والمدن، ومن هذه الأسواق سوق «رحبة العارث»، وهو سوق يتباع الناس فيه يوم الجمعة فقط، وقد أمر ببنائه العارث بن مسكين عندما تولى القضاء من قبل المتوكل في عام ٢٣٧هـ / ٨٥١م.

كما كان يقام في الجيزة سوق كل يوم أحد، وهو من الأسواق العظيمة كما يذكر ابن جبير.

كذلك تذكر المصادر العربية أسواقا لبيع الرقيق ^(٢) منها :

١ - دار البركة، ويعتبر أول سوق بناه المسلمون في مصر بعد فتحها، وكان ذلك زمن عمرو بن العاص ولم يكن يقصد ببناء هذه الدار أن تكون سوقا، وإنما كان الغرض منها بناء مسكن للخليفة عمر بن الخطاب، وعندما تم البناء كتب اليه عمرو بن العاص يخبره بذلك، فكتب اليه :

(١) وهو زياد بن أبي سفيان من هرب من أمية وكان بعضهم يقول زياد بن أبيه. والى البصرة لمعاوية وهم اليه الكوفة، فكان يشتو بالبصرة، ويصيف بالكوفة، ولم يكن زياد من الفراء ولا الفقهاء، ولكنه كان صروفا.. وكان كاتباً لأبي موسى الأشعري. مات بالكوفة وهو عامل عليها لمعاوية بن أبي سفيان عام ٥٢هـ / ٦٧٢م

(٢) كانت تجارة الرقيق رائجة في مصر منذ الفتح العربي وفي العصر الأخشيدى أصبحت مصر من أعظم أسواق الرقيق الأسود والأبيض، وكان الرقيق الأسود يجلب إليها من الحمير أما الرقيق الأبيض فكان يصل الى أسواقها من سيرة وأرمينية وتعود البحر الأبيض المتوسط ومن أسواق الرقيق في سائر نهار الإسلام. وكان تجار اليهود يستأثرون بجلب الفيلان والمواري من أوروبا. وكان المسلمون يحسمون معاملته عبيدهم وإمائهم في معظم الأحيان وذلك عملا بتعاليم الإسلام. وكان من البر والمعاداة المحمودة أن يعقن السيد كثيرا من العبيد الذين يملكونهم. وكان كثير من العبيد المعتقين يحملون السلاح ويحترطون في سلك الجيش. وكان بعضهم يصل إلى مكانة عالية فيه، وقد يعده ذلك لنقد بعض الوظائف الرئيسية في الإدارة

أنى لرجل بالحجاز أن يكون له دار بمصر؟ وأمره أن يجعلها سوقا للمسلمين. فجعلت سوقا، وكان يباع فيها الرقيق

٢ - دار أحمد بن المدير عامل خراج مصر للخليفة المتوكل ، وكان موضع سوق الرقيق رحبة أمامها ، فلما نكب أحمد بن طولون أحمد بن المدير عام ٢٥٥هـ / ٨٦٨م ، هدم داره ، وجعل رحبتها سوقا للرقيق ، وذلك فى عام ٢٥٦هـ / ٨٦٩ م .

٣ - دار الأنماطى . وكان سوقا للرقيق أيضا .

وعن الأسواق التى كانت بمدينة القطائع ، يذكر البلوى أنه كان فيها : (سوق العيارين) (١) يجمع فيه البزازون والعطارون . و (سوق الفاميين) (٢) ويجمع فيه الجزاريون والبقالون والشواوّن . وكان فى دكاكين الفاميين ، جميع ما فى دكاكين نظرائهم فى المدينة وأكثر وأحسن . و (سوق الطباخين) ويجمع فيه الصيارفة والخبازون وأصحاب الحلواء ، ثم لكل صنف من جميع الصنائع ، أفرد له سوق حسن عامر .

أما عن أسواق الاسكندرية ، فقد ذكرت المصادر العربية أن عمرو بن العاص عندما فتحها ٢٠ هـ / ٦٤١م كتب إلى عمر بن الخطاب : إني فتحت مدينة فيها اثنتى عشر ألف بقال يبيعون البقل الأخضر .

أما تنيس فقد كان بها ألفان وخمسمائة حانوت للبضائع ، وعندما دخلها أحمد بن طولون فى عام ٢٦٩ هـ / ٨٨٢م بنى بها حوانيت كثيرة فى السوق .

ويبدو من المصادر العربية أن هذه الأسواق كان بها مساطب تجارية للتأجير بعض الوقت ، فيقال إنه كان خلف جامع أحمد بن طولون مسطبة ذراع فى ذراع ، وكانت أجرتها فى كل يوم اثنا عشر درهما . فكان يؤجرها شخص يبيع الفزل من الصباح الباكر إلى الظهر ويدفع أربعة دراهم . ومن

(١) العيار الكثير المجهى والعماد ولعله يقصد المكثرين فى المساومة فى الشراء والبيع

(٢) الفامى بفتح الفاء أى الثوم والحمة والحمص والتمر وسانر الحبوب التى تحصر

الظهر إلى العصر يؤجرها خباز بأربعة دراهم ، ومن العصر إلى المغرب لشخص يبيع فيها الحمص والفول بأربعة دراهم

ومى زمن خمارويه كان الحدم المشتغلون فى دار الحرم (وهى الدار التى بناها خمارويه لحريمه) يبيعون الأطعمة المستبقة للامة ، فكان الناس يأتونهم ويشترون منهم ويذكر المقرئى أن عملية البيع هذه كانت تتم فى كل وقت « بحيث أن الرجل اذا طرقه ضيف ، خرج من فوره إلى باب الحرم فيجد ما يشتره ليتجمل به لضيفه مما لا يقدر على عمل مثله . وهذا يدل على ضخامة كمية الأطعمة التى كانت تبقى من دار الحرم .

وكانت التجارة الداخلية فى زمن خمارويه بن أحمد بن طولون منتعشة، فيقول المقرئى: إنه عندما طلب لقطر الندى ألف تكة ^(١) بعشرة آلاف دينار من اثمان كل تكة عشرة دنانير «فوجدت فى السوق فى أيسر وقت وبأهون سعى».

وتذكر المصادر العربية أن الأسعار فى مدينة الفسطاط كانت أرخص من القاهرة لقرب النيل منها، ووصول المراكب إليها بالخيرات.

وكان سعر كل خمسة أرادب قمح ديناراً واحداً زمن خمارويه بن أحمد ابن طولون، وقد بيعت عشرة أرادب قمح بدينار زمن أحمد بن طولون.

وكانت التجارة فى الأسواق تجرى وفق معاملات مالية معينة، منها :

١ - نظام عقود الشراء. وكانت هذه العقود تتضمن شروطاً معينة لتحديد السعر، وتحديد موعد الدفع اذا كان البيع نقداً، او موعد الاقساط اذا كان الدفع مؤجلاً، كذلك تحديد نوع البضاعة وصفاتها، وتحديد الكمية المتعاقد عليها. ويقول الدكتور حسن محمود إنه اذا تمت شروط الصفقة كان لا يجوز أن تلغى، اللهم الا اذا تبين للمشتري وجود عطب فى السلعة، أو أنها غير مطابقة للمواصفات التى تضمنها العقد

(١) التكة جمع تكة أى ربط السراويل

٢ - النظام المصرفي وكانت المصارف يديرها رجال ذوو خبرة ودراية يسمون الجهابذة ، وكانوا إما من كبار التجار أو من الصيارفة . وقد نشأ هذا النظام بسبب النشاط التجاري الكبير الذي أسفر عن ظهور طبقة من التجار الأثرياء الذين امتد نشاطهم إلى جميع الأمصار الإسلامية مما أوجب الحاجة لإنشاء مصارف لحفظ أموال التجار وتيسير معاملاتهم التجارية ، وكان هؤلاء الصرافون ، أو الوكلاء ، يقومون مقام البنوك ، ولكن لا يتصور - بطبيعة الحال - القيام بالوظيفة الحالية للبنوك في مجال الاستثمار .

٣ - السفاتج^(١) . (وتقوم مقام الحوالة المالية في وقتنا الحاضر)

والسفاتجة خطاب تذكر فيه قيمة معينة من المال قابل لأن يصرف في أي مكان ، من عملاء وجهابذة الشخص الذي حرر السفاتجة . وكانت النقود المذكورة في السفاتجة تنفع في أي بلد ، وكان من السهل أن يحملها التاجر عبر الطرق الطويلة وهو آمن مطمئن . بل كانت أموال الجباية من الولايات ترسل إلى العراق بهذه الوسيلة . ومما يدل على توطد العلاقات التجارية بين العالم الإسلامي وبين أوروبا أن سفاتج التجار المسلمين ، كانت تصرف في البلاد غير الإسلامية . ولهذا صارت للسفاتج قيمة المال، واستخدمها الأفراد في مبيعاتهم ومعاملاتهم الخاصة . ومن أمثلة استخدام السفاتج في فترة بحثنا أن الأخشيد أرسل إلى نائبه ببغداد سفاتج بثلاثين ألف دينار ليسلمها للوزير ابن مقله^(٢) .

(١) السفاتجة جمع سفاتج كلمة فارسية بمعنى أن تعطى مالا لوجل فيعطيك خطا يمكنك من استرداد ذلك المال من عميل له في مكان آخر .

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن مقله ، أبو علي الكاتب المشهور كان في أول أمره يتولى بعض أعمال فارس ويحيى شرايها . وفي عام ٣٦٦ هـ / ٩٧٨م أصبح وزيراً للصنوبر بالله . ثم قُبض عليه عام ٣٧٨ هـ / ٩٩٠م وبقي إلى بلاد فارس بعد محاصرة أملاكه . وفي عام ٤٢٢٠ هـ / ٩٣٢م استورده الاسم القاهرة بالله . كما استورده الرامس بالله عام ٣٢٢ هـ / ٩٣٣م . ثم قبض عليه للمرة الثانية عام ٣٢٤ هـ / ٩٣٥م وقطعت يده الأيمن عام ٣٢٦ هـ / ٩٣٧م . وقطع لسانه بعد ذلك . وكان يدرج على يده ويكي ويقول : حجت بها الحفاء . وكنت بها القرآن الكريم مفتحة . تقطع كما تقطع أبدي للصوم . وقد أقام في الحبس مدة طويلة . ولم يكر له من يخدمه . ولم ير على هذه الحال إلى أن توفي عام ٣٢٨ هـ / ٩٣٩م

٤ - الصك . (يعنى الكمبيالة فى وقتنا الحاضر)

وكان من وسائل المعاملات المالية الصك ، وهو فى الأصل سند الدين ، وهو عبارة عن ورقة مالية تثبت فيها قيمة دين أو قرض أو استحقاق مالى له أحل معين . وقد استخدمت الصكوك فى كافة أنحاء العالم الاسلامى ، وكان الجهابذة يصرفون قيمة الصكوك لأصحاب الأموال التى أودعوها عندهم لقاء رسم معلوم .

٥ - نظام السمسرة أو الدلالة . ومن أهم الأنظمة التى استخدمت فى ذلك الوقت نظام السمسرة أو الدلالة ، وكانوا يحصلون من عملهم هذا على أجر محترمة .

٦ - نظام الربا . وقد حرمت الشريعة الاسلامية التعامل بالربا أشد تحريم ، وكان اليهود والنصارى يتعاملون بهذا النظام ، حتى أنه فى حوالى عام ٨٠٠م ألف كتاب تشريع للنصارى ، أجبر فيه أن يتعاملوا فيما بينهم بربح يبلغ العشرين فى المائة .

وقد منع ابن قيم الجوزية مشاركة المسلم للذمى فى التجارة ، لاستخدامهم نظام الربا ، واشترط فى مشاركة المسلم للذمى أن يكون المسلم هو الذى يتولى عملية البيع والشراء . مع ذلك يبدو لنا أن نظام الربا كان موجودا تحت مسمى آخر ، ويظهر ذلك من الحكاية التى ذكرها ابن الداية فى كتابه ، فهو يقول : « طالبنى بعض عمال الخراج بمصر بمال زاد على ما فى حاصلى ، فاحتجت الى معاملة بعض التجار عليه ، فدللت على رجل من أهل الشام يعامل برهون ، فصار إلى - وأنا فى بيت المال - منه شيخ حسن الصورة جميل اللقاء ، فقال : إلى كم نحتاج ؟ قلت : إلى مائتى دينار ، فأخرج من كمه مالا ، فوزنه واستزاده من غلام كان معه ننانير حتى أكمل المائتين ، ثم سلمها لى واقتضانى خطأ بها ، وقال : قد كفيت مؤونة الرهن . فقلت : فكيف أكتب الخط ؟ قال : بمائتى دينار كما أعطيتك ، فقلت له : سبيل المعاملة غير هذا . فقال : والله لأقبلت منك فيها ربحا . ويظهر لنا من هذه القصة أن نظام التسليف كان بربح ، لذلك فإنه عندما طلب منه أن يكتب المبلغ المحدد فقط . أخبره بأن سبيل المعاملة غير هذا .

وقد تعرضت مصر لكثير من الأزمات الاقتصادية في الفترة الخاضعة لبحثنا (من الفتح العربي حتى بداية الدولة الفاطمية) كان يترتب عليها قيام الأهالي بالثورات ، وكانت هذه الأزمات تحدث في الغالب بسبب تأخر جري النيل ، أو بسبب الفيضانات .

فيقول المسعودي : « إذا بلغ النيل ثمانية عشر ذراعا وانهبط ، كانت العاقبة لأهل مصر في انصرافه حدوث وياء بالديار المصرية » .

ومن الأشعار التي قيلت بسبب نقص ماء النيل ، ما ذكره ابن أبياس في كتابه فهو يقول : وقد قال القائل :

تقاصر للنيل عنا تقاصر متتابع
حتى قنعنا اضطرابا منه بمصر الأصابع
وقال آخر :

رب وف النيل إنا منه في شر ويلوه
مأبى للناس صبر يحملون اليوم غلوه

وأول غلاء وقع بمصر كان في عام ٨٧ هـ / ٧٠٥ م لمي ولاية عبد الله ابن عبد الملك (٨٦ - ٩٠ هـ / ٧٠٥ - ٧٠٨ م) ، وكان بسبب تعرض مصر للشراقي (١) ، حتى قيل إن أهل مصر لم يروا في عمرهم مثل تلك الأيام .

ثم تعرضت مصر للغلاء في السنة الثانية من ولاية خمارويه على مصر (٢٧٠ - ٢٨٢ هـ / ٨٨٣ - ٨٩٥ م) فيقول ابن كثير : إنه في عام ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م غار ماء النيل ، وهذا شيء لم يعهد بمثله ، ولا بلغنا من الأخبار السالفة ، فقلت الأسعار بسبب ذلك جدا .

أما في الدولة الأخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ - ٩٦٩ م) فنلاحظ تعرض مصر لكثير من الأزمات الاقتصادية ففي عام ٣٣٦ هـ / ٩٤٧ م بلغت الزيادة أربعة عشر ذراعا وستة عشر أصبعا ، فوقع الغلاء بمصر واستمر في كل سنة يريد زيادة طعيفة ، ولم يبلغ ستة عشر ذراعا ، وأقام على ذلك نحو تسع سنين . والغلاء مستمر بمصر .

(١) الأندلس السمرقند وهي كل أرض لم يصل إليها الماء ، إما لفصو ماء النيل أو لعلو الأرض أو لشد

ويقول المقرئى إنه فى عام ٣٣٨ هـ / ٩٤٩ م فى رمل أبو القاسم أونوجور بن الاخشيد (٣٣٥ - ٣٤٩ هـ / ٩٤٦ - ٩٦٠ م) ، وقع غلاء أدى إلى ثورة الرعية ، حتى إبهم منعوا أونوجور بن الاخشيد من صلاة العتمة (العشاء) فى الجامع العتيق

ثم وقع غلاء فى عام ٣٤١ هـ / ٩٥٢ م بسبب قصر ماء النيل ، إلى جانب كثرة الفئران التى ألتفت الغلات والكروم وغيرها ، مما أدى إلى زيادة الأسعار .

وفى عام ٣٤٣ هـ / ٩٥٤ م عظم الغلاء ، حتى بيع القمح - كما يقول المقرئى - كل ويبتين ونصف بدينار ، ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

ثم كان الغلاء الأكبر فى الدولة الاخشيدية الذى استمر لمدة تسع سنين متعاقبة ، وأبتدأ فى عام ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م والأمير فى ذلك الوقت هو على بن الاخشيد (٣٤٩ - ٣٥٥ هـ / ٩٦٠ - ٩٦٥ م) ، وتدبير أمور المملكة كانت لكافور وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعا وأربعة أصابع فارتفعت الأسعار ، وما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ، واختفى الخبز ، وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار ثم انخفض ماء النيل إلى ثلاثة عشر ذراعا ، فقامت الثورات ونهبت الضياع والغلات واستمر الغلاء مع تفاوت مبالغ الزيادة ماء النيل ، حتى مات كافور عام ٣٥٧ هـ / ٩٦٧ م ، فكثر الاضطراب بين الأهالى وتعددت الفتن ، وكانت حروب كثيرة بسبب الجند والأمراء ، فانتهت أسواق البلد ، وارتفع السعر ، وتعذر وجود الأقوات ، حتى بيع القمح - كما يقول المقرئى - كل وبة بدينار وطل الخبز بدرهمين ، والحنطة كل وبة بدينار وسدس ، والبيض ب درهم وثلاث . وكان ذلك فى عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٨ م .

حفر خليج امير المؤمنين

بعد الفتح العربى لمصر ، بدأ العرب يخططون لاستغلال خيرات مصر ، ونقلها إلى مقر الخلافة بطريفة أسرع . وكانت بداية ابراك العرب عظم

خيرات مصر ، عندما أرسل عمر بن الخطاب في عام الرمادة ١٨ هـ / ٦٣٩م^(١) إلى عمرو بن العاص يشكوه قحط الحجاز ، والشدة التي يعاني منها المسلمون ، فأرسل إليه عمرو عيرا عليها طعام يذكر المذبحون العرب أن أولها كان بالمدينة وآخرها كان بمصر ، حتى إن عمر بن الخطاب أعطى كل بيت بعيرا بما عليه من الطعام .

وقد كان على أثر ذلك أن أرسل عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص ، يطلب منه المجيء إليه مع بعض من أهل مصر . وعندما قدموا عليه قال : « يا عمرو ، إن الله قد فتح على المسلمين مصر ، وهي كثيرة الخير والطعام ، وقد ألقى في روعي - لما أحببت من الرفق بأهل الحرمين ، والتوسعة عليهم حين فتح الله عليهم مصر ، وجعلها قوة لهم ولجميع المسلمين - أن أحفر خليجا من نيلها حتى يسير في البحر ، فهو أسهل لما نريد من حمل الطعام إلى المدينة ومكة ، فإن حملة على الظهر يبعد ، ولا تبلغ معه ما نريد » .

ويذكر المقرئ أن سبب حفر خليج أمير المؤمنين كان لتقريب معونة الحجاز من نيار مصر . وهكذا فإن الفرض الأساسي من حفر هذا الخليج كان حمل الطعام والقمح إلى الحجاز كما تقول الدكتورة سيدة كاشف .

وتذكر المصادر العربية أن أحد الأقباط هو الذي اقترح على عمرو بن العاص إعادة حفر هذا الخليج ، على شرط أن يضع عنه وعن أهل بيته الجزية ، وأن عمرو بن العاص قد قام بدوره بطرح هذا الاقتراح على عمر بن الخطاب على اعتبار أنه كان موجودا قبل الفتح العربي ، وكانت سفن التجار تبحر فيه ، ثم سد بعد الفتح وتركه التجار ، فوافق عمر بن الخطاب على هذا الاقتراح .

وسواء كان عمر بن الخطاب هو الذي اقترح إعادة حفر القناة ، أو أن عمرو بن العاص صاحب الاقتراح ، فلم يلبث عمرو بن العاص بعد موافقة

(١) عام الرمادة وهو عام ١٨ هـ / ٦٣٩ م وفيه أصاب الناس مجاعة شديدة وجبت وقحط . وقد سمي بعام الرمادة لأن الرياح كان تنسف أو تحمل ترابا كالرماد . وقد كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأمصار يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها ويستمدعهم ، وكان من بين الذين استغاث بهم عمرو بن العاص أمير

عمر بن الخطاب ، أن تخوف من فكرة حفر هذا الخليج وقال فى نفسه « إن أمكنت عمر من هذا خرب مصر ونقلها إلى المدينة » ، خاصة بعد أن حذره روماء أهل مصر - بعد عرصه للأمر عليهم - من خطورة حفر هذا الخليج بقولهم « أتريد أن تخرج طعام أرضك وخصبها إلى الحجاز وتخرب هذه؟ »

لذلك كتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب يبين له صعوبة حفر هذا الخليج، فكتب الخليفة إليه يهدده بالعزل ، فقام بحفره . ويذكر ابن عبد الحكم أن عمر بن الخطاب بعث إليه « أن لاتدع شيئاً من طعامها ، وكسوتها ويصلها وعدسها وخلها ، إلا بعثت إلينا منه » .

ويقال إن أول أسطول سار فى الخليج كان يتكون من عشرين سفينة تصل الحبوب إلى المدينة، وكانت حمولة المركب الواحدة ثلاثة آلاف أردب . لذلك فقد اعتبر المؤرخون العرب أن من فضائل مصر أنها توسع على أهل الحرمين ، بما يجلب منها إليهم من الغلال التى يحمل السفن منها فى الدفعة الواحدة ما لا يحمله خمسمائة بعير .

ويقول المقدسى عن مصر « مصر قبة الاسلام ، ونهره أجل الانهار، وبخيراتة تعم الحجاز » . ويقول المقرئى إن من فضائل مصر « انها تميز أهل الحرمين ، وتوسع عليهم » . وهكذا أصبحت بلاد العرب بعد فتح مصر تعتمد اعتمادا رئيسيا عليها لاطعام أهل الحجاز .

على كل حال ، فقد تم حفر هذا الخليج الذى يصل النيل بالبحر الأحمر فى أقل من عام ، كما تذكر المصادر العربية ، فقد ذكر ابن دقماق والمقرئى أن حفر هذا الخليج قد استغرق ستة أشهر ، وأن السفن وصلت إلى الحجاز فى الشهر السابع . فى حين ذكرت مصادر أخرى أن خطره قد تم خلال ثمانية أشهر . وقد أطلق عليه : خليج أمير المؤمنين .

ونرى الدكتور سيدة كاشف أن إعادة حفر الخليج فى هذا الوقت القصير ، يدل على استعمال العرب للسحرة فى حفره واستخدام عدد عظيم من أهل البلاد

ولما كان هذا الخليج من غير مستخدم للسحرة فقد كان له

المراكب النبلية تفرغ ما تحمله من ديار مصر بالقلزم ، ثم تحمل ما فى القلزم مما وصل من الحجاز وغيره إلى مصر .

ويذكر السيوطى أن محجاج البحر كانوا يركبون فيه من ساحل تنيس يسيرون فيه ، ثم ينتقلون بالقلزم إلى المراكب الكبار وكانت السفن أيضا تسير فى خليج أمير المؤمنين إلى البحر الأحمر ، وتمر فى البحر إلى الحجاز واليمن والهند .

ولم يزل على ذلك إلى أن قدم محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن على بن أبى طالب (محمد النفس الزكية - قتل عام ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م) ثائرا فى الحجاز ، والخليفة يومئذ بالعراق أبو جعفر المنصور . فكتب المنصور إلى عامله على مصر بأمره بطم خليج القلزم ، حتى لا تحمل الميرة من مصر إلى المدينة ، فطمه ، وانقطع من ذلك الوقت ، اتصاله ببحر القلزم .

ويذكر ابن عبد الحكم انه بعد خلافة عمر بن عبد العزيز لم يهتم الولاة بأمر هذا الخليج ، وتركوه ، فغلب عليه الرمل ، وانقطع ، وصار منتهاه إلى ذنب التمساح ^(١) من ناحية الطور ^(٢) والقلزم .

النشاط التجارى الخارجى

بالنسبة لتجارة مصر الخارجية ، فقد كانت لمصر تجارة مع المشرق قبل الفتح العربى لها ، فتذكر المصادر العربية أن عمرو بن العاص كان تاجرا فى الجاهلية ، وكان يأتى بتجارته إلى مصر ، وهى الأدم والعطر .

(١) ومن موقع ذنب التمساح يقول القلقشندى : وهو بحر القلزم من الدراع الاحذ إلى جهة السويس على ميل من مدينة القلزم

(٢) الطور بالصم ثم السكان وأحره راء . جبل يعيه مطل على طرية الأرض بينهما أربعة مراسع ، على رأسه بئرة واسعة محكمة الماء ، موقفة الأرجاء . يجتمع فى كل عام بحصرتها سوق والطور أيضا جبل عند كورة تشتمل على عدة قرى تعرف بهذا الاسم تسمى مصر القبلية ويقرب منها جبل غلران .

كما يذكر الواقدي قصة تاجر عربي أسر في الاسكندرية ، وخلصته قوات الفتح العربية حين قامت بفتح هذه المدينة ، وكان هذا التاجر قد جاء مع غيره بتجارة من اليمر في أيام المقوقس ، فباع تجارتها ثم اشترى غيرها ، وخرج مع قافلة كبيرة إلى أرض برقة للتجارة فيها ولكنه أسر في الطريق

لذلك كان من الطبيعي أن تستمر هذه التجارة بين مصر والمشرق بعد الفتح العربي . غير أن تجارة مصر مع المشرق كانت مرتبطة بالسلام في المنطقة ، لذلك يذكر ساويرس أنه بسبب الخلاف الذي جرى بين المعتز والمستعين (٢٤٨ - ٢٥٢ هـ / ٨٦٢ - ٨٦٦ م) توقفت التعاملات التجارية بين مصر والمشرق ، كما توقفت فريضة مصر للخلافة حتى يستقر الوضع على خليفة بعينه .

وبالنسبة للعلاقة التجارية بين مصر والنوبة ، فقد كانت تتم من خلال طرف واحد ، هو الطرف النوبي ، ويعني آخر أن التجار المصريين لم يكونوا يحملون تجارة إلى بلاد النوبة ، إذ لم يكن الاتجار في الخارج من صفات المصريين إلا في الندرة ، وانما كان تجار النوبة هم الذين يأتون في النبل حتى الجنادل^(١) وعندما تلقف مراكبهم ومراكب السودان ، يتحول من فيها بتجاراتهم إلى ظهور الجمال حتى يصلوا إلى أسوان .

وكان عمرو بن العاص بعد فتح مصر قد بعث عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى النوبة لفتحها عام ٢٠ هـ / ٦٤٠ م وقيل عام ٢١ هـ / ٦٤١ م ، فمكث بها زمنا ، ثم أعاده عمرو بعد عقد صلح بين الطرفين ، وقد دفعت النوبة إلى عمرو بن العاص ما صولحوا عليه من البقط^(٢) قبل نكثهم ،

(١) الجنادل جمع جنذل وهي التجارة موضع فوق أسوان بثلاثة أميال في أقصى صعيد مصر قرب بلاد النوبة .

(٢) يقول المقريزي «البقط ما يقبض من سبي النوبة في كل عام ، ويحمل إلى مصر ضريبة عليهم ، فان كانت هذه الكلمة عربية فهي إما من قولهم في الأرض بقط من يذل وعشب أي مد من مرعى ، فيكون معناه على هذا بيده من المال ، أو يكون من قولهم ين في مبيع بقطا من ربيعة أي فرقة أو قطعة فيكون معناه على هذا فرقة من المال أو قطعة منه . ومنه بقط الأرض فرقة منها وبقط الشيء فرقة والنقط أن تعطي الحصة على الثالث أو الربع والبقط أيضا ما سقط من الثمر إذا قطع فأجذا المحرق ، فيكون معناه على هذا بعض ما في أيدي النوبة . ولكن الأرجح - كما تقول الدكتور سيدة كاشف - أن كلمة بقط من كلمة Pactum اللاتينية ومعناها عقد أو اتفاق وقد قيل إنها مصرية قديمة بمعنى عقد

وأهدوا إلى عمرو أربعين رأسا من الرقيق ، وفي المقابل بعث عبد الله بن سعد ما وعدهم به من الحبوب قمحا وشعيرا وعدسا وثيابا وخيلا .

وفي عام ٣١هـ / ٦٥١م بقضت النوبة الصلح الذي جرى بينهم وبين عبد الله بن سعد ، وإلى عثمان بن عفان ، فحاربهم ، فطلبت النوبة الصلح ، وكتب لهم كتاب أمان قرر فيه عليهم في كل سنة ثلاثمائة وستون رأسا ، وفي المقابل يهدى إليهم عبد الله بن سعد حبويا ، خاصة بعدما شكى ملكهم قلة الطعام في بلده .

ومعنى ذلك أن العلاقة بين مصر وبلاد النوبة لم تكن علاقة تجارية بالمعنى المعروف ، وإنما كانت علاقة محددة بشروط هدية ، يلتزم فيها النوبيون بتقديم السبي ، في مقابل الحبوب .

ولا تتعرض المصادر العربية كثيرا لصادرات مصر للبلاد المختلفة في ذلك العهد وترجع الدكتور سيدة كاشف أنه فضلا عن دور الوسيط الذي كانت تقوم به مصر بين الشرق والغرب ، فقد كانت تصدر جانبا من القمح والكتان لوفرة زراعته بها ، ويذكر ابن أبياس أنها كانت تصدر إلى البلاد الشامية : الحناء ، والسمنك القديد ، والجبن ، والنيذة ، والكتان ، والزيت الحار ، والعصفر ، والبسلة ، والعدس ، وخيار الشنبر ، وغير ذلك من الأنواع التي لا توجد إلا بمصر .

وفي مقابل ذلك كانت تستورد من بركة (١) الصوف والعسل كما كانت تستورد الأخشاب ، لندرة الأنواع المحلية من الخشب في مصر مما كان يلزم للبناء والسفن ، وكذلك المعادن ، والرقيق .

وكانت تستورد من السودان العاج والأبنوس وريش النعام وسن الفيل الذي كان يباع خاصة في أسواق القسطنطينة .

(١) بركة - معتح أوله والقاف اسم صمم كبير يشتمل على من وقري ببي الاسكندرية وامريقة . واسم مدينتها انطاطس وتسميه الحسن بن وهب مما الفتحة صلحا . صالحهم عليها عمرو بن العاص . والزم أهلها من البحرية ثلاثة عشر ألف دينار . وأن يبيعوا من أحيوا من أبنانهم من حريمهم وأسلم أكثر من دها فصولا على العشر ونصف العشر في سنة (٢٦ هـ / ٦٤٦ م) وكان في شرطهم أن لا يدخلها صاحب حراج ، بل يبيعوا بالبحرية إذا جاء وقتها

ومن الشام كانت تستورد الفواكه الشامية مثل الكمثرى ، والتفاح
والسفرجل وغير ذلك من الأنواع

وكان يرد إليها من الهند التوابل وخاصة الفلفل والعود واليخور .
ومن هذه الحاصلات كان يستهلك جزء في مصر محليا ، والباقي يباع
للتجار الأجانب الذين كانوا يتسابقون على شراء هذه الحاصلات من أسواق
مصر . كذلك كانت الهند تصدر إلى مصر الباقوت والصندل والعود وخشب
الابنوس وجوز الهند ، فضلا عن الكافور والزعفران والقرنفل والشرفة
(الدارسيني) والعاج وأنواع العقاقير وبعض الأحجار الكريمة من جزيرة
سرنديب (١) .

وكان العنبر من أهم السلع التي تستوردها مصر من الهند ، وكانت
سوقها رانجة في مصر في عهد الاخشيد خاصة ، فقد اشتهر الاخشيد
بعبه للعنبر ، وكان أكثر ما يهدي إليه في الأعياد ، وكان إذا ما جاءت هذه
الأوقات التي يهدي إليه فيها ، أخرج من خزانته العنبر إلى التجار ، فيشتريه
الذين يهدونه إليه ، فيحصل له الثمن الوافر ، ثم يعود العنبر إليه ، وأقام
الاشسيد سنين كثيرة يعمل هذا ، وقيل إنه اجتمع عنده من العنبر قناطير ،
وقد احترق في عام ٣٤٣ هـ / ٩٥٤م في دار أبي الفضل ، بعقبه ابن فليح (٢) .
لجا ريته أم أولاده ، عنبر كثير كان يشم على بعد ، كما ورد أن الاخشيد لما
مات خلف وراءه من العنبر ٨٠٠ رطل .

(١) سرنديب : يقع أوله وثانيه وسكون النور ودال مهمة مكسورة ، رياه سنائه من تحت ، وباء موحدة
بعب بلدة الهند هو الجزيرة في بحر هركند بالقرب من بلاد الهند ، طولها تسعون
فرسجا في مظهر ، ويقول الحميري : وليس يملك أحد من ملوك الهند ما يملكه صاحب سرنديب من الدر
النفيس والياقوت الجليل وأنواع الأحجار ، لأن أكثر ذلك في جبال جزيرة وفي قبضتها وبحورها وأنها
تقصد سراكب أهل الصين وسائر بلاد الملوك المهابرين له . وملك سرنديب تحمل اليه الخمر من العراق
ومارس يشتريها بماله وتباع له في بلاده . ويحلب من سرنديب العرير والياقوت بجميع ألوانه كلها
والبلور والماس وأنواع من العطور كثيرة

(٢) (عقبه بن فليح) هي العقبة التي يطبخ منها الرزحة بن تميم . ويسمى تميم سنة إلى ابنه هيم بن تميم .
وقد ذكر الكندي أن إبراهيم بن تميم كان كاتباً في الحراج بمصر في ولاية الليث بن العيص من قبل
الرشيد (١٨٢ - ١٨٧ هـ / ٧٩٨ - ٨٠٢ م) وأن الليث أول من سكته في كتاب الحراج - ويسمى فليح سنة
إلى فليح ابن سليمان

ومن الصمى كانت مصر تستورد النهار والراوند (١) والحرير الخام والمنسوجات الحريرية الغالية الثمن ، وهذا بالإضافة إلى الخزف الصيني ، والصنل (٢) والورق (الكاغد) ، والحرير (المداد) والسروج والقرفة ، والزنجبيل ، والذهب والفضة ، والسجاد ، والطرز (الوشى والحرير المشجر) ، والحلى والمقايض العاجية . كذلك كانت الصين تصدر إلى أسواق مصر العقاقير والديباج والجوارى والخصيان

ومن التبت (٣) كان يرد المسك إلى أسواق مصر ، ويقول اليعقوبى : إن مسك التبت هو أحسن وأعلى أنواع المسك فى العالم .

ومن الجزيرة العربية كان يرد إليها : الخيول العربية ، والجمال ، وخشب القسى (٤) والجلود المدبوغة .

ومن اليمن : البز ، والجلد المدبوغ ، والدروع ، والعقاقير ، والكركم ، وكذلك اللبان والسيوف .

ومن شحر عمان (٥) كانت أسواق مصر تستقبل أجود أنواع العنبر ، كذلك أجود أنواع اللبان والبخور والمصطكى (المستكة) .

وفى ذلك يذكر المؤرخون العرب أن مصر كانت قبلة تتجه إليها الأنظار ، فقد كانت دفرضة مكة والمدينة وساحلها ، وفرضة صنعاء ، وعدن ، وعمان ، والشحر والسند (٦) والهند والصين وجزائر الصين وسرنديب وغيرها ،

(١) الراوند . يستخدم لعلاج امراض كثيرة منها : وجع المعدة ، وقرحة الأمعاء ، والاسهال المزمن ، وجع الكبد ، والكلى ، وإرجاع الرحم وهرقى النساء ، والربو وغير ذلك .

(٢) الصنل . وهو خشب يوطى به من الصين ، وهو على ثلاثة أصناف أبيض وأصفر وأحمر وكلها تستعمل ويستخدم لعلاج صلب المعدة ، والصمغ ، وغير ذلك .

(٣) تبت بالصم وكان الرحشبرى يقوله بكسر ثانيه ، وبعض يقوله بفتح ثانيه . وهو بلد بأرض الشرق وهى متاحة للصين ، ومتاحة من احدى جهاتها لأرض الهند .

(٤) يتعد من الغابة وجمعها القان وهو شجر جنلى يستخرج منه العرب ويسجد منه القسى .

(٥) الشحر بكسر أوله ، وسكون ثانيه . هو شحر عمان ، وهو ساحل اليمن ، وهو معتد بينها وبين عمان وإلى يمينه يسبب العسر الشحرى لأنه يوجد فى سواحله .

(٦) السند بكسر أوله ، وسكون ثانيه . وأحره دال مهملة . بلاد كبيرة فيما بين فيار فارس وبنجار الهند .

يُجلب العطر والجواهر والطرائف والآلات في البحر حتى توافى المراكب بالقلم .

وهي فرضة بحر الروم من الشام كلها ، ويكد الروم من أنطاكية إلى ماوراءها من قسطنطينية ورمية ويكد الأفرنجية وأنطابلس ، وطرابلس والقيروان وتاهرت ، وسجلماسة والسوس وطنجة والأندلس وجزائر البحر صقلية وأقريطش (١) وقصر ورويس (٢) يُحمل إليها رقيق هذه البلدان كلها من الجوارى والغلمان والديباج والحرير والمصطكى ... والمرجان والعنبر والزعفران وسائر أصناف التجارات ، ويحمل من مصر إليها مثل ذلك ، ولا يقصرون بلدا سواها .

ويقول القزويني إن «مصر فرضة الدنيا ، يُحمل خيرها إلى ما سواها . فساحلها بمدينة القلم يُحمل منه إلى الحرمين واليمن والهند والصين وعمان والسند والشحر . وساحلها من جهة تنيس ودمياط والأفروما فرضة بلاد الروم والأفرنج وسواحل الشام إلى حدود العراق . ويثغر اسكندرية فرضة أقريطش وصقلية وبلاد المغرب . ومن جهة الصعيد يُحمل إلى بلاد الغرب والنوبة والبهجة والعبشة والحجاز واليمن» .

وقد لعب اليهود دورا هاما في التجارة الخارجية ، فيذكر ابن خردادبة في أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي أن التجار اليهود الرادانية (٣) الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والأفرنجية والأندلسية والصقلية ، كانوا يسافرون من المشرق إلى المغرب ، ومن المغرب إلى المشرق برا وبحرا ، ويحلبون من المغرب الخدم والجوارى والغلمان والديباج وجلود الخنزير والفراء والسمور (٤) والسيوف ويركبون من

(١) أقريطش : بلطخ الهمة وتكسر . القاف ساكنة ، والراء مكسورة ، وياء ساكنة ، وطاء مكسورة ، وشين معجمة . اسم جزيرة في بحر المغرب يقابلها من بر إفريقية لوبيا . وهي جزيرة كثيرة فيها مدن وقري (٢) ورويس : جزيرة في البحر من الثغور الشامية مقابل الاسكندرية ، افتتحها حمادة بن أبي أمية عمرة في خلافة معاوية . ورويس بلغة الانريقيين بمعنى اللورد

(٣) نسبة إلى نهر الرون

(٤) السمور جمع سمامر . جهول يرى من فصيلة السموريات ورتة اللوامح . يشبه ابن عرس والكبر منه . لونه احمر مائل إلى السواد . تتخذ من جلده عراء شمبة

فرنجة^(١) في البحر الغربي فيخرجون بالفرما ، ويحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم وبينهما خمسة وعشرون فرسخا^(٢) ، ثم يركبون البحر الشرقي من القلزم إلى الجار^(٣) وجدة ، ثم يمشون إلى السند والهند والصين فيحملون من الصين المسك والعود والكافور والدارصيني وغير ذلك مما يحمل من تلك الفواحي حتى يرجعوا إلى القلزم ، ثم يحملونه إلى الفرما ، ثم يركبون في البحر الغربي فربما عدلوا بتجارتهم إلى القسطنطينية فباعوها من الروم ، وربما صاروا بها إلى ملك فرنجة فيبيعونها هناك ، وإن شاءوا حملوا تجارتهم من فرنجة في البحر الغربي ، فيخرجون بطناكية وسيبرون على الأرض ثلاث مراحل إلى الجابية^(٤) ثم يركبون في الفرات إلى بغداد ثم يركبون في دجلة إلى الأبله ، ومن الأبله إلى عمان والسند والهند والصين كل ذلك متصل ببعضه ببعض .

طرق التجارة :

لذلك . وكما تقول الدكتورة سيدة كاشف . اهتم حكام مصر من قبل الفتح العربي ، بالسيطرة على الطرق التجارية لضمان سلامة استقلالهم السياسي والاقتصادي ، ولجعلوا مصر الطريق الرئيسي لمزور التجارة . كذلك اهتموا باصلاح الطريق الصحراوي الذي تمر فيه قوافل التجارة بين البحر الأحمر والنيل ، وباقامة الحماميات فيه ، وبحفار الآبار على طول ذلك الطريق ، وبالقضاء على القرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، وبانشاء الموانئ على الشاطئ الغربي لذلك البحر ، في أكثر المواقع صلاحية لرسو المراكب وللانصال بالنيل ، ويشق طرق تجارية جديدة بين البحر الأحمر والنيل ، وبإهتمام بالقناة التي تصل أحدهما بالآخر ، إلى غير ذلك من شرووب الاهتمام بالتجارة .

(١) يقصد بفرنجة فرسا

(٢) الفرسخ ثلاثة أميال

(٣) جبار مدينة على ساحل بحر القلزم ، بينها وبين المدينة يوم وليلة . وهي مرفئة ترفأ إليها السفن من أرض الحبشة ومصر وحن والصين وسائر بلاد الهند

(٤) الجابية بكسر الباء ، وباء مخففة ، وهي قرية من أعمال دمشق

وهذا ما فعله العرب بعد الفتح العربى ، فيذكر ابن عبد الحكم أن عمرو ابن العاص كان يخضع من حملة المبالغ المتحصلة من الصرائب قبل إرسالها الى الخليفة القدر اللام لادارة شئون البلاد وحاجة الجند ، وأن اعتمادا خاصا كان يرصد لتطهير الترع وصيانة الطرق وبناء القناطر وترميمها ، وتهديم الجبر الصغيرة التى تتكون وسط مجرى النيل ، وكانت الحكومة تستخدم فى هذا السبيل مائة وعشرين ألف رجل مجهزين بالآلات اللازمة طوال العام صيفا وشتاء بلا إقطاع

وقد كان لمصر ثلاث طرق رئيسية للتجارة :

أولا - الطريق البحرى .

ثانيا - الطريق النهري .

ثالثا - الطريق الصحراوى .

أولا - بالنسبة للطريق البحرى ، كان لمصر طريقان بحريان الأول

طريق البحر الأحمر ، والثانى : طريق البحر المتوسط .

١ - طريق البحر الأحمر :

وهو أهم طرق التجارة بين الشرق والغرب فى ذلك العصر ، فقد كان يقلل - الى أدنى حد ممكن - المصاعب والنفقات الطائلة التى يسببها النقل البرى ، فاذا استثنينا الشريط البرى الضيق بين البحر الأحمر والنيل ، كانت البضائع التى ترسل من بلاد الهند والصين تسلك دائما طريق البحر ، وتتبع الطريق المباشر أى أقصر الطرق ، للوصول الى موانئ إيطاليا وفرنسا وأسبانيا .

وقد كانت تجارة البحر الأحمر تنتهى أحيانا الى ميناء Leuce Come (الحورة الحالية) على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر ، ومنها تتخذ طريق القوافل الى سوريا ، وكانت أحيانا تصل الى أيلة عند العقبة الحالية ، ومنها أيضا ترحل التجارة الى فلسطين وسوريا وكثيرا ماكانت تنتهى التجارة الشرقية عند ميناء Berenice (رأس بياس الحالية) أو Leucos Limen (القصور الحالية) أو Myos Hormos (أبو شعر الحالية) ، ومن هذه الموانئ تتجه التجارة

عن طريق الصحراء الشرقية الى قفط على النيل ، وتتخذ طريق النيل حتى الاسكندرية ، ومن الاسكندرية تتصل التجارة الشرقية بالسوق الغرب عن طريق حوض البحر الأبيض المتوسط . وكانت السفن التجارية تواصل السير أحيانا في البحر الأحمر الى القلزم ، وهي السويس الحالية ، ثم تسير في القناة النيلية التي تصل البحر الأحمر والنيل عن طريق البحيرات المرة ووادي طميلات (١) وهذه القناة اهتم بحفرها الفراعنة وأعاد حفرها البطالسة والرومان ، وكانت تسهل كثيرا على التجار ويستخدمونها للوصول الى الاسكندرية عن طريق النيل بعد أن ينتهي طريق البحر عند ميناء القلزم وهي التي عرفت بخليج أمير المؤمنين - كما ذكرنا .

وكانت الملاحة في البحر الأحمر صعبة لما فيه من شعاب بارزة ورياح معاكسة ، ولهذا كانت الملاحة فيه بالنهار فقط ، فاذا جن الليل أرسى المراكب في مواضع معروفة . وكان نظام هبوب الرياح يجعل الملاحة من الشمال الى الجنوب فقط في فصل الصيف ، ومن الجنوب الى الشمال في فصل الشتاء ، فالرياح التي تهب عليه هي رياح موسمية دائمة تكون شمالية شرقية في فصل الصيف وتجه الى الجنوب الغربي ، وفي فصل الشتاء تهب من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، وقد علمت هذه الأحوال البحارة والتجار ، والمسافرين من البحر المتوسط الى الشرق عبر البحر الأحمر - أن أحسن شهور السنة للإبحار فيه هما شهرا أبريل ويونيو ، وأحسن وقت للعودة منه هو شهر يناير وفبراير . ويقول الحميري عن الملاحة في البحر الأحمر : إن طرق السفن فيه معلومة ، لا يدخلها إلا المهرة من رؤساء البحر ، العالون بطرقاته .

٢ - طريق البحر الأبيض المتوسط :

وقد نتج عن سيطرة العرب على البحر المتوسط وبخاصة على طريق التجارة الدائرة في الشمال ، الواصلة بين سوريا ومصر عن طريق صقلية

(١) كان يسمى قتيما وادي السحير من أعمال الشرقية ، وفي سنة ٩٢٣هـ ورد هذا الوادي باسم وادي العباسة لمتاحته لأراضي ناحية العباسة ، ويقال له اليوم وادي الطميلات نسبة الى جماعة من العرب نزلوا به فصار لهم الطميلات

وكريت وقبرص ، زيادة أهمية الدور الذي قام به سكان شمال أفريقيا كوسطاء في تجارة هذا البحر ، وهكذا تحكم الأفريقيون في نقل التجارة بين الشرق والغرب ، وكانت سفنهم دائبة الحركة إلى سوريا لجلب التوابل والمنتجات الفاخرة من بلاد الشرق الأدنى والأقصى إلى شمال أفريقيا وسائر بلاد العرب والإسلام في الغرب .

وكان من يريد أن يصل من البحر الأبيض إلى الهند أو شرق آسيا مضطرا إلى حمل بضائعه على الظهر عند الغرما ، ثم يسير في الصحراء ، سبع مراحل حتى يصل إلى القلزم ، وهناك يستطيع حملها في المراكب مرة أخرى ، فهذا الطريق هو أقرب طريق للوصول إلى المحيط الهندي .

ثانيا : وبالنسبة للطريق النهري ، فقد كان نهر النيل والذراع أداة طيبة للملاحة النهرية ، تنقل بواسطتها البضائع بين بلدان مصر ، كما تنقل إلى دمياط والإسكندرية حيث يحصل التجار الغربيون على ما يحتاجون إليه .

لقد احتفظ نهر النيل بأهميته الكبيرة بوصفه طريقا من طرق الملاحة النهرية وكانت الملاحة النهرية على النيل كثيرة جدا في القرن الرابع الهجري ، حتى تعجب المقدسي وهو بمصر من كثرة المراكب السائرة والراسية هناك .

وبالنسبة للملاحة في خليج أمير المؤمنين فقد سبق الحديث عنه .

أما بالنسبة لبحيرة تنيس ، فقد أعجب ابن حوقل - مع كثرة ما شاهده في أسفاره الطويلة - بمهارة الملاحين الذين راهم في تنيس ، فكتب : إن هذه البحيرة « قليلة العمق ، يسار في أكثرها المرادى ^(١) وتلتقي السفينتان تحك إحداهما الأخرى : هذه صاعدة ، وهذه نازلة بريح واحدة معلقة شرعهما بالريح ، متساوية في سرعة السير » .

ثالثا - الطريق الصحراوي :

تقول د سيدة كاشف في كتابها « مصر في فجر الإسلام » . إن طرق الحج وطرق البريد كانت أيضا مسلكا للتجارة في تلك العصر ، لأن

(١) المرادى جمع مرادى حشة يدع بها الملاح السفينة

الخلافة كانت نهتم بعمارة هذه الطرق وبالعناية بها ويتوفير الراحة فيها . فعندما كان خليج أمير المؤمنين مستعملا لملاحة السفن ، كان بعض الحجاج يتخذون هذا الطريق أيضا للحج ، ويذكر السيوطي أن حجاج البحر كانوا يسبغون فيه إلى القلزم ، ومن القلزم ينتقلون إلى المراكب الكبار ، ورأينا كذلك أن الطريق الصحراوي بين البحر الأحمر والنيل كان مسلكا للتجار والحجاج .

على أن هناك طريقا بريا كان يربطه الحجاج بكثرة ، وهو طريق أيلة التي كانت عند موضع العقبة العالية، فيسير الحجاج من مصر عن طريق البر إلى القلزم ، فإذا أن يركبوا البحر إلى «الجار» ، ميناء المدينة ، وإذا أن يسبغوا إلى أيلة وبعدها إلى بلاد الحجاز . وكان هناك ست مراحل (١) بين القلزم وأيلة ... أما طرق البريد فأولها الطريق المعروف الذي أنت منه الجيوش للفتيرة على مصر في العصور المختلفة ، مثل جيوش قمبين والاسكندر الأكبر وعمر بن العاص ، وهو يمر بالرملة بفلسطين وبمدينة غزة ورفح والعريش والفردا ولبيس ثم الفسطاط . وهناك طريق آخر يخرج من الفسطاط إلى برقة وإفريقية وبلاد المغرب ، وآخر يخرج من الفسطاط إلى المشرب دون أن يمر بالاسكندرية ولكنه يلتقي بالطريق الذي يخرج من الاسكندرية في ذات الحمام (٢) .

وقد كان السفر عن طريق الطريق الصحراوي يستلزم استخدام الإبل لحمل البضائع ، حتى إذا ما وصلوا إلى الطريق البحري أو النهري ينقلون أحمالهم على ظهر السفن . وفي خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ/ ٧١٧ - ٧١٩م) كتب إلى هيان بن سريج عامل خراج مصر يأمره بأن لا يحمل البعير أكثر من ستمائة رطل ، وذلك بعد ما وصل إليه الخبر بأن الإبل في مصر يحمل عليها ألف رطل . وهذا نص الكتاب : «إنه بلغني أن بمصر إبل نقالات يحمل على البعير منها ألف رطل ، فإذا أتاك كتابي هذا فلا أعرفن أنه يحمل على البعير أكثر من ستمائة رطل ».

(١) المرحلة جمع مراحل . المسافة التي يقطعها المسافر في يومه

(٢) ذات الحمام بلد بين الاسكندرية وإفريقية . ويقول محمد رمزي في قاموسه وهي واقعة على السكة الحديدية . الموصلة بين الاسكندرية ومرسى مطروح . وبها محطة تقع على بعد ٧٤ كيلو مترا من مدينة الإسكندرية

أهم موانئ مصر .

تنقسم الموانئ المصرية إلى موانئ بحرية وموانئ نهريه وبالسببه للموانئ البحرية فقد كان على رأسها

١ - الإسكندرية :

كانت الاسكندرية منذ اشائها على يد البطالمة من أهم محطات تجارة العالم ، واستمرت كذلك بعد الفتح العربي فقد كانت الاسكندرية أكبر أسواق العالم ، وأكثر ثغوره ازدهاما وحركة في تجارة القمح والكتان والورق والرجاج وغير ذلك من موارد البلاد الزراعية والصناعية ، كما كانت تحمل إليها مقادير عظيمة من الذهب والعاج من ملاد النوبة واثيوبيا ، كذلك كانت ترد إليها التوابل والبحار والحرير والفضة والجواهر من بحار الصين والهند عبر البحر الأحمر حتى مدينة القلزم (السويس) ، ومنها تحمل إلى ترعة تراجان إلى مدينة منف على نهر النيل ، ومن منف تحدر بها السفن في النيل إلى ميناء الاسكندرية حيث كانت تصدر إلى جميع موانئ البحر الأبيض المتوسط وقد اشتهر ميناء الاسكندرية بمنازته العظيمة التي كانت تغيد منها كل السفن تجارية كانت أم حربية

ويذكر ادم متز أنه حينما أخذت التجارة الاسلامية المكان الأول في التجارة العالمية في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، كانت الاسكندرية وبغداد هما اللتان تقرران الأسعار للعالم في البضائع الكمالية على الأقل

٢ - الفرما :

كانت الفرما محطة لتجار أوروبا وسوريا ، ومنها كانوا يتجهون إلى القلزم لركوب البحر ، وقد ذكر عنها المقدسي أنها كانت على ساحل بحر الروم ، وأنها كانت عاصمة أهلة عليها حصن ولها أسواق هسنة ، وأنها كانت مجمع الطرق .

٣ - القلزم :

ميناء قديم هام يقع على الطرف الشمالي للبحر الأحمر ، وقد أصبح القلزم في صدر الاسلام ميناء مصر الرئيسي في البحر الأحمر ، وأدت

إعادة حفر خليج أمير المؤمنين الواصل بين الفسطاط والقلم إلى ريادة أهميته ، نظرا لما يقوم به من الوصل بين مصر والحجاز ، ولكونه ميناء عاصمة مصر . وكان تجار الغرب يفتدون اليه من الفرما ، ومنه يركبون البحر إلى « الجار » (ميناء المدينة وقتئذ) ، ثم إلى جدة ، ومنها إلى عدن في طريقهم إلى سواحل الهند . ويذكر اليعقوبي أن القلم كان ميناء مصر إلى الحجاز واليمن ، وأن به سفنا كبارا تعبر البحار العالية ، وأن جل سكانه من التجار الأغنياء . وذكر المقدسي أنه كان يرسل منه مالا يقل عن ثلاثة آلاف جمل محملة بالبضائع كل أسبوع عابرة خليج أمير المؤمنين ، وذكر أيضا أن القلم خزانة مصر وفرضة الحجاز ، ومعونة الحاج . وقد كان يوجد بالقلم دار للصناعة ، ولهذا كانت القلم قاعدة للأسطول المصري في البحر الأحمر في صدر الاسلام .

٤ - عيذاب :

ويقول الحميري : ومن أسوان الطريق إلى عيذاب ، وعيذاب مدينة على ضفة البحر المغربي المعروف ببحر القلم ، ومن عيذاب يعبر إلى ساحل الحجاز إلى جدة ، ومن عيذاب يسلك إلى اليمن والهند وغير ذلك .

ويقول أبو الفدا : « وهي فرضة لتجار اليمن والحجاز الذين يتوجهون من مصر في البحر ، فيركبون من عيذاب إلى جدة » . ويقول ياقوت : وهي مرسى المراكب التي تقدم من عدن إلى الصعيد .

وكانت عيذاب نقطة الاتصال بين تجارة البحر وتجارة النهر ، وكان مينائها غزير الماء ، مأمونا من الشعاب النابتة ، فكانت ترد إليها البضائع من الحبشة وزنجبار بطريق البحر ، ثم تحمل على الأبل في الصحراء مسيرة عشرين يوما إلى أسوان أو قوص . ومن هناك تنقل إلى القاهرة في النيل .

أما المواضع النهرية فكان على رأسها :

١ - الفسطاط .

وتقع الفسطاط على حافة النيل ، ويقول عنها أبو الفدا إنها « محط وإقلاع المراكب ، وبسبب ذلك صار الفسطاط أكثر رزقا وأرخص أسعارا من القاهرة » .

وتعتمد الفسطاط أهم مراكز مصر التجارية منذ انشائها ، فموقعها المتوسط بين الوجهين القبلى والبحرى أدى الى اتصالها بكافة البلاد المصرية عن طريق النيل ، وفصلا عن ذلك فإنه كان يخرج منها طرق برية تسير فيها القوافل متجهة نحو الحجاز وبلاد الشام والمغرب

٢ - أسوان :

وكانت أسوان مجمعا لتجارة السودان ، وكان تجار النوبة هم الذين يأتون في النيل حتى الجفادل ، وعندها تقف مراكبهم ومراكب السودان ، ويتحول من فيها بتجاراتهم إلى ظهور الجمال ، حتى يصلوا إلى أسوان ، بعد اثني عشرة مرحلة إلى جانب النيل . وعن أسوان يقول الحميرى : إنها في الصعيد آخر بلاد مصر ، وإنها من ثغور النوبة ، وإن مراكب مصر لا تصعد في النيل إلا إلى مدينة أسوان فقط ، وهي في آخر الصعيد الأعلى ، وإلى أسوان تصعد المراكب من فسطاط مصر . وأن بها تجارات تحمل منها إلى بلاد النوبة .

٣ - قوص :

وتقع في الجهة الشرقية من النيل ، وهي فرضة التجار من عدن . وقد وصفها الحميرى بقوله : «هي كبيرة بها منبر وأسواق جامعة وتجارات ودخل وخرج ، والمسافر إليها كثير ، والبضاعات نافعة ، والمكاسب رائجة ، والبركات ظاهرة» . لذلك وصف ياقوت أهلها بأنهم «أرباب ثروة واسعة» .

الضرائب على التجارة :

فرض العرب ضرائب أو رسوما على التجارة الخارجية تعرف بالمكوس أو العشور ، ولم يفرضوا أية رسوم على التجارة الداخلية. لذلك يقول مالك ابن انس : «وإذا أبحر الدمى في بلاده من أعلاها إلى أسفلها ، ولم يخرج منها إلى غيرها ، فليس عليه شيء» ، مثل أن يتحر الذمى الشامى في جميع الشام ، أو الذمى المصرى في جميع مصر ، أو الذمى العراقى في جميع العراق»

وهذا يدل على أن مصر كانت تتمتع بوحدة اقتصادية ، لم يتمتع بها أى بلد فى أوروبا الاقتصادية ، من ناحية النقود والأوزان والمقاييس والضرائب بين الاقطاعات المختلفة.

وأول من فرضها فى الاسلام هو عمر بن الخطاب ، وذلك بعد رسالة أرسلها اليه أبو موسى الأشعري يقول له فيها : «إن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحجاز فيأخذون منهم العشر» . فكتب اليه عمر بن الخطاب : «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء» ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد فيحسابه» .

وتذكر المصادر العربية أن زياد بن جريز هو أول من جعله عمر بن الخطاب على عشور العراق والشام . وقد طلب منه أن لا يفتش أحدا ، وأن يأخذ من حساب المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، ومن حساب أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لأزمة له العشر .

وهكذا أخذ عمر بن الخطاب من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ومن أهل الحرب العشر .

وكان أول من عشره المسلمون من أهل الحرب هم أهل مَنبِج (١) وكانوا قد كتبوا الى عمر بن الخطاب : «دعنا ندخل أرضك تجاراً وعشرونا» .

وقد جعل عمر بن الخطاب العشور تؤخذ مرة واحدة فى السنة ، وذلك بعد شكوى أحد نصارى العرب من بنى تغلب له . وكان هذا النصراني قد مر على زياد بن جريز فأخذ منه العشر ، وعند عودته طلب أن يأخذ منه أيضاً ، فقال له النصراني : كلما مررت بك تأخذ مني ؟ قال : نعم . فرجع النصراني الى عمر بن الخطاب وقص عليه قصته ، فأرسل عمر بن الخطاب الى زياد بن جريز كتاب يقول فيه : «من مر عليك فأخذت منه صدقه ، فلا تأخذ منه شيئاً الى مثل ذلك اليوم من قابل» ، وفى رواية أخرى أنه كتب اليه يقول «ليس له عليك مني مائة فى السنة الامرة واحدة» .

(١) منبج بالعرب ثم السكون ، وبما وجدته مكسورة وجيم . وهى من بلاد الروم . وهى مدينة كبيرة واسعة ذات حيرات كثيرة ، بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ . وبها السعري

وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب الى رزيق بن حبان وكان على مكس مصر . أنظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم ، ومما ظهر من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ، وما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً ، وإذا مر عليك أهل الذمة ، فخذ مما يدبرون من تجارتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول . وقد ذكر المفريزي في موضع آخر من كتابه أن عمر بن عبد العزيز قد نهى عن أخذ المكوس ، وكتب ضمعوها عن الناس هذه المكوس ، «فليس بالمكس ولكنه البخس» .

وقد اعتبر العرب أن هذه العشور التي يدفعها أهل الذمة وأهل الحرب إنما هي مثل الخراج الذي يفرض عليهم ، أما إذا أخذت من المسلمين فهي صدقة منهم .

ويذكر يحيى بن آدم أن هذه العشور تفرض على أهل الذمة إذا تاجروا فقط .

وبالنسبة لتجارة الخمر والخنازير ، فقد كان يؤخذ عشورها من قيمتها ، ويقول أبو يوسف: إنه لا يقبل قول النمي في قيمتها حتى يوشى برجلين من أهل الذمة يقومانها عليه ، ثم يؤخذ نصف العشر من الثمن ، وراى يحيى بن آدم أن يؤخذ عن الخمر العشر .

وقد كانت وظيفة صاحب المكس مكروهة ، لما نسب إلى الرسول (ص) من أحاديث تحذر الناس من الاشتغال بها ، ومن هذه الأحاديث : «لا يدخل صاحب مكس الجنة» ، ومنها «إذا لقيت عشيراً فاقتلوه» .

لذلك ذكرت المصادر العربية الكثير من الأمثلة الى رفض فيها العرب تولى هذه الوظيفة ، فعندما دعا عمرو بن العاص خالد بن ثابت الفهمي ليجعله على المكس رفض ، فقال له عمرو ما تكره منه ؟ فقال : إن كعباً قال لا تقرب المكس فإن صاحبه في النار

وهكذا انتشر كره العرب لاشتغال هذه الوظيفة، وكما يقول المقرئى :
«إن أهل الورع من السلف يكرهون هذا العمل» .

وقد أشار أبو يوسف فى كتابه إلى شروط يجب توافرها فى من يشغل
هذه الوظيفة ، ففى كلامه إلى الخليفة الرشيد قال :

«أما العشور فرأيت أن توليها قوما من أهل الصلاح والدين ، وتثمرهم
بأن لا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم به ، فلا يظلموهم ولا يأخذوا منهم
أكثر مما يجب عليهم ، وأن يمتلكوا مارسمناء لهم ، ثم نتفق بعد أمرهم وما
يعاملون به من بمر بهم ، وهل تجاوزوا ماقد أمروا به» .

وقد أنشأ العرب فى المدن التجارية والطرق والموانئ جمارك لتحصيل
المكس من التجار المارين ، سواء عن طريق النقل البرى أو عن طريق النقل
البصرى . ومن هذه الجمارك فى مصر : جمرک «أم دنين» ، وقد عرفت
«بالقس» وذلك لأن صاحب المكس كان يجلس فيها فقبل المكس ، وقلب فقبل
المكس . ومنها جمرک مدينة القلزم ، ومنها جمرک تنيس والفرما والسعيد
والاسكندرية وعيذاب .

ولم تقتصر مهمة صاحب المكس ، الذى كان يعرف أيضا باسم
«القباض» على تحصيل الجمارك، وإنما كان من وظائفه تفتيش التجار ، فمن
كان معه سلاح أخذ منه ، ومن كانت معه كتب ، قرئت كتبه وهكذا .

ويجدر علينا أن نشير هنا إلى أن نظام الجوازات الحالى كان ينبع فى
مصر فى هذا العصر الخاضع للدراسة . فيقول آدم متز : إنه لم يكن أحد
يستطيع أن يترك الناحية التى يقيم فيها إلى ناحية أخرى بدون إذن ولى
الأمر . ويقال : إن عامل مصر أصدر أمره عام ١٠٠هـ / ٢٧٠م بأن يقبض
على كل من وجد مسافرا أو منتقلا من مكان إلى مكان من غير سجل ، وإذا
وجد صاعدا أو نازلا من مركب ، أوقعت الحوطة على المركب ، وحرق بما
فيه. ويؤخذ من رواية لابن سعيد أنه كان لابد من جواز للخروج من مصر ،
ولابد أن يدرج فى هذا الجواز كل من يرافقون المسافرين ولو كانوا عبيده .
وهذا النظام لم يكن معروفا فى المشرق ، وإنما كان معمولا به فى مصر فقط.

مقاييس التجارة (الأوزان) :

وكانت مقاييس التجارة في مصر هي الويبة والأردب وفي ولاية الوليد ابن رفاعة سنة ١٠٩هـ/٧٢٧م على مصر ، بعث اليه الخليفة هشام بن عبد الملك بمقياس حديد للاستعمال في مصر ، بدلا من المقاييس القديمة ، وهو المدي ، وكان ذلك في عام ١١٧هـ/٧٣٥م ، وأمرهم أن يتعاملوا به . فأمر ابن رفاعة أن يضاف به على القبائل ، وأخبرهم أن أمير المؤمنين قد أمر به . حتى أتى إلى عبد الرحمن بن حيويل بن ناشرة المعافري ، فأخذته وكسره وقال «إن لنا ويبة وأردبا قد عرفناهما ولستنا نحتاج إلى هذا» . فقبل له كاسر المدي ، وصار هذا نسبا لبنيه إلى اليوم ، فقال بنى كاسر المدي من قبيلة المعافر . ويذكر الكندي أن شاعرا من قبيلة المعافر علق على هذه الواقعة بقوله :

قومي الذين تبادروا مدي الخليفة بالحجر

وتخبروا وتعصبوا وجثوا عليه فانكسر

من بعد ما ذلت له أعناق يعرب بل مضر

كما كان يستخدم أيضا في الموازين والمكاييل : الكيلة ، والقدح ، والقفعة.

الباب الثاني

المجتمع المصري ونظام الحكم

الفصل الأول : المجتمع المصري والإدارة .

الفصل الثاني : المجتمع المصري والنظام الحربي .

الفصل الثالث : المجتمع المصري والنظام القضائي .

الفصل الأول :

● المجتمع المصرى والإدارة

● طبيعة النظام الإدارى الذى وضعه العرب
للمجتمع المصرى .

● المناصب الرئيسية التى تولاها العرب :

● الوالى

● متولى الخراج أو صاحب الخراج

● صاحب البريد

● صاحب الشرطة

● المحتسب

الفصل الأول

المجتمع المصرى والإدارة

أوضحنا فيما سبق أن النظام الإدارى يقوم عادة لخدمة للنظام الاقتصادى ، بمعنى أن النظام الإدارى لا ينشأ من فراغ وإنما ينشأ لخدمة هدف . وهذا الهدف هو النظام الاقتصادى ، ويظهر ذلك بوضوح من الرسالة التى أرسلها الخليفة عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص عندما تولى مصر عام ٢٠هـ / ٦٤١م ، فهو يقول فيها :

«ولم أقمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك ، ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فإذا أتاك كتابى هذا ، فاحمل للخراج فانما هو فى المسلمين» .

وهكذا يظهر من هذه الرسالة أن مهمة الوالى الأساسية هى توفير للخراج ، وأن اختيار الوالى كان يتم بناء على قدرته على توفير الخراج .

وفيما يبدو أنه لم يكن ثمة فرق بين هذه المهمة ومهمة الوالى فى العصر البيزنطى ، وهذا هو السبب فى أن العرب أبقوا على النظام الادارى الذى وجدوه فى مصر ، ليخدم مصالحهم كما كان يخدم مصالح البيزنطيين من قبل . على أنه كانت إلى جانب ذلك عوامل أخرى ، أولها : أن هذا النظام

الإداري كان على درجة كبيرة من الإحكام ، فالأمة البيزنطية التي سعى العرب حضارتهم على انقاضها كانت ذات تاريخ مجيد من حيث الحضارة والمدنية والنظم السياسية .

ثانياً أن العرب لم يكن لديهم نظام أفضل يطبقونه في مصر - كما يقول بترل - فالعرب كانوا رجال حرب وسيف

لذلك أبقي العرب على الموظفين في وظائفهم ، واحتفظوا هم لأنفسهم بالمناصب الرئيسية ، فبقى بعض أكابر الروم في أعمالهم ، أما من رحل منهم فحل مكانه عمال من القبط .

على أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً ، فلم يلبث أن تغير تحت عاملين أساسيين :

العامل الأول : هو تعريب الدواوين .

العامل الثاني : هو تحريم الخلفاء استخدام أهل الذمة في وظائف الدولة .

وبالتسبة للعامل الأول وهو تعريب الدواوين :

ففي ولاية عبد الله بن عبد الملك بن مروان على مصر عام (٨٦ - ٩٠هـ / ٧٠٥ - ٧٠٨م) نقل ديوان مصر من القبطية إلى العربية ، وكان ذلك عام (٨٧هـ / ٧٠٥م) .

ويبدو - في رأينا - أن الدافع وراء هذا التعريب هو توافر طبقة من العرب الذين يستطيعون أن يتولوا الوظائف بدلاً من أهل الذمة ، وأراد الخليفة عند الملك بن مروان إرضاء هذه الطبقة عن طريق اتخاذ هذا القرار ، وهو ما يؤكد ابن خلدون في مقدمته فهو يقول «ولما جاء عند الملك بن مروان، واستحال الأمر ملكاً ، وانتقل القوم من غضاضة الدواة إلى رونق الحضارة ، ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتبة ، وظهر في العرب ومواليهم

مهرة في الكتاب والحسان ، أمر عبد الملك سليمان بن سعيد وإلى الأردن
لعهده أن ينقل ديوان الشام إلى العربية^(١)

وعلى كل حال ، فقد كان من الطبيعي أن يشكل هذا القرار خطراً على
اللغة القبطية ، وعلى مناصب القبط في الدولة فيذكر الكندي . أنه بعد تحول
ديوان مصر إلى العربية صرف عبد الله بن عبد الملك أشناس^(٢) عن
الديوان ، وجعل عليه أبو يربوع الفزاري من أهل حمص

ويعتبر قرار تعريب الدواوين - في رأينا - الخطوة الأولى لتعريب مصر ،
وانتشار اللغة العربية بها . إذ أقبل الأقباط على تعلم اللغة العربية حتى
يتسنى لهم الاحتفاظ بوظائفهم ، أو تولى الوظائف . وهذا ما حدث للأقباط
أثناء الحكم البيزنطي - كما ذكرت في فصل سابق - فاللغة اليونانية كانت
اللغة الرسمية للدولة ، وكان على الأقباط الذين يريدون تولى الأعمال الإدارية
في الحكومة البيزنطية أن يتعلموها ويتقنوها .

هذا فيما يتعلق بالعامل الأول وهو تعريب الدواوين . أما فيما يتصل
بالعامل الثاني ، وهو تعريب الخلفاء استخدام أهل النمة في وظائف الدولة :

فيبدو - في رأينا - أن الدافع وراءه هو محاولة الخلفاء دفع أهل النمة
إلى اعتناق الدين الإسلامي إذا أرادوا الاحتفاظ بوظائفهم . ونلاحظ من
دراسة المصادر العربية أن ذلك التحريم بدأ من وقت مبكر جداً ، أي منذ
عهد عمر بن الخطاب^(٣) ، ولكنه لقي صعوبات كثيرة فتصل بعدم توافر

(١) يقول الجيوشماري أن السبب الذي دفع عبد الملك بن مروان لتعريب الدواوين إنه « كان يتقصد ديوان
الشام بالرومية لعبد الملك وإن تقدمه سرجون بن منصور النصراني ، فأمره عبد الملك يوماً بشيء فتناقل
عنه ، وترانى فيه ، فعاد لطلبه وجهه فيه ، فأرى منه تعريفاً وتقصيراً ، فقال عبد الملك لأبي ثابت سليمان
بن سعد الفطيسي - وكان يتقصد له ديوان الرسائل - أما ترى إبدال سرجون علينا ؟ وأحسبه قد رأى
أن ضرورتنا إليه وإلى صباهه ، أمسا عندك حيلة ؟ قال لو شئت لحولت الحساب إلى العربية ، قال
فألفل لحوله فرد إليه عبد الملك جميع دواوين الشام »

(٢) يسميه المقريزي (أنتاش) واسمه الحقيقي أناسيوس الرهوي وسنناوله في الصفحات المتقدمة
(٣) ترى الدكتور سيدة كاشف أن عمر بن الخطاب يرى من هذه الشروط والأحكام التي أصبحت تعرف
بالشروط العصرية أو عهد عمر ، خاصة وأن هذه الشروط والأحكام قد أصابها الزيادة الكثيرة
والناوكلات وسوء التفسير والتعريف منذ القرن ٥ هـ / ١١ م

العمالة الإسلامية التي تستطيع أن تسد في جميع الأعمال . وهذا هو السبب في رأينا - فيما نقلته المصادر العربية من رسائل الخلفاء المتكررة لتحريم استخدام أهل الذمة في أزمئة مختلفة ، مما يدل على استمرار بعضهم في العمل

فقد كتب عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٢ هـ / ٦٣٤ - ٦٤٢ م) إلى عماله يقول : «أما بعد ، فإنه من كان من قبله كاتب من المشركين ، فلا يعاشره ولا يواديه ، ولا يجالسسه ، ولا يعتضد برأيه ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر باستعمالهم ، ولا خليفته من بعده » .

وكتب عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩ م) إلى جميع عماله رسالة يطلب فيها عزل أهل الذمة عن الوظائف ، ويهددهم إذا أحد منهم استخدمهم ، فيقول فيها : «إن المسلمين كانوا فيما مضى إذا قدموا بلدة فيها أهل الشرك ، يستعينون بهم ، لعلمهم بالجباية والكتابة والتدبير ، فكانت لهم في ذلك مدة ، فقد قضاه الله بأمر المؤمنين . فلا أعلم كاتباً ولا عاملاً في شيء من عملك على غير دين الإسلام ، إلا عزلته ، واستبدلت مكانه رجلاً مسلماً» (١) .

ويقول ابن الأثير : إن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله رسالة يقول فيها «أما بعد ، فإن الله عز وجل أكرم بالإسلام أهله ، وشرفهم وأعزهم ، وضرب الذمة والصغار على من خالفهم ، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس ، فلا تولين أمور المسلمين أحداً من أهل ذمتهم وخراجهم فتتسبط عليهم أيديهم والسننهم ، فتذلهم بعد أن أعزهم الله ، وتبهينهم بعد أن أكرمهم الله تعالى ، وتعرضهم لكيدهم والاستطالة عليهم ، ومع هذا فلا يؤمن غشهم أياهم ، فإن الله عز وجل يقول . (لا تتخذوا بطانة من دونهم لا يفلحونكم حسالاً ودواً ما غنمتم) (٢) .

(١) وهي كتاب ابن العفاش يقول : «لا أعلم أن أحد من العمال أبقى في عمله رجلاً متصرماً على غير دين الإسلام إلا مكلفه » . وليكتب كل منهم بما فعله في عمله

(٢) سورة آل عمران آية رقم (١١٨)

و (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) (١) ،
والسلام .

وفي عهد المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ / ٧٧٤ - ٧٨٥ م) حين تبين أن بعض
أهل الذمة مایزالون يتولون المناصب ، أرسل إلى عماله يطلب منهم عدم
استخدام کتاب من أهل الذمة ، ويقول « وإن علم أن أحدا من المسلمين
استكتب أحدا من النصارى قطعت يده » .

وفي عهد هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ / ٧٨٦ - ٨٠٨ م) صرف
أيضا أهل الذمة عن أعمالهم ، واستعمل عوضا عنهم مسلمين .

وفي زمن المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٢٣ م) وإثناء وجوده في
مصر عام (٢١٧ هـ / ٨٢٢ م) تظلم المسلمون إليه من وجود أهل الذمة في
الوظائف ، فأرسل إلى عمرو بن عبد الله الشيباني ، وطلب منه أن يخبره عن
أصل القبط ، فأخبره بأنهم بقية الفراعنة الذين كانوا بمصر ، كما أخبره أن
عمر بن الخطاب نهى عن استخدامهم . فأمر بعدم استخدامهم .

كما صرف المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ / ٨٤٦ - ٨٦١ م) أيضا أهل الذمة
عن الأعمال ، وذلك - كما يقول ابن النقاش - لأن المباشرين منهم للأعمال
كلروا في زمانه وزادوا على الحد ، فكانت الأعمال كلها أو عامتها إليهم في
جميع النواحي ، وذلك في عام ٢٣٥ هـ / ٨٤٩ م . فخرج الكتاب النصارى
من الديوان وجعل عوضا عنهم مسلمين .

أما المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ / ٩٠٧ - ٩٣٢ م) فانه في عام ٢٩٥ هـ
/ ٩٠٧ م عزل كتاب النصارى وعمالهم ، وأمر ألا يستعان بأحد من أهل
الذمة ، وقد أرسل رسالة إلى عماله كان من ضمنها : « وقد أمر أمير
المؤمنين بترك الاستعانة بأحد من أهل الذمة ، فليحذر العمال تجاوز أمر أمير
المؤمنين ونواهيه » .

على أن الحاجة إلى استخدام الأقباط في الوظائف الحكومية ظلت قائمة طوال عصر الولاة وعصر الطولوبيين وعصر الأخشيديين
ففي عصر الولاة :

يذكر ساويرس أنه في ولاية عبد الواحد بن يحيى الوزير على مصر عام (٢٣٦ - ٢٣٨ هـ / ٨٥٠ - ٨٥٢ م) ، كان هناك أرخبانار^(١) بمصر أحدهما : مقارة بن يوسف ، كاتب صاحب ديوان ، وله موضع عند جميع من يتولى فسطاط مصر ، والآخر : إبراهيم بن ساويرس ، متولى بيت المال ، وعليه استخراج الأموال ليحملها إلى خزائن الملك . ويبدو أنهما لم يكونا فقط المشتغلين من الأقباط ، فيشير ساويرس إلى وجود آخرين في الديوان ويقول «وكان من نعمة الله أن جماعة من المؤمنين متولين ديوان السلطان». ويشير المقدسى - وهو من أهل القرن الرابع الهجري - إلى أن الكتاب في بلاد الشام ومصر كانوا من المسيحيين .

كما يذكر الكندي أنه في ولاية يزيد بن عبد الله التركي عام (٢٤٢ هـ / ٨٥٦ م) ، ورد كتاب المتوكل بابتناء المقياس الهاشمي للنيل ، ويعزل النصارى عن قياسه - مما يدل على أن النصارى كانوا متولين قراءة مقياس النيل حتى ذلك الوقت .

ويقول ترتون Triton- في كتابه : إن المسيحيين كانوا يُستخدمون في بعض الأحيان كسفراء لا سيما إلى الدول النصرانية فقد ذهب البطريرك «ديونيسيوس» Dionysius بطريرك أنطاكية إلى مصر عام ٢١٦ هـ / ٨٣١ م ، وعند بلوغه إياها أرسله المأمون لبعض الثوار لردهم إلى الطاعة .

ومن الواضح أن صلات النصارى بأصحاب السلطة الرئيسية كانت صلات طيبة - كما يذكر ترتون Triton- فقد جاء إلى المأمون رجل من أثرياء «بورة» من أعمال مصر ، واسمه «نكام» ، سائلا إياه أن يولييه الأمر في بلده ويسوق إليه رياستها ، فقال له الخليفة «أسلم ، فتكون مولاي»

(١) الأرحون Archon بمعنى الرئيس

فأجابه بكلمة «لأمير المؤمنين عشرة آلاف مولى مسلم ، أفلا يكون له مولى واحد من النصارى ؟ » فضحك المأمون منه ، وجعله كبير بلدة « بورة » وأقليمها .

ويذكر ساويرس إن كاتب ابن مدبر كان اسمه « ابن أندونه المصرى » ، وأنه كان يضطهد المسيحيين ويفرض على الرهبان الجزية فطلب منه الأب أن يقصر عن ذكر الرهبان أمام ابن مدبر على اعتبار أنه كاتبه ، إلا أنه رفض . ويرى ساويرس : أن الله قد عاقبه ، فقد أصيب في كفه الأيمن الذى يكتب به ، حتى صارت خراجا ، ففقطعها الأطباء .

أما في عصر الدولة الطولونية :

فينكر ساويرس : أنه كان لأحمد بن طولون كاتبان من النصارى ، أحدهما يدعى يوحنا والآخر إبراهيم . كما كان لوزيره أحمد بن المانرائى (١) كاتب قبطى يدعى يونس .

أيضا سميت قرية «أندونه» باسم مولى نصرانى من موالى أحمد بن طولون ، وكان ابن طولون قد فصله من عمله وغرمه خمسين ألف دينار وقد سبق ذكر ابن أندونه المصرى فيما سبق ، ولعله هو أو اسم أسرته .

كما ينكر البلوى أن الذى بنى جامع ابن طولون نصرانى «حاذق بالهندسة». وفي تاريخ الأمة القبطية أن اسم هذا المهندس سعيد بن كاتب الفرغانى .

(١) وهو أحمد بن إبراهيم أو محمد بن أحمد بن إبراهيم المانرائى الأطروش الذى ولّى خراج مصر سنة ٣٦٦ هـ شركة مع على بن الحسين (أو الحسن أو أبو الحسن) بن شبيب الدماشى . وقد ذكر المفهرى أن الذى ولّاه هو القبطية المعتمد . وذكر البلوى وابن سعد (من ابن الداية) أن الذى ولّاه هو أحمد بن طولون نفسه والراجح أننا ما ذكره البلوى وابن سعد لأن ابن طولون أشرف على مالية البلاد بعد تخلصه من ابن المنذر . وأصبح منذ سنة ٣٦٤ هـ فى عهد ظاهر مع الحكومة المركزية فى بغداد واستقل عنها بإدارة مصر . ومهما يكن من الأمر فإن شركة المانرائى مع على بن الحسين فى خراج مصر لم تدم طويلا لأن ابن طولون أمر بسجن على بن الحسين حتى مات . وذلك بسبب كتاب وجهه إلى ابن المنذر - هو ابن طولون - يشكر فيه من أعمال وظيفته . وهكذا أصبح المانرائى وحده عاملا على خراج مصر

أما في عصر الدولة الاخشيدية :

يذكر ساويرس : أن كافور الاخشيدى كان له وزير قبطى اسمه «أبو اليمن قزما بن ميناء» . وأنه ظل ناظرا فى كورة مصر بعد دخول جوهر الصقلى أرض مصر «لما هو مشهور به من الثقة والأمانة التى عرفت منه» . وشهد له بها ثقات مصر .

وترى الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف : أنه لم يكن وزيرا ، وإنما كان من كبار الموظفين فى الشئون المالية بحضرة مصر .

وتذكر الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف : أن أهل النعمة كانوا لا يزالون يعملون فى جباية الخراج فى البلاد بوصفها من الأعمال التى لم يكن ميسورا أن يستغنى عنهم فى أدائها ، فيقول : إنه فى الأوراق البردية المحفوظة بمجموعة الأرشيدوق «رينر» فى فينا ، وثيقة من البردى تتضمن إيصالا مؤرخا من عام ٣٣٥ هـ / ٩٤٦ م ، يثبت أن «بكام بن دينال» دفع الجزية المقررة عليه وهى ثلث دينار وثلثا قيراط فى حضور أبى الحسن بن عيسى لعامل الجباية تيودور بن خابيل .

وممن أشرفوا أيضا على الشئون المالية فى العصر الاخشيدى ، الكاتب القبطى ابن عيسى بقطر بن شفا المعروف ببولس ، متولى خراج مصر للدولة الاخشيدية . وبالنسبة لإبراهيم بن مروان - وهو موظف نصرانى من عمال الدولة الاخشيدية فى عهد أوفوجور - ترى الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف : أن عمله كان من الراجح متصلا بالشئون المالية فى البلاد.

ومن القبط أيضا الذين أشرفوا على إدارة الشئون المالية على عهد الاخشيديين «جريس بن الحصان» .

على أن الأقباط لم يكونوا وحدهم من تولى الوظائف الإدارية فى الدولة . فقد تولاهم أيضا البيزنطيون ، ويورد لنا ترتون Triton أسماء بعضهم . ومنهم «ميناس» وهو عامل كان هرقل قد ولاه أعمال المنطقة الشمالية من

البلاد ، ويقول ترتون Triton إنه كان يجتمع بين الفظاظنة وشدة البفض للمصريين ، ومع ذلك استبقاه المسلمون فى عمله بعد فتحهم الديار ، فظل يباشر عمله كما كان يباشره من قبل .

ومنهم أيضا آخر اسمه «شنوده» وقد وكلت إليه حكومة الريف. وثالث اسمه Philoxenus وقد استعملوه واليا على اركاديا أو القيوم.ويقول ترتون - Triton : إن هؤلاء الأشخاص كانوا يؤثرون الوثنيين (أى المسلمين) بعطفهم ويمقتون العيسويين ، ويرغمونهم على أن يجلبوا للمسلمين الكلا واللبن والعسل والفواكه والزبيب وغير ذلك مما قد لا يكون فى طاقتهم . وقد أفل ميناى على الاسكندرية فبلغت جزيتها ايامه ٢٢٠٥٦ قطعة من الذهب . ثم حل مكانه آخر يدعى «جون» فدفع ٢٢٠٠٠ دينار ، وهو القدر الحقيقى الذى نصت عليه المعاهدة .

ومن الأشخاص المعروفين - كما يقول ترتون Triton - «أثناسيوس الرهاوى» (يسميه القريزى أنتناش) الذى شغل بعض مناصب الحكومة فى مصر ، وكان ينعت فى المكاتبات الرسمية « بالكاتب الفخم » ، وكان بديوانه عشرون كاتباً ، ثم زادوا إلى أربعة وأربعين . وكان «أثناسيوس» هذا هو متولى ديوان الخراج لعبد العزيز بن مروان ، ثم انتهى الأمر أخيراً بصرفه عما بيده ليخلفه أبو يربوع الفزارى من أهل حمص . وفى أثناء عودة «أثناسيوس» إلى بلاد الشام صودرت كل أملاكه بمصر ، وتختلف الروايات فى شأنه ، فيزعم بعضها أنه كان يتناول ستين ألف دينار سنوياً إلى جانب دينار واحد يأخذه من كل جندي ، وكان لديه أربعة آلاف عبد ، وكثير من الدور والقرى والبساتين والذهب والفضة . واستطاع أن يشيد كنيسة «أم الاله» فى الرها ^(١) من إيجار أربعمائة حائوت يملكها ، ففسده سرجون - وكان ملكانى المذهب - ووشى به عند الخليفة زاعما أنه مد يده بالسرقة إلى بيت مال مصر ، وظل دائبا على الوشاية ، ومن ثم تنازل أثناسيوس عن مبلغ كبير من المال أرضى به الخليفة . ومع ذلك فقد تبقى لديه قدر ضخم ، وعلى

(١) الرها بصم اوله مدينة من ارض الجزيرة . من الموصل والشام بينهما ستة فراسخ

الرغم من المبالغات الظاهرة ، فمن الجلى أنه كان واسع السلطان عظيم النفوذ ، وأنه استعمله فى صالح رفاقه المسيحيين .

كما يذكر ترتون Triton أيضا . أن «تيودوسيوس» ، وهو من الملكيين البارزين ، قد شغل منصبا رفيعا فى الاسكندرية والمناظر عنه أنه رحل إلى دمشق حيث دفع إلى يزيد مبلغا من المال وعاد حاملا مرسوم توليته حاكما على الاسكندرية ومريوط^(١) وما يلحق بهما ، دون أن يكون لوالى مصر سلطان عليه . وكان «تيودوسيوس» هذا من أشد الناصحين على البطريك القبطى « أنبا أغاثوا » ، ومن ثم استغل مكانته للكيد له ، فأخذ منه كرها سنة وثلاثين دينارا كل سنة عن تلاميذه ، كما فرض عليه أن يدفع له كل ما ينفقه على رجال الأسطول - إلى غير ذلك من الأموال . ويرى ترتون Triton أن هذا القول فيه شيء من المبالغة .

وفى خلال بطيركية اسكندروس (٨١ - ١٠٦ هـ / ٧٠٠ - ٧٢٤م) كان تيودور واليا على الاسكندرية ، ويقول ترتون Triton إنه كان يلقب فى الكتب الرسمية بأجستاليوس Augustalis ، ذلك اللقب الذى جرت العادة زمن الحكم البيزنطى على إطلاقه على حاكم الاسكندرية . ويرى أنه - من الأرجح - كان تحت إمرة عربى .

وسنعرض فى الصفحات القادمة أهم المناصب الإدارية الرئيسية التى تولاها العرب فى مصر للإشراف على الإدارة بوجه عام ، ولتنفيذ ما يتطلبه الاحتلال العربى الجديد .

أولا - (الوالى)

أصبحت مصر بعد الفتح العربى فى يدوال خاضع مباشرة للخليفة ، على نحو ما كان الأمر فى العصر البيزنطى ، الذى كان حاكم مصر فيه خاضعا مباشرة للامبراطور البيزنطى ، مع فارق هام يتعلق بمركزية الحكم

^(١) مريوط مصرية قديمة فى مصر قرب الاسكندرية

فعلى الرغم من أن مصر البيزنطية كانت تحت سيطرة حاكم عام الشرق ، الخاضع للامبراطور البيزنطى مباشرة ، الا انها كانت مقسمة إلى دوقيات ، ذات سلطات مدنية وعسكرية ، الأمر الذى كان من شأنه إضعاف الحكم المركزى أما فى مصر الإسلامية ، فإن الولاة كانوا حريصين على عدم إعطاء الفرصة لعمال أقاليمهم للاستقلال محليا ، فكان الحكم فى مصر مركزيا إلى أقصى حد ، وكانت كل كبيرة وصغيرة ترجع إلى والى مصر

كان الوالى أعظم موظفى الدولة فى الحكومات الإسلامية ، يعين من قبل الخليفة ، وينوب عنه فى حكم البلاد ، وهو الرئيس الأعلى للقضاء ، والصلاة، والخراج ، والجند ، والشرطة وغير ذلك من الأعمال .

وقد تولى إمارة مصر ، منذ الفتح العربى حتى قدوم القائد جوهر الصقلى عام ٢٥٨ هـ / ٩٦٨ م ، مائة وإثنا عشر أميرا ، حكموا مدة ثلثمائة وسبع وثلثين سنة وسبعة أشهر وستة عشر يوما . أولها يوم الجمعة مستهل المحرم سنة عشرين من الهجرة ، وأخراها يوم الاثنين سانس عشر شعبان سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ، وكان يطلق عليهم اسم أمراء مصر . ويقال للدار التى يقيمون فيها «دار الإمارة» وكان عنبة بن اسحاق آخر من وليها من العرب من عام (٢٢٨ هـ / ٨٥٢ م إلى عام ٢٤٢ هـ / ٨٥٦ م) .

وقد كان الأصل فى الإمارة هو إمارة الصلاة ، وقيادة الجيوش ، وقد أضيف الخراج لبعض الولاة . وهذا ما اتفقت عليه المصادر العربية ، التى ذكرت أن الوالى كان أحيانا يجمع فى يده الخراج إلى جانب الصلاة وقيادة الجيوش أثناء الحرب ، وأحيانا أخرى يكون له الصلاة وقيادة الجيوش فقط أما الخراج فيكون لشخص آخر .

ويلحظ من الجدول الذى أعدته الدكتورة سيدة كاشف لأسماء الولاة وعمال الخراج وأصحاب الشرطة والقضاة والبطارقة فى عهد الولاة ، فى كتابها «مصر فى فجر الإسلام» - أن الفترة الأولى التى تولى فيها الولاة مصر ، والننى بدأت بولاية عمرو بن العاص ٢٠ هـ / ٦٤١ م حتى ولاية عبد

الملك بن رفاعة عام ٩٦ هـ / ٧١٥ م ، كان الوالى فيها يجمع بين الحراج وإمامة الصلاة وقيادة الجيوش ، اللهم فيما عدا عام ٤٣ هـ / ٦٦٣ م أثناء ولاية عتبة بن أسى سفيان ، فقد ولى الحراج فى هذا العام «وردان» وفى عام ٩٦ هـ / ٧١٤ - ٧١٥ م انتزعت وظيفة تولى الخراج من الوالى عندما عين لهذه الوظيفة «أسامة بن زيد» . ومنذ ذلك الحين أصبح الوالى ومتولى الخراج شخصين مختلفين ، الأمر الذى اعتنقه الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس دليلا على تزايد اهتمام الدولة الإسلامية بأمر الخراج .

وهناك من الأمراء من اجتمعت لهم سلطة إمامة الصلاة وجمع الحراج معا ، ثم عزلوا فيما بعد عن الخراج . ومن هؤلاء :

حفص بن الوليد الذى تولى مصر من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك عام ١٢٤ هـ / ٧٤١ م ، فقد اجتمع له الصلاة والخراج ، ثم عزل عن الخراج عام ١٢٥ هـ / ٧٤٢ م من قبل الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، وانفرد بالصلاة .

أيضا الوالى خوط عبد الواحد بن يحيى الذى تولى مصر عام ٢٣٦ هـ / ٨٥٠ م من قبل المنتصر ، ثم عزله عن الخراج بعد سنة من توليه ، وذلك عام ٢٣٧ هـ / ٨٥١ م ، وبقيت له الصلاة فقط .

وهناك من الأمراء من تولوا الخراج ، ثم تولوا الإمارة من قبل الخليفة ، فجمعوا بين الصلاة والخراج ، ومن هؤلاء :

عبد الملك بن مروان بن موسى بن نصير الذى تولى مصر عام ١٣٢ هـ / ٧٤٩ م من قبل الخليفة مروان بن محمد . وكان عبد الملك بن مروان متوليا أصلا لخراج مصر ، فجمع له مروان الحراج والصلاة

وقد لاحظنا أن بعض الأمراء جمعوا بين الحراج والصلاة بعض الوقت وليس طول الوقت ، ومنهم - كما يذكر أبو المحاسن -

موسى بن أبى العباس الذى تولى مصر عام ٢١٩ هـ / ٨٣٤ م بياضة
عن أشناس على الصلاة . وقد جمع له الحراج فى بعض الاحيان

كما كان هناك أيضا بعض الأمراء الذين شاركوا متولى الخراج ،
ومنهم عنيسة بن اسحاق الذى تولى مصر عام ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م من قبل
المنتصر على الصلاة فقط ، وشريكا لأحمد بن خالد صاحب خراج مصر .

ومنذ إنتهاء عصر عنيسة بن اسحاق ، أخر من ولي مصر من العرب
(٢٣٨ - ٢٤٢ هـ / ٨٥٢ - ٨٥٦م) ، لم يعد الوالى يتولى الصلاة بالناس فى
الجامع ، وإنما صار يصلى بالناس رجل يرزق من بيت المال ، وكذلك
المؤذنون ونحوهم .

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن بعض الولاة جمعوا الى إدارة مصر
إدارة بلاد برقة وما يليها من شمال افريقية ومن هؤلاء الولاة :

مسلمة بن مخلد الذى تولى مصر عام ٤٧ هـ / ٦٦٧ م من قبل معاوية ،
فقد جمع له معاوية صلاة مصر وخراجها وبلاد المغرب ، وهو أول من
جمعت له مصر والمغرب .

أيضا يزيد بن حاتم الذى تولى مصر ١٤٤ هـ / ٧٦١ م من قبل الخليفة
أبى جعفر المنصور ، فقد كان أول وال تضم له برقة مع مصر ، وذلك فى عام
١٤٨ هـ / ٧٦٥ م .

وأصبحت افريقية لا تتبع مصر منذ عام ٨٦ هـ / ٧٠٥ م ، وذلك بعد عزل
حسان بن النعمان وتولية موسى بن نصير ^(١) لولاية افريقية يحكمها من
القيروان ، ويتبع الخليفة مباشرة . فمنذ ذلك الحين أصبحت افريقية ولاية
مستقلة فى حكمها عن مصر ، بعد أن كانت تتبعها فى الإدارة ، وتتلقى منها
الجيش الفاتحة .

(١) هو أبو عبد الرحمن موسى بن نصير . اللخمى بالولاء ، صاحب فتح الأندلس . كان من التابعين رضى
الله عنهم . وروى عن تميم الدارى رضى الله عنه . وكان عاقلا كريما شجاعا ورعا تقيا لله تعالى . لم
يهرم له جيش قط . تولى عام ٩٧ هـ / ٧١٥ م

وتشير المصادر العربية الى أن البعض من الولاة كانوا يستغلون مناصبهم في جمع المال ، ومن هنا عمد عمر بن الخطاب الى مقاسمة بيت المال لاموال هؤلاء العمال ، فيذكر البلاذري أن عمر بن الخطاب كان اذا ولى عاملا له ، يسحل أمواله قبل الولاية ، ثم يقاسمه ما اراد على ذلك

ويذكر ابن عبد الحكم أن موقف عمر بن الخطاب هذا كان نتيجة لأبيت شعر أرسلها له مجهول ، تشير بأصابع الاتهام الى مصادر اموال العمال ، وتتساءل عن وفرة هذه الأموال في أيديهم ، وتطلب منه مقاسمته لاموالهم . وكان من هؤلاء العمال :

عمرو بن العاص ، الذي كتب اليه عمر بن الخطاب يقول : « أما بعد ، فإنكم معشر العمال قعدتم على عيون الأموال ، فجببتم الحرام ، وأكلتم الحرام ، وأورثتم الحرام. وقد بعثت اليك محمد بن مسلمة الأنصاري^(١) ليقاسمك مالك ، فأحضره مالك والسلام . » وكان عمر بن الخطاب قد لاحظ زيادة ممتلكات عمرو بن العاص بعدما ولى مصر . ومن هنا ، وكما يقول البلاذري ، كتب اليه يقول :

« لقد فشنت لك فاشية من متاع ورقيق وأنية وحيوان ، لم يكن حين وليت مصر » .

ومن هؤلاء العمال أيضا - وكما تذكر المصادر العربية - أبو هريرة الذي قال له عمر بن الخطاب عندما قدم من البحرين : « يا عدو الله ، وعدو الاسلام ، خنت مال الله » ! وقد كرر هذه العبارة ثلاث مرات ، وأبو هريرة ينكر في كل مرة ، وأخيرا أخذ عمر بن الخطاب منه اثني عشر ألفا ، أو كما قال أبو هريرة « ففرمى اثني عشر ألفا »

(١) وهو محمد بن مسلمة بن خالد بن عدى الأنصاري ، أبو عبد الرحمن وقيل أبو عبد الله ، شهد بدرا والمشاهد كلها . وكان من فضلاء الصحابة واستحلفه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته مات بالمدينة عام ٤٣ هـ / ٦٦٢ م

ويبدو أن الخلفاء لم يقاسموا أموال عمالهم فقط ، بل قاسموا أيضا أموال كتاب هؤلاء العمال ، فتشير المصادر الى أنه بعد وفاة عبد العزيز بن مروان والى مصر عام (٨٦هـ / ٧٠٥ م) أرسل عبد الملك بن مروان الضحاک ابن عبد الرحمن الى مصر لمقاسمة أموال يناس بن خميا ، كاتب عبد العزيز ابن مروان ، وكان هذا الكتاب قد نسي له عبد العزيز بن مروان قصيرا على باب الجامع بالفسطاط .

وقد كان يصاحب عزل والى فى احيان كثيرة مصادرة أمواله - كما تذكر المصادر العربية - ولسنا ندري هل كانت هذه المصادرة بسبب عدم شرعية هذه الاموال ، أو انها كانت عقابا على ذنب اقترفه والى ، أو لأنها بلغت من التضخم حدا يجعل من صاحبها خطرا على الضلالة ؟ على كل حال ، فان المصادر العربية التى تشير الى هذه المصادرات لا تشير غالبا الى الأسباب التى أدت اليها . ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أبو المحاسن عن عزل عبد الله بن عبد الملك (٨٦ - ٩٠ هـ / ٧٠٥ - ٧٠٨ م) عن ولاية مصر ، فقد أورد أنه بعد خروجه بجميع أمواله ، أرسل اليه أخوه الخليفة الوليد بن عبد الملك من أحاط به فى الأردن عندما وصل اليها ، وأخذ جميع ما كان معه ، ثم حمل اليه - هكذا بدون ذكر سبب المصادرة . وقد يكون السبب ما ذكره الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس من أن عبد الله بن عبد الملك كان سبىء السيرة فى ولايته ، وكان يرتشى . وقد يكون السبب رغبة الخليفة فى تجريد من المال حتى لا يكون قوة مضادة له فى الحكم .

ومن الحالات التى ذكرت أسباب المصادرة ، حالة ابراهيم بن صالح الذى كان متوليا لمصر من قبل المهدي (١٦٥ - ١٦٧ هـ / ٧٨١ - ٧٨٣ م) ، فقد عزله المهدي ، ومصادر أمواله واستولى على أموال من عماله قدرت بثلاثمائة وخمسين ألف دينار . ويقول أبو المحاسن فى سبب ذلك إنه لم يحفل بأمر دحية بن المصعب بن الأصعب بن عبد العزيز بن مروان الذى خرج بالصعيد ، ودعا لنفسه بالحلافة ، حتى استفحل أمره ، وملك معظم بلاد الصعيد ، وكاد أن يسيطر على مصر كلها

وترى الدكتورة سيدة كاشف أن الخلفاء الأمويين قد أعطوا لعمالهم على الولايات قسطاً من الحرية ، لذلك ظهرت مصر في أحيان كثيرة كدولة شبه مستقلة عن الخلافة ، وظهر الولاة فيها كملوك شبه مستقلين

وفى رأينا - وكما تشير المصادر العربية - أن هذه الحرية في كثير من الأحيان كانت لمصالح مشتركة بين الخليفة والوالي ، كما هو الحال بالنسبة لعمر بن العاص ، الذي ولاه معاوية بن أبي سفيان على الصلاة والحراج في مصر في ولايته عام ٢٨ هـ / ٦٥٨ م ، وجعلها له طعمة بعد عطاء جندها والتفقة في مصلحتها ، فنلاحظ أن معاوية لم يجعل مصر طعمة لعمر بن العاص إلا مكافأة له لوقوفه إلى جانبه ضد علي بن أبي طالب في موقعة صفين ^(١) وخدعة التحكيم ^(٢) فيقول أبو المحاسن :

(١) صفين بكسرني وتشديد الفاء ، وهي موضع بقرب الرقة على شاطئ ، سفرت من الجانب الغربي من الرقة وبالس

(٢) موقعة صفين سميت بسبب علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان في عام ٣٧ هـ / ٦٥٧ م ، وقد نشأ الخلاف بينهما بعد مقتل عثمان بن عفان ومبايعة علي بن أبي طالب من بعده بالخلافة في عام ٢٥ هـ / ٦٥٥ م ، فقد رأى علي - كما يقول ابن خلدون - ومن تبعه أن بيعته قد إبعثت ، وارت من تأخر عنها ، باجتماع من اجتمع عليها بالمدينة دار النسي (ص) وموطن الصحابة وارجاء المطالبة بدم عثمان إلى اجتماع الناس واتفاق الكلمة ، فيتمكن حينئذ من ذلك ، ورأى لأحضر أن بيعته م تنمقد لانتراق الصحابة أهل الحل والعقد بالأمان ، ولم يحضر إلا قليل ، ولا تكون البيعة إلا بانتفاق أهل الحل والعقد ، ولا تارم بعقد من تولاهم من غيرهم أو من القليل منهم ، وإن المسلمون حينئذ فوضي ، فيطالبون أولاً بدم عثمان ثم يجتمعون على إمام ، ويذهب إلى هذا معاوية وعمر بن العاص وأم المؤمنين عائشة والزبير وغيرهم

وقد بانر على بعد توليه الخلافة بعزل ولاية عثمان وإرسال عسالة إلى الولايات ، كذلك أرسل بيعته إلى جميع الأمصار والظاهر - كما نقول الدكتورة سيدة كاشف - أن البيعة جاءت من كل مكان إلا بلاد الشام التي كان يوليها معاوية من قبل عثمان بن عفان ، فكان لابد من تشوب النزاع بين الطرفين ، وبينما هما يستعدان لذلك وقع علي مسرح الصلاف السياسي حادث جديد هو خروج طلحة والزبير وعائشة روج الرسول (ص) على سلامة علي واشتباهتهم معه من موقعة الجمل التي انتهت بانتصار علي وقتل طلحة والزبير وأسر السيدة عائشة في سنة ٣٦ هـ / ٦٥٦ م ، وفي عام ٣٦ هـ / ٦٥٦ م سار علي بن أبي طالب من الكوفة مقر خلافته بعد موقعة الجمل - نحو الشام لمحاربة معاوية ، وتقاتل العريقات في سهل صفين ، حيث شهد القتال بين العريقتين ، وانتهت تلك الموقعة في صفر عام ٣٧ هـ / ٦٥٧ م بحيلة لعمر بن العاص ، إذ أشار على معاوية برفع المصاحف على الرماح والدعاء بتحكيم القرآن بدلاً من تحكيم السيف ، فكان ذلك سماً في هتور أكثر حد علي بعد أن كانوا قاب قوسين أو أدنى من الانصرار =

إن عليا كان قد كتب إلى عمرو بن العاص يتألمه، فلما أتاه الكتاب،
أقره معاوية، وقال قد ترى فإما أن ترصيني، وإما أن ألحقه ! قال فما
تريد ؟ قال مصر ! فجعلها له .

ثم يقول أيضا « وطن (أي عمرو بن العاص) أن معاوية سيريده
الشام مع مصر، فلم يفعل معاوية فتكر له عمرو، فاختلفا وتغالظا، فدخل
بينهما معاوية بن هديج^(١) فاصلح بينهما، وكتب بينهما كتابا . إن لعمرو
ولاية مصر سبع سنين، وأشهد عليهما شهودا »

كذلك من الولاة الذين تولوا مصر فترة طويلة لوجود مصالح مشتركة
بينه وبين الخليفة، عبد العزيز بن مروان (من عام ٦٥هـ / ٦٨٤م إلى عام
٨٦هـ / ٧٠٥م) . فقد تولى إمارة مصر من قبل أبيه مروان بن الحكم في عام
٦٥هـ / ٦٨٤م على الصلاة والخراج، بعد ما عهد إليه بالخلافة بعد أخيه عبد
الملك، وعندما مات أبوه أقره أخوه عبد الملك بن مروان على ولاية مصر،
لإبعاده - على الأرجح - عن مقر الخلافة حتى لا يكون منافسا له . ومما
يؤكد ذلك أنه عندما طال بعبد العزيز بن مروان العمر، خشى عبد الملك أن
تضيع فرصة الخلافة من عقبه، فطلب إلى عبد العزيز أن يتنازل عن حقه في
الخلافة من بعده لولده الوليد، فسليمان، ولكنه رفض، فأراد عبد الملك عزله
بالقوة، ولكن الموت فاجأ عبد العزيز عام ٨٦هـ / ٧٠٥م فانفتح طريق الخلافة
أمام الوليد ثم سليمان .

ويذكر ابن كثير أن عبد العزيز بن مروان طوال مدة توليه مصر لم يكن
يرسل الخراج إلى الخلافة ، لأن مصر وبلاد المغرب كانت كلها له : فغانمها

^١ وقد اختير عمرو بن العاص حكما من قبل معاوية . كما اختير أبو موسى الأشعري من قبل علي، وبعث
إلى هذا التحكيم قد انتهى باتفاق الحكمي على طلع علي ومعاوية . فاعلى أبو موسى الأشعري حكمهما ثم
قام عمرو فاعلى طلع علي وتثيت معاوية لأنه ولي عثمان . والطالب بجمع . وأبو الناس بل يطعه
(١) هو معاوية بن حنيج من حنة بن قتيبة الكندي الحولاني المصري . صحاح على قول الأكثرين . وذكره
ابن خنسان في التابعين من القادة . شهد فتح مصر . وتوفي عام ١٥٢هـ / ٦٧٢م بمصر .

وخارجها ، ولكن عندما أرسل اليه الخليفة عبد الملك ليعزل نفسه ورفض هذا الطلب ، أرسل اليه يطلب منه حمل خراج مصر الى الخلافة

أما في العصر العباسي ، فقد اختلف وضع الولاة في مصر باحتلاف سياسة الدولة العباسية ، التي اعتمدت في البداية على الفرس في قيام دولتها ، ثم على الاتراك زمن الخليفة المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ / ٨٢٣ - ٨٤١م) . فكما تلاحظ الدكتور سيدة اسماعيل كاشف ، فقد تميزت هذه الفترة بظاهرتين :

الظاهرة الاولى : كثرة تغيير الولاة ، بسبب بعد مقر الخلافة العباسية (في بغداد وسامرا) عن مصر أولا ، وبسبب ضعف الخلفاء العباسيين أنفسهم ثانيا . فقد خشى الخلفاء العباسيون أن يتركوا ولاية مصر في الحكم طويلا حتى لا يطمعوا في الاستقلال بالبلاد .

ومن الولاة الذين حاولوا الاستقلال بالبلاد ، على بن سليمان الذي تولى مصر عام ١٦٩هـ / ٧٨٥م ولم يحاول الاستقلال بالبلاد عن الخلافة فقط ، بل إنه طمع أيضا في الخلافة ورأى أنه يصلح لها ، مما دفع بعض أهل مصر الى الكتابة الى هارون الرشيد الذي أسرع بعزله في عام ١٧١هـ / ٧٨٧م .

كذلك من الولاة الذين حاولوا الاستقلال بالبلاد ، وكان له نصيب كبير مما أراد ، عبيد الله بن السري الذي تولى مصر عام ٢٠٦هـ / ٨٢١م بمبايعة الجند له . فقد خرج عن طاعة المأمون ، مما دفع المأمون الى إرسال عبد الله ابن طاهر لقتاله حتى استسلم عام ٢١١هـ / ٨٢٦م . وقد كان انتصار عبد الله ابن طاهر على عميد الله بن السري ، هو السبب - في رأينا - الذي جعل المأمون يولييه مصر عام ٢١١هـ / ٨٢٦م ، ويهب له خراجها الذي قدر بثلاثة ملايين دينار .

ومن الولاة الذين أرادوا الاستقلال بمصر أيضا ، موسى بن عيسى الذي تولى مصر مرة ثانية عام ١٧٥ - ١٧٦هـ / ٧٩١ - ٧٩٢م . فقد عزم

على الاستقلال ، وعندما بلغ الرشيد موقفه هذا ، قال : « والله لا أعزله الا بأمر من علي بابي » فذكروا له عمر بن مهران ، وكان هذا - كما يذكر الطبري - رجلا أحول ، مشوه الوجه ، وكان لباسه لباسا خسيسا ، أرفع ثيابه طيلسانه الذي كانت قيمته ثلاثين درهما ، وكان يشمر ثيابه ، ويقصر أكمامه ويركب بغلا وعليه رسن ^(١) ولجام حديد ، ويردف غلامه خلفه ^(٢) فؤلاه مصر على شرط أن يكون له الحرية في الانصراف اذا أصلح حالها ويذكر الطبري أن موسى بن عيسى عندما علم أن عمر بن مهران هو الذي تولى بعده قال : « لعن الله فرعون حين يقول أليس لي ملك مصر » ^(٣) هذا فيما يتعلق بالظاهرة الأولى في العصر العباسي وهي كثرة تغيير الولاة .

أما الظاهرة الثانية ، فهي ظاهرة الاقطاع ، وهي إقطاع الخلفاء العباسيين منذ عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ / ٧٨٦ - ٨٠٨ م) بعض أقاليم الدولة العباسية لبعض الشخصيات في مقابل مال يودونه للخلافة ، ولهم أن يعينوا من قبلهم ولاية فيما يتبعونهم مباشرة ولا يتبعون الخلافة ، كما فعل هارون الرشيد بعبد الملك بن صالح (١٧٨ هـ / ٧٩٤ م) ، والمأمون بطاهر بن الحسين (٢١٢ هـ / ٨٢٧ م) والمعتصم بأشناناس (٢١٩ هـ / ٨٣٤ م) ، والواثق بإيتاخ (٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م) .

فتشير المصادر العربية الى أن المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ / ٨٣٣ - ٨٤٦ م) أقطع أشناناس التركي ولاية مصر عام (٢١٩ هـ / ٨٣٤ م) وأذن له بأن يولى حكمها بنفسه . وكان يذكر اسمه في خطبة الجمعة مع الخليفة ، وكما يقول الكندي : « فدعى له بهاء » . وضربت السكة باسمه الذي نقش أيضا على الموازين والمكايل ، وقد ظل أشناناس صاحب إقطاع مصر ويعين ولائها من قبله الى أن توفي عام (٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م) . وبعد وفاة أشناناس أقطع الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢ هـ / ٨٤١ - ٨٤٦ م) مصر لإيتاخ التركي ، وقد دعى له على المنابر أيضا .

(١) رسن جمع أرسار وأرس وهو الحبل المعروف للدابة

(٢) يردف غلامه خلفه أي كان يركب غلامه خلفه على الدابة

(٣) سورة الزحرف آية رقم ٥١

ويشير ابن اياس فى كتابه الى ان الحلفاء كانوا يشترطون عليهم ، فى كتب تقاليدهم ، المال الذى يلتزمون به ، الى جانب الهدايا المكونة من الخيول العربية ، والبغال الخيسية ^(١) ، والجمال البجاوية ^(٢) ، والثياب الدبيقية ، ومقاطع الشرب ^(٣) الاسكندرانية ، والطرز البهنساوية ، وأحلال الحيل ^(٤) ، والستور الفيومية ، والعسل النحل المصرى من بينها ، وغير ذلك من الاصناف التى لا توجد إلا فى مصر .

وفى رأينا أن هذا الاقطاع لم يكن اقطاع عملياً ، وإنما اقطاع إجارة (انظر فى ذلك : الموضوع الخاص بالاقطاع) والدليل على ذلك ، أن المقطع كان يرسل للخليفة مالا يحدده الخليفة له ، كما كان فى إمكان الخليفة أن يعزل المقطع عن اقطاعه ليعطيه لآخر . فتشير المصادر العربية الى أنه بعدما اقطع الواثق مصر لايتاخ ، أمر بالقبض عليه عام ٢٣٥هـ / ٨٤٩م ، واقطع مصر ابنه وولى عهده المنتصر . ولذلك يقول الكندى : «ثم صرف ايتاخ فى المحرم سنة ٢٣٥ ، واستخففت أمواله بمصر ، وترك الدعاء له ، ودعى للمنتصر مكانه» .

على أن سياسة اقطاع الأتراك ولاية مصر ، والسماح لهم بتولية عمال من قبلهم ، أدت الى استقلال هؤلاء العمال بها ، ويرجع ذلك الى اهتمام الخلفاء بمراقبة من أعطيت لهم ولاية مصر ، وهم الذين أثروا البقاء فى عاصمة البلاد ، دون مراقبة عمالهم ، وبالتالي فلم يكن من العسير على عامل له شخصية بارزة وأمال واسعة أن يستقل بأمور البلاد ، خاصة بعدما

(١) حبس بفتح أوله ويكسر ، وسكن ثالثة وسين مهملة . وهى من كوير الحوف الغربى بمصر . ومكانها اليوم القرية التى تسمى أم حكيم ، إحدى قرى مركز شبرا حيث بمدينة البعيرة . وهذه القرية تقع فى منطقة ماحية الشراك التى كانت مشتركة مع الحبس فى كورة واحدة ، ثم عرفت اسمها الى الاشتراك . ولا تزال موجدته ضمن قرى مركز شبرا حيث المذكورة

(٢) بجاوية بفتح الواو . وهى أرض بالنوبة . وتنسب الحمال الى البجاء . وهى أمم عظيمة بين العرب والحش والنبوه

(٣) الشروب جمع شرب . وهو نوع عظيم الرقة والمعاسة من السبيح

(٤) الجل جمع جلال وأحلال الدابة كالشرب للأسان تصان به

تطرق الضعف الى مركز الخلافة نفسها ، وهذا ماحدث فى عهد أحمد بن طولون الذى ولى مصر من قبل الخليفة المعتر . فقد استقل بمصر عن الخلافة ، وأسس بها أول دولة مستقلة فى تاريخ مصر الاسلامية ، وهى الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢هـ / ٨٦٨ - ٩٠٥م) ثم حدث ذلك أيضا فى عهد محمد بن طغج الذى ولى مصر من قبل الخليفة الراضى بالله محمد بن المقتدر ، واستقل بمصر عن الخلافة ، وأسس بها دولة مستقلة عرفت باسم الدولة الاخشيدية ، استمرت اربعاً وثلاثين سنة وعشرة أشهر وأربعة وعشرين يوماً (٣٢٣ - ٣٥٨هـ / ٩٣٥ - ٩٦٩م).

ثانياً: متولى الخراج او صاحب الخراج :

ويعتبر الرجل الثانى فى الدولة بعد الوالى من حيث المكانة والاهمية . فيرى المقرئى أن سلطة الوالى كانت أعلى فى المكانة من سلطة متولى الخراج . وقد حرص الخلفاء على جعل عمال الخراج مستقلين عن الولاة ، وذلك لإضعاف نفوذهم . ومن هنا حرص كثير من الولاة على ضم الخراج اليهم لدعم قوتهم ، ومن هؤلاء عمرو بن العاص (٢٠هـ / ٦٤١م). وعندما أراد عثمان بن عفان (٢٤-٣٥هـ / ٦٤٤-٦٥٥م) أن يكون عمرو على الحرب ، وعبد الله بن سعد على الخراج ، رفض عمرو ، وقال عبارته المشهورة : «أنا إذا كعاسك البقرة بقرنيها وآخر ي حلبها» !

ومنهم أيضاً عتبة بن أبى سفيان ، الذى تولى مصر من قبل معاوية عام (٤٣-٤٤هـ / ٦٦٣-٦٦٤م) على الحرب ، وكان وردان على الخراج . وعندما وفد عتبة على معاوية ومعه نفر من أهل مصر ، سأل معاوية الوفد عن عتبة ، فقال عبادة بن صمّل المصافى «حوت بحر ياأمير المؤمنين ، ووعل بر» !

فقال معاوية لعتبة «اسمع ماتقول فيك رعبتك» فقال «صدقوا ياأمير المؤمنين ، حبستنى عن الخراج ، ولهم على حقوق ، وأكره أن أجلس فأسال فلا أفعل فأنخل» . فصم اليه معاوية الحراج

ويتنصع من هذين المثليين أهمية وقوة منصب متولى الخراج ، الذي كان في أحيان كثيرة يتدخل في عزل وتولية الوالى بنفسه ، وسنعرص هنا أهم الشخصيات التى تولت الخراج فى الفترة التى يتناولها بحثنا

وأول هؤلاء أسامة بن زيد التوحى (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٤ - ٧١٧ م)
(١٠١ - ١٠٥ هـ / ٧١٩ - ٧٢٣ م)

وقد تولى خراج مصر فى ولاية عهد الملك بن رقاعة عام (٩٦ هـ / ٧١٤ م) وبعد وفاة الخليفة الوليد بن عبد الملك وتولية سليمان بن عبد الملك الخلافة (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٤ - ٧١٧ م) كتب اليه سليمان : « احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم »^(١) ، وكان ذلك - كما يقول أبو المعاسن - « أول شدة دخلت على أهل مصر » .

وقد وصف سليمان بن عبد الملك أسامة يوماً فقال « هذا أسامة لا يرتشى دينارا ولا درهما . فقال له ابن عمه عمر بن العزيز بن مروان أنا أدلك على من هو شر من أسامة ، ولا يرتشى دينارا ولا درهما قال سليمان : ومن هو ؟ قال عمر - عدو الله ابليس . فغضب سليمان وقام من مجلسه . ومعنى هذا أن قسوة صاحب الخراج وبطشه أحياناً كانت ترجع الى طلب الخليفة منه ذلك .

ويروى لنا الجهشيارى أن أسامة بن زيد كان قد بلغه أن عمر بن عبد العزيز - ولم يكن بعد خليفة - يذم فيه . فعندما قدم بالمال على الخليفة سليمان بن عبد الملك ، هرص على الدخول عليه فى وقت يكون عنده عمر بن عبد العزيز ، ودار الحوار الآتى الذى لايحتاج الى تعليق ، قال أسامة : « يا أمير المؤمنين ، إنى ماجئتك حتى نهكت الرعية وجهدت ، فإن رأيت أن ترفق بها ، وترفع عنها ، وتخفف من خراجها ماتقوى به على عمارة بلادها ، وصلاح معاشها ، فافعل ، فإنه يستدرك ذلك فى العام المقبل » !

فقال له سليمان « هبلتك أمك ! احلب الدم ، فإذا انقطع فاحلب الدم والنجا » (٢) فخرج أسامة بن زيد ، فوقف لعمر بن عبد العزيز حتى خرج ،

(١) ينصرم يقطع

(٢) النجا الحد

فركب ثم سار معه ، وقال له : «إنه بلغنى يا أبا حفص ، أنك تلومنى وتذمنى ، وقد سمعت اليوم ما كثر من مقالتي لابن عمك ، ومارد على ، وعرفت عدوى ، فقال عمر : «سمعت والله كلام رجل لا يغنى عنك شيئا » .

وعندما توفى سليمان بن عبد الملك وتولى الخلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩- ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩م) ، كتب بعزل أسامة بن زيد ، وأمر به أن يحبس ويقيد ، ويحل عن القيد عند كل صلاة ، ثم يرد فى القيد ، فحبس بمصر سنة ، ثم نقل الى أرض فلسطين ، فحبس بها حتى مات عمر بن عبد العزيز ، وتولى بعده يزيد بن عبد الملك (١٠١- ١٠٥ هـ / ٧١٩ - ٧٢٣م) فأعاد أسامة بن زيد على خراج مصر للمرة الثانية !

وأثناء خلافة يزيد بن عبد الملك اشتد أسامة بن زيد متولى خراج مصر على النصارى ، فأخذ - كما يقول المقرئى - أموالهم ، ووسم أبداً الرهبان بحلقة حديد فيها اسم الراهب ، واسم ديريه وتاريخه ، فكل من وجد بغير وسم قطع يده ، وكتب إلى الأعمال بأنه من وجد من النصارى وليس معه منشور أن يؤخذ منه عشرة دنانير . ثم كبس الديارات ، وقبض على عدة من الرهبان بغير وسم ، فضرب أعناق بعضهم ، وضرب بقيتهم حتى ماتوا من الضرب !

ثانياً : عبيد الله بن الحبحاب (١٠٥ - ١١٦ هـ / ٧٢٣ - ٧٣٥م)

وقد نجح فى عزل الوالى الحر بن يوسف ، الذى تولى مصر عام (١٠٥ هـ / ٧٢٣م) من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك - عن مصر ، لمغاضبة بينهما كما يقول المقرئى .

وعندما ولى هشام بن عبد الملك بدلا منه حفصا بن الوليد عام ١٠٨ هـ / ٧٢٦م ، كتب إليه عبيد الله بن الحبحاب يقول : «إنك لم تعزل الحر إذ وليت حفصاً ، فترك له الحليفة اختيار من يشاء ، فاختار عبد الملك من رفاة

ويتميز عهد عبيد الله بن الحبحاب بقيام أول ثورة للأقباط في مصر ،
 وذلك بسبب رفعه قيمة الخراج عليهم ، فيذكر الكندي أنه في إمرة الحر بن
 يوسف كتب عبيد الله بن الحبحاب إلى هشام بن عبد الملك بأن أرض مصر
 تحتل الريادة ، فزاد على كل قيراط دينار . وقد أدت هذه الزيادة إلى قيام
 ثورات في كل من كورة تنو وتسمى^(١) وقُرَيْبُط^(٢) وطَرَامِيَّة^(٣) وعامة الحَوَف
 الشرقي^(٤) وكانت هذه الثورات هي الأولى التي يقوم بها القبط ، وكان ذلك
 في عام ١٠٧ هـ / ٧٢٥ م . وقد نجح عبيد الله بن الحبحاب في قمع هذه
 الثورات بعدما أرسل أهل الديوان (العرب) لمحاربتهم .

- أما الشخصية الهامة الثالثة التي تولت الخراج في مصر فهو أحمد
 بن المدبر (٢٤٧ - ٢٥٥ هـ / ٨٦١ - ٨٦٨ م) :

وكان على خراج مصر في ولاية يزيد بن عبد الله التركي (٢٤٢ هـ /
 ٨٥٦م) وقد تولى خراج مصر بعد سليمان بن وهب عام ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م
 بمرتب شهري يقدر بستة آلاف دينار ويقول البلوي : إنه كان من دهاة الناس
 وشياطين الكتاب ، وقد أحدث في أيامه أنواعا من وجوه الظلم لم تكن بمصر ،
 منها : أنه حجر على المنطرون بعدما كان مباحا لجميع الناس بمصر ، فصار

(١) تُسمى بالضم ثم الفتح ، ويا مشددة كورة بحوف مصر يقال لها كورة تنو وتسمى ، وهما كورة واحدة
 وهي كورة يقال لها تنو والصواب بنا ، وتسمى تنو . وقد رالت هذه القرية ، ومحلها اليوم تل
 المقدام الواقع في زمام كفر المقدام بمركز ميت عمر

(٢) قُرَيْبُط بضم القاف ، وسكون الراء ومنح الباء الموحدة ويا ، ساكنة وطاء مهملة من كور أسفل الأرض
 بمصر وهي قُرَيْبُط التي بمركز كفر صقر بمديرية الشرقية

(٣) طَرَامِيَّة بالفتح وبعد الألف باء موحدة ويا ، مثناة من تحتها ظهيفة من نواحي حواف مصر وردت في
 مصادر أخرى باسم طراميا أو أراميا وسفناها أرض العرب ، لأنها تجار الصحراء العربية . وكانت
 فالقوس قاعدة هذه الكورة . وكانت وسط الحنة من قراها ولعلك يقال لها سبط طراميا

(٤) الحَوَف بالفتح ، وسكون الواو . والعاء والحوف بمصر حوامل الشرقية والغربي . وهما متصلان
 أول الشرقي من جهة الشام وأحر العربي قرب دمياط ، ويشتملان على بلدان وفقرى كثيرة
 والحوف الشرقي كان يشمل جميع المواحي والملاء النامية الآن لنديرينى القليوبية والشرقية . ثم العلاء
 الواقعة في الحاسب الشرقي من مركز المسلاويين . وأجا ، وبلاد مركز ميت عمر بمديرية الدقهلية
 بالوجه البحري

له ديوان خاص ، وعامل جلد يحظر على الناس أن يبيعوا أو يشتروا إلا من جهته. كما حجر على الملح أيضا قرر على الكلا الذي ترعاه النباهم مالا وسماه المراعى^١ كما قرر على مصايد الاسماك مالا ، وسماه المصايد ! فانقسم حينئذ مال مصر إلى خراجى وهلالى^(١) . وكان الهلالى يعرف فى زمنه وما بعده بالمرافق والمعاون ويذكر ابن اياس أن خراج مصر قد انحط فى أيامه حتى بقى ثمانمائة ألف دينار فقط

ويقول ساويرس عن أحمد بن المدبر : أنه عندما وصل إلى مصر وضع يده على كل المسلمين والنصارى واليهود ، وضاعف عليهم الخراج ، فقوم لكل دينار دينار ، وقوم للدينار ثلثه ، وأرسل إلى الديارات فى كل موضع وأحصى الرهبان التى فيها ، وظالبهم بالجزية والخراج عن الحشيش الذى فى البهلس ، وعن النخل والشجر المثمرة المفروسة فى بيوهم !

وكانت جزيرة النصارى التى بأرض مصر ألفى دينار ، زاد عليها أربعة آلاف دينار ، حتى صارت ستة آلاف دينار ، وكان الإنسان الفقير الذى يعجز قوته بأخذ منه فى كل سنة خمسين درهما .

ويقول ساويرس : إنه فى أثناء ولاية مزاحم بن خاقان ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م كتب أحمد بن المدبر إلى جميع أرض مصر بأن يؤخذ من كل واحد خراجين فى تلك السنة ، وكل نصرانى جزيتين ، «فزاد الناس الذين بأرض مصر فقرا بهذا السبب بأمر هذا الإنسان ، حتى إن الأغنياء لم يجدوا الخبز ولم يقدروا عليه» .

واستمر أحمد بن مدبر يتولى خراج مصر حتى قدم أحمد بن طولون واليا عليها عام ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م . ويقول البلوى : إنه عندما دخل أحمد بن

(١) والخراجى ما يجنى مساهمة ، أما الهلالى فهو ما يجنى مشاهرة ويقول المقريزى عن المال الخراجى والهلالى «فالمال الخراجى ما يؤخذ مساهمة من الأراضى التى تزرع جنوبا ، وبحلا وعسا وماكهه ، وما يؤخذ من بفاخرى هدية مثل العسم والدجاج والكشك وغيره من طرف الريف . ومال الهلالى عدة أبواب كلها أحتووها ولاية السوء شيئا بعد شئ» .

طولون مصر ، استقبله أحمد بن مدبر ومعه شقيق الخادم صاحب البريد ، وكان يرافق أحمد بن مدبر حاشيته المكونة من مائة غلام من مولدى الغور^(١) قد انتخبهم ، وكانوا يقفون فى حافتى مجلس ابن المدبر اذا جلس ، واذا ركب كانوا بين يديه ، فكانت له بهم هيئة عظيمة فى صدور الناس إذا رأوهم وقد أهدى أحمد بن مدبر أحمد بن طولون هدايا قيمتها عشرة آلاف دينار ، إلا أن ابن طولون ردها اليه ، وطلب منه عوضا عنها غلمانه ، وقال له «أحب أن تجعل العروض منها الغلمان الذين رايتهم بين يديك ، فأنا إليهم أحوج منك» . ويذكر البلوى أن أحمد بن مدبر لم ير بدا من أن يبعثهم إليه . ويشير البلوى كذلك إلى إمتلاك أحمد بن مدبر الكثير من الضياع ، حتى إنه وهب لأحمد بن طولون ضياعا كان يملكها بمصر «جبلية المقدار» . وقد ألفى أحمد بن طولون جزية الرهبان التى كان أحمد بن مدبر قد فرضها عليهم ، وذلك بعد شكوى رهبان دير القصير^(٢) له . والفريب أن أحمد بن طولون بعدما وقَّع لهم بحطه قال لهم : «إهذروا أن تجعلوا توقيعى هذا كالسيف الذى يصلون به صاحبه ، ولكن استعملوا الاستكانة عند ايصالكم إياه . . . وحسن التلطف » . وكأنه كان يتوقع أن يرفض ابن مدبر تنفيذ هذا الأمر ، فطلب منهم الاستكانة وحسن التلطف .

ولم يلبث ابن طولون أن عزل ابن مدبر عن خراج مصر ، وولى بدلا منه محمد بن هلال بعدما حاول ابن مدبر التوفيقية بينه وبين الخليفة ، فقد أرسل إلى الخليفة يقول عن أحمد بن طولون : إنه عزم على أن يقيم بمصر خليفة ! وأخذ يصف غدره ، ويذكره بكل قبيح ، ويشير بعزله ، ويخوف السلطان منه ، ويذكر ماقد اختزله من الأموال - الأمر الذى دفع أحمد بن طولون إلى حبسه .

(١) عُور بصم أوله ، وسكور ثابيه ، وأمره راء . حبال وولاية من غراء وغرنة وهى بلاد باردة واسعة موحشة . والغالب أن هؤلاء الغلمان من تلك البلاد

(٢) دير القصير . فى ديار مصر فى طريق الصعيد بقرب موضع هناك يقال له حلويا . وقد ألبس فى أعلى جبل المقطم . وهى هيكله صورة مريم فى حجرها صورة المسيح عليه السلام . وهى أعلاء عرفة سماها أبو الجيش حمارويه بن أحمد بن طولون . وكان كثير المشيال لهذا الدير . معجبا بالصورة التى

ويقول البلوى إن أحمد بن طولون حبس ابن مديدر في حجرة مفروشة،
ومعه خادمان يخدمانه ، وكان أحمد بن طولون في كل يوم يوجه اليه مائدة
حسنة عليها من كل شيء .

وهذا على عكس ما يقوله ساويرس ، فهو يقول « إنه لما عزل عن
الخراج ، أمر الوالى أن يعزى من الثياب التي كانت عليه ، وأن يلبس ثياب
صوف خشن لا يلبسه عبد ، ففعل به ذلك ، وحبس في موضع ضيق لا يقدر
أن يلتفت فيه يمنة ولا يسرة، وجعلت مؤونته لاتكفيه ، وهو مغفل بالحديد ،
فاذا كان في أيام الصيف أخرج منه ، وجعل في حرارة الشمس ، ويدبرون
وجهه اليها حيثما دارت من الغداة في كل نهار الى الساعة التاسعة منه ،
فدفعات كثيرة يفشى عليه حتى يسقط الى الأرض ، ويصير كالميت
فيضربونه في أوداجه ^(١) ، ويقيموه ويجلسوه في الشمس قهرا . وأقام في
هذا العذاب عدة شهور ، وكل من يذكر شره وسوء فعله وما ناله الآن
يتعجبوا ويمجدوا الله . وقد ظل أحمد بن مديدر في الحبس حتى عمى
ومات.

ثالثا : صاحب البريد

وصاحب البريد ^(٢) يعتبر من المناصب الرئيسية الهامة في الدولة ، فهو
الرابع في الترتيب بعد الوالى وصاحب الخراج والقاضى (الذى سوف
نتناوله في النظام القضائى) ولم تكن هذه الوظيفة قائمة في عهد الخلفاء
الراشدين ، وإنما بدأتها الدولة الأموية ، ثم تقدم نظام البريد في عهد الدولة
العباسية ، وكان معاوية بن أبى سفيان (٤٠ - ٦٠ هـ / ٦٦٠ - ٦٧٩ م) هو أول
من وضع البريد في الاسلام .

(١) الودج جمع أوداج عرق في بعض ينتفج عند الغضب .

(٢) معنى البريد المعوى هو اثنا عشر ميلا ويرى اس طباطب أن هذه المسافة هي التي مدرت بين كل بريد

ويعزو الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس نشأة نظام البريد الى الحاجة اليه لانتظام الامور وضبط الادارة وفي رأينا أن الحاجة الى انشاء نظام البريد نشأت مع اتساع رقعة الدولة وزيادة مهامها ، وضرورة قيام نظام للاتصال السريع بين أجزائها.

ولم يكن البريد يستعمله الشعب ، وانما كان نظاما رسميا حكوميا وقد كان الغرض الأساسي من نشأة نظام البريد في البداية هو سرعة وصول الاخبار ، وحاجة الخلفاء الى نظام لنقل الاخبار بسرعة من مقر خلافتهم الى الولايات المختلفة ، وأيضا لتلقي الاخبار. ثم سالت أن تطور هذا النظام فاستعمله الخلفاء العباسيون للتجسس على ولاء الاقاليم وعمالها. ولم يكن بين صاحب البريد والخليفة أو والي واسطة ، فاذا جاء صاحب البريد، لا يطلع أحدا عليه قبل الخليفة ، ليكون هو الذي يشيعه أو يكتمه على ما يراه .

وفهم مما كتبه ابن طباطبا أن صاحب البريد كان يضع نظاما يكفل وصول البريد الى غايته بالسرعة المطلوبة . وكان هذا النظام يقوم على اقامة محطات في الطريق تزود بخيول مسرجة ، فاذا وصل حامل البريد متعبا فريسه ، ركب غيره على الفور ليواصل مسيرته ، وكذلك يفعل في المحطة التالية حتى يصل بسرعة .

وتشير الدكتورة سيدة كاشف الى وجود نقوش معاصرة لعبد الملك بن مروان (٦٥- ٨٦هـ/ ٦٨٤- ٧٠٥م) كشفت بالقرب من بيت المقدس ، تشير الى أوامره بصنعة الامهال (أي مسح الاراضي لوضع حدود على كل مسافة قدرها ميل) ، وبعماره أربعة طرق تخرج من إيليا^(١) ومن دمشق. وقد اهتم العباسيون اهتماما كبيرا بالطرق حتى أصبحت بغداد مركزا تتشعب منه الطرق الى جميع الجهات . فكانت جميع الطرق تؤدي الى بغداد كما كانت جميع الطرق تؤدي الى روما

(١) إيلياء . بكسر اوله ولام . وباد والف معدودة . اسم مدينة بيت المقدس

ويتبين من ذلك أن وظيفة صاحب البريد كانت تتكون من مهمتين .
الأولى، ترويد الخلفاء بالأخبار الهامة ، أو تلقى الاخبار الهامة من الولاة ،
وارسال الأوامر الى الولاة والمهمة الثانية ، وضع النظام الذى يكفل سرعة
وصول البريد الذى حمل هذه الاخبار ومن هنا كانت عملية اختيار صاحب
البريد فى غاية الأهمية لأنه - كما يذكر أبويوسف - ربما مال مع العمال على
الرعية ، وستر أخبارهم وسوء معاملتهم للناس ، وربما كتب فى الولاة
والعمال بما لم يفعلوا إذا لم يرضوه !

وهكذا فإن صاحب البريد لابد أن يكون اختياره من الثقات العدول من
أهل البلد ، بل يرى أبويوسف أنه إذا استتر صاحب البريد خبرا عن الخليفة
من رعيته ، أو خبرا من ولاته ، أو يزيد فيما يكتب خبرا ، يجب أن ينكل به .
وفى الوقت نفسه يجب أن يحصل صاحب البريد على رزق أكبر من بيت
المال ، لضمان عدم خيانتة وعدم ارتشائه ، وبالتالي يضمن صحة الأخبار .

دور صاحب البريد فى مصر :

ومن الملاحظ أن المصادر القديمة لاتشير الى اصحاب البريد الموفدين
من الخلفاء الى مصر الا فى موضع أو موضعين - كما تذكر الدكتورة سيدة
كاشف - التى ترى أن اغفال ذكر اصحاب البريد فى المصادر راجع إلى أن
مهام وظيفتهم كانت تعنى الخلافة وعمال الخلافة أكثر مما تعنى مصر
نفسها . وفى السنوات الأولى من فتح مصر لا تذكر المصادر العربية سوى
وصول كتب من الخلفاء إلى الولاة ، وبالطبع هذه الكتب لا تصل إلا عن
طريق رسل مختارين ، ثم بعد اتساع الدولة وظهور وظيفة صاحب البريد فى
عهد معاوية بن أبى سفيان كانت تصل عن طريق صاحب البريد ، وهذه
الكتب كانت إما بعزل وال وتولية آخر مثل

كتاب أبى جعفر المنصور بعزل يزيد بن حاتم والى مصر عام
١٤٤هـ/ ٧٦١ م ، وكان ذلك عام ١٥٢ هـ / ٧٦٩ م .

أو كتاب يطلب فيه من الأمير ترك البلد وتأميره على بلد آخر مثل

كتاب يزيد بن عبد الملك إلى بشر بن صفوان وإلى مصر من قبله عام (١٠١ هـ / ٧١٩ م) ، بتأميره على إفريقية ، فخرج إليها في شوال عام ١٠٢ هـ / ٧٢٠ م .

كما ورد كتاب أبي العباس (السفاح) إلى صالح بن علي ، وإلى مصر من قبله ، عام (١٣٣ هـ / ٧٥٠ م) ، بإمارته على فلسطين ، ويأمره بالاستخلاف على مصر . فاستخلف عليها أبا عون عبد الملك بن يزيد عام (١٣٣ هـ / ٧٥٠ م) .

أو كتاب من الخليفة يأمر باتباع سياسة داخلية معينة ، سواء كانت مالية أو دينية أو غيرها ، مثل : كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أيوب بن شرحبيل وإلى مصر من قبله عام (٩٩ هـ / ٧١٧ م) . فقد كتب إليه بفرض فريضة للجند .

وكتاب يزيد بن عبد الملك إلى بشر بن صفوان وإلى مصر من قبله ، عام (١٠١ هـ / ٧١٩ م) ، بمنع الزيادة التي كان عمر بن عبد العزيز قد أمر بها لأهل الديوان .

وكتب أبي جعفر المنصور إلى يزيد بن حاتم وإلى مصر من قبله ، عام (١٤٤ هـ / ٧٦١ م) ، يأمره بالتحول من العسكر إلى الفسطاط .

وكتاب الوليد بن عبد الملك إلى قرعة بن شريك وإلى مصر من قبله ، عام (٩٠ هـ / ٧٠٨ م) ، يأمره بالزيادة في الجامع (جامع عمرو بن العاص) .

وفي المقابل تشير المصادر العربية إلى ورود كتب من الولاة إلى الخلفاء لطلب رأي الخليفة في السياسة الداخلية مثل

كتاب بشر بن صفوان (١٠١-١٠٢ هـ / ٧١٩-٧٢٠ م) إلى يزيد بن عبد الملك ، يسأله الإذن في جمع قبيلة قضاة في الديوان ، بعدما لاحظ أنها متفرقة وسط القبائل .

كذلك كتاب حفص بن الوائد والى مصر (١٠٥هـ/٧٢٣م) الى هشام بن عبد الملك ، يطلب فيه الإذن بالبناء فى أرض انكشف عنها النيل ، وهى ليست لسلم أو لمعاهد ، فأنزله فى بنائها .

وتبدأ المصادر العربية منذ خلافة المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٦-٨٦١م) فى ذكر أخبار متفرقة عن صاحب البريد وديره فى مصر ، نعرضها فيما يلى : يذكر الطبرى أنه فى أيام المتوكل ولى بريد مصر رجلا يقال له يعقوب ابن ابراهيم الباذغيسى مولى الهادى ، وهو المعروف بقوصرة ، وقد جعل اليه بريد مصر والاسكندرية وبرقة ونواحي المغرب . وقد كتب يعقوب الى المتوكل بنقض البجة ^(١) للعهد الذى كان بينها وبين المسلمين . وقد توفي يعقوب بن ابراهيم صاحب بريد مصر فى جمادى الآخرة عام ٢٤١هـ/٨٥٥م .

(١) البجة - وبلاد البجة - كما يذكر القزوينى - تمتد من صحراء قوص الى اول بلاد العبشة ، ولم يهتم العرب عندما فتحوا مصر باخضاعها . ويذكر المؤرخون أن عبد الله بن سعد عندما قتل من فرج النوبة عام ٢١١هـ/٦٥١م تجمع له البجة على شاطئ النيل ، فسأل عنهم . وعان عليه أمرهم ، فتركهم ولم يكن لهم عقد ولا صلح . وأول من صالحهم هبيل الله بن الحباب ، ولكنهم كثيرا ما كانوا يغيرون على مصر فحاربهم الخليفة المأمون ، وأصبحت بلاد البجة تابعة للحلابة بمقتضى عهد عقد بين الخليفة وبين رئيسهم فى عام ٢١٦هـ/٨٣١م ولكنهم مالبثوا أن عادوا الى الاغارة على صعيد مصر . فحاربهم الخليفة المتوكل العباسى ، وسار رئيسهم الى الخليفة المتوكل يسر من رأى فى عام ٢٤١هـ/٨٥٥م ليقدم اليه فرفض الولاء والطاعة . ولما سمع الناس بوجود معن التبر فى أرض البجة وغنما الى أرضهم ، فقدم عليهم أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الصمد العمري بعد محاربتة الموية فى عام ٢٥٥هـ/٨٦٨م وسه نظروا من ربيعة وجهينة وغيرهم من العرب .

ويقول الطبرى عن البجة - وفى بلاد البجة معادن ذهب ، فهم يقاسمون من يعمل فيها . ويودون الى عمال السلطان فى مصر فى كل سنة عن معادهم أربعمائة مثقال تبر قتل أن يطبخ ويصفي ويقول المسجد عن فائل البجة - هى فائل تعيش بمى النيل والبحر الأحمر - وبمى القاهرة وحدود السودان ، يعيش قسم منها داخل الاراضى المصرية . ويعيش السائقون فى السودان ومعظمهم لا يتكلمون العربية

وفى ولاية يزيد بن عبد الله من قبل المنتصر على مصر عام ٢٤٢هـ/٨٥٦م، يذكر الكندي أن يزيداً أمر بضرب رجل من الجند في شيء، وجب عليه، فضربه عشرة، فاستحلف يزيداً بحق الحسن والحسين إلا عفا عنه، فزاده ثلاثين درة^(١)، فأرسل صاحب البريد هذا الخبر إلى المتوكل، الذي أرسل كتاباً إلى يزيد يطلب فيه ضرب ذلك الجندى مائة سوط، فضربه.

وتظهر خطورة دور صاحب البريد في ولاية أحمد بن طولون على مصر من قبل المعتز عام ٢٥٤هـ/٨٦٨م، فعندما دخل أحمد بن طولون مصر كان صاحب البريد هو شقير الخادم، الذي اتفق مع صاحب الخراج ابن المنبر في ذلك الوقت على الكتابة فيه إلى الخليفة حتى يعزله. وبالفعل كتب إلى الخليفة يقول: إن أحمد بن طولون على وشك التغلب على مصر والعصيان بها. مما دفع الخليفة إلى الكتابة إلى أحمد بن طولون يستدعيه بقوله:

«أما بعد، فإنا رأينا أن نرد إليك أمر دارنا بالحضرة، وتبديل مملكتنا، فإذا قرأت كتابنا هذا فاستخلف على قصرِكَ من أحببت، وأبذل لك ورياسمك واشخص إلينا لما ندينك إليه، ورأيانك أهلاً له والسلام».

فلما قرأ أحمد بن طولون الكتاب علم أنها حيلة، فأرسل كاتبه أحمد بن محمد الواسطي إلى الخليفة بالمال والهدايا، فرضى عنه الخليفة وأرسل بتثبيت يده في عمله. ثم أرسل أحمد بن طولون إلى الخلافة يطلب الرسائل التي كتبها ضده العمال بمصر وأهل البلد، فأرسل إليه كتاب شقير الخادم صاحب البريد، فأحضره ابن طولون، وأمر بأن تحضر السياط، فضرب بها حتى سقط، فأمر برده إلى داره راکباً، فلما وصل إليها مات في نفس اليوم آخر النهار. وقد أرسل أحمد بن طولون إليه «العدول» (الشهود) ليشهدوا بأنه مات من غير ضرب ولا سوط، غير فناء أجله!

ويذكر البلوي أن الحسن بن مهاجر هو الذي تولى البريد في مصر في أثناء الدولة الطولونية.

(١) الدرة جمع درة أى السوط الذي يضرب به

وعن الحسن بن مهاجر تقول الدكتورة سيدة كاشف : إنه كان له عماله وأعوانه في سائر المدن والكورات. على أن طبيعة عملهم جعلتهم غير محبوبين عند الشعب ويظهر ذلك من قصة ذكرها البلوي عن امرأة بدوية كانت لها حظوة عند أحمد بن طولون ، فطلبت منه أن يشمل رعايته أحد أبنائها ، فأمر أحمد بن طولون الحسن بن مهاجر بأن يجد لهذا الابن عملا ، فعينه ابن مهاجر عاملا على البريد في قريته ، ورتب له عشرة دنانير في الشهر ، غير أن أمه رجعت الى ابن طولون شاكية وقالت : إن الأمير أمر بأن يوجد لابنها عملا مثمرا ، ولكن ابن المهاجر لم يجد له الا هذا العمل الذي يجلب العار ، والذي تفضل عليه الجوع الشريف . وأضافت : إنه اذا لم يكن الا هذا العمل فخير لابنها أن يتركه كي لا يتعرض لغضب الله وسباب المؤمنين . فضحك أحمد بن طولون وأمر ابن مهاجر بأن يستمر في اعطاء الابن عشرة دنانير كل شهر مع اعفائه من عمله في البريد .

رابعاً - صاحب الشرطة :

كان صاحب الشرطة في مصر بعد فتح العرب لها بمثابة نائب الوالي ، يوم الناس في الصلاة اذا مرض الوالي ، ويحكم الولاية اذا خرج الوالي من مقر ولايته ، ولذا نجد أنه كثيرا ماكان الخليفة يعين صاحب الشرطة واليا على مصر اذا ماعزل الوالي أو مات ، أو تنحى عن أمور الولاية .

وكان تعيين صاحب الشرطة او عزله يرجع الى الوالي ، ولكن في بعض الأحيان - وإن كان نادرا - كان يرجع تعيينه الى الخليفة نفسه ، كما حدث عام ٢١٧هـ/٨٣٢م عندما جاء الخليفة المأمون الى مصر ، لقمع ثورة بها ، فعين صاحب الشرطة في ذلك الوقت .

وعن وظيفة صاحب الشرطة في مصر ، تقول الدكتورة سيدة كاشف إن الوالي يعهد الى صاحب الشرطة بتطبيق القوانين ، وتنفيذ العقوبات التأديبية التي يفرضها ، وينشر الأمن في البلاد ومنع الجرائم . كذلك كان واجب صاحب الشرطة نشر الفضيلة ، والمحافظة على الاخلاق الفاضلة ،

وقمع أهل الفساد . كذلك كانت وظيفة صاحب الشرطة المحافظة على حياة
الوالي ومراقبته والحفاظ على الأمن في مكان تواجدہ ، ويتضح ذلك من
رواية ابن عبد الحكم ، نقلا عن بحير بن ذاخر المعافري، قال «رحلت أما
ووالدي إلى صلاة الجمعة . فأنزلنا الركوع ، إذ أقبل رجال بأيديهم السيوف
يزجرون الناس فذعرت ، فقلت ياأبت : من هؤلاء ؟ قال : يابني هؤلاء الشرط.
فأقام المؤذن الصلاة ، فقام عمرو بن العاص على المنبر ...»

وقد كانت وظيفة صاحب الشرطة يتولاها بأنفسهم ، ومن هؤلاء الولاة :
عيسى النوشري الذي تولى مصر عام ٢٩٢هـ، فقد تسلم الشرطة وسائر
الأعمال عندما تولى مصر .

كذلك كان يتولى وظيفة صاحب الشرطة القضاة ، ومن الذين جمعوا
بين وظيفتي القضاء والشرطة : عابس بن سعيد ، وقد تولى القضاء من قبل
مسلمة بن مخلد (٦٠-٦٨هـ/٦٧٩-٦٨٧م)، وقد جمع له القضاء والشرط .
وهو أول من جمعا له كما يقول الكندي ، ومنهم يونس بن عطية الذي تولى
القضاء من قبل عبد العزيز بن مروان (٨٦-٨٦هـ/٧٠٣-٧٠٥م)، ومنهم عبد
الرحمن بن معاوية بن حديج الذي تولى القضاء من قبل عبد العزيز بن
مروان (٨٦هـ/٧٠٥م)، ومنهم عمران بن عبد الرحمن الذي تولى القضاء من
قبل عبد الله بن عبد الملك (٨٦-٨٩هـ/٧٠٥-٧٠٧م).

ومن المحتمل أن صاحب الشرطة في الحاضرة كان له أعوان في سائر
أنحاء البلاد ، ولكن أراجع - كما تقول الدكتورة سيدة كاشف - أن ولاية
المدن والأقاليم في ريف مصر ، كان لكل منهم شرطة يتفخذا لاقرار الأمن
والمحافظة على النظام في منطقة حكمه .

وكان رجال الشرطة يحملون في أيديهم السيوف ، وهي سلاح الهدف
منه الرجز ، ومنع الهرج في التجمعات ، ونحن لا نشك - كما يقول الدكتور
عبد المنعم سلطان - بأن هناك أسلحة أخرى كان يتسلح بها الشرطيون مثل
السيف والحرية وغيرها .

وكان مقر صاحب الشرطة فى الفسطاط ولما أنشئت «العسكر» على يد صالح بن على أول الولاة العباسيين فى مصر ، أنشئت فى حاضرة مصر الاسلامية شرطة جديدة سميت الشرطة العليا ، وكان مقرها دارا جنوبي المكان الذى شيد فيه ابن طولون المسجد الجامع . ولا يرجع تسميتها للشرطة العليا الى أنها أعظم شأنًا من شرطة الفسطاط ، ولكن هذه التسمية - كما تقول الدكتورة سيدة كاشف - مشتقة من الموقع ، وحدود الاختصاص ، فإن تقسيم الفسطاط الى «عمل فوق» و «عمل أسفل» يرجع الى عهد إنشاء العسكر سنة ١٢٣هـ / ٧٥٠م وقد ذكر هذا التقسيم المقرري فى كتابه الخطط بل إننا نرى المقدسى يكتب فى كتابه «أحسن التقاسيم» أن جامع عمرو كان يسمى الجامع السفلى ، وجامع ابن طولون الجامع الفوقانى . وكان صاحب الشرطة السفلى فى الفسطاط أعلى شأنًا وأعظم اختصاصا من زميله ، بوصفه حاكم القسم الرئيسى الاصيل فى الحاضرة .

ويذكر البلوى عن نسيم الخادم نصيحة أحمد بن طولون لمن يتولى الشرطة العليا ، أو من يتولى الشرطة السفلى فيقول : «قال : قلد مولاي الشرطة السفلى قائدًا من قواده ، وقال له : أرفق بالرعية ، وانتشر العدل عليهم ، واقض هوائجهم ، وأظهر أكرامهم وصيانتهم ، وتفقد مصالحهم ، فانى أسير بالليل فى محالهم ، فكل موضع أمر به ، لا يخلو من قارىء أو متجهد^(١) أو داع أو ذاكر الله عز وجل فوفر علينا دعاهم لنا ، وأحسننا من أن يكون دعاهم علينا . ويقول لمن يقلده الشرطة الفوقانية تشدد عليهم ، وأرهبهم منك . ولا تثن لهم ، وأغلظ عليهم ، فانى أسير فى محالهم . فما أمر بموضع فاسمع فيه إلا غناء أو سكران أو معريدا قد أخرجته عريده الى الوثوب والكفر» .

(١) المتجهد . القائم من اليوم الى الصلاة

خامسا : المحتسب .

وهى من الوظائف الدينية ، والحسبة هى أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر اذا اظهر فعله ، وهو فرض على القائم بأمر المسلمين . قال الله تعالى : (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) (١) .

ويُقصد بالحسبة فى مصطلح التاريخ الوظيفية التى تراقب تنفيذ احكام الشريعة فيما هو حادث فعلا فى المجتمع الاسلامى على اختلاف طبقاته ، من حيث المعاملات الجارية بين افراده ، وواجباتهم نحو الدولة ، واحوالهم الشخصية ، وما قد يترتب على مخالفتهم من إلحاق الضرر بالمصلحة العامة . فكان المحتسب يشرف على نظام الأسواق والطرق وعلى الباعة والعمال ، ويعمل بوجه عام على حماية الناس من غش التجار والصناع . وكان يُشترط فيمن يتولاها أن يكون مسلما ، حرا ، بالغا ، عاقلا ، عالما بالأحكام الشرعية، فقيها ، عادلا ، عفيفا عن أموال الناس ، متورعا عن قبول الهدية من أرباب الحرف والصنائع ، متصفا بالرفق ولين القول وطلاقة الوجه والصبر ، فطنا لا يوتشى فسقط هيئته ويستخف به .

كما كان على المحتسب أن يكون مواظبا على سنن رسول الله (ص) من قص الشارب ، وتنف الأبط ، وحلق العانة وتقليم الأظافر ، ونظافة الثياب والتعطر بالمسك وغير ذلك .

كما كان للمحتسب الحق فى أن يتخذ مساعدين له ، وذلك نظرا لتضخم واجبات المحتسب الدينية والاقتصادية والاجتماعية والصحية . وكان يُشترط فيهم العفة والشهامة ، وكان يوجههم ويهذبهم ويعرفهم كيف يتصرفون بين يديه ، وكيف يخرجون فى طلب الغرماء .

وقد خولك للمحتسب حق توقيع العقوبة وتنفيذها فى الدعاوى التى تتعلق بالمنكرات الظاهرة ، اذا أقر المخالف بارتكابها ، أو ضبطت متلبسا بفعل

(١) سورة آل عمران آية رقم ١٠٤

هذا المكر ويطلق على العقوبة التي يفرضها المحتسب «التعزير» وهو يختلف بحسب كبر الذنوب وصغرها ، وحال المذنب ، ومقدار الذنب ويشمل «التعزير» التوبيخ ، والزجر بالكلام ، والحبس ، والضرب ، والنفي عن الوطن ، وليس للمحتسب الحق في تنفيذ الحدود الشرعية إلا في الأحوال المأذون بها من الامام ، كذلك لا يجوز له ان يسمع بينه على اثبات الحق ، ولا ان يحلف يميناً على نفي الحق كالقاضي ، وليس له ان يحبس الماطلين في دفع الديون ، لان الحبس حكم ، فكان عمل المحتسب يتطلب السرعة عند الفصل فيما يعرض عليه ، بخلاف عمل القاضي الذي يتطلب الأناة والانتظار حتى تكوين الرأي النهائي الناضج .

وظيفة الحسبة في مصر .

ولم تكن وظيفة الحسبة في مصر منذ الفتح وحتى العصر الطولوني وظيفة مستقلة ، وانما كان يقوم بها الولاة او اصحاب الشرطة او عمال الخراج والقضاة .

فيذكر الكندي ان القاضي محمد بن عبدة الذي تولى القضاء من قبل خمارويه بن احمد بن طولون (٢٧٧ - ٢٨٣ هـ / ٨٩٠ - ٨٩٦ م) قد جمع مع القضاء النظر في المظالم والمواريث والاحباس والحسبة .

ولاندري متى أصبحت وظيفة المحتسب وظيفه مستقلة بذاتها ، فيفاجئنا ملحق الكندي بتعيين أبي مقاتل صالح بن محمد في وظيفة محتسب ، ويبدو ان هذا التعيين كان صادرا من قبل الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ / ٩٠٧ - ٩٣٢ م) الذي ارسل كتابه الى تكين والى مسمر (٢٩٧ - ٣٠٢ هـ / ٩٠٩ - ٩١٤ م) بشأن بعض التعيينات .

كنكك يشير ابن سعيد الى ان محمد بن جعفر القرطبي قد عينه مؤنس الخادم في منصب المحتسب .

ومن المحتسبين في العصر الاخشيدى محمد بن جعفر بن سلام ، وقد روى ابن زولاق ان بعض جيران سيديو المصري ساءه ولاية ابن سلام على

الحسبة ، فشكاه الى سيبويه ، فركب معه الى أبى الفضل جعفر بن الفضل فقال له

« أبا الفضل ، حفظك الله ورعاك وصانك وأبقاك ، وليت علينا محتسبا قليل الوفا ، كثير الجفا ، طويل القفا ، فإما أن كفيهاه ، أو أندلته لنا بسواه » ويبدو من هذا النص - كما تقول الدكتورة سيدة كاشف - أن الوزير كان صاحب الرأي الأعلى في اختيار المحتسب وهي عزله

والظاهر أن بعض الذين تقلدوا الحسبة في العصر الاخشيدي ، لم يختاروا بالشروط التي ذكرتها انفا ، فكانوا بعيدين عن الفضائل. وحسبنا مارواه ابن زولاق في هذا الشأن وأوردته الدكتورة سيدة كاشف ، قال : إن سيبويه المصرى لقي المحتسب والحراس بين يديه فقال : « ماهذه الاحراس يا أنجاس » والله مائث حق أقمته ، ولا سعر أصلحتموه ، ولا جان أدبتموه ، ولا ذو حسب وقرتموه ، وما هي إلا احراس تسمع لباطل يوضع ، وأقفاء تصفع ، وبراطيل تقطع ! لا حفظ الله من جعلك محتسبا ، ولا رجم لك ولا له اما ولا أبا ! »

ومن المحتسبين في العصر الاخشيدي كذلك - على ما يبدو - صدقة بن الحسن الصدفى ، وكان محتسب الفسطاط ، وقد توفى سنة ٣٥٠هـ / ٩٦١م ويذكر ابن دقماق أن « زقاق مليح » عرف به فقيل: « زقاق صدقة » . وربما ذلك لأنه كان يجلس فيه ، أو لوقوع منزله فيه .

الفصل الثاني :

المجتمع المصرى والنظام الحربى

• الجيش :

• قوة الجيش - عدده - حامية الاسكندرية .

• الجيش فى الدولتين الطولونية والاخشيديية .

• ديوان الجند .

• نظام التجنيد .

• الاسطول :

• إنشاء العرب للاسطول .

• تصنيع العرب للسفن الحربية واعتمادهم على الاقباط .

• نظام تشغيل الاقباط على السفن .

• الاسطول فى الدولتين الطولونية والاخشيديية .

الفصل الثامن

المجتمع المصري والنظام الحربى

حرص العرب بعد دخولهم مصر على وضع نظام حربى يصمر لهم استمرار حكمهم فيها ، فيحميهم ويحمى سياستهم من أى خطر داخلى أو خارجى . وقد اهتم العرب بالنظام الحربى فى مصر اهتماما كبيراً أكثر من أى ولاية أخرى ، نظرا لأهمية موقعها كقاعدة للفتوحات والتوسع ، ولأنها فى الوقت نفسه مهددة من جميع الجهات ، لذلك نسب إلى الرسول (ص) أحاديث بضرورة وجود جيش قوى فى مصر ، فقد روى عن عمر بن الخطاب عن النبى (ص) أنه قال : « إذا فتح الله عليكم مصر ، فاتخذوا فيها جندا كثيفا ، فذلك الجند خير أجناد الأرض » . قال أبو بكر رضى الله عنه : ولم ذلك يا رسول الله ؟ قال : « لأنهم فى رباط إلى يوم القيامة » .

وقال أحمد بن صالح : « قال لى سفيان بن عيينة ^(١) . يا مصرى ، أين تسكن ؟ قلت أسكن الفسطاط . قال : أثنأتى الاسكندرية ؟ قلت . نعم ، قال

(١) وهو سفيان بن عيينة بن أبى عمران ، أبو محمد . عنه ابن سعد فى الطبقة الجامعة من أهل مكة . كان إماما عالما شافعا واحدا ورعا . روى عنه الإمام الشافعى وغيره . ولد بالكوكة عام ١٧ هـ / ٧٢٥ م . وتوفي عام ١٩٨ هـ / ٨١٣ م .

لى تلك كثانة الله يَحْمِلُ فيها خير سهامه . وقال عبد الله بن مرزوق الصدفى لما نعى إلى ابن عمى خالد بن يزيد ، وكان توفى بالاسكندرية ، لقينى موسى بن على بن رباح ، وعبد الله بن لهيعة ، والليث بن سعد ، متفرقين ، كلهم يقولون : اليس مات بالاسكندرية ؟ فاقول بلى فيقولون هو حى عند الله يرزق ، ويجرى عليه أجر رباطه ما قامت الدنيا ، وله أحر شهيد حتى يحشر على ذلك .

وقد انقسم النظام الحربى فى مصر إلى قسمين

القسم الأول : الجيش القسم الثانى : البحرية (الأسطول)

وبالنسبة للقسم الأول وهو الجيش ، فيجدر بنا أن نشير فى البداية إلى قوة الجيش العربى الذى صاحب عمرو بن العاص فى فتح مصر ، ورغبتم فى الموت ، وعدم اكترائهم بالحياة على اعتبار أن هذا الجهاد هو جهاد فى سبيل الله ، ويظهر ذلك بوضوح من الحوار الذى دار بين المقوقس وعبادة بن الصامت (١) المتحدث باسم العرب ، فقد قال عبادة للمقوقس .

« إنما رغبنا وهمتنا الجهاد فى الله ، واتباع رضوانه ، وليس غزونا عدونا ممن حارب الله لرغبة فى دنيا ، ولا طلب للاستكثار منها ، إلا أن الله عز وجل قد أحل لنا ذلك ، وجعل ما غنمنا من ذلك حلالا ، وما يبالى أحدنا أكان له قنطار من ذهب ، أم كان لا يملك إلا درهمها ، لأن غاية أحدنا من الدنيا أكلة ياكلها يسد بها جوعته لليلة ونهاره ، وشملة يلتحفها ، فإن كان أحدنا لا يملك إلا ذلك كفاه ، وإن كان له قنطار من ذهب أنفقه فى طاعة الله ، واقتصر على هذا الذى بيده ويبلغه ما كان فى الدنيا ، لأن نعيم الدنيا ليس بنعيم ، ورضاها ليس برضاء ، إنما النعيم والرضا فى الآخرة ، وبذلك أمرنا ربنا وأمرنا به نبينا وعهد إلينا أن لا تكون همة أحدنا من الدنيا إلا ما يمسك جوعته ويستر عورته ، وتكون همته وشغله فى رضاء ربه ، وجهاد عدوه »

ثم يقول له « وإنا منكم حينئذ لعلى إحدى الحسينيين ، إما أن تعظم

(١) وهو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصارى الحررى أبو الوليد . كان من سادات الصحابة ، شهيد بدر وبئر الشاهد ، وشهد فتح مصر ، وولاهل عنه عشرة أجيال . مات بالرملة عام ٢٤ هـ / ٦٥٤ م

لئلا ذلك غيمة الدب إن طعناكم، أو غيمة الآخرة إن ظعرتكم بنا، وإياها لأحب الحصلتين إلينا بعد الاجتهاد منا، وإن الله عز وجل قال لما في كتابه (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين) (١) وما منا رجل إلا وهو يدعويه صاحبا ومساء أن يبرقه الشهادة وألا يرده إلى بلده ، ولا إلى أرضه ، ولا إلى أهله وولده ، وليس لأحد منا هم فيما حلفه ، وقد استودع كل واحد منا ربه ، أهله ، وولده ، وإياهمنا ما أممنا»

وقد علم المقوقس من هذا الحوار خطورة الجيش العربي الذي يعتبر هذه الحرب حريا دينية ، ويظهر ذلك بوضوح من رد فعله عندما أتاه كتاب ملك الروم يطلب منه القتال ، فقد قال : « إنهم على قتلهم وضعفهم أقوى وأشد منا على قوتنا وكثرتنا ، إن الرجل الواحد منهم ليعدل مائة رجل منا ، وذلك أنهم قوم الموت أحب إلى أحدهم من الحياة ، يقاس الرجل منهم وهو مستقيل ، يتمنى أن لا يرجع إلى أهله ولا بلده ولا ولده ويرى أن لهم أحرا عظيم فيمن قتلوه من ، ويقولون إنهم بقتلوا دخلوا لحنة ، ونيس بهم ربة في الدنيا ولا لذة الا قدر بلعة العيش من الصعام والنباس ، ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة لذتها ، فكيف نستقيم نحن وهؤلاء »

وكان هذا الجيش العربي هو النواة التي تكون منها الجيش في مصر تحت الحكم العربي .

وقد اختلفت الآراء في عدد هذا الجيش ، فقدر بعضهم عدده بحوالي خمسة عشر ألفا وخمسمائة ، وقدر البعض الآخر هذا العدد بحوالي اثني عشر ألفا وثلاثمائة ، وقدر البعض الثالث عدده بثلاثة آلاف وخمسمائة ، ثم مد بالزبير بن العوام في اثني عشر ألفا .

ويقال أيضا إن عمرا عندما قدم من الشام كان في عدة قليلة ، فكان يفرق أصحابه ، ليرى العدو أنهم أكثر مما هم ، وإن عمرا كتب إلى عمر بن الخطاب يستمده ، فأمدّه بأربعة آلاف رجل عليهم الزبير بن العوام ، والمقداد بن الأسود (٢) ، وعبادة بن الصامت ، ومسلمة بن مخلد ، وقيل إن الرابع

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٤٩)

(٢) المقداد بن الأسود ، أبو محمد ، وكان عد شاة الأسود بن عبد يعوث وهو صغير ، وعرف به ، واسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندي ، شهد احدا وسرا والمجاهد كلها ، وشهد فتح مصر ، وبهم عنه حدثان ، مار باسبغة عام ٣٣ هـ / ٦٥٣ م

خارجة بن حذافة دون مسلمة ، وقد قال عمر بن الخطاب إلى عمرو : اعلم أن معك اثني عشر ألفا ، ولا تغلب اثنا عشر ألفا من قلة .

ويتضح من المصادر أن كل وال جديد تولى مصر كان يصاحبه عدد من الجنود ، فيذكر أبو المحاسن أن حميد بن قحطبة عندما تولى مصر من قبل أبي جعفر المنصور عام ١٤٢هـ / ٧٦٠م دخلها ومعه عشرون ألفا من الجند . ويذكر أيضا أن موسى بن يحيى عندما تولى مصر من قبل هارون الرشيد عام ١٧٢هـ / ٧٨٨م قدم إليها ومعه عشرة آلاف من الجند .

ويشير الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) إلى وجود قسمين من القوات العسكرية :

القسم الأول ويتمثل في المستزرقة .

القسم الثاني ويتمثل في المتطوعة .

وبالنسبة للقسم الأول وهم المستزرقة ، فهم الجنود النظاميون أصحاب الدبوان من أهل الفىء والجهاد الذين يفرض لهم العطاء من بيت المال من الفىء بحسب الفنى والحاجة . وقد كانوا موقوفين للجهاد لا يشتغلون بغيره من تجارة أو زراعة أو غيرها ، وإن فعلوا تعرضوا للعقاب ، ويظهر ذلك بوضوح من نهى عمر بن الخطاب الجند عن الزرع ، فيقول ابن عبد الحكم : إن عمر بن الخطاب أمر مناديه أن يخرج إلى أمراء الأجناد لابلأغ الرعية «أن عطاهم قائم ، وأن يزرع عيالهم سائل ، فلا يزرعون ولا يزارعون» .

ويشير ابن عبد الحكم إلى موقف عمر بن الخطاب عندما علم أن أحد جنود مصر قد قام بالزراعة ، فيقول : « إن شريك بن سمي الغطيفي (الغطفاني) أتى إلى عمرو بن العاص ، فقال : إنكم لا تعطون ما يحسبنا^(١) ، أفتأذن لى بالزرع ؟ فقال له عمرو : ما أقدر على ذلك ، فزرع شريك من غير إذن عمرو ، فلما بلغ ذلك عمرا كتب إلى عمر بن الخطاب يحبره أن شريك ابن سمي الغطيفي (الغطفاني) حرث بأرض مصر فكتب إليه عمر أن ابعث

إلى نه ، فلما انتهى كتاب عمر إلى عمرو أقراه شريكا ، فقال شريك لعمرو
 قتلتنى يا عمرو فقال عمرو ما أنا قتلتك ، أنت صنعت هذا بنفسك قال
 له إذا كان هذا من رأيك فادس لى بالخروج إليه من غير كتاب ، ولك على
 عهد الله أن أجعل يدي فى يده فادس له بالخروج ، فلما وقف على عمر قال
 تؤمننى يا أمير المؤمنين ؟ قال ومن أى الاجناد أنت ؟ قال من جند مصر
 قال فلعلك شريك بن سبى الغطيفى (الغطفانى) . قال . نعم يا أمير
 المؤمنين . قال لأجعلك نكالا لمن خلفك . قال : أو تقبل منى ما قبل الله
 تعالى من العباد . قال : وتفضل ؟ قال : نعم . فكتب إلى عمرو بن العاص أن
 شريك بن سبى جاء نى ثائبا ، فقبلت منه .

وثرى الدكتور سيدة كاشف أن السبب الذى دفع عمر بن الخطاب إلى
 نهى الجند عن الاشتغال بالزراعة ، وعدم تقسيم الاراضى بينهم ، هو خوفه
 من أن يركنوا إلى الكسل ويسيطر عليهم هب المال ، خاصة وأن العرب قد
 بهرتهم ثروة البلاد التى فتحوها ، بل إن رغبتهم فى الانتفاع بخيراتها
 العظيمة كانت من الأسباب التى شجعتهم على فتحها ، فطبيعة بلاد العرب
 الصحراوية لا تجعل العيش فيها سهلا ميسورا . ويذكر جرجى زيدان أنه
 ربما أراد بذلك أن لا يتوطنوا فى بلد بعينها ، ثم تستدعى الحاجة تجنيدهم
 لنجدة بلاد أخرى . وبالطبع كان العرب . خاصة فى بداية فتوحاتهم . فى
 أمس الحاجة إلى حماية البلاد التى فتحوها ، حتى يحافظوا على سيطرتهم
 عليها ، ولم يكن ذلك ليتأتى إلا عن طريق جيش قوى محترف على أتم
 الاستعداد فى أى لحظة للقيام بالدفاع عنها .

على أننا نلاحظ أن تركيب الجيش الاجتماعى كان يتغير وفقا للتطورات
 التى حدثت فى الخلافة نفسها ، من حيث سيطرة العرب أو الفرس أو الترك ،
 فعندما كانت هذه السيطرة فى يد العرب ، كان الجنس العربى هو المكون
 للجيش ، وقد استمر ذلك حتى نهاية الدولة الأموية . فلما سقطت هذه
 السيطرة فى يد الفرس مع قيام الدولة العباسية ، لم يعد الجنس العربى
 وحده هو المكون للجيش حتى اذا ما وصلنا إلى زمن المعتصم (٢١٨ -
 ٢٢٧هـ / ٨٣٣ - ٨٤١م) الذى استكثر من الترك ، وانتقلت السيطرة اليهم .
 وحدها المعتصم يأمر واليه على مصر كيدر نصر بن عبد الله (٢١٧ -

٢١٩هـ / ٨٢٢ - ٨٢٤م) ، باسقاط العرب من الديوان ، وقطع إعطياتهم ، وكان ذلك فى عام ٢١٨هـ / ٨٢٣

وهكذا - كما يقول المقرئى - انقرضت دولة للعرب من مصر ، وصار جندھا العجم والموالى من عهد المعتصم .

وكان من نتيجة ذلك ، تحول العرب من طبقة عسكرية إلى طبقة مدنية ، تسعى وراء الرزق عن طريق آخر غير طريق الجهاد والحرب ، فاحترفوا الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها من المهن والحرف التى كانت - حتى ذلك الوقت - وقفا على أهالى البلاد .

هذا بالنسبة للقسم النظامى من القوات العسكرية .

أما بالنسبة للقسم الثاسى وهم المتطوعة ، فيذكر الماوردى أنهم الخارجون عن الديوان من البوادر والأعراب وسكان القرى والأمصار . ويظهر لنا من اسم «المتطوعة» ؛ أنهم كانوا يتطوعون للالتحاق بالجيش من تلقاء أنفسهم ، مدفوعين فى ذلك بعوامل دينية أو مادية، وكانوا أحراراً فى العودة الى ديارهم بعد إنتهاء أية حملة ، كما كانوا أحراراً أيضاً فى العمل بزرعة الأرض أو الاشتغال بأية حرفة أخرى .

وترى الدكتورة سيدة كاشف أن هؤلاء المتطوعة ربما كانوا من أهل البلاد المصريين ، إلا أنهم لم يدخلوا فى صلب الجيش ، ولم يشتركوا اشتراكاً فعلياً فيه . ويقلب على الظن أنهم كانوا يقومون بأدوار ثانوية فى خدمة الجيش ، وفى أوقات الضرورة القصوى ، كما كان عملهم مقصوراً على مصر وحدها . ولم يكن لهؤلاء المتطوعة عطاء ، ولم يشبثوا فى الديوان ، وإنما كان عطاؤهم من الصدقات ، فيذكر الكندى أن مواهيز^(١) مصر كان يعمرها أهل الديوان وطائفة المتطوعة ، وكانت أحباس السبيل^(٢) التى يتولاها القضاة تجمع فى كل سنة ، فإذا جاء شهر أبيب^(٣) فرق القاضى أموال

(١) ماجور المكس الذى يكون من القوم ويرى عدوهم وهو من استعمال أهل الشام . و ماجور فى سوريا معناه الجنود

(٢) أحباس السبيل الأوقات التى توقع فى سبيل «د»

(٣) شهر أبيب وهو من الشهور التقوية يوارى ٨ يولية من الشهور ايلابية

السييل التي جمعت من الأحباس على المطوعة ، وعلى من كان فقيرا من أهل الديوان الذين يشعلون مواجيز مصر من العريش إلى لوبية^(١) ومراقية^(٢) .

وقد ذكرت في فصل سابق أن المصريين في العصر البيزنطي كانوا يجندون في الجيش الإقليمي أى الجيش الخاص بكل إقليم ، ولم يكن هذا الجيش خاضعا لقيادة موحدة ، وإنما كان كل دوق يتولى قيادة الجند المراكطين بدوقيته . وذكرت أن هذا الجيش قد وصل إلى حد من الضعف لم يكن في وسعه أن ينهض بأعباء الدفاع عن البلاد ، فقد أغفل التدريب والنظام العسكري ، واشتغل كثير منهم بالأعمال المدنية إلى جانب مهنة الحرب . هذا عن وضع المصريين في الجيش البيزنطي ، فماذا كان وضعهم في الجيش العربي ؟ الواقع أن العرب لم يشركوا المصريين في الجيش ، فلم يرد في صلح بابليون أية إشارة تدل على السماح للمصريين بالاشتغال بالحنية ، ويرجع ذلك لسببين

السبب الأول ، هو خوف العرب من أن يحيى المصريون روح القومية المصرية على حسابهم ، وأن يقوموا بطردهم من بلادهم متى حانت لهم الفرصة ، فأروا من الحكمة أن يبعدوهم عن الأعمال الحربية ، ألا يتركوا لهم إلا الأعمال المدنية .

والسبب الثاني ، أن العرب ربما كانوا يشكون في كفاءة المصريين الحربية ، إذ كان المصريون زمن الفتح قد غمرتهم روح التواكل والاستسلام ، بينما كان العرب حينذاك شعبا يتقد حماسا وشجاعة .

حامية الاسكندرية :

اهتم الخلفاء العرب بعد فتح مصر بحماية الاسكندرية على اعتبار أن سقوطها يعنى سقوط مصر ، وبالتالي خروجهم منها . فيذكر ابن عبد الحكم

(١) لوبية بالصم ثم السكون . وباء موحده . وباء مشاة . مدينة بني الاسكندرية وبرقة

(٢) مراقية بالفتح ، والاعاف انكسورة . والباء مجعفة . لذا قصد العاصم من الاسكندرية إلى افريقية .

عادل داد يلعاه مراقفه ثم لوبية . وهى اسم لحد مصر العربى بينها وبين برقة

أن عمر بن الخطاب كان يبعث في كل سنة غازية من أهل المدينة ترابط بالاسكندرية ، وكان يكتب للولاة يحثهم على الاهتمام بحمايتها فيقول لهم • لا تغفلها ، وتكشف رابطتها ، ولا تأنم الروم عليها •

وكان عمرو بن العاص يضع بها رمع الجند ، يتغيرون كل ستة أشهر ، صائفة يقيمون ستة أشهر ، ويعقبهم شاتية يقيمون ستة أشهر أيضا . كما اهتم أيضا عثمان بن عفان بحماية الاسكندرية خاصة بعد استيلاء الروم عليها للمرة الثانية (٣٤هـ / ٦٥٤م)^(١) ، فأرسل إلى عبد الله بن سعد يقول له : • قد علمت كيف كان هم أمير المؤمنين بالاسكندرية ، وقد نقضت الروم مرتين فالزم الاسكندرية رابطتها ، ثم أجر عليهم أرزاقهم ، وأعقب منهم في كل سنة أشهر • .

ويذكر ابن عبد الحكم أن حامية الاسكندرية هي ولاية عتابة بن أبي سفيان (٤٣ . ٤٤هـ / ٦٦٣ . ٦٦٤م) كانت اثني عشر ألفا ، فكتب علقمة بن زيد^(٢) إلى معاوية يشكو من قلة مامعه من الجند ، وقال له • « إياك خلفتني بالاسكندرية ، وليس معي إلا اثنا عشر ألفا ، ما يكاد بعضنا يرى بعضا من القلة » . فأمده معاوية بأربعة آلاف من أهل المدينة بقيادة عبد الله بن مطيع ، كما وضع بالرملة أربعة آلاف آخرين بقيادة معن بن يزيد السلمي ، يكونون تحت يده في حالة وجود أي خطر .

ويذكر السيوطي أن معاوية قد أمده بعشرة آلاف من أهل الشام ، وبخمسة آلاف من أهل المدينة ، فكان فيها سبعة وعشرون ألفا .

ويبدون لنا من هذا العدد الضخم بالاسكندرية وحدها أن نسبة الربيع التي وضعها عمرو بن العاص في الاسكندرية قد زادت ، ويحتمل أن تكون

(١) المرة الأولى كانت في عام ٢٥هـ / ٦٤٥م في ولاية عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وقد تم طرد الروم على يد عمرو بن العاص . أما المرة الثانية فكانت في عام ٣٤هـ أو ٣٥هـ / ٦٥٤م أو ٦٥٥م في ولاية عبد الله بن سعد بن أبي سرح . وقد عرفت بغروره دي الصواري لكثرة صواري المراكب واحتماها . وقد تم هزيمة الروم فيها أيضا على يد عبد الله بن سعد بن أبي سرح .

(٢) وهو علقمة بن يزيد المرادي ثم الأعظمي . شهد مع حصار وولى الاسكندرية رخص معاوية

هذه الزيادة قد طرأت بعد غزو الروم للاسكندرية في المرة الثانية عام ٢٤هـ / ٦٥٤م .

ويظهر لنا اهتمام العرب بجند الاسكندرية من اعتبار موت أحدهم أنه حتى يرنق عند الله ، ويجرى عليه أجر رماطه ما قامت الدنيا ، وله أجر شهيد وغير ذلك من الأقوال .

وبعد هذا العرض الموجز للجيش العربي في مصر ، نلاحظ أن هذا الجيش لم يلتزم بمهمته العسكرية الدفاعية ، وإنما كان يتدخل في السياسة .

فتشير المصادر العربية إلى أن الجند كثيرا ما تدخلوا في تولية وال وعزل آخر . ومن ذلك ما تذكره المصادر من أن السري بن الحكم قد ولي مصر ولايته الأولى عام ٢٠هـ / ٨١٥م بإجماع الجند وأهل مصر ، وأنه عندما استعفى قبض الجند عليه ، وإن كان ذلك بأمر الخليفة .

وعندما عزل السري بن الحكم تولى بدلا منه سليمان بن غالب من قبل الخليفة المأمون عام ٢٠١هـ / ٨١٦م ، إلا أن المصادر العربية تشير أيضا إلى الحروب التي وقعت بينه وبين الجند ، والتي أدت إلى عزله ، فيقول أبو المحاسن : « ثم وقع بين سليمان هذا وبين الجند أيضا وحشة ، فوثبوا عليه وقتلوه ، ووقع له معهم وقائع وحروب كثيرة الت إلى عزله عن إمرة مصر ، فصرفه المأمون عنها » .

ثم يذكر القلقشندي أن عبيد الله بن السري قد تولى مصر عام ٢٠٦هـ / ٨٢١م بمبايعة الجنده .

الجيش زمن الدولة الطولونية :

وقد كان جيش مصر زمن الدولة الطولونية يتكون من أجناس مختلفة من المماليك المعتقين ، والجنود المرتقة ، ومن السودانيين ، ويعصهم من أصل رومي أو تركي

وقد خدمت الظروف أحمد بن طولون في تكوين هذا الجيش عندما طلب منه الخليفة التصدي لثورة ابن الشيخ وإلى الشام ، ثم أعفى من هذه المهمة وتولتها جيوش عراقية أرسلها الخليفة ، فكان هذا الجيش مكسبا كبيرا لمصر

وفي عهد أحمد بن طولون وخماوريه كان هذا الجيش يسوده النظام والانضباط ، ولكن عندما ترك حماوريه الخزانة خالية بعد رواج ابنته ، لم يستطع ابنه « جيش بن حماوريه » أن يشتري طاعة الجند بالمال ، فانقلبوا عليه ، وأصبح هذا الجيش من أكبر أسباب الفوضى في الدولة ، ولم يبق على الاخلاص التام لبنى طولون إلا الجند السودانيون الذين ذهبوا عن آخرهم بيد الجيوش العراقية لأنهم لم ينضموا إلى الجيش العباسي

الجيش زمن الدولة الاخشيدية :

وقد تكون الجيش في زمن الدولة الاخشيدية من ترك ، وسودانيين ، ومغاربة ، ومماليك من أجناس مختلفة .

وكان هذا الجيش عدة الاخشيد في دخول مصر والتمكين لنفسه فيها بالقضاء على المعارضين لامارته .

وكان هذا الجيش أعظم جيوش عصره ، ولكن عندما مات محمد بن طنج الاخشيد مؤسس الدولة الاخشيدية (٣٣٤هـ / ٩٤٥م) ، انقسم الجند إلى فريقين : فريق يؤيد كافورا ، وفريق يؤيد أبناء الاخشيد . وقد عمل كافور على الاعتماد على المال والعطايا في السيطرة على الجيش . وعندما مات كاسور (٣٥٧هـ / ٩٦٧م) ، بدأ الجند في الثورة ، وطلبوا من الوزير أبي الفضل جعفر بن الفرات من الأموال مالم يستطع دفعه ، فلما تبين لهم عجزه ، نهبوا داره ، وودع نفر من أتباعه ، وكتب فريق منهم إلى الخليفة الفاطمي يرينون له فتح مصر . وكان ذلك من أسباب سقوط الدولة الاخشيدية

ديوان الجند :

أول من نون الدواوين من العرب في الاسلام هو عمر بن الخطاب ، فلم يفرض السي (ص) ولا أبو بكر للحنود عطاء مقررأ، ولكنهم كانوا اذا غزوا، أخذوا نصيباً من الغنائم قررته الشريعة لهم . واذا ورد إلى المدينة مال من بعض البلاد، أحصر إلى مسجد الرسول (ص) وفرق عليهم على حسب ما يراه النبي (ص). وجرى الأمر على تلك مدة خلافة أبي بكر . فلما كانت سنة خمس عشرة للهجرة، وهي خلافة عمر بن الخطاب ، قدم عليه أبو هريرة من البحرين ومعه مال كثير قدر بخمسمائة ألف درهم، فصعد عمر المنبر وقال: أيها الناس قد جاءنا مال كثير، فإن شئتم كلناه كيلاً، وإن شئتم أن نعد عدأ .

فقام إليه رجل من الفرس فقال يا أمير المؤمنين، إن للاكاسرة شيئاً يسمونه ديوناً، جميع دخلهم وخرجهم مضبوط فيه ولا يشذ منه شيء، وأهل إعطاء مرتبون فيه مراتب لا يتطرق إليها خلل. فتننه عمر وقال: صفه لي، موصفه له. لذلك نون الدواوين.

وقد رأى عمر أن يجعل العطاء على حسب السبق إلى الإسلام ، وإلى نصرة الرسول (ص) في هروبه، ثم إستخدم الكتاب في الدواوين ، وأمرهم بترتيب الطبقات وضبط العطاء. فقالوا : بمن نبدأ يا أمير المؤمنين ؟ فإشار ناس من الصحابة عليه بأن يبدأ بنفسه، فكره عمر ذلك وقال: ابدأوا بالعباس عم الرسول (ص)، وببني هاشم، ثم بمن بعدهم طبقة طبقة، وضعوا ال الخطاب حيث وضعهم الله عز وجل

وهكذا كان عمر بن الخطاب هو أول من جعل الجند فئة مخصوصة ولم يكن هذا الديوان يومئذ يعرف بديوان الجند ، لكنه كان يسمى «الديوان» فقط، فكانه ديوان المسلمين، على إعتبار أن المسلمين كانوا كلهم جنداً في ذلك الحين

وعلى كل حال ، فقد كان ديوان الجند الذى إستحدثه عمر بن الخطاب أكبر
ساعد على تحسين نظام الجند وصبطه فى الإسلام

وكان أول من دوى ديوانا للجند فى مصر هو عمرو بن العاص ، ثم
دون عمه العزيز بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) تدويناً ثانياً ، ودوى
قرة بن شريك (٩٠ - ٩٦ هـ / ٧٠٨ - ٧١٤ م) التدوين الثالث عام ٩٥ هـ /
٧١٣ م ، ثم دوى بشر بن صفوان (١٠١ - ١٠٢ هـ / ٧١٩ - ٧٢٠ م) تدويناً
رابعا ، ثم لم يكن بعد تدوين بشر شئ يذكر ، إلا ما كان من إلحاق قبيلة
قيس بالديوان فى خلافة هشام بن عبد الملك بن مروان (١٠٥ - ١٢٥ هـ /
٧٢٣ - ٧٤٢ م) . وكان الجند يثبتون فى الديوان على حسب قبائلهم التى
ينتمون إليها ، لذلك فإن الذى حمل بشر بن صفوان على تدوينه الديوان
للمرة الرابعة ما رآه من تفرق قبيلة قضاة فى القبائل الأخرى ، فكتب إلى
الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١ - ١٠٥ هـ / ٧١٩ - ٧٢٣ م) يستأذنه فى
استخراج من كان من القبائل منهم ، ويجعلهم فى قبيلة واحدة ، فآذن له
بذلك .

وقد اهتم الخلفاء بأحصاء المسلمين اقتداء بما فعله النبى (ص) ، فقد
جعل معاوية (٤٠ - ٦٠ هـ / ٦٦٠ - ٦٧٩ م) على كل قبيلة من قبائل العرب
بمصر رجلا يصيح كل يوم ، فينور على المجالس ويقول : هل ولد اللبلة فيكم
مولود ؟ وهل نزل بكم نازل ؟ فيقال : ولد لفلان غلام ، ولفلان جارية ، فيكتب
أسماء هم . ويقال : نزل بهم رجل من أهل كذا بعياله ، فيسميه وبياله ، فإذا
فرغ من القبائل كلها ، أتى الديوان حتى يثبت ذلك .

أما بالنسبة لترتيب الجند فى الديوان فيذكر الماوردى : أنه إذا أثبت
الجند فى الديوان ، يكون ترتيبهم من وجهين

الأول ترتيب عام ، وهو ترتيب القبائل والأجناس حتى تتميز كل قبيلة عن
غيرها ، وكل جنس عن خالعه وإذا كانوا عرماً يكون ترتيب قبائلهم
بالقرب من رسول الله (ص) . كما فعل عمر بن الخطاب حين دونهم

والثاني ترتيب خاص ، وهو ترتيب الأشخاص ، ويكون هذا الترتيب بالسابقة في الإسلام فإن تكافؤوا في السابقة ترتبوا بالدين ، فإن تقاربوا ترتبوا بالسن ، فإن تقاربوا ترتبوا بالشجاعة ، فإن تقاربوا فيها فولى الأمر بالخيار بين أن يرتبهم بالقرعة أو يرتبهم عن رأيه وإجتهاده .

أما بالنسبة لتقدير قيمة العطاء ، فيذكر الماوردي أن قيمة العطاء كان ينظر إليها من ثلاثة وجوه :

الأول : عدد من يعوله سواء كان من الذراري^(١) والمماليك .

الثاني عدد ما عنده من الخيل والظهر^(٢) .

الثالث ظروف المكان من حيث الغلاء والرخص

فبقدر قيمة العطاء على هذا الأساس ، وتكون قيمة العطاء قابلة للزيادة أو النقص عند عرض حالته كل عام .

وقد اختلف الفقهاء في قيمة العطاء للرجل إذا تقدر رزقه بالكفاية ، هل يجوز أن يزداد عليها ؟ فمنع الشافعي من زيادته على كفايته وإن اتسع المال . وجوز أبو حنيفة زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها .

كما يذكر الماوردي أنه إذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطائه موروثاً عنه على فرائض الله تعالى ، وهو دين لورثته في بيت المال . وقد اختلف الفقهاء في توريث عطاء الجند ، فظهر رأيان : رأى يرى أنه قد سقطت نفقتهم من ديوان الجيش لذهاب مستحقه ، ويحالون على مال العشر والصدقة ، ورأى ثا يرى أنه يستبقى من عطائه نفقات ورثته ترغيباً له في المقام ، ويعطى له في الإقدام وترى الدكتور سيدة كاشف أن توريث عطاء الجند كان لتشجيع العرب على الالتحاق بالحديثة

(١) ذرية الرجل جمع الذراري والذريات أي ولده وسله

(٢) الظهر أي الركاب التي تحمل الأقال

وعر قيمة العطاء في مصر في ولاية عمرو بن العاص ، يذكر أبو عبيد أن عمرو بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص أن يفرض لمن يبيع تحت الشجرة^(١) مئتين في العطاء (يعني مائتي دينار في السنة) وأبلغ ذلك لنفسك بامارتك ، وافرض لخارجة بن حذافة في الشرف لشجاعته ، ولعثمان ابن قيس السهمي لضيفته .

إلا أن المصادر العربية تشير إلى أن مقدار العطاء لم يكن ثابتا . فعندما سافر عبد العزيز بن مروان وإلى مصر (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) إلى أخيه عبد الملك بن مروان في عام ٦٧ هـ / ٦٨٦ م ، زاد عابس بن سعيد (صاحب الشرطة) في أعطيات الناس من الجند ، وعندما عاد عبد العزيز بن مروان قال له ما حملك على ذلك ؟ قال عابس : أردت أن أثبت وطانك ووطاة أخيك ، فإن أردت أن تنقصه فانقصه فقال عبد العزيز بن مروان : ما كما لنرد عليك شيئا فعلته .

وفي ولاية أيوب بن شرجبيل (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩ م) ورد إليه كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز بالزيادة في أعطيات الناس عامة .

وعندما تولى يزيد بن عبد الملك الخلافة (١٠١ - ١٠٥ هـ / ٧١٩ - ٧٢٣ م) أرسل إلى بشر بن صفوان وإلى مصر (١٠١ - ١٠٢ هـ / ٧١٩ - ٧٢٠ م) بمنع هذه الزيادة .

ويتضح من المصادر أن أرواق المسلمين لم تكن نقدا فقط ، وإنما عينا أيضا . فيذكر الكندي أن أرواق المسلمين كانت اثني عشر أردبا في كل سنة ، فنقص أردبين ، فصار كل رجل إلى عشرة ، فلما ولي حفص بن الوليد ولايته الثانية (١٢٤ - ١٢٧ هـ / ٧٤١ - ٧٤٤ م) ، صيرهم إلى اثني عشر .

(١) كان ذلك عام الحبشية ٦ هـ / ٦٢٧ م وذلك أن النسي (ص) بعث عثمان إلى أبي سفيان وأشرف فريش بحصروهم أنه لم يأت لحرب ، وأما جاء وأثرأ لهذا البيت ، معصما لحرمته . فحسبته فريش عنده ، وبلغ رسول الله (ص) والمسلمون أن عثمان قد قتل . فقال رسول الله (ص) لا نروح حتى سافر القوم (ساروا وقاتلوا) . ودعا الناس إلى الميعة ، فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة ، وقد تابعوه على ألا يهروا . وقيل على الموت . وقد نزل فيهم قوله تعالى (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) سورة الفتح

١٨ /

على كل حال ، يجدر بنا الإشارة إلى رأى « حسيبي » عن أسباب ارتفاع أو انخفاض المرتبات طوال العهود الإسلامية (الحلفاء الراشدون - الأمويون - العباسيون) ، فهو يرى أن الجيش الإسلامى طوال الفترة التى كان يتألف فيها من العرب فقط ، كان من الصعب على الخليفة خفض الرواتب خشية قيام عصيان من السهل حدوثه فى جيش موحد . فقد كان العرب إلى عهد الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك ينظرون إلى عطاءاتهم على أنها نفقات للمعيشة أكثر منها رواتب تلزم صاحبها بأداء الخدمة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدد الجند العربى الصالح للخدمة فى الميدان صار محدودا ، لأن كثيراً منهم صار أقدر على أن يكسب عيشه عن طريق غير احتراف الجندية ، لذلك اضطرت الدولة فى عهد الأمويين إلى دفع رواتب باهظة لهم

أما فى العصر العباسى فقد فَقَدَ العرب سيادتهم الحربية ، كما فقدوا نفوذهم على الخليفة ، فصار العرب والفرس والأتراك والبربر والزنج يجندون فى الجيش دون فارق فى الجنس أو اللون . وهكذا كان أمام العباسيين ميدان أوسع للتجنيد ، واستطاعوا الحصول على الجند فى أعداد كبيرة جدا ، لأنهم لم يهتموا بالجنسية عند الاختيار . ومن قوانين الاقتصاد الطبيعية أن زيادة العرض عن الطلب يؤدي إلى انخفاض قيمة السلع ، وقد حدث مثل هذا فى الدولة فإن وجود عدد كثير جدا من الجنود جعل الدولة تنقص الرواتب ، وكلما اتسع مجال التجنيد كلما انخفضت رواتب الجند .

وفضلا عن ذلك ، فإن الجندية فى العهد العباسى لم تعد تشتمل على كثير من المضاطرة بالحياة ، كما كان الحال فى العهود الأولى ، ذلك أن الاسلام قد استقر فى مساحات شاسعة جدا ، ولم تعد الفتوحات والنوسعات متلاحقة ، وإنما حدثت على فترات متقطعة ، ولذا فإن الدولة لم تدفع رواتب عالية إلا للحد فى الأقاليم التى تتعرض فيها حياتهم للخطر بسبب الحرب أو الثورة

كما كان هناك سبب آخر لإنخفاض رواتب الحند، وهو الإزدياد الهائل في عدد الجيش ، فكانت الجيوش تقدر بمئات الألوف في العهد العباسي الأول ، الأمر الذي دفع العباسيين الى خفض عطاء الحند هذا فيما يتعلق بأسباب إنخفاض أو إرتفاع مراتب الجند طوال العهود الإسلامية كما ذكرها حسيني.

أما بالنسبة لوقت صرف الرواتب (العطاء) للجند، فيذكر الماوردي أن وقت العطاء كان معطوماً يتوقعه الجيش عند الاستحقاق ، وهو معتبر بالوقت الذي تستوفي فيه حقوق بيت المال، فإن كانت تستوفي في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة، وإن كانت تستوفي في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين ، وإن كانت تستوفي في كل شهر جعل العطاء في رأس كل شهر ليكون المال مصروفاً إليهم عند حصوله ، فلا يحبس عنهم اذا إجتمع ولا يطالبون به إذا تأخر . وإذا تأخر عنهم العطاء عند إستحقاقه ، وكان حاصلاً في بيت المال ، كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة، وإن أعوز بيت المال لعوارض أبطلت حقوقه أو أخرتها ، كانت أرزاقهم ديناً على بيت المال .

ويذكر الكندي أنه في خلافة مروان بن محمد (١٢٧ - ١٣٢هـ/ ٧٤٤-٧٤٩م) أخر خلفاء بني أمية ، قطع العطاء عن أهل مصر سنة ، ثم كتب إليهم كتاباً يعتذر إليهم فيه ويقول : « إني إنما حبست عنكم العطاء في السنة الماضية لعدو حضرني ، فاحتجت فيه إلى المال ، وقد وجهت إليكم بعطاء السنة الماضية وعطاء هذه السنة ، فكلوا هنيئاً مرتباً ، وأعوذ بالله أن أكون أنا الذي يجري الله قطع العطاء على يديه » .

ويظهر من المصادر العربية أن قطع فروع الجند كانت تؤدي إلى قيام الثورات ، خصوصاً . كما تذكر الدكتور سيدة كاشف - في أواخر الدولة الأموية وفي حلال الدولة العباسية ، عندما أصبح العرب يملكون أراض راعية ، إذ أصبحوا يؤدون خراجاً ، وفي الوقت نفسه يأخذون عطاء وانقاص العطاء أو زيادة الخراج يكون معناه زيادة الأعباء المالية على العرب.

وفى ولاية حسان بن عتاهية (١٢٧ هـ / ٧٤٤م) من قبل مروان بن محمد ، أسقط العروض التي كان حفص بن الوليد قد قررها فى ولايته ، كما قطع عروض الجند كلها ، ماثروا عليه وقاتلوه ، وحاصروا داره ، وطلبوا منه الخروج من مصر . ومن الواضح أن الجند كانوا قوة لا يستهان بها حتى إنهم دعوا إلى حلع مروان بن محمد من الخلافة أيضا ، وأخرجوا حفصا من سجنه وولّوه عليهم .

وفى ولاية محمد بن زهير الأزدي عام (١٧٣ هـ / ٧٨٩م) من قبل الرشيد ، ثار الجند الذين يقال لهم « القديديّة »^(١) بصاحب الخراج عمر بن غيلان ، بسبب أعطياتهم ، ويذكر الكندي : « أنهم صلبوه ، ودخنوا عليه حتى دفع إليهم أعطياتهم » .

ويبدو أن « القديديّة » كانوا يشكلون خطورة كبيرة مما دفع داود بن يزيد المهلبى عندما تولى مصر عام (١٧٤ هـ / ٧٩٠م) إلى إخراجهم من الفسطاط إلى بلاد المغرب وبلاد المشرق .

وفى ولاية الحسن بن تختاخ عام (١٩٣ - ١٩٤ هـ / ٨٠٨ - ٨٠٩م) من قبل الرشيد ، ثار الجند عليه عندما أعطاهم العطاء ثلثا عينا^(٢) ، وثلثا بزا^(٣) ، ووقع فتنة عظيمة حتى قتل ناس من الجند وناس من أهل مصر فى المسجد الجامع .

وفى ولاية كيدر نصر بن عبد الله من قبل المعتصم عام (٢١٧ - ٢١٩ هـ / ٨٣٢ - ٨٣٤م) ، وعندما ورد كتاب المعتصم إليه بأسقاط العرب من الديوان وقطع أعطياتهم ، خرج يحيى بن الوزير الجروى فى جمع من لخم وجذام وعندما مات كيدر ٢١٩ هـ / ٨٣٤م وولى ابنه المظفر مصر من بعده ، سار إلى يحيى وقاتله وأخذه أسيرا .

وفى ولاية أحمد كيعلغ الثانية (٢٢١ - ٢٢٢ هـ / ٩٣٣ - ٩٣٣م) من قبل القاهرة بالله ، استخلف على مصر أبا الفتح محمد بن عيسى اللوشرى وقد

(١) القديديّة : ناع العساكر من الصّاع كالحداد والبيطار والحلال وأمثالهم

(٢) المعى جمع أعى وعيوى وأعيان الذهب المنسروب والبيار خلاف المعنى المنسوبة

(٣) البر جمع برود السلاح - أو الثياب من الكتان أو القطن

ثار الحيد عليه في طلب أرقاقهم ، وطلبوا من محمد بن علي المذراني صاحب خراج مصر أرقاقهم ، فاستتر الماذراني منهم ، فأحرقوا داره ودور أهله ، ووقعت فتنة عظيمة وحروب نزل فيها جماعة كثيرة من المصريين

وفي ولاية محمد بن تكين عم (٣٢٢هـ / ٩٣٣م) ثار الجند على أبي بكر محمد بن علي الماذراني في طلب أرقاقهم ، وأحرقوا داره ودار أهله

نظام التجنيد

بالنسبة لنظام التجنيد في الإسلام ، ترى الدكتورة سيدة الكاشف أن حالة التجنيد ، من تطوع أو إلزام ، كانت تتغير من حين وآخر بتغير الأمراء ، واختلاف ظروف القتال ، وقوة الخلافة نفسها ، ونوع العناصر التي تعتمد عليها في تكوين الجيوش الإسلامية

أما جرجي زيدان فيرى أن التجنيد الإلزامي بدأ في أواسط العصر الأموي ، أما قبل ذلك فقد كان الناس يذهبون إلى الحرب جهادا في سبيل الله ، فيصيبون الغنائم والفىء . فلما قامت الفتنة بعد مقتل عثمان عام ٣٥هـ / ٦٥٥ م اشتغلوا بالحرب فيما بينهم مدة ، وانقسم المسلمون إلى طوائف متصارعة ، وكل طائفة تحارب معتقدة أنها التي تدافع عن الحق ، فلما أفضى الأمر إلى بني أمية ، وصار المسلمون دولة واحدة ، وضعفت قوة الأحزاب بتغلب العنصر الأموي ، لم يعد الناس يرون ما يدفعهم إلى الحرب طوعا ، فجعلوا يتقاعدون ، فاضطر الخلفاء إلى التجنيد بالإلزام .

ويرى جرجي زيدان أن أول من أدخل التجنيد الإجباري هو الحجاج بن يوسف ، على عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥م) وسبب ذلك أن الدولة الأموية كانت قد بلغت دروة مجدها وكثر المسلمون ، ومالوا إلى العمل في الأرض ، وأطلق لهم السراح ، وكانوا قد هموا بالتقاعد عن الحرب في أيام معاوية (٤٠ - ٦٠هـ / ٦٦٠ - ٦٧٩م) . فغلبهم بدهائه

وعطائه ، فلما تولى ابنه يزيد (٦٠ - ٦٤ هـ / ٦٧٩ - ٦٨٣ م) ، ثم معاوية الثاني (٦٤ هـ / ٦٨٣ م) ، ثم مروان بن الحكم (٦٤ - ٦٥ هـ / ٦٨٣ - ٦٨٤ م) - ولم يكن فيهم من يملك القلوب أو الأعناق - تجرأ الجند على التفاعد ، فتولى عبد الملك للخلافة والجند على ما تقدم لا يرحلون برحيله ولا ينزلون بنزوله ، فشكا ذلك إلى روح بن زنباع صاحب شرطته فقال له : « يا أمير المؤمنين ، إن في شرطتي رجلا لو قلده أمير المؤمنين عسكره لأرحلهم برحيله ، وأنزلهم بنزوله . يقال له الحجاج بن يوسف » . فأتاه عبد الملك بن مروان وقلد الحجاج امر العسكر ، فكان هذا بداية التجنيد الاجباري ، ثم أصبح نظاما ثابتا .

الا ان الدكتور سعاد ماهر تختلف مع رأي جرجي زيدان هذا ، فهي ترى ان التجنيد الالزامي بدأ بتأسيس عمر للديوان ، فقد أفرد للجند دفاتر خاصة تسمى ديوان الجند ، يدون فيها اسم الجند مع نسبه وقبيلته وبيان قده ولونه وملامحه وسائر ما يتميز به عن غيره لئلا تتفق الأسماء ولبسهل استدعاؤه ، وتقول : إنه مما يوجد أن التجنيد كان إلزاميا في عهد عمر ما رواه ابن الأثير عن الشعبي قوله : « كان الرجل اذا أخل بواجبه الذي يكتب له زمن عمر وعثمان وعلي ، نزع عمامته ، ويقام في الناس ، ويشهر امره » .

(الأسطول)

هذا فيما يتعلق بالقسم الأول من النظام الحربي وهو الجيش ، أما فيما يتعلق بالقسم الثاني وهو الأسطول .

فنلاحظ أن فتوحات العرب للبلاد التي تقع على البحر (أي الساحلية) . قد ألزمتهم بإنشاء أسطول عربي ، لأن الجيش وحده لا يستطيع أن يدافع عن دولة معرضة للغزو البحري ، لذلك أنشأ العرب الأسطول لحمايتهم من غزو بحري ، كما أنشأوا الجيش من قبل لحمايتهم من غزو بري

ولكن كيف بدأ العرب فى انشاء الأسطول؟

فى البداية يحب أن نشير الى أن العرب لم يكونوا شعبا بحريا، ويقصد بالعرب هنا عرب الجزيرة العربية من البدو الذين جعلوا الرعى حرفة لهم الأولى، وذلك لأن عرب اليمن كما، وا يعملون بالتجارة البحرية، ويمكن أن الأساطيل الضخمة خاصة فى البحر الأحمر والمحيط الهندي

وفى ذلك يقول ابن خلدون: إن العرب، لبدأونهم، لم يكونوا أول الأمر مهرة فى ثقافة البحر وركوبه، والروم والافرنجة، لمارسنهم أحواله ومرباهم فى التقلب على أعواده، مرنوا عليه، وأحكموا الدراية بثقافته.

ويلاحظ أنه لم تقدم طوال حياة الرسول (ص) أو فى خلافة أبى بكر وعمر بن الخطاب أية معارك بحرية. وكان ابن الخطاب يكره ركوب البحر ولذلك عندما غزا العلاء بن الحضرمي^(١) أمير البحرين - فارس^(٢) عن طريق البحر بغير إذن الخليفة، غضب عمر على العلاء، وعزله وجعل مكانه سعد بن أبى وقاص^(٣)، فقد فقد المسلمون سفنهم فى غزوهم لفارس، وإن عادوا الى البصرة محملين بالغنائم.

ولما فتح العرب بلاد الشام، وشاهدوا سفن الروم، أتح معاوية بن أبى سفيان على الخليفة عمر بن الخطاب فى غزو البحر، معللا ذلك بقرب الروم من حمص، فكتب عمر إلى عمرو بن العاص وإلى مصر يطلب إليه وصف

(١) كان أمير البحرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقره عليها أبو بكر ثم عمر. تولى عام ١٤هـ / ٦٣٥ م وتلى عام ٢١هـ / ٦٤١ م. عزله عمر عن البحرين وتولى مكانه أبو هريرة، وأمره عمر على الكوفة فمات قبل أن يصل إليها.

(٢) فارس: ولاية واسعة، وإقليم فسيح، أول حدودها من جهة العراق أربكان، ومن جهة كرمسان السيرجان، ومن جهة ساحل بحر الهند سيرواف، ومن جهة السند مكران وفارس خمس كور اصطخر، وسابور، وارذ شير حرة، وهار امرد، وأرجان

(٣) سعد بن أبى وقاص واسمه مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشى. أبو اسحاق أحد العشرة المشيرين بالحمة شهد بدر، وهو الذي افتتح الفانسية. وبزل الكوفة وحطها خططا لقبائل العرب واسمى بها دارا، وولياها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ثم عزل عنها. تولى عام ٦٥هـ / ٦٧٤ م ودرس بالمقيع

البحر ، فكتب عمرو إليه « إن البحر خلق عظيم ، يركبه خلق ضعيف ، نود على عود » . فجمع عمر بن الخطاب المسلمين من ركوب البحر

ويقال أيضا إن عمرو بن العاص كتب إليه يقول

« يا أمير المؤمنين ! إنى رأيت البحر خلقا كبيرا ، يركبه خلق صغير ، ليس إلا السماء والماء ، إن ركذ أحرن القلوب ، وإن ثار أراغ العقول ، يزداد فيه اليقين قلة ، والشك كثرة ، هم فيه كدود على عود ، إن مال غرق ، وإن نجا برق » . لذلك منع عمر بن الخطاب المسلمين من ركوب البحر ، وكتب إلى معاوية يقول :

« لا ، والذي بعث محمدا بالحق ، لا أحمل فيه مسلما أبدا » .

غير أن العرب مالبتوا أن يغيروا سياستهم هذه ، فيقول ابن خلدون . « فلما استقر الملك للعرب ، وشمخ سلطانهم ، وصارت أمم العجم خولا (١) لهم تحت أيديهم ، وتقرب كل ذي صنعة إليهم بمبلغ صنعته ، واستخدموا من النواتية (٢) في حاجاتهم البحرية أما ، وتكررت ممارستهم للبحر وثقافته ، استحدثوا بصراء بها ، فشرهوا (٣) إلى الجهاد فيه ، وأنشئوا السفن فيه والشوانى (٤) ، وشحنوا الأساطيل بالرجال والسلاح ، وأمطوها (٥) العساكر والمقاتلة لمن وراء البحر من أمم الكفر ، واختصوا بذلك من ممالكهم وثغورهم (٦) ما كان أقرب لهذا البحر ، وعلى حافته مثل الشام ، وأفريقية ، والمغرب ، والاندلس » .

وهكذا رأى العرب ضرورة إنشاء أسطول بحرى يستطيع أن يحميهم من أى غزو بحرى ، خاصة وأن أعداء العرب (مثل الروم) كانوا دولا بحرية ،

(١) الحول جمع حولى العبيد والإماء وغيرهم من الماشية ، وهو يستعمل لفظ واحد للجمع ، وربما قيل للواحد حائل وهذا مأخوذ من التحويل أى التمليك ، وقيل من الرعاية

(٢) بوتر جمع بواتى الملاح فى البحر خاصة وقيل مغرب من الجوانية

(٣) شره اشتد ميله إليه

(٤) الشونة جمع شوان المركب المعد للجهاد فى البحر

(٥) أمطوها من أمطى أركدهم أمانها

(٦) الثغر جمع ثغور المكان الذى يجب منه هجوم العدو

لذلك وافق عثمان بن عفان على القتال فى البحر على أن يكون الاشتراك فيه تطوعا لا يحمل عليه أحد .

وقد اعتمد العرب فى البداية اعتمادا كليا على شعوب البلاد التى فتحوها ، والتى مرتت على ركوب البحار منذ القدم ، وبالأطبع كانت مصر من ضمن هذه البلاد ، ومعنى ذلك استخدام الأقباط فى الأسطول . على أنه من الواضح أن العرب استخدموا الأقباط كملاحين وعمال وليسوا كمقاتلين ، فلا يعقل أن يكون العرب قد كونوا جيشهم البحرى من الأقباط ، وتركوا لهم مهمة الدفاع عنهم ، وهذا ما يقوله الدكتور على حسنى الخربوطلى الذى يذكر أن العرب استخدموا الأقباط كملاحين ، أما المحاربون الذين حملتهم السفن فكان معظمهم من العرب المسلمين .

على أن استخدام الأقباط لم يقتصر على العمل كملاحين فقط ، لأن الدلة العربية لم تلبث أن اكتشفت ضرورة صنع السفن العربية . وكان عليها الاستعانة بخبرة الأقباط فى هذا المجال ، فقد كانت مصر مشهورة بمهارة صناع السفن وكثرة دور الصناعة التى صنعت الأعداد الوفيرة من سفن الروم وأساطيلهم ، ومعنى ذلك استمرار العرب على سياسة الدولة البيزنطية فى بناء السفن على أيدي نفس العمال الأقباط المتخصصين فى بناء السفن .

وقد سعى العرب مجموع السفن أسطولا ، وهو تعريب لفظ يونانى الأصل (Stolos) .

وقد كانت صناعة السفن فى مصر من أهم الصناعات فى مصر الإسلامية ، كما أن المصريين كان لهم الفضل الأكبر فى عظمة الدولة الإسلامية البحرية . كما تقول الدكتورة سيدة كاشف . حيث كانت الخلافة تعتمد عليهم فى إنشاء أسطولها الحربى ، وقد تركزت صناعة السفن فى البداية فى مصر فقط حتى زمن خلافة معاوية بن أبى سفيان (٤٠ - ٦٠ هـ / ٦٦٠ - ٦٧٩ م) .

وكان يطلق على مكان صناعة السفن اسم « الصناعة » ، فقط دون أن تقتصر باسم السفن ، وفي ذلك تقول الدكتورة سعاد ماهر إن إطلاق لفظ « الصناعة » دون تخصيص على صناعة السفن يدل على مبلغ اهتمام الدولة الإسلامية بالقوى البحرية ، ولذا فقد أصبحت الصناعة لديها تعنى فى المقام الأول صناعة السفن والأساطيل .

ويذكر المقرئى أن « الصناعة » كانت بجزيرة الروضة ، وأنها أسست فى عام ٥٤ هـ / ٦٧٣ م ، غير أن الدكتورة سيدة كاشف ترى أن الصناعة أنشئت فى مصر قبل هذا التاريخ ، فالمسلمون بدأوا يُعَنُون ببناء السفن الحربية منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٤٣ - ٦٥٥ م) ، فقد كانت غزوة عبد الله بن سعد البحرية التي عرفت باسم « ذات الصواري » فى عام ٣٤ هـ / ٦٥٤ م وسرعان ما انتقلت صناعة السفن من مصر الى حيات مختلفة من أنحاء الدولة العربية مع تطور الصراع ضد الدول البيزنطية ، وفى ذلك يقول البلاذري . إنه فى عام ٤٩ هـ / ٦٦٩ م هاجم الروم السواحل الإسلامية ، وكانت « الصناعة » بمصر فقط ، فأمر معاوية بن أبي سفيان بإنشاء دار للصناعة فى عكا .

ولما ولي عبد الملك بن مروان الخلافة (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) بعث إلى حسان بن نعمان عاملة علي أفريقية يأمره باتخاذ « صناعة » بتونس لإنشاء الآلات البحرية ، وقد كتب عبد الملك بن مروان الى أخيه عبد العزيز وإلى مصر أن يوجه الى معسكر تونس ألف قبطنى بأهلك وولده لإنشاء دار صناعة فيها ، أما مهمة البربر هناك فكانت أن يجروا ويحملوا الى دار الصناعة ما تحتاجه من خشب لصنع المراكب

وكان الأسطول المصرى أكثر أهمية وأصخم عدداً من أسطول الشام ، وأسطول أفريقية ، كما كان أمير البحرية المصرية هو القائد العام للجميع ، وغالبا ما اشترك الأسطولان المصرى والسورى فى عمليات واحدة ، على حين استقل أسطول شمال أفريقية بعملياته عهما

وقد كان في مصر ثلاث وحدات للأسطول ، أسطول مالا سكندرية ،
وأسطول النيل مقره بابلون ، وأسطول خاص لحراسة مداخل النيل من نزول
الرومان على السواحل . وكانت دور صناعة السفن الرئيسية في مصر توجد
في بابلون والقلمز .

ولما كانت مصر تطل على البحرين الأبيض والأحمر ، وكانت طبيعة
البحر الأحمر تختلف عن طبيعة البحر الأبيض المتوسط ، بما يحتويه من
صخور وما به من تيارات بحرية ، وما يهب عليه من رياح وأعاصير ، فقد
تطلب هذا الاختلاف ، تغيراً في بناء السفن التي تسير فيه ، والتي تبخر في
المحيط الهندي ، الذي يشبه في طبيعته وخواصه البحر الأحمر إلى حد كبير .

ولاهمية توفير الخشب لصنع السفن ، فقد جعلت الدولة غابات
الأشجار التي تصنع منها الأخشاب الخاصة بالأسطول ملكاً لها ، ويقول
المقريري «إنه كان في البهنساوية وسفط ريشين^(١) والأشموينين^(٢)
والأسيوطية والأخميمية والقوصية أشجار لا تحصى من سفط ، لها حراس
بدمونها حتى يعمل منها مراكب الأسطول فلا يقطع منها ، إلا ما تدعو
الحاجة إليه وكان فيها ما تبلغ قيمة العود الواحد منه مائة دينار» ويقول
أيضاً : «وكانت العادة أنه لا يباع مما في البهنسا إلا ما فضل عن احتياج
المصالح السلطانية» .

ويقول الدكتورة سيدة كاشف عن نظام استيلاء الدولة على هذه
الأشجار : «لأنعرف متى نشأ هذا النظام ، ومتى انقضى ، فإن من المهم أن
هذا الاهتمام بالأخشاب يرجع إلى عهد الولاة ولا سيما في نهايته» .

ومن أغلى أنواع الخشب الذي كانت تصنع منه السفن المصرية شجر
اللبخ الذي لا ينبت إلا بأصننا ، وهي مدينة من نواحي الصعيد على شاطئ

(١) ذكرها محمد رمزي في قاموسه باسم سفط ريشين ، وهي من القرى القديمة ، سمى الأهالي «دعنة»
رشين ، وهي مركز دنا - مديرية بني سويف

(٢) أشمون يضم أوله ، وأهل مصر يقرأون الأشمويين ، وهي مدينة قديمة أولية ، عربي الجبل - مصر .
وهي قصبة كبرى الأشمويين ، بعد دشر ، مدينة الأشمويين القديمة ، ومكانها لا يزال ظاهرة في التل
الواقع بحوار سكن طلبة الأشمويين الحالية . وفي عام ١٨٢٦م صدر أمر من الخوالي بسد سدة وازر
الأشمويين باسم مديرية أسيوط . وحصلت مدينة أسيوط قاعدة لهذه المديرية ، وذلك بعد فتح
الأشمويين ، من الأقسام الإدارية بمصر ، وأصبحت الأشمويين ، قرية من قرى مركز منوط ، مديرية

النيل، وقد أورد ياقوت أن شجر اللخ لا ينبت إلا بطننا، وهو عود تنشر منه الألواح للسفن، وربما أرفع بأشهرها، ويباع اللوح منها بمئتين ديناراً وبحوها ثم يقول وقد رأيت أبا اللبح بمصر، وهو شجر له ثمر يشبه اللخ في لونه وشكله، ويقرب طعمه من طعمه، وهو كثير يست في جميع نواحي مصر

ولم يقتصر الحشيش الذي تصنع منه السفن والأساطيل المصرية على ما تنتجه البلاد فحسب - كما تقول الدكتورة سعاد ماهر - بل كان يستورد من بلاد الشام خشب الأرز، كما كان يستورد من بلاد الأناضول كذلك فقد ذكر ابن بطوطة عند كلامه على مدينة (العلايا) الواقعة على ساحل بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط) في الأناضول، أنها كثيرة الخشب، ومنها يحمل إلى الاسكندرية ودمياط، ويحمل منها إلى سائر بلاد مصر

وفضلاً عن ذلك فإن مصر كانت تنبت نوعاً من الكتان تصلح لياقة لعمل الحبال وأدوات السفن، فقد ذكر أبو الفقيه أن - من عجائب مصر حشيشة يقال لها الدقس، يتخذ منها حبال للسفن تسمى تلك الحبال القرقس، يؤخذ من القرقس قطعة فيشعل بين أيديهم كالشمع، ثم يطفى، فيمكث سائر الليل، فإذا احتاجوا إليه أخذوا طرفه فأداروه كالخزاق فيشتعل..

وتذكر الدكتورة سيدة كاشف أن أوراق البردي التي كشفت في كوم اشقاف، والتي ترجع إلى عصر الوليد بن عبد الملك - أظهرت أن صناعة السفن كانت زاهرة بوادي النيل في جزيرة الروضة وفي القلزم وفي الاسكندرية. أما عن نظام تجنيد الأقباط في الأسطول، فقد أشارت بعض الأوراق البردية إلى أن والي قرّة بن شريك كان يطلب من أصحاب كورة اشقوة إرسال عمال وصناع وملاحين للعمل في دور الصناعة وإعداد الأسطول الهربي، وكان والي يتفق مقدماً على أجور هؤلاء العمال .

ويذكر ساويرس أن عمل الأقباط في البحرية كان يتم عن طريق التجنيد الإلحاري ففي ولاية عنيسة من أسحق (٢٢٨ - ٢٤٢ هـ / ٨٥٢ - ٨٥٦ م) كان يحصى الرجال الأقباط في كل صيغة ، ويختار منهم من يسافر بالأسطول وكانت عملية التجنيد - فيما يبدو - تتم في كل عام ويشير ساويرس إلى سوء حالة هؤلاء الأقباط المختارين ، وأهم لم يكن لديهم أدنى

حبرة في القتال النحري ، لذلك كانوا يعضلون أن يدفعوا لمن يرصى أن يسافر بدلا منهم . كما أشار أيضا إلى أن راتبهم قدر بدينارين في الوقت الذي كان يدفع فيه للمسلم خمسة عشر ديناراً ، فيقول في كتابه

« ويتفق في الأسطول في كل سنة مال كثير ، أما النصارى فانهم يسبروهم في المراكب ، ولا يدفعوا لهم ما ينفقوه في طريقهم ولا درهم واحد ، ولا زاد الطريق ، بل كانوا يجبروا عليه جبراً من الطعام فقط ، وكانوا يلزمهم بالمسير بهذا ، وكان المقلوبى ، من كثرة بغضه للنصارى ، يفعل هذا ، ويحصى البلاد كلها ، ويجعل على كل ضبيعة عدة من الرجال يسافروا في الأسطول ، وكان أيضا لا يدفع لهم سلاح ، ويتنفذ أحوالهم فمن وجده بغير سلاح أو في سلاحه نقص يسيء إليه ، ويفرغه خسارة ، ويأخذه بابتغاء عدة يقاتل بها . حتى إنهم كانوا يأخذوا أقوام ضعفاً لا قدرة لهم على المسير ، وليس يعرفون صنعة البحر ولا القتال ، فبدفعوا ما يملكونه لمن يسافر عنهم ، ولما شكوا ما ينالهم من الكلف ، وانهم متى وجدوا سبيلاً إلى المضى من هذه الأعمال إلى غيرها مضوا إليها ، فأمر أن يطلق لكل واحد من النصارى ديناران ، ويزيد عليها ما يقيم به بدلاً عن نفسه من المسلمين بخمسة عشر ديناراً » .

غير أن هذا الوضع - كما يبدو لنا - مألوف أن تغير عندما هاجم الروم دمياط سنة ٢٢٨هـ / ٨٥٢م في خلافة المتوكل ، وكان والى مصر في ذلك الوقت عنبسة بن اسحاق ، فيقول المقريزى :

« عندما نزل الروم دمياط في يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وأمير مصر يومئذ عنبسة بن اسحاق ، فملكوها وقتلوا بها جمعا كثيرا من المسلمين ، وسبوا النساء والأطفال ، ومضوا إلى تيبس فاقاموا ناشتومها^(١) . فوقع الاهتمام من ذلك الوقت بأمر الأسطول ، وصار من أهم ما يعمل

(١) انشام من النسيء أو الأمر . دخل فيه

مصر. وأنشئت الشوانى برسم الأسطول ، وجعلت الأرزاق لغزاة البحر كما هي لغزاة البر ، وانتدب الأمراء له الرماة ، فاجتهد الناس بمصر فى تعليم أولادهم الرماية وجميع أنواع المحاربة ، وانتخب له القواد العارفين بمحاربة العدو . وكان لا يفتزل فى رجال الأسطول غشيم ولا جاهل بأمور الحرب ، هذا والناس إذ ذاك رغبة فى جهاد أعداء الله وإقامة دينه . لا جرم أنه كان لخدام الأسطول حرمة ومكانة ، ولكل أحد من الناس رغبة فى أنه يعد من جعلتهم فيسعى بالوسائل حتى يستقر فيه . وكان من غزو الأسطول ما قد شحنت به كتب التواريخ، فكانت الحرب بين المسلمين والروم سجالا، ينال المسلمون من العدو وينال العدو منهم، ويأسر بعضهم بعضا لكثرة هجوم أساطيل الاسلام بلاد العدو، فأبها كانت تسير من مصر و من الشام ومن افريقية .»

ويظهر من هذا النص الحقائق الآتية :

أولا : أن المسلمين لم يهتموا فقط بصناعة السفن، وإنما أدركوا أهمية خلق كوادر بحرية مدربة تدريباً جيداً. لذلك انكب الناس على تعليم أولادهم جميع أنواع فنون القتال البحرى، بعدما كان الاختيار- على ما يبدو - يتم بطريقة عشوائية، لذلك يقول المقرئى : « وكان لا يفتزل فى رجال الأسطول غشيم ولا جاهل بأمور الحرب ».

كما بدأوا فى اختيار القواد المؤهلين لهذا النوع من القتال عن طريق الانتخاب، وبالتالي اختيار الأفضل.

ثانياً : يظهر أيضاً من عبارة المقرئى التى أوردها من أنه « قد حصلت الأرزاق لغزاة البحر كما هي لغزاة البر » ، أنه أصبح لمصر فى العصر العباسى فى القرن الثالث الهجرى جيش بحرى ثابت، له رواتب مثل الجيش البرى

ثالثاً : يظهر أيضاً من النص تعبير نظرة المجتمع العربى لوظيفة البحارة،

فأصبح لهذه الوظيفة مكانة كبيرة، أو كما يقول المعريزي «حرمة» ، وبدأ الناس يتمتعون ويسعون للاشتغال بها، فقد أصبحت الخدمة في الاسطول شرفا عظيما يتمناه كل امرئ، في مصر

رابعا واخيرا يظهر من النص تغير سياسة العرب البحرية من سياسة دفاعية تستهدف تأمين الفتوحات العربية الى سياسة هجومية ساعدهم عليها وجود أسطول ضخم في كل من مصر والشام وإفريقية

الأسطول في الدولتين الطولونية والاخشيديّة :

ذكرت سابقا أن قوة الجيش و الاسطول في مصر طهرت مع وجود دولتين تريدان الاستقلال عن الخلافة، وهما الدولة الصوبونية والدولة الاخشيديّة، وقد تناولت بالدراسة الجيش في كل منهما، وراينا كيف أن قوة الجيش كان عاملا هاما في المحافظة على استقلالهما عن الخلافة، وأن حدوث اضطرابات في جيش كل منهما كان عاملا هاما أيضا في سقوطهما بعد ذلك .

وستتناول في الصفحات القادمة اهتمام كل من الدولتين بالاسطول أيضا، باعتباره مكملا للجيش، وهما وجوده في دولة كمصر تقع مباشرة على البحر، وبالتالي معرضة للغزو البحري .

الأسطول في الدولة الطولونية :

اهتم أحمد بن طولون بالأسطول اهتماما كبيرا، وزاد اهتمامه به بعد توسعه في بلاد الشام واضطراره إلى حماية شواطئه ومواجهة الهجوم البيزنطي، ثم المحافظة على طرق الاتصال البحري بين سواحل مصر والشام

وترى الدكتورة سيدة كاشف « أن المحافظة على البحرية المصرية، أو إنشاء أسطول مصري في زمن أحمد بن طولون، كان استمرارا لتاريخ مصر الحربي المجيد، ولم يكن من الأمور الشاقة أو الصعبة مثل إنشاء جيش قائم في مصر حينذاك »

وقد بنى أحمد بن طولون أسطولا ضخما يتكون - كما يقول البلوى - من «مائة مركب عربية كبارا، ومائة مركب حربية، سوى ما يضاف إليها من العلابيات^(١)، والحمائم^(٢)، والعشاريات^(٣) والسناديل^(٤) وقوارب الخدعة^(٥)»

وقد اهتم أحمد بن طولون بصناعة الأسطول في مصر اهتماما كبيرا، فنحده يطلب من عامله الاهتمام بجودة صناعة السفن والاتفاق عليها، فيقول أبو كامل شجاع بن أسلم الحاجب^(٦) «لما أطلقني أحمد بن طولون، أرمى دار «الصناعة»، فدعاني يوما فقال لي: كل ما تعمل لي من المدة يكتفى فيه بالقليل مع تقدم هيتي في صدور الناس، إلا المراكب فإن البحر لا يهابني، ولا يخاف سورتى، وليس يعمل في البحر إلا الوثافة، والجودة في الصناعة، وتقديم الاحسان. فقدم الحزم في الاحتياط، والاستزادة في الاتفاق على المراكب، لتسلم بعون الله عز وجل وتوفيقه من معرفة البحر».

(١) العلابيات: نوع من السفن كانت تصنع خصيصا للحرب، فهي من سفن الأسطول ومقرها العلابى

(٢) الحمائم: نوع من السفن الشراعية ذات مجاذيف متعددة

(٣) العشاريات: نوع من السفن، يستعمل في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر، ويجهز بعشرين مجذافا، وكان بعضها يستخدم في وقت السلم لنقل البضائع والرجال وكان النوع الذى يستخدم في الحرب، يعتبر من أهم قطع الأسطول الحربي

(٤) السناديل أو السناديل جمع صندل وهي القوارب المستخدمة للشحن، وكانت من القطع الحربية الصغيرة الملقبة بالأسطول

(٥) قوارب الخدعة: هي تلك السفن الصغيرة التى تعتمد تواع للأسطول، وقد استخدمت منذ أقدم العصور، وجاه ذكرها في كتاب عمرو بن العاص الذى وصف فيه مصر للحلقة عمر بن الخطاب، كما جاء ذكرها في فرائد الدواوين، حيث كان عمال الديوان يسفلون بها من اماليهم مصر لجمع الحراج

(٦) عيه ابن طولون رئيسا لدار الصناعة التى كانت تصنع السفن، ويبدو أنه كان قد سمحه قبل ذلك

ولقد كان إنشاء المراكب الحربية في زمن الدولة الطولونية في « صناعة الحرية »

الأسطول في الدولة الاخشيدية :

واستمر أيضا اهتمام محمد بن طنج بالأسطول ، خاصة وأن الجيش والأسطول كان عدة الاخشيد في دخول مصر ، والاستقلال بها عن الخلافة أو عن المعارضين لامارته .

وقد عمل بن طنج على نقل دار صناعة السفن، وذلك منذ عام ٢٢٥ هـ / ٩٣٦م ، من جزيرة الروضة إلى دار خديجة بنت الفتح بن خاقان زوجة أحمد بن طولون بساحل الفسطاط ، وأصبح يطلق على دار خديجة اسم «الصناعة الكبرى» ، إلا أن نقل دار الصناعة من جزيرة الروضة لم يقض على الصناعة بها ، فاستمرت بها حتى عهد الحاكم بالله . فيقول المقرئى : « وكانت مراكب الأسطول مع ذلك تنشأ في الجزيرة وفي صناعتها إلى أيام الخليفة الأمر بأحكام الله » . ويذكر المقرئى أن السبب الذي دفع الاخشيد إلى نقل دار الصناعة هو أنه بعد دخوله مصر ثار عليه . بعض الثوار ، واشتبكوا مع جيوشه وأسطوله ، واستطاع هؤلاء قتل « صاعد » قائد أسطول الاخشيد ، كما أنهم أحرقوا كل ما في جزيرة الروضة من السفن ، ووقف ابن طنج تجاههم بجيشه ، إلا أنه لم يستطع القيام بأى عمل حاسم ، فالنيل بينهم وبينه ، فكره ذلك وقال : « صناعة يحول بينها وبين صاحبها الماء ليست بشىء » .

الفصل الثالث :

المجتمع المصرى والنظام القضائى

. أنواع المحاكم :

. المحاكم العادية .

. محاكم النظر فى المظالم .

. محاكم أهل الذمة .

. قضاء الجند .

. الشهود .

. أماكن انعقاد المحاكم .

. إنشاء سجل للقضايا .

. رواتب القضاة .

. نظام السجون .

. نشأة نظام السجون فى الدولة الإسلامية وتطوره .

. السجون فى الدولة الطولونية وأشهر مسجون بها .

. السجون فى الدولة الاخشيدية وأشهر مسجون بها .

الفصل الثالث

المجتمع المصري والنظام القضائي

كان من الطبيعي أن يتغير النظام القضائي في مصر بعد الفتح العربي، وفقا لعقيدة الفاتحين الجدد ، وهي العقيدة الإسلامية ، فالعقيدة الإسلامية ليست عقيدة للعبادة فقط ، بل كانت عقيدة للحكم أيضا . ومن هنا كان من الطبيعي أن يحل نظام قضائي إسلامي جديد محل النظام القضائي البيزنطي الذي بنى على اصلاحات جستنيان .

وقد رأينا فيما سبق (الفصل التسهيدى) كيف كان النظام القضائي البيزنطي يقوم على أربعة أنواع من المحاكم :

النوع الأول : وهو المحاكم العادية .

النوع الثانى : وهو محكمة الامبراطور .

النوع الثالث : وهو القضاء الكنسى او المحاكم الكنسية .

النوع الرابع : وهو المحاكم العسكرية .

وعندما فتح العرب مصر أبقوا على هذه الأنواع الأربعة مع تغيير في المسميات من جانب ، وتغيير في الوظيفة من جانب آخر . فكانت هناك أربعة أنواع من المحاكم هي :

النوع الأول المحاكم العادية

النوع الثانى محكمة الخليفة أو كما تسميه المصادر العربية النظر فى المظالم (وتقابل محكمة الامبراطور)

النوع الثالث : محاكم أهل الذمة (ويقابل القضاء الكسرى أو المحاكم الكسبية) .

النوع الرابع : قضاء الجند (ويقابل المحاكم العسكرية) .

أولاً : المحاكم العادية :

وكان يقضى بها قضاء يحكمون وفقاً للشرعية الإسلامية ، وهذه المحاكم كانت تخص الفاتحين من العرب ، أو الذين يسلمون من أهل البلاد ، وأحياناً لأهل الذمة كما سنرى فيما بعد .

فكيف كان يتم اختيار القاضى ؟ وما هى الشروط التى يجب توافرها فيه ؟ ومن الذى تقع عليه سلطة اختيار القاضى ؟ وأخيراً ما هى سلطة هذا القاضى المكفولة إليه ؟ .

فى البداية نقول إن أول قاض فى الإسلام هو الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن للمسلمين فى عهده قاض سواه ، وكان الفصل فى الخصومات بين الناس يقوم على أساس أحكام القرآن ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحكم بين الناس بما ينزله الله عليه من القرآن ، وبما يراه مما لا يتعارض مع القرآن الكريم ، وكان المتخاصمون يحضرون إليه ، فيسمع كلام كل فريق .

أما طرق الإثبات عندهم - كما يقول الدكتور عطية مصطفى مشرفة - فأهمها . علم القيافة ببوعية (معرفة الشبيه وتمييز الأثر) ، ويسمى صاحب تلك المعرفة قانفا والجمع القافة . والعراصة ، إذ كان العرب فى جاهليتهم يتعرسون فى كلام المتكلم ، لمعرفة مبلغه من الصحة أو الكذب ، وذلك

بملاحظة نبرات صوته وملامحه وحركاته عند التكلم والقسامة ، فإذا وجد قتيل في مكان ، ولم يعرف قاتله ، حلف خمسون رجلا من أهل هذا المكان - يختارهم ولى الدم - بالله أنهم ماقتلوه ولا علموا له من قاتل ، ثم يغرمون الدية والفرعة ، فقد كان العرب في جاهليتهم يحكمون بها ، كما كانوا يعتمدون في اثبات الواقعة على شهادة الشهود ، وإلى غير ذلك من طرق الإثبات .

ولما انتشرت الدعوة الإسلامية ، أذن الرسول لبعض الصحابة بفضي الخصومات بين الناس ، كما سمح للولاة الذين أرسلهم إلى الأمصار بالقضاء أيضا طبقا للكتاب والسنة والقياس والاجتهاد .

وقد ظل القضاء جزءا من الولاية حتى زمن عمر بن الخطاب . ومع اتساع الدولة أصبح من العسير على الخليفة أن يجمع بين النظر في الأمور العامة والفصل في الخصومات ، ففصل عمر القضاء عن الولاية ، وعهد به إلى أشخاص يتفرغون لها ، سموهم قضاة . وبذلك كان عمر أول من عين القضاة في الولايات الإسلامية ، فولى أبا الدرداء ^(١) مكة بالمدينة ، وولى شريحا بالبصرة ^(٢) ، وولى أبا موسى الأشعري بالكوفة .

وقد سن عمر بن الخطاب لهذه القضاة دستوراً يسيرون على هدية في الأحكام ، يعتبر أساساً للقضاء في الإسلام ، باعتباره قاعدة الفقه الإسلامي ، وعليه تدور أكثر أحكام القضاة إلى اليوم . وقد بعث عمر بهذا الدستور إلى أبي موسى الأشعري ، وغيره من القضاة ، وهذا نصه :

« أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فإفهم إذا أتيت إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لأنفاذ له . أس في الناس بين وجهك وعدلك

(١) وهو عويمر بن عامر - ويقال ابن مالك - الأنصاري الحرجي أسلم يوم بدر . وشهد أحدًا . وقد الحق عمر بن الخطاب بالبردين في العطاء . وشهد فتح مصر ولهم مع خمسة أحاديث مات سنة ٦٣٢/٦٥٢م

(٢) وهو أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الحبحم . كان من كبار التابعين وقد أقام ماضيا ٧٥ سنة لم يتعطل فيها الا ثلاث سنين . امتنع فيها عن القضاء في فترة ابن الزبير . توفي عام ٨٧ هـ / ٧٠٥ م وقيل ٨٢ هـ / ٧٠١ م وقيل ٨٤ هـ / ٦٩٩ م وقيل ٧٩ هـ / ٦٩٨ م . وقيل ٧٦ هـ / ٦٩٥ م

ومحلسك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك
 البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين ،
 إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ولا يسمع قضاء قصيته اليوم ،
 فراجعت فيه اليوم عقلك ، وهديت فيه لرشدك ، أن ترجع إلى الحق ، فإن
 الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذى فى الباطل . الفهم الفهم فيما
 تلجلج فى صدرك مما ليس فى كتاب ولا فى سنة ثم اعرف الأسماء
 والأمثال، فقس الأمور عند ذلك واعمد إلى أقربها إلى الله، وأشبهها بالحق،
 واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدًا ينتهي إليه، فإن أحضر بينته أخذت
 له بحقه، وإلا استحالت عليه القضية، فإنه أنفى للشك وأجلى للعمى
 المسلمون عدول لبعضهم على بعض، إلا مجلودا فى حد أو مجريا عليه
 شهادة زور، أو ظنينا فى ولاء أو نسب، فإن الله تولى منكم السرائر، وبرا
 (عنكم) بالبينات والإيمان، وإياك والقلق والضجر والتأذى بالخصوم، والتنكر
 عند الخصومات، فإن الحق فى مواطن الحق، يعظم الله به الأجر (الأخر)
 ويحسن به الذخر (الذكر)، فمن صحت نيته، وأقبل على نفسه، كفاه الله ما
 بينه وبين الناس. ومن تخلق (تزين) للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه،
 شأنه الله فما ظنك بثواب غير الله عز وجل فى عاجل رزقه وخزائن رحمته.
 والسلام.

شروط اختيار القضاة:

وقبل الحديث عن تعيين القضاة، يجب الإشارة إلى الشروط التى يجب
 توافرها فى الشخص لاختياره قاضيا، فيقول الماوردى: لا يجوز أن يقد
 القضاء إلا من تكاملت فيه شروطه التى يصح معها تقليده، وينفذ بها حكمه،
 وهى سبعة:

الشرط الأول . أن يكون رجلا، وهذا الشرط يجمع صفتين البلوغ
 والذكورية.

الشرط الثانى أن يكون صحيح التمييز، جيد العطفة، بعيدا عن
 السهو والعفلة، يتوصل بذكائه إلى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعصل

الشرط الثالث : أن يكون حرا، فلا يكون عبدا

الشرط الرابع : أن يكون مسلما

الشرط الخامس : العدالة بمعنى أن يكون صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، عفيفا عن المحارم، متوقفا المأثم، بعيدا عن الريب، مأمونا في الرضا والغضب، مستعملا لمروءة مثله في دينه ودينه.

الشرط السادس : السلامة في السمع والبصر ليصبح بهما اثبات الحقوق، ويفرق بين الطالب والمطلوب.

الشرط السابع : أن يكون عالما بالأحكام الشرعية، وعلمه بها يشتمل على علم أصولها، ومعرفة فروعها.

كما قال عمر بن عبد العزيز عن اختيار القاضي : «لا ينبغي للرجل أن يكون قاضيا حتى تكون فيه خمس خصال : يكون عالما قبل أن يستعمل، مستشيرا لأهل العلم، ملقيا للرجح^(١)، منصفًا لخصم محتملا للأنفة» .

وكان القضاة ينتخبون - عادة - من بين أعلام الفقهاء، وأتقيانهم، وذوي النزاهة منهم. وكان عمر بن الخطاب يختبر المرشحين للقضاء في فطنتهم، وحذقهم في تفهم الأفضية، ومقدرتهم على الفصل فيها، وذلك قبل تعيينهم. وإن يذكر ابن عبد الحكم أن مروان بن الحكم أقر القاضي عابس بن سعيد - الذي تولى قضاء مصر من قبل مسلمة بن مخلد (٦٠ - ٦٨هـ/٦٧٩ - ٦٨٧م) - بعد ما عمل له ما يشبه الاختبار ليتيقن صلاحيته لمنصبه. فعندما دخل الخليفة مروان بن الحكم مصر عام (٦٥هـ/٦٨٤م) قال : أين قاضيكم؟ فدعى له عابس بن سعيد، وكان أميا لا يكتب . فقال له مروان بن الحكم: أجمعت كتاب الله؟ قال : لا . قال : أفأحكمت الفرائض؟^(٢) قال : لا ! قال : فتكتب بينك؟ قال : لا . قال : فبم تقضى؟ قال: أقضى بما علمت، وأسأل عما جهلت فقال : أنت القاضي !

(١) الرجح المرمى والطبع، جمع رجعون

(٢) علم الفرائض علم معروف به كجبة فسة التركة على مستغفيا وأصحاب الفرائض هم الورثة الذين لهم سهام مقررة

طريقة تعيين القضاة:

أما تعيين القضاة، فقد ذكرت سابقا أن القضاء كان من الأمور الخاصة بالخلافة، لذلك كان الخليفة هو الذي يعين القضاة

وعندما فتح العرب مصر، كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص بتولية قيس بن أبي العاص للقضاء، فولى القضاء عام ٢٢هـ/٦٤٢م ثم مات بعد ثلاثة شهور من توليته، وبعد موته كتب إليه أن يستقضى كعبا بن يسار، وكان ممن قضى في الجاهلية فأبى، وقال: «قضيت في الجاهلية ولا أعود إليه في الإسلام»، فولى عمرو بن العاص عثمان بن قيس بن أبي العاص على القضاء باذن عمر بن الخطاب.

ولكن بعض القضاة كان يعينهم الولاة بتفويض من الخليفة، فنرى وإلى مصر عبد العزيز بن مروان (٦٥ - ٨٦هـ/٦٨٤ - ٧٠٥م) يولى القضاء عبد الرحمن بن حجية (٦٩ - ٨٣هـ/٦٨٨ - ٧٠٢م)، كما ولى أيضا يونس بن عطية (٨٤ - ٨٦هـ/٧٠٣ - ٧٠٥م)، كما ولى عبد الرحمن بن معاوية بن هديج (٨٦هـ/٧٠٥م).

كما كتب هشام بن عبد الملك إلى الوليد بن رفاعه بصرف القاضي يحيى بن ميمون (١٠٥ - ١١٤هـ/٧٢٣ - ٧٣٢م)، وأن يعين من قبله من يصلح لهذه الوظيفة، وقال له: «أصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموما مذحورا»^(١)، وتخبر لقضاء جندك رجلا عفيفا ورعا تقيا سليما من العيوب، لا تأخذه في الله لومة لائم.

وأحيانا كان الوالى يولى القاضي ويقره الخليفة على ذلك، فنرى وإلى مصر داود بن يزيد بن حاتم المهلبى (١٧٤ - ١٧٥هـ/٧٩٠ - ٧٩١م) يولى الفضل بن فضالة عام ١٧٤هـ/٧٩٠م، ثم يرد كتاب الخليفة بأقراره في السنة نفسها.

وهكذا كان الخليفة هو الذى يقوم بتعيين القضاة فى الأمصار ، أو يقر

هذا التعيين

(١) مذحورا مطروحا

على أنه ظهر منذ عهد هارون الرشيد ما يعرف بنظام «قاضي القضاة»، وهو بمثابة وزير العدل اليوم، وكان يقيم في حاضرة الدولة، ويولى من قبله قضاة ينوبون عنه في الأقاليم والأمصار وأول من لقب بهذا اللقب القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب كتاب الحراج، وكان يطوف على القضاة ويتفقد أحوالهم وسيرهم

ويعتبر أبو يوسف من أشهر تلامذة الإمام أبو حنيفة، وقد ظل قاضيا للقضاة في عهد المهدي وابنيه وتوفي ٧٩٨م. وهكذا صار قاضي القضاة منذ ذلك الوقت هو الذي يعين نوابه في الولايات.

وقد امتنع كثير من الفقهاء عن تولي القضاء، خوفا من تحمل التبعة فيما قد يخطئ به القاضي، فيحكم على صاحب الحق فيظلمه وهو مسئول عنه.

ويذكر آدم متز أن امتناع الناس عن تولي القضاء استمر حتى القرن الرابع الهجري. فيقول السمرقندي المتوفى عام ٣٧٥هـ/٩٨٥م: اختلف الناس في قبول القضاء، قال بعضهم: لا ينبغي أن يقبل القضاء، وقال بعضهم: إذا ولى رجل بغير طلب منه، فلا بأس بأن يقبل إذا كان يصلح لذلك الأمر. وقد احتج من كره ذلك بأحاديث رويت عن النبي (ص) من شأنها أن تُرهب القضاة حتى العادل منهم، ومن هذه الأحاديث: عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يجاء بالقاضي العدل يوم القيامة، فيلقى من شدة الحساب ما يود أن لم يكن قضى بين اثنين». وعن أبي هريرة «من جعل قاضيا فكأنما نبح مغير سكين»

وكان أول من رفض تولي القضاء في مصر كعب بن يسار بن ضنة - كما ذكرت سابقا - وقال «والله لا ينحيه الله من أمر الجاهلية، وما كان فيها من الهلكة، ثم يعود فيها أبدا إذ أنجاه الله منها»

ويقول الكندي في كتابه إنه لما ولي عبد العزيز بن مروان عبد الرحمن ابن حجييرة القصص، خبر أبوه بذلك، وكان بالشام، فقال «الحمد لله ذكر ابنى وذكر»^(١)، فلما ولاه القضاء (٦٩ - ٨٣هـ / ٦٨٨ - ٧٠٢م) أضر أبوه بذلك فقال «هلك ابني وأهلك»

ومن الذين رفضوا تولي القضاء أيضا حيوة بن شريح، وكان من صمر الذين رشحوا لتولي القضاء في ولاية يزيد بن حاتم (١٤٤ - ١٥٢هـ / ٧٦١ - ٧٦٩م). ويقول ابن عبد الحكم إنه عندما رفض «دعى له بالسيف والنطع»^(٢)، فلما رأى ذلك حيوة أخرج مفتاحا كان معه فقال : هذا مفتاح بيتي، ولقد اشتقت الى لقاء ربي! فلما رأوا عزمه تركوه.

فعرض على أبي خزيمة إبراهيم بن يزيد الحميري القضاء، فامتنع فدعى له بالسيف والنطع، «فضعف قلب الشيخ ولم يحتمل ذلك» وقبل تولي القضاء (١٤٤ - ١٥٤هـ / ٧٦١ - ٧٧٠م).

ويبدو لنا من ذلك أن رفض تولي القضاء كان يعد خطرا على صاحبه، باعتباره رفض أمر!

ومنهم أيضا لهيعة بن عيسى الذي تولي القضاء من قبل عباد بن محمد عام (١٩٦ - ١٩٨هـ / ٨١١ - ٨١٣م). يقول الكندي : إنه عندما طلب لهيعة بن عيسى للقضاء تغييب، فسمع وهو يقول : « يا رب يقدم عليك أخوانى غدا علماء حلماء فقهاء، وأقدم عليك قاضيا، لا يارب ولو قرضت بالمقاريض»^(٣)

ومنهم أيضا علي بن معبد بن شداد العبدي الذي طلب منه الخليفة المأمون، عندما قدم مصر في عام ٢١٧هـ / ٨٣٢م - تولي القضاء، غير أنه رفض. وذكر الكندي على لسان علي بن معبد بن شداد أنه قال : « انصرفت من عند المأمون، وقد أبيت عليه الدخول فيما عرضه عليّ من تولية القضاء

(١) ذكر سبيع الله ومجده ذكر الشيء بالشيء جعله يكره

(٢) النطع والنطع جمع أطاع ويطوع وهو بسط من الجلد يفرش تحت المحكوم عليه بالمد أو بقطع الرأس

(٣) المقاريض جمع مقاريض وهو ما يقرض به الثوب أي يقطع ويقصد به القص

معصر ، وفرشت حصيرا وقعدت على ناسي ، وقلت اقرب معن عسي أن
يأتيني يعريني على ما نالني »

ومهم أيضا الحارث بن مسكين الذي تولى القضاء من قبل الحليفة
المتوكل عام (٢٣٧ - ٢٤٥ هـ / ٨٥١ - ٨٥٩ م) يقول الكندي عن رد فعل الحارث
عندما علم بتوليته القضاء : « أتاه كتاب القضاء وهو بالاسكندرية، فقص
الكتاب، فلما قرأه امتنع من الولاية، فحصره على قبولها أخوانه، وقالوا بحر
نقوم بين يديك. فقدم الفسطاط وجلس للحكم. »

أما عن استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، فنذكر
الدكتورة سيدة كاشف أن القضاة في مصر كانوا أكثر استقلالاً في
مناصبهم من الولاة، وهو أمر كان يستدعيه حسن سير العدالة ففي كثير من
الأحيان كان القاضي يشغل منصبه في عهود ولاة مختلفين أو في عهود
خلفاء مختلفين، وكثيراً ما مات القضاة في مصر وهم في مناصبهم فنجد
القاضي سليم بن عتر التجيبي يتولى القضاء عشرين سنة (٤٠ - ٦٠ هـ / ٦٦٠ -
٦٧٩ م)، بينما يتعاقب في مصر في عهده أربعة ولاة هم عمرو بن العاص،
وعتبة بن أبي سفيان، وعقبة بن عامر الجهني، ومسلمة بن مخلد ونرى عبد
الرحمن بن حجابة الأكبر يلي القضاء أربعة عشر عاماً، ويظل يشغل هذا
المناصب حتى موته (٦٩ - ٨٣ هـ / ٦٨٨ - ٧٠٢ م) في ولاية عبد العزيز بن
مروان. ونجد القاضي عياض، بن عبيد الله الأزدي يلي القضاء في مصر
نيابة عن خليفته متواليين هما سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٤ -
٧١٧ م)، وهمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩ م). ويلي عبد الله بن
لهيعة الحضرمي القضاء مدة تسع سنين (١٥٥ - ١٦٤ هـ / ٧٧١ - ٧٨٠ م) نيابة
عن الخليفة أبي جعفر المنصور، ثم المهدي، بينما يلي مصر في هذه المدة
سبعة ولاة.

•
وكان تعيين القضاة يتم بمراسيم معينة، فتذكر المصادر العربية أن
القاضي إذا ولي ، كان لابد له أن يبدأ بالمرور بدار أمير مصر، ويذهب
الجميع الى الجامع، وكان في نهابه الى الجامع يركب وهو يلبس السواد،
وهو اللباس الرسمي للوظيفة، وأحياناً يكون بين يديه أصحاب الشرطة

ويقال إنه كان يركب إلى الجامع بالسواد ومعه القضاة والشهود والأمناء والأشراف ووجوه البلد، كما في حالة القاضي عمر بن الحسن الذي تولى القضاء عام (٣٣٦ - ٣٩٩هـ/٩٤٧ - ٩٥٠م)

وفى الجامع يحتفلون بقراءة الأمر الصادر له بذلك

وكان القاضي الجديد يتسلم أوراق القضايا من القاضي السابق، ويحتم عليها بحتمه ويكسر ختم من سبقه، ولكنه كان يعهد أحيانا إلى أحد الثقة ليتسلم له من القاضي السابق.

كما تذكر المصادر العربية أن القاضي كان عندما يتسلم منصبه، لا يمشى إلا وبين يديه الرجالة والحجاب وسلة القضاء.

سلطات القاضي :

كان عمل القاضي في صدر الإسلام محصورا في الفصل بين الخصوم، ثم أضيفت إليه - كما يقول ابن خلدون - سلطات أخرى، مثل: استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين، بالنظر في أمر المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه، وفي وصايا المسلمين وأوقافهم، وتزويج الأيتام عند فقد الأولياء على رأى من رآه، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية .

وكثيرا ما أسند إلى القاضي قيادة الجهاد في عساكر الصوائف. ومن القضاة الذين كانوا يخرجون مع الصائفة، القاضي غوث بن سليمان الحضرمي، الذي تولى قضاء مصر من قبل أبي عون عبد الملك بن يزيد (١٣٥ - ١٤٠هـ/٧٥٢ - ٧٥٧م).

بل كثيرا ما أضيفت إلى القضاة ولاية الشرطة والمظالم. ومن القضاة الذين تولوا الشرطة مع وظيفتهم: هابس بن سعيد، الذي تولى القضاء من قبل مسلمة بن مخلد (٦٠ - ٦٨هـ/٦٧٩ - ٦٨٧م)، وأقره مروان بن الحكم عندما جاء إلى مصر. وقد جمع له القضاء والشرطة وهو أول من جمعها له - كما يقول الكندي. ومنهم أيضا يونس بن عطية الذي تولى القضاء من قبل عبد العزيز بن مروان (٨٤ - ٨٦هـ/٧٠٣ - ٧٠٥م). ومنهم عبد الرحمن بن

معاوية بن حديح الذي تولى القضاء من قبل عمر بن عبد العزيز بن مروان (٨٦هـ/٧٠٥م) ومنهم عمران بن عبد الرحمن الذي تولى القضاء من قبل عبدالله بن عبد الملك بن مروان (٨٦ - ٨٩هـ/٧٠٥ - ٧٠٧م)

كذلك شملت سلطة القضاة ولاية القضاة، أى الإشراف على الوعظ والإرشاد الديني وتوجيه الناس وجهة صحيحة

وكان أول من قصر بمصر سليم بن عتر النخعي عام (٣٩هـ/٦٥٩م). وقد ولاه معاوية القضاء عام (٤٠هـ/٦٦٠م) فجمع بين القضاء والقض. ومن القضاة الذين جمعوا مع وظيفتهم ولاية القضاة عبد الرحمن بن حنيفة (٦٩ - ٨٣هـ/٦٨٨ - ٧٠٢م). وقد تولى القضاء من قبل عبد العزيز بن مروان، وكان على القضاء والقضاة وبيت المال ومنهم أيضا إبراهيم بن إسحاق الذي تولى القضاء من قبل السري بن الحكم (٢٠٤ - ٢٠٥هـ/٨١٩ - ٨٢٠م)، فجمع له القضاء والقضاة

كذلك وجد قضاة تولوا إلى جانب وظيفتهم بيت المال والأعباس ومن هؤلاء القضاة : القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن حنيفة الذي تولى القضاء في ولايته الثانية من قبل عبد الملك بن رفاعة (٩٧ - ٩٨هـ/٧١٥ - ٧١٦م) ، فقد جمع له القضاء وبيت المال . ومنهم محمد بن عبدة الذي تولى القضاء من قبل خمارويه بن أحمد بن طولون (٢٧٧ - ٢٨٣هـ/٨٩٠ - ٨٩٦م) ، فقد جمع مع القضاء النظر في المظالم والمواريث والأعباس والحسبة . وعندما تولى القضاء أيضا من قبل محمد بن سليمان (٢٩٢هـ/٩٠٤م) ، ولاه مع القضاء المظالم .

وكان أول قاض بمصر وضع يده على الأعباس هو ثوبة بن نمر (١١٥ - ١٢٠هـ/٧٣٣ - ٧٣٧م) في زمن هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥هـ/٧٢٣ - ٧٤٢م) ، فيقول الكندي « وإنما كانت الأعباس في أيدي أهلها وفي أيدي أوصيائهم ، فلما كان ثوبة قال ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين ، فأرى أن أصع يدي عليها حفظا من التواء^(١) والتوارث ، فلم يمت ثوبة حتى صارت الأعباس ديوانا عظيما »

(١) هكذا في الأصل ، وصحتها التواء أو الإتياء بمعنى الصياح أو الهلاك

ومن السلطات التي أضيفت إلى القاضى خروجه لرؤية هلال شهر رمضان مع الشهود ، وقد أضيفت هذه السلطة إلى سلطة القاضى فى ولاية عبد الله بن لهيعة على القضاء (١٥٥ - ١٦٤ هـ / ٧٧١ - ٧٨٠ م) من قبل الحليفة أنى جعفر المنصور . وكان سبب ذلك كما يقول الكندى إن الناس طلبوا هلال شهر رمضان ، وابن لهيعة على القضاء . فلم ير ، وأتى رجلان فرعما أنهما قد رأياه ، فبعث بهما الأمير موسى بن علي بن رباح (١٥٦ - ١٦١ هـ / ٧٧٢ - ٧٧٧ م) إلى ابن لهيعة يسأله عن عدالتهما ، فلم يعرفا . واختلف الناس وشكوا . فلما كان فى العام التالى ، خرج عبد الله بن لهيعة فى نفر من أهل المسجد عرفوا بالصلاح ، فطلبوا الهلال ، فكانوا يطلبونه بالجيزة ، فهو أول القضاة حضر فى طلب الهلال . وفى ولاية هاشم بن أبى بكر البكرى على القضاء (١٩٤ - ١٩٦ هـ / ٨٠٩ - ٨١١ م) من قبل محمد الأمين - تعدوا الجسر ، وطلب الهلال فى جنان ابن أبى حبشى . وظل القضاء على ذلك حتى كان ابن أبى الليث على القضاء (٢٢٦ - ٢٣٠ هـ / ٨٤٠ - ٨٤٤ م) من قبل المعتصم ، فطلبه فى أصل المقطم .

وهناك من القضاة من تعدت سلطته مصر إلى بلاد أخرى ، ومن هؤلاء: أبو زرعة محمد بن عثمان الذى تولى القضاء من قبل هارون بن خمارويه ، فقد جمع له قضاء مصر وفلسطين والأردن ودمشق . وفى ملحق القضاة للكندى أنه ضم إليه أيضا حمص ^(١) وقنسرين ^(٢) ، والعواصم ^(٣) . ومنهم الحسين بن أبى زرعة الذى تولى القضاء عام (٢٢٤ - ٢٢٧ هـ / ٩٣٥ - ٩٣٨ م) ، فقد جمع له قضاء مصر والاسكندرية والشام وحمص وفلسطين

(١) حمص : بالكسر ثم السين ، والصاد المهملة . وهى مدينة بالشام بين دمشق و حلب ، وقد اختلفها أبو عبيدة بن الجراح صلحا عام ١٤ هـ فى خلافة عمر بن الخطاب .

(٢) قنسرين بكسر أوله ، وفتح ثانيه وتشديده وقد كسره قومه ثم سبى مهمة وهى بالشام وقد فتحه عام ١٧ هـ على يد أبى عبيدة بن الجراح

(٣) العواصم جمع عاصم وهى المانع كورة من كور الشام والعواصم حصون مواضع ، وولاية محيط بها من حاد وأنطاكية . كان مد سباعا قوم واعتصموا بها من الأعداء . وأكثرها من الجبال فسميت بذلك

والرملة ^(١) ، وطبرية ^(٢) وأعمال ذلك ، كما أنه نظر في الموارث والأحباس ودار الضرب .

ومنهم عمر بن الحسن الهاشمي (٣٢٦ - ٣٣٩ هـ / ٩٤٧ - ٩٥٠ م) ، فقد ولي قضاء مصر وأضيف إليه قضاء الاسكندرية والرملة وطبرية وأعمالها . ويقع من ذلك أن قضاء الاسكندرية كان مستقلا عن قضاء مصر ومنهم هبة الله بن محمد بن الخصيب (٣٣٩ - ٣٤٨ هـ / ٩٥٠ - ٩٥٩ م) ، فقد أضيف إليه قضاء دمشق والرملة وطبرية .

ويجدر الإشارة الى أن كثيرا من القضاة جمعوا بين وظيفتهم والعمل بالتجارة ، اذا كانت التجارة مهنتهم الأولى ، فكانوا يتجرون فيها بعد توليتهم للقضاء ، ومن هؤلاء :

خير بن نعيم الذي تولى قضاء مصر من قبل حنظلة بن صفوان (١٢٠ هـ - ١٢٧ هـ / ٧٤٤ - ٧٣٧ م) فقد كان تاجرا للزيت .

ومنهم أيضا القاضي أبو خزيمة إبراهيم بن يزيد الرعيني من قبل يزيد ابن حاتم (١٤٤ - ١٥٤ هـ / ٧٦١ - ٧٧٠ م) ، فقد جمع بين القضاء وعمل الأرسان ^(٣) على اعتبار أنها كانت وظيفته الأولى قبل تولي القضاء . وفي ذلك يقول الكندي : وإن أبا خزيمة كان يعمل الأرسان ، وكان يعمل كل يوم رسنين ، واحد ينفقه على نفسه وأهله ، وآخر يبعث به إلى أخوان له من أهل الاسكندرية ، لكل واحد منهم رسن لنفسه . فلما ولي القضاء كتب إليه أهل الاسكندرية : انا لله وإن اليه راجعون ، وإن كانت الدنيا يا أبا خزيمة مالت بك أن تقطع ما كان الله يجره على يديك في سبيل الله فقال : معاذ الله ، فكان يعملها ، ويبعث بها إليهم .

(١) الرملة مدينة عظيمة بفلسطين ، سميت بالرملة لغلثة الرمل عليها

(٢) طبرية اسم أعجمي وطبر من العربية بمعنى قعر واحتيا وهي بلدة مطلة على البحيرة المعروفة بحيرة طبرية ، وهي في طرف جبل وحن الطور مطل عليها ، وهي من أعمال الأرس ومشتت عام ١٦٣ هـ صحت على يد شرحبيل بن حسنة

(٣) الأرس جمع أرسان وأرس هو حبل معروف للذة

ويقول ابن عبد الحكم «مر به رجل من أهل الاسكندرية وهو في مجلس الحكم، فقال لأحضرين أنا حريمة عوقف عليه فقال له يا أنا حريمة احتجت الى رسل لعرس، فقام أبو حريمة الى صرله فأخرج رسلاً فدعاه به، ثم جلس»

ومن القصص أيضاً الذين جمعوا بين وظيفتهم والعمل بالتجارة القاضي عبد الرحمن بن اسحاق الجوهري (٢١٣ - ٣١٤ هـ / ٩٢٥ - ٩٢٦ م) فيذكر في ملحوظ أخبار القضاة للكندي أنه كان تاجراً للصوف، وكانت بضاعته تصدر إلى مكة في كل سنة

وقد كانت وظيفة القضاء من الوظائف السامية التي تحاط بالهيبة والاحلال، كما كان لصاحبها نفوذ كبير يتفق مع خطورة العمل الذي يؤديه، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يتقلص سلطان القاضي ويعوده أمام أمير قوى.

ونلاحظ أن المصادر العربية لا تتعرض كثيراً لحوادث التصادم بين الولاة والقضاة - أو بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية - ومن حوادث التصادم هذه ما حدث في ولاية عمران بن عبد الرحمن بن شرحبيل على القضاء من قبل عبد الله بن عبد الملك بن مروان (٨٦ - ٨٩ هـ / ٧٠٥ - ٧٠٧ م)، وأدى إلى عزله. فيذكر الكندي في سبب ذلك، أن أهل مصر تشاءعوا بعبد الله بن عبد الملك في ولايته عليهم بسبب غلو الطعام، فقد كانت أول شدة رآها أهل مصر، فهجاه ابن أبي زمزمة^(١)، فطلب عبد الله ابن عبد الملك فهرب منه، ثم بلغ عبد الله أن القاضي عمران أواه عنده، وأنه أيضاً قد هجاه، فعزله لذلك.

ومنها أيضاً ما حدث في ولاية خير بن نعيم على القضاء في ولايته الثانية من قبل الأمير أبي عون عبد الله بن يزيد (١٣٣ - ١٣٥ هـ / ٧٥٠ - ٧٥٢ م) وأدى إلى صرعه عن القضاء. وكان السبب في ذلك - كما يحدثنا ابن عبد الحكم والكندي عن يحيى بن بكير - «أن رجلاً من الحند قذف^(٢)

(١) وهو زوجة من سبغ الله بن أبي زمزمة من شعراء مصر في عصر الولاة، وقد ذكرت في بعض

الخاص بالحركة العلمية في مصر

(٢) قذف الرجل رماه وتهيمه برسه

رجلا ، فخاصمه إليه وثبت عليه شاهدا واحدا ، فأمر بحس الجندى إلى أن يثبت الرجل شاهدا آخر . فأرسل أبو عور عبد الملك بن يزيد فأخرج الجندى من الحبس ، فاعتزل حير وجلس فى بيته وترك الحكم ، فأرسل إليه أبو عور ، فقال لا ، حتى يرد الحندى إلى مكانه ، فلم يرد وتم على عزمه .

ومنها أيضا ما حدث فى ولاية أبى خزيمة ابراهيم بن يزيد على القضاء من قبل يزيد بن حاتم (١٤٤ - ١٥٤ هـ / ٧٦١ - ٧٧٠ م) وكان سبب ذلك - كما يذكر الكندى - « أن عبد الأعلى بن سعيد الحبشاني تزوج بامرأة من بنى عبد كلال ، ^(١) فقام بعض أوليائها فى ذلك وأنكروه ، وترافعوا إلى أبى خزيمة فقال : ما أحل ما حرم الله ، ولا أهرم ما أحل الله اذا زوجها ولى ، فالنكاح ماض . فارتفعوا إلى يزيد بن حاتم ، وهو الأمير يومئذ ، فقال يزيد : ليس عبد الأعلى من أكفائها ، وأمر أبا خزيمة بفسخ نكاحها ، فامتنع أبو خزيمة من ذلك ، وفرق بينهما يزيد بن حاتم . »

ومنها ما حدث فى ولاية ابراهيم بن اسحاق على القضاء من قبل السرى بن الحكم (٢٠٤ - ٢٠٥ هـ / ٨١٩ - ٨٢٠ م) وكانت ولايته لمدة ستة أشهر ، وكان سبب ذلك - كما يذكر الكندى - أنه عندما ولى القضاء « اختصم إليه رجلان فى شىء ، فأمر بالكتاب على أحد الرجلين ، ونفذ الحكم ، فشطح الرجل باين أبى عور إلى السرى ، فأمره السرى أن يتوقف ، فإن اصطلحا ، وإلا حكم بينهما . فجلس ابراهيم فى منزله ، فركب إليه السرى وسأله الرجوع فقال : لا أعود إلى ذلك المجلس أبدا ليس فى الحكم شفاعة » فاستغنى .

وتذكر المصادر العربية حدوث صدام وحيد فى الدولة الطولونية كان بين والى والقاضى ، وكان هذا الخلاف بين أحمد من طولون والقاضى بكار

(١) قبله هو عبد كلال ، ذكرها الدكتور خورشيد من ضمن القبائل المجهولة ، وقال عنها : ظهور منهم بمصر معفور بن عريب روى أنه شهد مع مصر . ومعاوية بن الربيع من اشراف مصر (١٢٢٢ هـ) وأم شرحبيل بنت عبد الرحمن التى تزوجها عبد الأعلى بن سعيد الحبشاني (١٤٤ - ١٥٤ هـ) ولم يحضر على يدى بهذا الاسم ، ولكن السمعاني يسميه بمعفور بن عريب إلى وعين ، فحل بين عبد كلال بن منهم

اس قتيبة (تولى قضاء مصر من قبل المتوكل ٢٤٦ هـ / ٢٧٠ هـ / ٨٦٠ - ٨٨٣ م) وأدى إلى سجنه ، وكان الصدام بسبب طلب أحمد بن طولون لعن الموفق^(١) ، فامتنع بكار ، مما أدى إلى عصص أحمد بن طولون عليه ، فسحبه عام ٢٧٠ هـ / ٨٨٣ م ، وقد أقام في السجن إلى أن مرض ابن طولون مرضه الذي توفي فيه عام ٢٧٠ هـ / ٨٨٣ م وتظهر له هذه الحادثة أن الدولة الطولونية على الرغم من استقلالها إلا أنها لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً بالمعنى المعروف ، فقد امتنع أحمد بن طولون عن إطلاق سراح بكار بن قتيبة حتى يرد عليه كتاب المعتمد بإطلاقه . وترى الدكتورة سيدة كاشف أنه على الرغم من استقلال مصر الذاتي في عهد الطولونيين ، فإن أمر القضاء كان لا يزال مرجعه إلى الخلافة !

على كل حال ، فقد عظم شأن القضاة وقوى مركزهم منذ عهد الخلفاء الأولين من بني العباس . فقد كانت العادة أن الولاة يحضرون القضاة إلى مجالسهم ، فلما قدم محمد بن مسروق الكندي قاضياً على مصر من قبل الرشيد (١٧٧ - ١٨٤ هـ / ٧٩٣ - ٨٠٠ م) ، أرسل إليه الأمير عبد الله بن المسيب يأمره بحضور مجلسه ، فقال : لو كنت تقدمت إليك في هذا لفعلت

(١) وهو أبو أحمد الموفق ، ويقال له طلحة بن المتوكل على الله جعفر بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد وهو آخر الخليفة المعتمد . وكان الخليفة المعتمد وأخوه الموفق طلحة كاششوكي في الخلافة ، المعتمد الخطبة والسكة والتسمى بأمره المؤسس . ولأخيه الموفق طلحة الأمر والنهي وقياة العساكر ومহারبة الأعداء ومراقبة الشؤون وترتيب الوزراء والأمراء . وقد اعترف الخليفة المعتمد بأخيه الموفق ولها للعهد بعد وإلى العهد الشرعي جعفر المفضول ابنه ، وقسم الدولة بينهما ، فكان للموفق الجزء الشرقي ، ولجعفر المفضول الجزء الغربي وفيه مصر ، إلا أنه ولما كان صغيراً فقد اختير موسى بن بها أحد الجنود الأتراك لإدارة هذا القسم . وكان سبب لعن أحمد بن طولون للموفق هو قرار الموفق بشوابة إسحق بن كنداج على مصر بدلاً منه ، وأمره للخليفة المعتمد الذي كان متحداً إلى أحمد بن طولون بمصر . فعاد إلى سامراء سنة سحي سنة ٢٦٩ هـ / ٨٨٢ م لطلب فقد عقد أحمد بن طولون مؤتمراً في دمشق سنة ٢٦٩ هـ / ٨٨٢ م دعى إليه المعصاء والمعصاء والأشراف من كافة أنحاء الإمبراطورية لأن أبا أحمد الموفق مكت بيعة المعتمد وأمره وأمر ابن طولون بكتاب حلب فيه الموفق من ولادة العهد لحالته المعتمد وأمره له ، وكتب في هذا الكتاب أن أبا أحمد حلب الطاعة ، وبريء من البعة ، فوجب جهاده على الأمة ، وشهد على ذلك جميع من حضر الأكار من قتيبة ، ومحمد بن إبراهيم الاسكندراني . وعهد ابن موسى

بك وفعلت ، يا كذا وكذا ، فانقطع ذلك عن القضاة من يومئذ ومن أشهر القصاة الموسومين بالعدالة والنزاهة وأعمال بعضهم

١ - سليم بن عتر التجيبي وقد تولى القضاء من قبل معاوية (٤٠ - ٦٠هـ / ٦٦٠ - ٦٧٩م) ومن أهم أعماله أنه أول قاض نظر في الجراح وحكم فيها بأمر من معاوية بن أسى سفيان ، فيقول الكندي : « فكان الرجل إذا أصيب فحرح أنى إلى القاضي ، وأحضر بينته على الذي جرحه ، فيكتب القاضي بذلك الجرح قصته على عاقلة الجراح ^(١) ، ويرفعها إلى صاحب الديوان . فإذا حضر العطاء اقتصر من أعطيات عشيرة الجراح ماوجب للمجروح ، وينجم ^(٢) ذلك في ثلاث سنين ، فكان الأمر على ذلك ».

٢ - عبد الرحمن بن حجية : وقد تولى القضاء في مصر من قبل عبد العزيز ابن مروان (٦٩-٨٣هـ / ٦٨٨-٧٠٢م) ، وظل قاضيا بها حتى مات . ويقول عن شهرته الكندي : « إن رجلا من أهل مصر سأل ابن عباس عن مسألة . فقال : من أي الأجناد أنت ؟ قال : من أهل مصر . قال : تسألني وفيكم ابن حجية ؟ »

٣ - توبة بن نمر الحضرمي : وقد تولى قضاء مصر من قبل الوليد بن رفاعه (١١٥ - ١٢٠هـ / ٧٣٣-٧٣٧م) ، وظل قاضيا بها حتى مات . يقول عنه الكندي : « إنه عندما تولى القضاء دعا امرأته عفيفة وقال لها : « يا أم محمد ، أي صاحب كنت لك ؟ قالت : خير صاحب وأكرم . قال : فاسمعي ، لا تعرضن لي في شيء من القضاء ، ولا تذكرني بخصم . ولا تسألني عن حكومة ، فإن فعلت شيئا من هذا ، فأنت طالق . فإما أن تقيمي مكرومة ، وإما أن تذهبي ذميمة ، فانتقلت عنه ، فلم تكن تأتيه إلا في الشهر والشهرين »

٤ - خير بن نعيم الحضرمي : وقد تولى قضاء مصر من قبل حنظلة بن صفوان (١٢٠ - ١٢٧هـ / ٧٣٧-٧٤٤م) ، وقد ذكر الكندي عن يزيد بن أبي حبيب أنه قال : ما أدركت من قضاة مصر أحدا أفقه من خير بن نعيم .

(١) عاقلة الرجل أي عصته أو قرينه من قبله

(٢) بم فلان الدين اداه مجوزاً أي في أوقات معينة

ومن أهم الأعمال التي قام بها في ولايته الثانية من قبل أبي عون عبد الملك بن يزيد (١٣٣-١٣٥هـ/٧٥٢-٧٥٤م) أنه أدخل أموال اليتامى بيت المال، وذهب بأمر من الخليفة أبي جعفر، فقد أرسل إليه كتابا يأمره بذلك، فأوردها بيت المال، وسجل في كل مال منها سجل بما يدخل منها وما يخرج

٥ - أبو خزيمة إبراهيم بن يزيد الرعيني . وقد تولى قضاء مصر من قبل يزيد بن حاتم (١٤٤-١٥٤هـ/٧٦١-٧٧٠م) . وقد ذكر عنه الكندي أنه كان إذا غسل ثيابه أو شهد جنازة أو اشتغل بشغل، لم يأخذ من رزقه بقدر ما اشتغل . وكان يقول : «إنما أنا عامل للمسلمين فإذا اشتغلت بشيء غير عملهم، فلا يحل لي أخذ مالهم»

٦ - اسماعيل بن البسك الكندي : وقد تولى قضاء مصر من قبل الخليفة المهدي (١٦٤-١٦٧هـ/٧٨٠-٧٨٣م) . ومن أهم أعماله - كما يذكر الكندي - أنه أبطل الأحباس، ويبدو أن إبطاله للأحباس كانت من أهم أسباب عزله عن القضاء. كما أنه كان يذهب إلى قول أبي حنيفة، ولم يكن أهل البلد يومئذ يعرفونه، لذلك كتب الوليد بن سعد إلى المهدي يقول : «إنا لم فنكر عليه شيئا غير أنه أحدث أحكاما لا نعرفها» فعزله . ويبدو لنا من أسباب عزله أيضا وعدم تقبل المصريين له أنه كان كوفيا ، ولم يكن مصريا . فقد ذكر الكندي عند تولى القاضي عبد الله بن لهيعة القضاء في مصر (١٥٥-١٦٤هـ/٧٧١-٧٨٠م) أن وفدا من أهل مصر كان بالعراق ودخلوا على أبي جعفر المنصور يوما ، فقال لهم : انتخبنا لأهل مصر قاضيا ، فقال له عبد الله بن عبد الرحمن بن حديج (وكان من ضمن الوفد المصري) : «ماذا أردت بنا يا أمير المؤمنين ، أردت أن تُشهرنا في الأمصار ، بأن بلدنا ليس فيه من يصلح لقضائنا حتى تولى علينا من غيرها ؟»

٧ - غوث بن سليمان . وقد تولى قضاء مصر ثلاث مرات ، الأولى من (١٣٥-١٤٠هـ/٧٥٢-٧٥٧م) وكانت من قبل أبي عون عبد الملك بن يزيد ، والثانية من (١٤٠-١٤٤هـ/٧٥٧-٧٦١م) بعد موت القاضي ابن بلال .

والثالثة من (١٦٧ - ١٦٨ هـ / ٧٨٢ - ٧٨٤ م) من قبل المهدي ، وقد طل قاضيا في هذه المرة حتى توفي .

ويقول ابن عبد الحكم عنه « قدمت امرأة من الريف ، وغوث ماص^(١) في محفة ، فوافت غوثا عند السراجين رانحا إلى المسجد ، فشكت إليه أمرها ، وأخبرته بحاجتها ، فبرل عن دابته في جوانيت السراجين ، ولم يطلع المسجد ، وكتب لها حاجتها ، وركب إلى المسجد ، فأنصرفت المرأة وهي تقول . أصابت والله أمك حين سمعتك غوثا » .

ويقول الكندي عنه أيضا . إن أم موسى بنت يزيد بن منصور بن عبدالله الحميرية وقع بينها وبين أبي جعفر خصومه ، فقالت : لا أرضى إلا بحكم غوث بن سليمان ، فحمل إلى العراق حتى حكم بينه وبينها ، ورجع إلى مصر »

ويقول أيضا : إن أبا جعفر المنصور أمره ليحكم بين أهل الكوفة ، فقال له غوث : « يا أمير المؤمنين ليس البلد بلدى ولا معرفة لى بأهلها ، فإذا أنا ناديت من له حاجة بخصومة فلم يأت أحد ، انذن لى يا أمير المؤمنين فى الرجوع إلى بلدى . قال : نعم . فجلس غوث يحكم ثم نادى بعد ذلك فانقطعت عنه الخصوم ، وسار إلى مصر » .

وهذا يبرهن لنا ما ذكرناه سابقا من أن كل بلد كانت تفضل أن يكون قاضيا منها .

٨ - المفضل بن فضالة : وقد تولى قضاء مصر من قبل المهدي (١٦٨ - ١٦٩ هـ / ٧٨٤ - ٧٨٥ م) ، وهو أول قاض يطول السجلات ، فقد نسخ فيها كتب الوصايا والديون ، « ولم يكن ذلك قبله » .

٩ - أبو الطاهر عبد الملك بن محمد الحزمى : وقد تولى القضاء من قبل الهادى (١٧٠ - ١٧٤ هـ / ٧٨٦ - ٧٩٠ م) ومن أهم أعماله أنه كان يتفقد الأحباس بنفسه ثلاثة أيام فى كل شهر ، يأمر بمرمتها^(٢) .

(١) فى الأصل ماصى . وصحتها ماص .

(٢) مومة الماء أو الأمر إصلاحه

واصلاحها وكنس ترايبها ، ومعه طائفة من عماله عليها ، فإن رأى خلا
فى شىء منها ضرب المتولى لها عشر جلدات

١٠ - لهيعة بن عيسى الحضرمى . وقد تولى قضاء مصر من قبل عباد بن
محمد (١٩٦ - ١٩٨ هـ / ٨١١ - ٨١٣ م) ومر أهم أعماله قرصه
للغروض التى عرفت باسمه ، فيقول الكندى .

« كانت مواخير مصر يعمرها أهل الديوان وطائفة المطوعة ، وكانت
أحباس السبيل التى يتولاها القضاء تجمع فى كل سنة ، فإذا كان
شهر أبيب من شهور القطر بعث القاضى لما اجتمع من أموال السبيل ،
ففرقت فى مواخير مصر من العريش الى لوبية ومراقية فتفرق على
المطوعة ، ومن كان فقيرا من أهل الديوان . فلما هاجت الفتنة أيام خلع
محمد بن هارون ، تشاغل السلطان عن عطاء أهل الديوان ، وتعطلت
المواخير ، وانقطع عنها المطوعة لما كان فى الناس من الفتنة ثم ولى
لهيعة بن عيسى ، فجمع أموال السبيل التى من الأحباس ، ففرض فيها
فروضا من أهل مصر ، وجعل فيها المطوعة الذين كانوا يعمرون
المواخير ، وأجرى عليهم العطاء من الأحباس ، فكان ذلك أول ما
فرضت فروض القضاء ، فصارت سنة بعد لهيعة ، ولم يكن الناس
يسمونها إلا فروض لهيعة ، حتى كان ابن أبى الليث فسمها فروض
القاضى » .

ومع ذلك فلم يكن كل قضاء ذلك العصر موسومين بالعدالة والنزاهة
كما تذكر الدكتورة سيدة كاشف ، بل وجد أحيانا القاضى المرتشى
والقاضى غير النزيه . ومن هؤلاء القضاة :

١ - يحيى بن ميمون الحضرمى . وقد تولى قضاء مصر من قبل هشام بن
عبد الملك (١٠٥ - ١١٤ هـ / ٧٢٢ - ٧٣٢ م) . فقد كان يوصف بأنه «مفس
القاضى »^١ ويقول الكندى عن كتابه «كان كتاب يحيى بن ميمون لا
يكتبون قضية إلا برشوة ، فلكم يحيى فى ذلك ، فلم ينكره ، ثم كلم مرة
بعد مرة فلم يعزل منهم أحدا عن كتابته »^٢

ويقول الكندي : إن الخليفة هشام بن عبد الملك عزله عن ولاية القضاء عندما بلغه أنه لم يصف يتيما احتكم اليه بعد بلوغه

٢ - عبد الرحمن بن عبد الله العمري : وقد تولى قضاء مصر من قبل هارون الرشيد (١٨٥-١٩٤هـ/٨٠١-٨٠٩م) ويقال إن نفرا من أهل مصر خرجوا إلى هارون الرشيد ، وشكوا اليه ما يفعله العمري فيهم فقال لهم هارون : «انظروا في الديوان كم لي من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ فكشف الديوان ، فلم يوجد غيره . فقال : «انصرفوا فوالله لأعزله أبدأ» ومن الغريب أن الخليفة كان يعلم بسوء هذا القاضي إلا أنه لم يعزله بحجة أنه الباقي من نسل عمر بن الخطاب !

وكان من أهم أعماله - كما يذكر الكندي - أنه عمل ثابت القضاء الذي كان في بيت المال، فهو أول من عمله ، وقد أنفق عليه أربعة دنانير، وكان هذا الثابت يجمع فيه أموال اليتامى ، وأموال من لا وارث له .

على أي حال، فعندما تولى هاشم بن أبي بكر البكري القضاء من بعده، من قبل محمد الأمين (١٩٤-١٩٦هـ/٨٠٩-٨١١م) - تتبع أصحاب العمري كلهم وسجنهم ، وسجن العمري وقيده، وطالبه بما صار اليه من الأموال والأوقاف . وزعم أهل مصر أن العمري اكتسب مائة ألف فطالبة البكري بها . كما سافر وفد من أهل مصر إلى الأمين ، وذكروا ما فعله العمري من إلحاق أهل الحرس بالعرب ، فكتب محمد الأمين إلى البكري بكتاب يذكر فيه أنه لا يمنح أحدا من غير العرب إلحاق بالعرب ، ويأمره أن يردهم إلى ما كانوا عليه من أنسابهم . فدعا البكري أهل الحرس ، وأمر بإقامة البينة عنده ، فحضر أهل مصر ، منهم عبد الله بن وهب وسعيد بن أبي مريم وسعيد بن عفير، وناس كثير من أهل القنطرة والعدالة ، فشهدوا أن أهل الحرس من القبط ، فنقض البكري قضية العمري، وأمر بردهم إلى أصلهم من القبط

٣ - محمد بن الليث الخوارزمي : وقد تولى قضاء مصر من قبل المعتصم (٢٢٦-٢٣٥هـ/٨٤٠-٨٤٩م) ، وكانت له تجاوزات كثيرة، مما دفع قوصرة

(يعقوب بن ابراهيم) صاحب بريد مصر في ذلك الوقت الى ارسال كشف بتجاوزات ابن أبي الليث الى المتوكل يطلب منه هاتى كتاب المتوكل بحسبه واستقصاء امواله ، فأمرو قوصرة حبس ابن أبي الليث وولده وأصحابه وأعوانه ، فاستقصيت أموالهم كلهم بوثب أهل مصر على مجلس ابن أبي الليث ، فرموا بحصره ، وغسلوا موضعه بالماء ، وذلك في عام ٢٣٥هـ / ٨٤٩م ، وعزل يومئذ .

ثم ورد كتاب المتوكل يأمر بلعن ابن أبي الليث على المنبر فلعله مكرم ابن حاجب الإمام على المنبر ، ولعنته العامة ، وأقام في السجن حتى عام ٢٣٧هـ / ٨٥١م . وعندما قدم يزيد التركي إلى مصر في عام ٢٣٧هـ / ٨٥١م أدخل سبيل ابن أبي الليث وأصحابه ، فورد كتاب المتوكل برد ابن أبي الليث وأصحابه الى السجن ، ثم أمر خوط عبد الواحد (أمير مصر) بخلق رأس ابن أبي الليث ولحيته وضربه بالسوط ، وحمله على حمار باكاف يطوف الفسطاط ، ففعل ذلك به «خوط» يوم الإثنين ٢٣٧هـ / ٨٥١م وظل محبوساً هو وأصحابه الى عام ٢٤١هـ / ٨٥٥م ، وأخرج الى العراق . ويقال إن الحارث ابن مسكين الذي تولى القضاء من بعده من قبل المتوكل عام (٢٣٧هـ / ٨٥١م) ، كان يوقفه ويضربه كل يوم عشرين سوطاً لكي يؤذى ماوجب عليه من الأموال . وقد أقام على ذلك أياماً .

كان القاضي يستمد أحكامه القضائية من مصادر التشريع الإسلامي وهي : القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد أو القياس .

فيرى الماوردي أن اصول الأحكام في الشرع أربعة :

الاول : علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذي تصح به معرفة ماتضمنه من الأحكام .

الثاني علمه بسنة رسول الله (ص) الثابتة من أقواله وأفعاله

الثالث علمه بتأويل السلف فيما احتتمعوا عليه واختلفوا عليه ليتبع الإجماع ويجتهد برأيه في الاختلاف .

الرابع :علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها الى الأصول المنطوق بها . والمُجمَع عليها حتى يحد طريقاً الى العلم باحكام النوازل . وتمييز الحق من الباطل .

ويرى الماوردي أنه إذا أحاط علمه بهذه الأصول الأربعة في احكام الشريعة ، صار بها من أهل الإحتهاد في الدين ، وحاز له أن يُفتى ويقضى ، وإن أخل بها أو بشيء منها خرج من أن يكون من أهل الإحتهاد فلم يجر أن يُفتى ولا أن يقضى .

وكان القضاة في عهد الخلفاء الراشدين يحكمون في بعض الأحيان بما يوحي اليهم اجتهدهم ، بمعنى أنه إذا سئل أحدهم في حادثة وقعت ، أخذ من ظواهر النصوص الواردة في الكتاب والسنة الحكم المراد تطبيقه . ثم أوقف الإجتهد بعد ظهور المذاهب الأربعة ، في العصر العباسي ، فأصبح القاضي ملزماً بأن يصدر أحكامه وفق هذه المذاهب ، فكان القاضي في العراق يحكم وفق مذهب أبي حنيفة ، وفي الشام والمغرب وفق مذهب مالك ، وفي مصر وفق المذهب الشافعي ، وإذا تقدم متخاصمان على غير المذهب الشائع في بلد من البلاد ، أناب القاضي عنه قاضياً يدين بعقائد مذهب المتخاصمين . وقد أطلق على العصر العباسي «عصر أئمة المذاهب» ، وضعت فيه أصول الفقه .

وفي مصر لم يكن القضاة ملزمين باتباع مذهب معين يصدر عن أحكامهم وفقاً له كما تذكر الدكتورة سيدة كاشف - فيروى الكندي عن القاضي أبي الطاهر عبد الملك بن محمد الحزمي الذي تولى القضاء من قبل الهادي (١٧٠-١٧٤هـ/ ٧٨٦-٧٩٠م) أن أحكامه كانت على مذاهب ابن القاسم وسالم وابن شهاب وربيعة، وكان مستفضلاً بمذاهب أهل المدينة حافظاً لها أي أن القاضي كان يحكم وفق عقائد المذهب الذي ينتمي اليه .

وكان أول قاضٍ ولي مصر وينتمي الى مذهب أبي حنيفة هو اسماعيل ابن اليسع الكندي ، فقد تولى قضاء مصر من قبل المهدي (١٦٤-١٦٧هـ/ ٧٨٠-٧٨٢م) ، كما أنه أول عراقي يتولى قضاء مصر ، وكان من الكوفة

ومن القضاة الذين حكموا بـمذهب أنس حنيفة أيضا القاضي هاشم بن أنس بكر البكري من قبل محمد الأمير (١٩٤-١٩٦هـ/ ٨٠٩-٨١١م)، وكار من أهل الكوفة أيضا ومنهم أيضا إبراهيم بن الجراح، من قبل السري بن الحكم (١٠٥-٢١١هـ/ ٨٢٠-٨٢٦م) ومنهم أيضا بكر بن قتيبة الذي تولى القضاء من قبل المتوكل (٢٤٦-٢٧٠هـ/ ٨٦٠-٨٨٣م) ومنهم القاضي محمد بن عبيدة الذي تولى القضاء من قبل خمارويه بن أحمد بن طولون (٢٧٧-٢٨٣هـ/ ٨٩٠-٨٩٦م). ومنهم القاضي أحمد بن عبد الله الكشي، وقد تولى القضاء ثلاثة أشهر فقط من عام (٣٣١هـ/ ٩٤٢م).

وأول من ولي قضاء مصر ممن ينتمي لمذهب الإمام مالك، القاضي اسحاق بن الفرات (١٨٤ - ١٨٥ هـ / ٨٠٠ - ٨٠١ م). ومن هؤلاء القضاة أيضا القاضي أبو الذكر محمد بن يحيى الأسواني (٣١١ - ٣١٢ هـ / ٩٢٣ - ٩٢٤ م)، وقد تولى قضاء مصر لمدة ثلاثة أشهر وأيام، وفي ملحق أخبار القضاة للكندي أنه كان المشار إليه في مذهب مالك بمصر. ومنهم القاضي الحسن بن عبد الرحمن الجوهرى الذي تولى القضاء من قبل الاخشيدي محمد بن طفيح عام (٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م). ومنهم أبو الطاهر الذهلى الذي تولى القضاء من قبل كافور (٣٤٨ - ٣٦٦ هـ / ٩٥٩ - ٩٧٦ م).

وكان أول من ولي قضاء مصر على مذهب الإمام الشافعى هو القاضي أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقى (٢٨٤-٢٩٢هـ/ ٨٩٧-٩٠٤م) من قبل هارون بن خمارويه. ومن القضاة الذين كانوا على مذهب الإمام الشافعى أيضا القاضي على بن الحسين بن حرب (ويقال له خربويه بن عيسى البغدادي) وقد ولي قضاء مصر من عام (٢٩٣-٣١١هـ/ ٩٠٥م)، ومنهم أيضا القاضي عبد الله بن أحمد بن زبير الذي تولى قضاء مصر من قبل المقتدر عام (٣١٧هـ/ ٩٢٩م) ومنهم كذلك القاضي اسماعيل بن عبد الواحد المقدسى (٣٢١هـ/ ٩٣٣م) وقد تولى القضاء لمدة شهرين ثم القاضي محمد بن الحداد وقد تولى القضاء بأمر الاخشيدي محمد بن طفيح (٣٢٤-٣٢٥هـ/ ٩٣٥-٩٣٦م) والقاضي عمر بن الحسن الهاشمى (٣٣٦ -

٣٣٩هـ/٩٤٧-٩٥٠م). ومنهم أيضا القاضي عبد الله بن محمد بن الحبيب (٣٣٩ - ٣٤٨هـ/٩٥٠-٩٥٩م).

وتذكر الدكتورة سيدة كاشف أن بعض القضاة كان يرجع أحيانا إلى الخليفة في المسائل الدقيقة، وربما كان ذلك خوفاً من الإنفراد بالرأي في مسألة ربما يخطئ فيها بإجتهاده وحده. ويرى من الأوفق أن يشترك الخليفة معه في حلها ، استئناساً برأيه، وضماناً للعدالة ومن أمثلة ذلك أن القاضي عياض بن عبيد الله الأزدي في ولايته الثانية (٩٨ - ١٠٠هـ/٧١٦ - ٧١٨م) ، استفتى الخليفة عمر بن عبد العزيز في مسألة، فافتاه فيها . وأحيانا كان الخليفة لا يبدى رأياً، بل يفوض الأمر الى القاضي، فقد استفتى القاضي عياض الخليفة عمر بن عبد العزيز في مسألة أخرى فكتب اليه: إنه لم يبلغني في هذا شيء، وقد جعلته لك فامض فيه برأيك . وكذلك نسمع ان القاضي عبد الله بن يزيد بن خذامراستشار الخليفة عمر بن عبد العزيز في مسائل فافتاه فيها . على أننا لانتعز في مصادر هذا العصر على قضاة يستشيرون خلفاء آخرين غير عمر بن عبد العزيز في المسائل الفقهية ، ولعل هذه حالة فردية يمكن تفسيرها بمكانة عمر بن عبد العزيز الدينية وتقته في الدين.

ثانيا - محاكم الظفر في المظالم أو محاكم الخليفة :

تشبه هذه المحاكم - في رأيي - محكمة الامبراطور في العصر البيزنطي إلى حد كبير. لقد سبق أن ذكرت أنه كان من حق سكان مصر أن يرفعوا قضاياهم وشكاويهم مباشرة إلى محكمة الامبراطور بالقسطنطينية في صورة ملتحس ، وكان الحكم يصدر في هذه الحالة في صورة أمر ، وذكرت أن جستنيان استغل هذه المحاكم حتى تكون سلطته عند سكان مصر في مظهر أعلى من سلطة كبار الملاك . غير أننا لاحظنا أن اللجوء إلى محكمة الامبراطور كان يتطلب نفقات باهظة في السفر والإقامة ، فضلا عما اشتهر به هذا القضاء من بط .

وعندما فتح العرب مصر نقلوا هذا النظام فى شكل متلاصق مع النظام الإسلامى على أن الدكتور عبد المنعم ماحد يرى أن هذا النوع من القصاص يرجع فى أصله إلى ملوك الفرس الساسانيين الذين كانوا أول من مارسوه ، وأن فكرته قد ترجع أيضا إلى أصل عربى قديم ، عندما تعاون القرشيون على رد حقوق المظلومين وعقدوا حلفا سموه «حلف الفضول»

على أنه من الواضح أن « حلف الفضول » كان شيئا محتلفا عن محاكم النظر فى المظالم ، فلقد أنشئ « حلف الفضول » كقضاء عادى يقضى بين عامة الناس ، أما محاكم النظر فى المظالم فقد أنشئت لتتصف الطبقة الشعبية من الطبقة العليا (من الأعيان والأشراف) وهم الحكام أو الولاة ، ولم يكن هذا ليتم إلا عن طريق سلطة عليا تعلق سلطة الولاة والطبقة العليا ، وهى سلطة الخليفة . وكما يقول ابن خلدون : « تحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة » لذلك فلن أستطيع أن أقول إن هذا النظام كان موجودا أيام الرسول (ص) فقد ذكرت سابقا أنه كان القاضى الوحيد فى الإسلام ، كما أن هذا النظام لم يكن موجودا أيام أبى بكر الصديق (١١ - ١٣ هـ / ٦٣٢ - ٦٣٤م) . إلا أننا نستطيع القول بأن هذا النظام نشأ فى خلافة عمر بن الخطاب ، أو بمعنى آخر ، أن هذا النظام قد أوجد نفسه فى خلافة عمر بن الخطاب ، خاصة بعد فتح مصر التى كانت تحت الاحتلال البيزنطى ، وكان أهلها يعرفون نظام محكمة الإمبراطور . والتأليل على ذلك تلك الحادثة التى تروىها المصادر العربية ، وقد وقعت زمن الخليفة عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ / ٦٣٤ - ٦٤٣م) وفى ولاية عمرو بن العاص على مصر . يقول ابن عبد الحكم فى كتابه .

« أتى رجل من أهل مصر ... إلى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين ، عانك بك من الظلم قال . عدت معادا . قال سائقت ابن عمرو بن العاص ، فسبقته ، فجعل يضربى بالسوط ، ويقول أنا ابن الأكرمين فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم عليه ويقدم باسمه معه ، فقال عمر أين المصرى ؟ حد السوط فاصرب فجعل يضربه بالسوط ، ويقول عمر

اضرب ابن الأكمير^(١) قال أسى مصرى ، فوالله لقد ضربه ، ونحر نحر صبره ، فما أفلح عنه حتى تمبينا أنه يرفع عنه ثم قار عمر للمصرى صغ على صلعة عمرو فقال يا أمير المؤمنين ، إنما ابنه الذى صرني ، وقد استعيت منه فقال عمر لعمرو مدكم تعدتم الناس ، وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ، قال ، يا أمير المؤمنين ، لم أعلم ، ولم يأتنى »

إذا كانت هذه الحادثة تشير إلى عدل عمر وكراهته للمظالم وإيمانه بالمساواة ، إلا أننا إذا نظرنا إليها من وجهة أخرى ، وهى جراءة المصرى على الذهاب إلى الخليفة مباشرة ليشكو ابن الوالى لأنه ضربه ، لعرفنا أن معرفة المصرين بنظام محكمة الامبراطور عندما كانوا تحت الحكم البيزنطى ، هى التى جعلت هذا المصرى يقدم على هذه الخطوة ، رغم اختلاف السلطة الحاكمة ووقوع مصر تحت حكم العرب ، لذلك ذهب إلى محكمة الخيفة مباشرة .

وهكذا فإن فكرة محكمة الخيفة تكون ظهرت منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، ولكنها لم تتخذ شكل نظام رسمى إلا فى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان ، وربما يرجع ذلك الى كثرة المطالم التى ظهرت فى ذلك العصر ووقعت من الحكام على المحكومين .

وعلى أية حال ، فسنتعرف فى الصفحات القادمة على وظيفة محاكم النظر فى المظالم التى أنشأها العرب ، والغرض من إنشاء هذا النوع من المحاكم .

تقول الدكتورة سيدة كاشف إن الغرض الأساسى من إنشاء محاكم النظر فى المظالم هو وقف تعدى ذوى الجاه والحسب . ومعنى ذلك أن اختصاص هذه الهيئة هو أن تنظر فى ظلمات الشعب . ويحصل الدكتور حسن إبراهيم حسن هذه الظلمات فيقول إنها قد تكون من قصاصة لم يصفوا المتقاصين ، أو من ولاة استبدوا بالأمر وظلموا رعاياهم ، أو من جباة أموال حادوا عن الطريق المستقيم ، أو من أبناء الخلفاء أو أهل الحاه

(١) الأكم كالمصمب بمعنى اسمع

وأصحاب النفوذ ممن اغتالوا أموال الناس وامتنعتم ظلماً وعدواناً، أو
ماشبه ذلك من الشكاوى التى ربما لا يستطيع القضاء تنفيذ أحكامهم فيها
أما المتظلمون الذين كانت تحتص بهم هذه المحاكم، فقد كان أغلبهم من
سطاء الناس، ومن النساء المستضعفات، ومن أهل الذمة الذين يأتون من
نواحي بعيدة خارج العاصمة.

وقد كان الخلفاء الأولون هم الذين يباشرون نظر هذه المظالم بأنفسهم،
وكان أول من أفرد للظلمات يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين ، عبد الملك بن
مروان . وكان عمر بن عبد العزيز أول من ندب نفسه للنظر فى المظالم . ثم
جلس لها من خلفاء بنى العباس المهدي ، ثم الهادي ، ثم الرشيد ، ثم
المأمون، وآخر من جلس لها المهدي (٢٥٥ - ٢٥٦ هـ / ٨٦٨ - ٨٦٩ م) .

وقد جعلها بعض الخلفاء لقضاتهم . كما فعل عمر رضى الله عنه مع
قاضييه أبى ادريس الخولاني ^(١) وكما فعل المأمون ليحيى بن أكثم ،
والمعتصم لأحمد بن أبى دؤاد .

وعندما استقلت الدولة الطولونية بمصر كان أول من جلس بمصر من
الأمراء للنظر فى المظالم أحمد بن طولون . ويذكر فى ملحق أخبار القضاء
للكندي أن جلوس أحمد بن طولون للنظر فى المظالم جعل الناس تستغنى عن
القاضى ، ، حتى كان بكار ربما نفس فى محلة واتكأ ، ثم انصرف إلى
منزله ، ولم يتقدم إليه اثنان^١ وعندما تولى خمارويه بن أحمد بن طولون
مصر من بعده ، جعل على المظالم بمصر محمد بن عبيد بن حرب وذلك فى
عام ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م . وكان محمد بن عبيد ينظر فى المظالم من بعد موت
القاضى بكار بن قتيبة عام ٢٧٠ هـ / ٨٨٣ م ، حتى تولى القضاء عام
٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م ، وكانت مصر فى تلك الفترة بلا قاض .

(١) اسمه عائد الله بن عبد الله كان ثقة ، وقد روى عنه الزهرى تولى القضاء دمشق وتوفى عام ٨٠

وعندما استقلت الدولة الاخشيدية بمصر كان الاخشيد يجلس بنفسه للنظر فى المظالم . وعندما تولى كافور مصر كان يجلس أيضا للمظالم ، وكان أول جلوسه فى عام ٢٤٠ هـ / ٩٥١ م . وقد قيل عن القاضى ابو الطاهر الذهلى الذى تولى القضاء من قبل كافور (٢٤٨ - ٣٦٦ هـ / ٩٥٩ - ٩٧٦ م) : إنه « كان فى أحكامه كالمحور عليه ، لكثرة جلوس كافور للمظالم فى كل سبت » . وكان المتظلمون يقدمون مظالمهم مكتوبة

أما عن مواعيد النظر فى المظالم، فكانت تتراوح بين يوم واحد فى الأسبوع، وجميع أيام الأسبوع. يقول الماوردي: إنه اذا نظر فى المظالم من انتدب لها، جعل لنظره يوما معروفا يقصده فيه المتظلمون، ويراجعه فيه المتنازعون، ليكون ماسواه من الأيام لما هو موكل اليه من السياسة والتدبير. أما اذا كان من عمال المظالم المنفردين لها، فيكون مندوبا للنظر فى جميع الأيام.

ويذكر جرجى زيدان أنه فى البداية لم يكن يخصص لسماع الظلمات يوم معين أو ساعة معينة وإنما كان اذا جاء متظلم انصف. ثم أفرد يوم خاص للنظر فى أقوال المتظلمين وتصفح قصصهم.

ويرى آدم مئز أن تخصيص يوم للنظر فى المظالم كان موجودا فى العصر البيزنطى. ففى عام ٤٩٦م كان حاكم الرها يجلس كل يوم جمعة فى الكنيسة للقضاء.

وفى عصر الخليفة المأمون خصص يوم الأحد للنظر فى المظالم. وكان أحمد بن طولون يجلس للنظر فى المظالم يومين فى الأسبوع، إلا أن المصادر لم تحدد هـما. وعندما كان يعقد مجلس مظالمه، كان يحضر بكار بن قتيبة من السجن، ثم يعاد اليه اذا انقضى المجلس.

أما الاخشيد فكان يجلس للنظر فى المظالم كل أربعاء

وكان كافور يعقد مجلس المظالم كل سبت ابتداء من عام ٢٤٠ هـ / ٩٥١م. وكان يحضر مجلسه القضاة والوزراء والشهود ووجوه البلد

وكانت محكمة المظالم تنعقد في المسجد كعبرها من المحاكم التي يعقدها انقضاء وكان مجلس النظر في المظالم لا يستكمل إلا بحضور خمسة أعوان - كما يقول الماوردي - لا يستعنى عنهم الناظر في المظالم وهم -

١ - الحماية والأعوان (الشرطة) «لحدب القوى وتقويم الحرى» وقد كانوا من القوة بحيث يستطيعون التغلب على من يلجأ إلى العنف، أو يحاول الفرار من وجه القضاء

٢ - القضاة والحكام^{١٠} «لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق، ومعرفة مايجرى في مجالسهم بين الخصوم» فكانت مهمتهم الإحاطة بما يصدر من الأحكام لرد الحقوق إلى أصحابها، والعلم بما يجرى بين الخصوم، فيلمنون بشتات الأمور الخاصة بالمتقاضين

٣ - الفقهاء «ليرجع إليهم فيما أشكل، ويسألهم عما اشتبه وأعضل»

٤ - الكتّاب^{١١} «ليثبتوا ما جرى بين الخصوم، وما توجب لهم أو عليهم من الحقوق».

٥ - الشهود «ليشهدهم على ما أوجب من حق وأمضاء من حكم».

وقد فرق الماوردي في كتابه بين اختصاص كل من القاضى وناظر المظالم، ولكن الدكتورة سيدة كاشف ترى أن هذه الاختصاصات كانت نظرية إلى حد كبير، وأن سلطان الناظر في المظالم لم يكن واسعاً إلا حين يكون هو الخليفة أو الأمير أو من يقرب من مرتبتهما، أو من كان مؤيداً من الأمير حائزاً لثقته التامة. وبخلاف ذلك فإن اختصاص النظر في المظالم واختصاص القاضى كانا يلتقيان في كثير من الأحيان، وكان يصعب أحياناً أن نتبين أيهما أوسع سلطاناً.

ثالثاً - محاكم أهل الذمة :

هذه المحاكم تشبه المحاكم الكسبية في العصر البيروطى، يتولى القضاء فيها رجال الدين منهم، وكانت خاصة بأهل الذمة وقد ذكرت سابقاً أن هذه

المحاكم ظهرت بانتشار المسيحية زمن الامبراطور قسطنطين، وأنها لم تكن مقتصرة على رجال الدين، وإنما جاز للمتخاصمين في الأمور المدنية أن يلجأوا باختيارهم الى تحكيم الأسقف، فقد كانت أحكامه معترفا بها قانونا وفي عصر هرقل زادت سلطات رجال الدين القضائية، فصار للأسقف الحق في تنفيذ الأحكام، هذا الى جانب أنه لا يجوز للمتهم اللجوء الى القضاء المدني بعد أن اعتزته الكنيسة مذنبا.

ويبدو لنا أنه بعد الفتح العربي لمصر، ترك العرب للذميين قضاءهم، واستمرت محكمة الكنيسة في عملها تحت الحكم العربي

والسؤال الآن هل ظلت سلطة المحاكم الكنسية تحت الحكم العربي، كما كانت سلطتها تحت الحكم البيزنطي؟

يقول آدم متز : « إن بعض فقهاء الاسلام أجازوا تقليد الذمي القضاء بين أهل دينه. وهذا، وإن كان العرف به جاريا، فهو تقليد زعامة ورياسة وليس بتقليد حكم وقضاء، وأما يلزمهم حكمه لالتزامهم له، وإذا امتنعوا من التحاكم اليه لم يجبروا على ذلك، فاذا رجعوا الى قاضي الاسلام فإنه يقضى بينهم بحكم الاسلام، لأنه يكون عليهم أنفذ ولهم أسلم».

وهكذا نرى أنه وإذا كان القضاة المسلمون لم يتدخلوا في أحكام قضاة أهل الذمة، إلا أن سلطة هؤلاء القضاة الذميين تقلصت، لأن العقوبات التي كانوا يحكمون بها كانت عقوبات دينية فقط، وأصبح من مصلحة الذمي اللجوء الى القضاء الاسلامي الذي يكون أنفذ والزم. وفي ذلك يقول الكندي إن القاضي خير بن نعيم الحضرمي الذي تولى قضاء مصر من قبل حنظلة ابن صفوان (١٢٠ - ١٢٧هـ/ ٧٣٧ - ٧٤٤م) كان يقبل شهادة النصراني على النصراني، واليهود على اليهود ويسأل عن عدالتهم في أهل دينهم

ولكن اذا حدث نزاع بين عربي وقبطي، تقدم المتخاصمون الى مجلس مؤلف من قضاة يمثلون الفريقين المتنازعين

أما أماكن انعقاد العرب لجلسات المحاكم لأهل الذمة، فيقول الكندي
إن حير بن نعيم كان يقضى فى المسجد بين المسلمين، ثم يجلس على باب
المسجد بعد العصر على المعارج (١) فيقضى بين النصارى

كما يقول الكندي فى موضع آخر: إن القضاة كانوا يحفلون للقضاء
بين النصارى يوماً فى منازلهم، إلى أن جاء القاضى محمد بن مسروق،
الذى تولى القضاء من قبل هارون الرشيد (١٧٧ - ١٨٤ هـ / ٧٩٣ - ٨٠٠ م)،
فأذن لهم بالدخول فى المسجد.

ويقول آدم متز عن لجوء الذمى للمحاكم الإسلامية إن الكنائس لم تكن
تنظر إلى ذلك بعين الرضا، ولذلك ألف الجاثليق (٢) تيموثيوس (Timotheus)
حوالى عام ٢٠٠ هـ / ٨٠٠ م كتاباً فى الأحكام القضائية المسيحية، لكى يقطع
كل عذر يتعلل به النصارى الذين يلجأون إلى المحاكم غير النصرانية بدعوى
نقصان القوانين المسيحية. وفى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من هذا
الكتاب فرض تيموثيوس على من يذهب طائفاً إلى المحاكم الإسلامية أن يتوب
ويتصدق ويقوم على المسح والرماد (٣)، ثم جاء خليفته فقرر أن النصارى إذا
خرجوا إلى الأحكام البرانية، فإنهم يؤدبون على قدر جرمهم، ويعمنون من
الببغة إلى حين.

ويذكر آدم متز عن العقوبات الدينية التى كانت تحكم بها المحاكم
الكنسية أنها كانت تشمل «التوبيخ أمام الناس، والقيام على المسح والرماد
أمام الببغة، ودفع كفارة مالية للببغة، والمنع من حضورها ومن التمتع برسوم
المباركة الدينية عند الموت، ومن الدفن على الطريقة النصرانية. ومن أمثلة

(١) المعارج جمع معارج ومعارج السلم والمنصعد.

(٢) الجاثليق لفظ بربانى (catholicos) معناه العمومى والمراد به الرئيس الكنسى الأعلى عند الكلدان
الساكنين فى أيام الملوك الساسانيين والحقاء العباسيين جمع الجاثليقة ويقال له فى وقتنا هذا
«البطر» (patriarch).

(٣) المسح بكسر الميم، جمع أمساح ومسوح ثوب من الشعر عليه يلبسه الرهبان على الصدر نقشف
وفهرا للجسد والمسح والرماد تعبير مجازى عن التوبة بالنس نوع معين من الملابس والجلوس على
الأرض (بالرجوع إلى الدكتور ولیم سليمان).

العقوبة أن النصراني الذي يضرب آخر يمنع من البيعة ومن رسوم المباركة من القسيسين شهرين، ويوقف كل يوم أحد على المسح والرماد، وعليه أن يتصدق على الفقراء بحسب قدرته .

أما بالنسبة لشهادة الذمي ، فيذكر آدم متز أن أهل الذمة لم يكن يسمح لهم بالتقدم للشهادة أمام القضاء الإسلامي « كأنهم عبيد » ، وإن كان المعقول أن يقصد بذلك شهادة الذمي على المسلم ، أما شهادتهم على أهل دينهم ، فقد اختلف الرأي ، فذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا تقبل شهادتهم على أهل دينهم ، وذهب البعض مذهباً آخر .

أما المحاكم النصرانية فأنها كانت تقبل شهادة المسلم على النصراني «على كره منها لذلك بالطبع» ، وكل ما كانت تطلبه هو أن يكون الشاهد تقياً يخاف الله غير مطعون في ذمته

ومن قضايَا النصراني التي ذكرتها المصادر العربية أنه في ولاية الفضل بن فضالة الأولى على القضاء من قبل موسى بن مصعب ، والتي أقره عليها الخليفة المهدي عام (١٦٨ - ١٦٩ هـ / ٧٨٤ - ٧٨٥م) - كان بمصر نصراني سب النبي (ص) فكتب فيه الفضل بن فضالة إلى مالك بن أنس يسأله عن قتله ، فكتب مالك يأمره بقتله ، فقتل النصراني . وكان والي مصر في ذلك الوقت علي بن سليمان الهاشمي .

وفي ولاية الحارث بن مسكين على القضاء من قبل المتوكل (٢٣٧ - ٢٤٥ هـ / ٨٥١ - ٨٥٩ م) حكم بقتل نصراني سب النبي (ص) أيضا ، بعد أن جلده الحد ، كما أمر بضرب عنق نصرانيين شهد عنده أنهما ساحران .

ومن أهم هذه القضايا ، قضية هدم كنيسة أبي شنودة ، وكانت في ولاية محمد بن أحمد من الحداد على القضاء من قبل الاخشيدي (٣٢٤ - ٣٤٤ هـ / ٩٣٥ - ٩٥٥م) فيقول الكندي عن ابن زولاقي : « إنه اتفق في ذلك الحين أن كنيسة أبي شنودة انهدم جانبا ، وبذل النصراني مالا كثيرا ليطلق لهم عمارتها ، فاستفتوا الفقهاء ، فأفتى ابن الحداد بهدم عمارتها ، ووافق أصحاب مالك ولكن محمد بن علي العسكري أفتى بأن لهم أن يرموها

ويعمروها ، فنارت العامة به ، وهموا باحراق داره ، فاستتر ، وأحاطوا بالكنيسة ، فبلغ ذلك الأمير فاغتاظ ، فأرسل وحوه علمانه في جمع كثير ، فاجتمع عليهم العوام ورموهم بالحجارة ، فرأسلوه ، فأرسل إلى ابن الحداد فقال : اركب إلى الكنيسة ، فإن كانت قائمة فاتركها على حالها ، وإن كانت دائرة فاهدمها . فتوجه ابن الحداد وصحبته على بن عبد الله بن النواس المهندس ، وكثر الزحام ، فلم يزل يرفق بهم باللفظ ويلين لهم القول ، ويعلمهم أنه معهم ، حتى فتحوا الدروب ، ودخل الكنيسة ، فأخرج جميع من فيها من النصارى ، وأغلق الباب ، ودفن للمهندس شمعة ، ودخل المذبح وكشفه وقال: يبقى خمسة عشر سنة ثم يسقط منها موضع ، ثم يبقى إلى تمام أربعين سنة ويسقط جميعها ، فأعاد الجواب ، فتركها ولم يعمرها ، فلما كان عام ٣٦٦ هـ / ٩٧٦ م (زمن الخليفة الفاطمي العزيز (نزار أبو منصور) ٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦ م) عمرت كلها ، ولو تركت لسقطت .

ونلاحظ أن هناك من الحدود التي كانت على المسلم من طبقت على الذمي . فيقول أبو يوسف في كتابه عن حد المسلم الذي يسرق من الذمي : إنه يلزمه ما يلزم السارق المسلم ، وكذلك لو كان السارق ذميا يلزمه ما يلزم السارق المسلم .

كما يقول : « إن الذمي إذا استكره المرأة المسلمة على نفسها فعليه من الحد ما على المسلم في قول فقهاءنا » .

وعندما تولى حفص بن الوليد مصر في ولايته الثانية عام ١٢٤ هـ / ٧٤١ م بعدما أقره هشام بن عبد الملك عليها « أمر بقسم مواريث أهل الذمة على قسم مواريث المسلمين ، وكانوا قبل حفص يقسمون مواريتهم بقسم أهل دينهم » .

رابعاً : قضاء الجند :

يقول جرجي زيدان عن قاضي الحند : « كان منصب قضاء الجند تارة يضاف إلى القاضي الحنفى ، وتارة يضاف إلى القاضي الشافعى ، وتارة

ينعرد به قاص حنفي ، وما زال إلا لأن قاضى العسكر إما ينتفع به فى
الجهاد ، ووقت حروح العسكر .

ومعنى ذلك أن قصاء الحد فى الدولة الإسلامية كان يختلف عن
المحاكم العسكرية فى الدولة البيزنطية ، التى شأت للطبقة العسكرية فقد
اقتصرت قصاء الجند فى الدولة الإسلامية على وقت الحرب فقط ، فكان
القاضى يخرج معهم .

ويقول الكندى عن ولاية غوث بن سليمان الحضرمى للقضاء فى مصر ،
من قبل أبى عون عبد الملك بن يزيد (١٣٥ - ١٤٠ هـ / ٧٥٢ - ٧٥٧ م) : « إن
صالح بن على لما نزل دابقا ^(١) وحشد الناس للمصائفة جعل على كل جند
قاضيا ، فشكوا تطويل القضاء ، فذكر ذلك للمصريين ، فقال له عمرو بن
الحارث : اجمعهم على غوث بن سليمان فإنه يستضلع بهم »

وقد أوردت الدكتور سيدة كاشف قولاً للخليفة هشام بن عبد الملك
لواليه على مصر الوليد بن رفاع (١٠٩ - ١١٧ هـ / ٧٢٧ - ٧٣٥ م) يقول فيه
« أصرف يحيى (وهو القاضى يحيى بن ميمون) عما يتولاه مذموم
مدحورا ، وتخبر لقضاء جندك رجلا غفيا ورعا تقيا سليما من العيوب ، لا
تأخذه فى الله لومة لائم » . وعلقت على ذلك قائلة إنه يستنبط من ذلك - أى
من عبارة (قضاء الجند) - أن العرب فى مصر حتى أيام الخليفة هشام بن
عبد الملك لم يكونوا إلا جنودا ، أو أن الذين أسلموا من المصريين لم يكونوا
سوى أقلية ، بدليل أنه لم يهتم بالتعميم فى خطابه بل خص القضاء على
الجند . ولكن قد يكون المقصود بكلمة جند هنا المنطقة الحربية .

وعلى العموم فإن المصادر العربية لا توضح لنا بصورة مفصلة قضاء
الجند فى الدولة الإسلامية .

الشهود :

يقول آدم مترز إن أهم ما يستلقت البطر فى النظام القصائى
الإسلامى ، هو إيجاد جماعة من الشهود الدائمين أمام القاضى فقد كان

(١) دابق : نكسر الماء وقد روى بفتحها وأحره قاف قرية قرب حلب ، بينها وبين حلب أربعة فراسخ

يعاون القضاة طائفة من الشهود كانوا بمثابة موظفين دائمين - كما تذكر الدكتورة سيدة كاشف - وكان الشاهد المعترف به يسمى الشاهد العدل ، ويعرف الشهود أيضا باسم العدول وترى الدكتورة سيدة كاشف أن الشهود كانوا يشبهون من بعض الوجوه مشايخ البلاد أو مشايخ الحارات في عصرنا الحالي ، فكان على كل شاهد أن يعرف أحوال أهل الحي الذي يسكنه ومنازعاتهم وخصوماتهم ، ومن أجل ذلك كان لشهادة هؤلاء الشهود قيمتها الخاصة في القضاء . ولذلك عني قضاة هذا العهد عناية كبيرة بأحوال الشهود الذين يتقدمون للشهادة في المحاكم .

وكان اختيار الشهود من ضمن عمل القاضي فيقول ابن خلدون : إن من ضمن سلطة القاضي « تصفح الشهود والأمناء والنواب ، واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ، ليحصل له الوثوق بهم » . وعندما يترك القاضي منصبه يبطل عمل العدول الذين عينهم للشهادة ، ويגיע القاضي الجديد ليعين من يثق به ، وربما يوافق على بعض شهود القاضي السابق .

وعن نشأة الشهود يقول الكندي : وكان القضاة إذا شهد عندهم أحد ، وكان معروفاً بالسلامة ، قبله القاضي ، وإن كان غير معروف بها أوقف ، وإن كان الشاهد مجهولاً لا يعرف سنل عنه جيرانه ، فما ذكروه به من خير أو شر عمل به . وقد استمر هذا الوضع حتى تولى القضاة في مصر للمرة الثانية غوث بن سليمان (١٤٠ - ١٤٤ هـ / ٧٥٧ - ٧٦١ م) في خلافة المنصور ، فكان أول من سأل عن الشهود بمصر ، وكان سبب ذلك كما يقول الكندي « تفشي ظاهرة شهادة الزور في زمانه » .

وهن الاهتمام بأمانة الشهود يذكر الكندي عن توبة بن نمر ، الذي تولى القضاء من قبل الوليد بن رفاعة (١١٥ - ١٢٠ هـ / ٧٣٣ - ٧٣٧) ، أن رجلاً وامرأة اختصما عنده فطلقها . فقال توبة متعها فقال لا أفعل قال فسكت عنه ، لأنه لم يره لازماً له . فأتاه الرجل الذي طلق امرأته في شهادة ، فقال له توبة لست قبلاً بشهادتك . قال . ولم ؟ قال . إلك أبيت أن تكون من المحسنين ، وأبيت أن تكون من المتقين . ولم يقبل له شهادة .

وعندما تولى المفصل بن فصالة ولايته الثانية على القضاء (١٧٤ - ١٧٧هـ/ ٧٩٠ - ٧٩٣م) اتخذ «صاحب مسائل» يسأل عن الشهود، وكان أول من اتخذه وعين في هذه الوظيفة كاتبه فليح بن القمري، فتحدث الناس أنه كان يرتشي من أقوام ليذكرهم بالعدالة

كما اتخذ أقواما للشهادة، فيقول الكندي «لم يكن يتبع القاضي فيما مضى غير كاتبه، ومن يقوم بين يديه في مجلس الحكم، حتى كان المفصل في ولايته الثانية، فإنه رسم أقواما للشهادة، فكانوا عشرة رجال»

ويذكر الكندي أن اتخاذه للشهود قد أثار العديدين ضده، فقال اسحاق ابن معاذ:

سادعو إلهي حتى الصباح لكيما يعيدك كلبا هزينا
سننت لنا الجور في حكمنا وصيرت قوما لصوصا عدولا
ولم يسمع الناس فيما مضى بأن العدول عديدا قليلا

وعندما تولى بعده القاضي محمد بن مسروق من قبل هارون الرشيد (١٧٧ - ١٨٤هـ/ ٧٩٣ - ٨٠٠م) اتخذ أيضا قوما للشهادة رسمهم بها.

وعندما تولى بعده القاضي عبد الرحمن بن عبد الله العمري القضاء من قبل هارون الرشيد (١٨٥ - ١٩٤هـ/ ٨٠١ - ٨٠٩م) أمر باتخاذ الشهود أيضا، غير أنه «جعل أسماءهم في كتاب وهو أول من فعل ذلك، ودونهم، وأسقط سائر الناس. ثم فعلت ذلك القضاة من بعده» وجعل أشهب بن عبد العزيز على مسأله، وضم إليه يحيى بن عبد الله بن هرملة، ويحيى بن عبد الله بن بكير

ويقول عنه الكندي: إنه كان أكثر القضاة شهودا، فقد اتخذ مائة شاهد من أهل المدينة من موالى قريش والأنصار، إلا أنه فيما بعد أسقط حمعا من هؤلاء الشهود، وأضاف عليهم حوالي ثلاثين رجلا من الفرس

وعندما تولى لهيعة بن عيسى القضاء بمصر للمرة الثانية من قبل المظلل بن عبد الله الحراعي (١٩٩ - ٢٠٤هـ/ ٨١٤ - ٨١٩)، جعل على

مسائله سعيدا بن تلید، وامره أن يجدد السؤال عن الشهود والموسومين بالشهادة في كل ستة أشهر، فمن حدث له حرجه (١) أوقفه. ويذكر الكندي أنه جعل من الشهود بطاقته، وكان عددهم ثلاثون رجلاً

وقد بلغ من اهتمام القضاة بالسؤال عن الشهود أن القاضي عيسى بن المنكر، الذي تولى القضاء من قبل عبد الله بن طاهر (٢١٢ - ٢١٤هـ/٨٢٧ - ٨٢٩م)، كان يبتكر بالليل، يغطي رأسه، ويمشي في السكك يسأل عن الشهود.

ويبدو لنا أن اختيار الشهود كان يتم في الطبقة العليا من المجتمع، أي من الأسرات الكبيرة في البلاد، أو من وجوه القوم. لذلك عندما عين عيسى بن المنكر عبد الله بن عبد الحكم على مسأله، كان أول من بدأ في اختيار الشهود من كافة الطبقات، فيقول الكندي: «إن عيسى بن المنكر جعل عبد الله بن عبد الحكم على مسأله، فأدخل في العدالة من لا قدر له، ولا بيت فلان الحائك، وفلان البياح ... قال ابن عفير فأخبرت أن أبا خليفة حميد ابن هاشم الرعياني لقيه، فقال له: يا ابن عبد الحكم قد كان هذا الأمر مستورا فهتكته، وأدخلت في الشهادة من ليس لها أهلا. فقال له ابن عبد الحكم: إن هذا الأمر دين، وإنما فعلت ما يجب علي».

وعندما ظهرت محنة خلق القرآن في زمن المأمون (٢١٨/٨٣٣م) تأثر اختيار الشهود تبعاً لامتحانهم، فيقول الكندي: «كان هارون بن عبد الله إذا شهد عنده شاهدان سألتهما عن القرآن فإن أقرأ بأنه مخلوق قبلهما، وإلا أوقف شهادتهما. فكانت هذه المحنة من سنة ٢١٨هـ/٨٣٣م إلى أن قام المتوكل سنة ٢٣٢هـ/٨٤٦م».

وعندما تولى القضاء محمد بن موسى السرخسي (٢٢٢هـ/٩٣٣م) أكثر الشهود التردد عليه، فقال لهم مالكم معاش عندي، فلا يحيى أحد منكم إلا لحاجة أو لشهادة. ويعلق آدم منز على هذه الواقعة بأن الشهود أرادوا أن يكونوا موطئين

(١) الحرجة ما جرى به شهادة الخصم أو حجت أي تسقط

وحوالى هذا الوقت أى القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى كان للرسم أن يجلس مع القاضى عند نظره فى القضايا اربعة شهود، اثنان يجلسان عن يمينه، واثنان عن يساره ويتضح من ذلك أن هذا النظام كان يشبه نظام المحلفين فى الغرب

اماكن انعقاد المحاكم:

لم يكن هناك محكمة خاصة للفصل فى القضايا، إنما كانت مجالس القضاء تعقد فى جامع عمرو بن العاص بالقسطنطين وأحيانا كان القاضى يجلس للحكم فى منزله أو فى منزل غيره. ويرى ادم متز أن القاضى كان يجلس للحكم فى الجامع، لأن جلسات القضاء كانت علنية، فيجلس فى الجامع حيث لا يمنع أحد من المسلمين من الدخول اليه.

ويقول الكندى عن القاضى خير بن نعيم (١٢٠ - ١٢٧هـ/ ٧٣٧ - ٧٤٤م) إنه كان يقضى فى المسجد بين المسلمين، كما كان له مجلس يشرف على الطريق على باب داره، فكان يجلس فيه فيسمع مايجرى بين الخصوم من كلام.

وعندما تولى القضاء ابراهيم بن الجراح من قبل السرى بن الحكم (٢٠٥ - ٢١١هـ/ ٨٢٠ - ٨٢٦م) جلس للحكم فى منزله، ويرجع السبب فى ذلك الى طرده من الجامع، فيقول الكندى: «ولى السرى ابراهيم بن الجراح فأمر بمصلاؤه، فوضع فى المسجد الجامع، واجتمع المصريون فائقوه فى الطريق، فما تكلم فيه السرى بشيء، وجلس ابراهيم بن الجراح للحكم فى منزله، فلم يعد الى المسجد الجامع حتى صرف». وهنا نرى وحدة المصريين لطرد قاضى ظالم من المسجد، وعجز الوالى عن طرده رغم معرفته بظلمه

اما القاضى هارون بن عبد الله، فعندما تولى القضاء من قبل المأمور (٢١٧ - ٢٢٦هـ/ ٨٢٢ - ٨٤٠م) جعل مجلسه فى الشتاء فى مقدم المسجد، واستدير القبلة، وأسند ظهره بحداد المسجد، ومع المصلين أن يقرئوا منه، وياعد كتابه عنه، وياعد الحصى. وكان أول من فعل ذلك ثم اتحد محاسنا للصيف فى صحن المسجد، وأسند ظهره للحائط الغربى

وعندما تولى القاضى عبد الله بن أحمد بن زبير القضاء من قبل المقتدر عام ٣١٧هـ/٩٢٩م - وذلك فى أثناء ولاية تكين على مصر للمرة الثالثة من قبل الخليفة المقتدر عام ٣١١ - ٣٢١هـ/٩٢٢ - ٩٣٣م - كان يحلس للقضاء يومين فقط فى الأسبوع، وهما يوما الاثنين والخميس، ويظهر لما ذلك من النص الذى ذكر فى ملحق اخبار القضاة للكندى فهو يقول: كان يحلس فى كل اثنين وخميس لابسا للسود وفى سائر الايام بالبياض، وكان القاضى ليه الرسمية هو السود، وكان ملزما بلبسه، لذلك فهو يلبس السود فى الايام التى يقضى بها، ولكنه غير ملزم به فى باقى الايام.

وكان القاضى محمد بن أحمد بن الحداد الذى تولى قضاء مصر (٣٢٤ - ٣٢٥هـ/٩٣٥ - ٩٣٦م) من قبل الاخشيد محمد بن طغج - يجلس فى الجامع، وفى داره، وفى دار ابن أبى زرعة. حتى تولى عمر بن الحسن قضاء مصر (٣٢٦ - ٣٢٩هـ/٩٤٧ - ٩٥٠م) فاستخلفه (أى محمد بن أحمد بن الحداد) فى الأحكام، فكان يجلس فى دار العباس يومى الخميس والسبت، وفى داره يوم الاثنين.

على أن جلوس القاضى فى المسجد لم يلبث أن أبطل حوالى منتصف القرن الثالث الهجرى، عندما رأى أهل السنة أن جلوس القاضى فى المسجد ينافى ما يجب لبيوت الله من الحرمة، فأمر المعتز عام ٢٧٩هـ/٨٩٢م - وكان ذلك فى ولاية خماوريه بن أحمد بن طولون على مصر عام ٢٧٠ - ٢٨٢هـ/٨٨٣ - ٨٩٥م - ألا يقعد القضاة فى المسجد.

وقد كانت العادة أن يبسط المتحاكمون الى القاضى فى العصر الاول قضيتهم وهم وقوف بين يديه، ثم صار الرسم أن يجلس المختصمون بين يدى القاضى صفا متساويين .

إنشاء سجل للقضاة تدون فيه القضايا :

- لم يكن للقضاة فى البداية سجل تدون فيه الأحكام، لأنها كانت تنعد على أثر صدورها، ويقوم القاضى بتنفيذها بنفسه وظل الأمر كذلك حتى

نهاية عهد الخلفاء الراشدين على أن الأمر اختلف معجى العصر الأموى،
فقد أدى تناكر الخصوم الى اشاء هذه السجلات

وكان أول القضاة الذى سجل سجلا بقضائه هو قاضى مصر سليم
ابن عتر (٤٠ - ٦٠هـ/٦٦٠ - ٦٨٩م)، وكان السبب فى ذلك كما يذكر الكندى
أنه فى أثناء ولايته للقضاء احتصم اليه فى ميراث، فقضى بين الورثة، ثم
تناكروا، فعادوا اليه، فقضى بينهم، وكتب كتابا بقضائه، وأشهد فيه شيوخ
الجنود .

كذلك لم يكن للقاضى أرشيف خاص تصان فيه كتبه وأوراقه، بل كان
كاتب القاضى يحضر، ومعه الكتب فى منديل، فاتخذ القاضى محمد بن
المسروق الكندى (١٧٧ - ١٨٤هـ/٧٩٣ - ٨٠٠م) لنفسه قمطرا (١) يحفظ فيه
أوراقه، وكان يختتمها قبل أن يودعها القمطر، وإذا جلس للقضاء أحضرت
وظلت هذه العادة متبعة من بعده.

وعندما تولى عيسى بن المنكر القضاء من قبل عبد الله بن طاهر
(٢١٢ - ٢١٤هـ/٨٢٧ - ٨٢٩م) كان القمطر فى ولايته للقضاء يرفع فى
حائوت فى دار عمرو بن خالد، فعندما فسدت قضية منها أبى عمرو بن خالد
أن يدخلها داره، فاكترى لها منزلا فى دار عمرو بن العاص، إذا أنصرف
عيسى جعلت فيه، وختم الباب .

وفى العصر الاخشيدى كانت أوراق القضايا تحفظ فى سلال وتختم.
وكان للقضاة كتاب يساعدونهم فى كتابة الأحكام، ومن المفترض أن
يكونوا من أهل الفقه والعلم، كما كان لهم حجاب يستأذنون للناس والمشهود
للدخول الى القاضى .

وينبغى للقاضى أيضا أن يتخذ ترجمانا إذا اختصم اليه من لا يعرف
لغته، ويشترط فى الترجمان أن يكون ثقة مسلما مأمونا . وكفى واحد،
والاثنان أحوط .

(١) القمطر والقمطر جمع قمطر مائصال فيه الكتب

وكانت عادة المتحاكمين - كما يذكر آدم متر - أن يتقدموا للقاضي برقاع ، يذكر في الرقعة منها اسم المدعى واسم خصمه وأبيه . وكان الكاتب يأخذ هذه الرقاع عند باب المسجد قبل محيئ القاضي ، ولا يزال يأخذها حتى يحصر القاضي . وإذا كانت الرقاع كثيرة ولا يقدر القاضي أن يدعوا بها كلها في يوم ، مرقها في كل يوم خمسين رقعة ، أو أكثر من ذلك على قدر طاقته في الجلوس والصبر .

رواتب القاضي :

كان القضاة يأخذون مرتباتهم من بيت مال المسلمين ، فيقول أبو يوسف موجهها كلامه للخليفة الرشيد : « ما يجرى على القضاة والولاة من بيت مال المسلمين ، من جباية الأرض أو من خراج الأرض والجزية لأنهم في عمل المسلمين ، فيجرى عليهم من بيت مالهم . وأما الزيادة في أرزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجرى عليهم فذلك إليك ، من رأيت أن تزيده في رزقه منهم زدت ، ومن رأيت أن تحط من رزقه حططت » . وهكذا أصبحت مسألة تحديد رواتبهم ودفعها من اختصاص الخليفة نفسه .

وفي عهد عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩ م) لم يتناول معظم القضاة راتبا ، لأنه كان يرى أن القاضي لا يجوز له أن يتناول راتبا لقاء قيامه بهذه الخدمة الدينية . وهذا يفسر أنهم كانوا يحتفظون بمهنتهم .

ويرى الدكتور علي حسنى الخربوطلى أن القضاة كانوا يمنحون مرتبات سخية ، حتى لا تدفعهم الحاجة إلى أخذ الرشى .

غير أنه يبدو لنا أن كثيرا من القضاة كانوا في ترفه من العيش ، سواء من المرتبات الكبيرة التي يتقاضونها ، أو من الإرتشاء ، لذلك نجد الكندي يشير إلى رأى أحد الأشخاص في القاضي هرون بن عبد الله ، الذي تولى القضاة من قبل المأمون (٢١٧ - ٢٢٦ هـ / ٨٣٢ - ٨٤٠ م) . فهو يقول « ما رأيت قاضيا مثل هرون بن عبد الله ، ما استغنى عن داره ، فلما

أصروف ماعها ، وتحمل بثمنها ، وهكذا يرى كيف أنه يتعجب من هذا القاصي الذي لم يستعد من وظيفته ، ولم يكسب منها إلا دارا ، وأنه حتى عندما عزل من وظيفته اضطر أن يبيعها ليسافر بثمنها

ومما يدل على ذلك ما يذكره أبو المحاسن من أن المأمون أرسل رسالة إلى اسحاق بن ابراهيم ^(١) يقول له فيها : وأما الفصل بن غاسم (تولى القضاء من قبل المطلب بن عماد الله الخزاعي (١٩٨ - ١٩٩ هـ / ٨١٣ - ٨١٨ م)، فأعلمه ، أنه لم يخف على أمير المؤمنين ما كان منه بمصر ، وما اكتسب من الأموال في أقل من سنة - يعني في ولايته القضاء - ! وهكذا كان الخلفاء على علم بتجاوزات القضاة

وتقول الدكتورة سيدة كاشف إن رزق القاضي في أول عصر الولاة كان بسيطا ، ثم أخذ يرتفع تدريجيا . لقد كان رزق القاضي حتى قرب نهاية القرن الأول الهجري حوالي مائتي دينار في السنة ، فأصبح في النصف الأول من القرن الثاني الهجري عشرين دينارا في الشهر ، ثم صار في بداية النصف الثاني من هذا القرن حوالي ثلاثين دينارا في الشهر ، وفي نهاية القرن الثاني الهجري وصل رزق القاضي إلى مائة وثمانية وستين دينارا في كل شهر .

وقد ذكرت المصادر العربية نماذج من أرواق بعض القضاة تتفاوتت تفاوتاً كبيراً . فقد كان رزق القاضي عبد الرحمن بن حنبل الذي تولى القضاء من قبل عبد العزيز بن مروان (٦٩ - ٨٣ هـ / ٦٨٨ - ٧٠٢ م) من القضاء مائتي دينار ، وفي القصص مائتي دينار ، ورزقه في بيت المال مائتي دينار ، وكان عطاؤه مائتي دينار ، وكانت جازرته مائتي دينار - أي ألف دينار في السنة .

(١) هو أبو محمد اسحاق بن ابراهيم بن ماهان المعروف بابن النديم الموصلي . كان من علماء الحنابلة وله الخلف المشهور والحلافة والعباءة اللذان تعدد بهما . وكان من العلماء مالملة والأشعر وأخبار الشعراء وأمام الناس . روى عنه مصعب بن عبد الله الربيعي ، والربيع بن مكار وغيرهما . وكان المأمون يقول : لولا ما سبق لاسحق على السنة الناس ، واشتهر بالعباءة ، لوبته القضاء ، فانه أولى وأعتق وأكثرت دينا وأمانة من هؤلاء القضاة . ولد عام ١٥٠ هـ وتوفي عام ٢٣٥ هـ أو ٢٣٦ هـ .

وكان مالك بن شراحبيل الذي تولى القضاء من قبل عبد العزيز من مروان (٨٣ - ٨٤ هـ / ٧٠٢ - ٧٠٣ م) يتقاضى من الحجاج مئ كل سنة حلة (ثوب) وثلاثة آلاف درهم ولا ندرى هل كان ذلك زيادة فوق المرتب ، أو هو قيمة المرتب نفسه .

وكان رزق عبد الرحمن بن سالم الذي تولى القضاء من قبل حوثره بن سهيل (١٢٨ - ١٣٣ هـ / ٧٤٥ - ٧٥٠ م) - عشرة دنانير في الشهر . فيقول الكندي : إنه قد وجدت في ديوان بني أمية براءة زمن مروان بن محمد ، فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من عيسى بن أبي عطاء إلى خزان بيت المال ، فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي رزقة لشهر ربيع الأول وربيع الآخر سنة ١٣١ هـ عشرين ديناراً ، واكتبوا بذلك البراءة ، وكتب يوم الأربعاء ليلة خلت من ربيع الأول سنة ١٣١ هـ . »

وكان رزق أبو خزيمة إبراهيم بن يزيد الرعيني - الذي تولى القضاء من قبل يزيد بن هاتم (١٤٤ - ١٤٥ هـ / ٧٦١ - ٧٦٢ م) - عشرة دنانير في الشهر ، وكان لا يأخذ ليوم الجمعة رزقا ويقول : « إنما أنا أجير المسلمين ، فإذا لم أعمل لهم ، لم أأخذ متاعهم . »

وكان رزق عبد الله بن لهيعة الحضرمي الذي تولى القضاء من قبل الخليفة المنصور (١٥٥ - ١٦٤ هـ / ٧٧١ - ٧٨٠ م) ثلاثين ديناراً في الشهر .

وكان رزق الفضل بن فضالة الذي تولى القضاء من قبل الخليفة المهدي (١٦٨ - ١٦٩ هـ / ٧٨٤ - ٧٨٥ م) - ثلاثين ديناراً في الشهر . ويقال إنه « كان يجعل منها عشرا في غسله ، ويفهم من ذلك - أغلب الظن - أنه كان يأخذ مرتبه نفداً وعيناً (عسلاً) . ويقول آدم مقرر فكان يأخذ عسلاً بديل عشرة منها

وكان رزق الفضل بن غانم الخزاعي - الذي تولى القضاء من قبل المطلب بن عبد الله الخزاعي (١٩٨ - ١٩٩ هـ / ٨١٣ - ٨١٤ م) - مائة وثمانية وستين ديناراً في كل شهر ، ويقول الكندي إنه « أول قاض أحرى عليه هذا ،

وكان رزق عيسى بن المنكر الذي تولى القضاء من قبل عبد الله بن طاهر (٢١٢ - ٢١٤هـ/٨٢٧ - ٨٢٩م) - مائة وثلاثة وستين ديناراً في كل شهر، وفي رواية أخرى أنه أجرى عليه أربعة آلاف درهم في الشهر، وهو أول قاض أجرى عليه ذلك، وأجازه بالف دينار.

أما رزق مكار بن قتيبة الذي تولى القضاء من قبل المتوكل (٢٤٦ - ٢٧٠هـ/٨٦٠ - ٨٨٢م) - فيذكر في ملحق أخبار القضاة للكندي أن المتوكل أجرى عليه في الشهر مائة وثمانية وستين ديناراً، فلم يزل يجري عليه طول حياته، وأن أحمد بن طولون كان يجيزه في كل سنة ألف دينار، وأنه عندما غضب منه بسبب رفضه لعن الموفق، أرسل إليه يسترد جوائزه. ويقال إنها كانت على حالها، فاحضرت من منزله بخواتيمها ستة عشر كيساً (وفي رواية أخرى ثمانية عشر كيساً) فقبضها أحمد بن طولون.

أما رزق محمد بن عبدة - الذي تولى القضاء من قبل خمارويه بن أحمد بن طولون (٢٧٧ - ٢٨٣هـ/٨٩٠ - ٨٩٦م) - فيذكر في ملحق أخبار القضاة للكندي أن خمارويه كان يجري عليه في كل شهر ثلاثة آلاف دينار، ولعل المقصود - كما تقول الدكتورة سيدة كاشف - هنا كل سنة وليس كل شهر، أو لعلها ثلاثة آلاف درهم.

أما رزق أبو عبيدة علي بن الحسين بن حرب (٢٩٣ - ٣١١هـ/٩٠٥ - ٩٢٣م) - وكان ذلك في أثناء ولاية عيسى النوشري على مصر من قبل المكتفى عام (٢٩٢ - ٢٩٧هـ/٩٠٤ - ٩٠٩م) - فيذكر في ملحق أخبار القضاة للكندي أن رزقه في الشهر كان مائة وعشرين ديناراً.

نظام السجون

لم يكن السجن، بمعناه المعروف الآن، موجوداً زمن الرسول (ص) ولا في عهد أبي بكر وإنما استحدث في عهد عمر بن الخطاب عندما اشترى بيت صفوان بن أمية في مكة وحوله إلى سجن فكان عمر أول مؤسس للسجون في الإسلام، وقد تلى ذلك تأسيس سجون أخرى مماثلة لهذا في المراكز الهامة للولاية

على أنه إذا كانت السجون قد ظهرت فى عهد عمر من الخطاب إلا أنها نطمت فى عهد الأمويين على يد عمر بن عبد العزيز، فقد أوجد لها ديوانا يشرف عليها، وكان ينظر بنفسه فى أمرها وكان المسجونون يتمتعون بالرعاية، اكتفاء بحرمانهم من حرياتهم، فكان يكتب للمسجونين رزق الصيف والشتاء، وتكون لهم كسوة الصيف والشتاء، ومن يمرض يعفى به، كما أمر ألا يقيد أحد فى المحاسن بقيد يمنع من اتمام الصلاة، كذلك أمر عمر بن عبد العزيز بالفصل بين فئات المسجونين - أى بين من يسجن فى دين، ومن يسجن فى جريمة - وقد جعل للنساء حبسا على حده . على أنه بعد العصر الأموى ساءت حالة المسجونين، ولم يعد السجن مكان اصلاح وتهذيب، ولكن مكان انتقام وتعذيب.

وتذكر المصادر العربية أن عدد المسجونين فى عصر الدولة الطولونية بلغ ثمانية عشر الفا. ويرى الدكتور على ابراهيم حسن أن هذا الرقم ليس عجيبا فى وقت كان الوالى يعتمد فيه على عيون ترصد له حركات منافسيه، بل تأتية بمخاطبات أعدائه.

على أن المسجونين لم يكونوا جميعا يسجنون لأسباب سياسية، وإنما اختلفت أسباب حبسهم كما اختلفت طريقة سجنهم، فهناك نوع من الحبس يؤمر فيه المسجون بأن يلزم داره، فلا يخرج منها ولا يتصل بالخارج، وهناك نوع آخر من السجن ينقل المسجون اليه عقب الحكم عليه. على أن المسجونين لم يكلفوا بأعمال شاقة لحساب الدولة، بل كانوا يقومون بصنع بعض الأشياء لحسابهم الخاص، وبذا عاشوا فى السجن عيشة تقرب من الحياة العادية دون أرهاق أو تعذيب.

ويقول البلوى: إن السجون عرفت فى الدولة الطولونية باسم «الطبق»، وهى سجون تحت الأرض . «تتكون هذا نوع ثالث من أنواع السجون

وقد ذكر موسى بن مصلح، أحد العاملين على سجون أحمد بن طولون، أن أحمد بن طولون «كان يراعى أمر المحبوس حتى يمضى له حول،

فاذا حازه لم يذكره»، وكان يقول لى سرا «اذا ثبتت من رجل براءة ساحته، فسهل عليه واستأمرنى»^(١) فأسى استعمل التشدد للضرورة اليه»

أما أشهر مسجون فى الدولة الطولونية فهو القاضى بكار بن قتيبة - كما ذكرت سابقا - وقد سجن عام ٢٧٠هـ/٨٨٢م حتى مرض أحمد بن طولون مرضه الذى توفى فيه، وكان سجنه بسبب رفضه لعن الموفق. ولم يسجن فى سجن الدولة، وإنما اكترت له دار، كان فيها طالق (نافذة) يجلس يتحدث فيها، ويكتب عنه وهو فى السجن. وقد ذكرت سابقا أن أحمد بن طولون كان عندما يعقد مجلس النظر فى المظالم كان يستدعيه، وعندما ينتهى المجلس يعود الى سجنه مرة أخرى.

ويقول الكندى: إنه «اذا كان يوم الجمعة اغتسل غسل الجمعة، ولبس ثيابه، ثم خرج الى السجن، فيقول له السجنان: الى أين تريد؟ فيقول له بكار: أريد صلاة الجمعة. فيقول له السجنان: لا سبيل الى ذلك. فيقول بكار: الله المستعان».

وعندما توفى أحمد بن طولون أطلق سراحه، إلا أنه رفض الخروج، وطلب تأجير الدار التى سجن بها لأنه كما يقول: «قد أنست بها»! وقد أقام بكار بن قتيبة فى الدار بعد موت أحمد بن طولون أربعين يوما، ثم مات وكان ذلك فى عام ٢٧٠هـ/٨٨٣م.

ومن الذين سجنهم أحمد بن طولون أيضا أبو أيوب أحمد بن محمد بن شجاع، وكان أحد عمال الخراج فى زمنه. ويقول عنه ابن نعماق إنه «مات فى سجن أحمد بن طولون بعد أن نكبه واصطفى أمواله، وذلك فى عام ٢٦٦هـ/٨٧٩م. ومن المسجونين أيضا أحمد بن مذهب.

وكان أشهر مسجون فى الدولة الاخشيدية هو محمد بن على المانرائى، فقد قصر عليه الاخشيد فى عام ٣٣١هـ/٩٤٢م وكان سجنه عبارة عن «دار أعد له فيها من العرش والآلات والأوانى والملابس والطيب والطرائف وأنواع

(١) استأمر شاور

الماكل والمشارب ما يبلغ فيه الغاية، وتعقدها بنفسه وطاقها كلها، فقل له
عملت هذا كله لمحمد بن علي المانرائي؟ فقال : نعم، هذا ملك، وأريت أن لا
يحتقر بشي، لنا، ولا يحتاج أن يطلب حاجة الا وحدها، فانه إن فقد عددا
شيئا ما يريد، استدعى به من اره، فنسقط نحن من عيبيه عند ذلك» وقد
ظل معتقلا حتى أخرج في زمن : أفور، وردت اليه ضياعه وصياح ابنه

الفهرس

٧	- تقديم د . عبد العظيم رمضان
١١	- تقديم المؤلف
١٩	- عرض لأهم المصادر والمراجع
٢٣	- فصل تمهيدي
٣٥	المجتمع المصرى قبل الفتح العربى
٣٥	• النظام الادارى فى الدولة الرومانية ثم البيزنطية
٣٨	• النظام الحربى
٣٩	• المجتمع المصرى فى العصر البيزنطى :
٣٩	على الصعيد البشرى :
	الرومان - الاغريق - اليهود - المصريين .
٤٠	على الصعيد الطبقي :
٤٠	طبقة ملاك الاراضى الزراعية
٤٦	طبقة الفلاحين
٣٤٩	

٤٧	طبقة الصناع
٤٨	طبقة التجار
٥١	الدين
٥٦	نظام الرهبنة
٥٩	الحياة العقلية
٦٤	الحياة الفنية
٦٤	الحياة القضائية
٦٧	- الباب الأول : النظام الإقتصادي
٦٩	الفصل الأول :
٧١	الملكية العقارية في مصر
٧١	أنواع الأراضي في الدولة الإسلامية
٧٥	طبيعة الفتح العربي لمصر
٨٨	أنواع الأراضي في مصر بعد الفتح العربي
٩٦	أشكال الحيازة العقارية في مصر بعد الفتح العربي

٩٨ الاقطاع

١٠٩ الأحاسر أو الأوقاف

١٠٩ نظام القبالات

١١٥ : الفصل الثاني :

١١٧ النظام المالي في مصر

١١٧ نظام جباية الخراج والجزية

١٢٣ جباية الخراج

١٢٧ جباية الجزية

١٣٦ خلط المصادر العربية بين معنى كل من الخراج والجزية ...

١٣٦ خراج مصر

١٣٧ المقصود بمصطلح 'خراج مصر'

١٣٨ قيمة خراج مصر

١٤١ طريقة إرسال خراج مصر إلى الحبيفة

الفصل الثالث : ١٤٣

الأرض والفلاح - طبقة الصناع - طبقة التجار

الأرض والفلاح : ١٤٥

• طبقة الفلاحين ١٤٦

• الوظائف الإدارية الخاصة بالزراعة ١٤٨

• الاهتمام ببناء مقاييس للنيل ١٤٩

• الاهتمام بالإصلاحات الزراعية ١٥٤

• مساحة الأراضي الزراعية ١٥٥

• أهم المحصولات الزراعية ١٥٩

طبقة الصناع :

• طبقة الصناع ١٦٦

• نظام النقابات ١٦٦

• أنواع الصناعات : ١٦٧

صناعة المنسوجات وأهم مراكزها ١٦٧

صناعة الورق ١٨١

صناعة الزجاج ١٨٢

صناعة الخشب ١٨٣

١٨٤	صناعة الجلود
١٨٥	صناعة الحصر
١٨٥	المعاصر وصناعة السكر والزيتون
١٨٦	صناعة الخزف
١٨٧	صناعة الفخار
١٨٧	صناعة الصابون
١٨٨	صناعة الشمع
١٨٨	صناعة حضانة الفرايج
١٨٩	صناعة المعائن
١٩٥	صناعات مختلفة

طبقة التجار :

١٩٥	● طبقة التجار
١٩٧	● الأسواق .
١٩٩	● نظام المعاملات المالية .
٢٠٢	● ازيمات الغلاء بمصر
٢٠٤	● حفر خليج أمير المؤمنين.

- النشاط التجارى الخارجى . ٢٠٧
- طرق التجارة . ٢١٢
- أهم موانئ مصر . ٢١٨
- الضرائب على التجارة . ٢٢٠
- مقاييس التجارة أو الأوزان . ٢٤٤

٢٢٥ _ الباب الثانى : النظام الإقتصادى

٢٢٧ الفصل الأول :

- المجتمع المصرى والإدارة ٢٢٩

- طبيعة النظام الإدارى الذى وضعه العرب للمجتمع المصرى . ٢٣٤

- المناصب الرئيسية التى تولاها العرب :

● الوالى ٢٣٨

● متولى الخراج أو صاحب الخراج ٢٤٩

● صاحب البريد ٢٥٥

● صاحب الشرطة ٢٦١

● المحتسب ٢٦٣

الفصل الثانى : ٢٦٧

المجتمع المصرى والنظام الحربى ٢٦٩

. الجيش : ٢٧٠

. قوة الجيش - عده - حامى الاسكندرية ٢٧٥

. الجيش فى الدولة الطولونية ٢٧٧

. الجيش فى الدولة الأخشيدية ٢٧٨

. ديوان الجند ٢٧٩

. نظام التجنيد ٢٨٦

. الاسطول :

. إنشاء العرب للأسطول ٢٨٧

. تصنيع العرب للسفن الحربية واعتمادهم على الأقباط ٢٨٩

. نظام تشغيل الأقباط على السفن ٢٩٠

. الاسطول فى الدولتين الطولونية والأخشيدية ٢٩٦

٢٩٩	الفصل الثالث :
٣٠١	المجتمع المصرى والنظام القضائى
	. أنواع المحاكم :
٣٠٢	. المحاكم العانية
٣٢٥	. محاكم النظر فى المظالم
٣٣٠	. محاكم أهل الذمة
٣٣٤	. قضاء الجند
٣٣٥	. الشهود
٣٣٩	. أماكن انعقاد المحاكم
٣٤٠	. إنشاء سجل للقضايا
٣٤٢	. رواتب القضاة
٣٤٥	نظام السجون
٣٤٦	. نشأة نظام السجون فى الدولة الإسلامية وتطوره
٣٤٧	. السجون فى الدولة الطولونية وأشهر مسجون بها
٣٤٧	. السجون فى الدولة الأخشيدية وأشهر مسجون بها